

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة حسيبة بن بوعلبي الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: بنوك ومؤسسات مالية

العنوان

استراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية  
-دراسة حالة سوق التأمين الجزائري-

إشراف  
د. حساني حسين

من إعداد  
مريم حسناوي

المناقشة بتاريخ...../...../..... من طرف اللجنة المكونة من:

رئيس	جامعة الشلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعزوز بن علي
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. حساني حسين
ممتحن	جامعة الشلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حبار عبد الرزاق
ممتحنة	جامعة الشلف	أستاذة محاضر أ	د. فلاق صليحة
ممتحن	جامعة البلدية 02	أستاذ محاضر أ	د. فكراشة سفيان
ممتحن	جامعة البلدية 02	أستاذ محاضر أ	د. قراش محمد

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ ظَالِمًا  
تَرْضَاهُ".

صدق الله العظيم

### الآية 19 - سورة النمل

أشكر الله عز وجل على فضله العظيم و توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع الذي نسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم ويتم به صالحات أعمالنا، فما كنت لأصل ما وصلت إليه لو لا أن وفقني الله، فالحمد لله كثيرا.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم وساعد في إتمام وإنجاح هذه الدراسة.

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور حساني حسين على إشرافه على هذه الرسالة وعلى ملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيمة التي لولاها ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى توجيهاتهم السديدة في الارتقاء بمستواها.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل "حسين السيد" الذي كان له كل الفضل في إنجاز هذه الرسالة.

كما أوجه فائق إمتناني وتقديري إلى كل مسؤولي شركات التأمين بالجزائر وبالأخص السيد "يوسف بن ميسبة" الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للتأمينات والسيدة "ياسف سهام" مستشارة في تسيير المخاطر، السيدة "وداد بلهوشات" مديرة فرع إعادة التأمين بالشركة المركزية لإعادة التأمين، السيد "محفوظ زيان بوزيان" رئيس قسم المخاطر بالشركة الوطنية للتأمين، السيد "عبد القادر بغوص" نائب مدير قسم التأمين في وزارة المالية، الأستاذ ترقو محمد، الزميل خلوف ياسين، وكل الذين قدموا لي مساعدات وتسهيلات من أجل إنجاز الدراسة الميدانية.

## الإهداء

إلى من كللها الله بالهبة والوقار.....

إلى من مهما قرأت وكتبت عنهما لن أوفي حقهما.....

إلى من علماني النجاح والصبر وسانداني وشدا عزيمتي.....

إلى من أثار لي دماؤه ما حياتي.....إلى الوالدي الغاليين

رحمكما المولى وجزاكم من الثواب أجزاء

إلى أروحي نعمة أعطها الله لي ..... زوجي الخالي

إلى أختي ما أملك في حياتي..... أختي العزيزة وزوجها

إلى أعز من في قلبي ..... إخوتي الأعمام، إباد

إلى أختي التي لم تلدها أمي.....عزيتي إيمان

إلى عائلتي الثانية.....عائلة زوجي

إلى من ساندتني طيلة مشوار الدكتوراه....صديقتي الغالية فاطمة

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة

إليكم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
I- IV	فهرس المحتويات
VI- VIII	قائمة الجداول
IX- X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الاختصارات
أ - ل	مقدمة
<b>الفصل الأول: إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية</b>	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: أهمية الصناعة التأمينية في الاقتصاد
2	1. التأمين وتقسيماته
11	2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين
16	3. وظائف شركات التأمين والعوامل المؤثرة على نشاطها
22	4. المخاطر التي تتعرض لها الصناعة التأمينية
25	المبحث الثاني: الخطر وإدارة الخطر في التأمين
25	1. مفهوم الخطر
30	2. التصنيفات الأساسية للخطر
32	3. شروط الأخطار القابلة للتأمين
33	4. طرق وأساليب قياس الخطر
38	المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية
38	1. إدارة المخاطر في شركات التأمين
45	2. سياسات إدارة المخاطر
47	3. دور إدارة المخاطر في شركات التأمين
48	4. المعايير الدولية لإدارة المخاطر في شركات التأمين
51	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: تأثير إدارة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين</b>	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين
53	1. ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين

57	2. أسباب العسر المالي في شركات التأمين
60	3. قواعد الملاءة المالية في الصناعة التأمينية
66	4. نماذج دولية لقياس الملاءة المالية في شركات التأمين
73	<b>المبحث الثاني: إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين</b>
73	1. وظيفة الاكتتاب في الصناعة التأمينية
79	2. تحليل مخاطر الاكتتاب
80	3. خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين
82	4. تطبيق سياسات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين
85	<b>المبحث الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين</b>
85	1. وظيفة الاستثمار في الصناعة التأمينية
91	2. الأساليب الكمية لقياس مخاطر استثمار أموال شركات التأمين
97	3. إدارة مخاطر الاستثمار
102	4. الأساليب الحديثة في إدارة مخاطر الاستثمار
107	<b>خلاصة الفصل</b>
	<b>الفصل الثالث: آليات وأساليب إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية</b>
108	<b>تمهيد</b>
109	<b>المبحث الأول: إعادة التأمين كوسيلة لإدارة مخاطر شركات التأمين</b>
109	1. دور إعادة التأمين في استيعاب المخاطر التأمينية
118	2. الطاقة الاستيعابية وإعادة التأمين وحد الاحتفاظ
119	3. أثر إعادة التأمين على حدود الاحتفاظ في شركة التأمين
120	4. الجوانب الإيجابية والسلبية في عملية إعادة التأمين
122	<b>المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية</b>
122	1. أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها
127	2. علاقة المراجعة الداخلية بعمليات إدارة المخاطر في شركات التأمين
129	3. دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر
133	4. استراتيجية إدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين
136	<b>المبحث الثالث: الأساليب الكمية المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية</b>
136	1. نموذج القيمة المعرضة للخطر كأداة كمية لقياس المخاطر
141	2. نماذج القيمة المعرضة للخطر
144	3. نظرية التعثر لتقييم وإدارة المخاطر
146	4. مقاييس نظرية التعثر لإدارة المخاطر
150	<b>خلاصة الفصل</b>
	<b>الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية</b>

151	تمهيد
152	المبحث الأول: عمليات الاكتتاب والاستثمار كأهم المداخل الاستراتيجية لإدارة مخاطر شركات التأمين
152	1. خصوصية سوق التأمين في الجزائر
156	2. الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية
169	3. عمليات الاكتتاب كمدخل استراتيجي لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية
178	4. عمليات الاستثمار كمدخل استراتيجي لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية
184	المبحث الثاني: طريقة واجراءات الدراسة الميدانية
184	1. الإطار المنهجي للدراسة
190	2. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
194	3. الأساليب الإحصائية المستخدمة
196	المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة
196	1. المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة
205	2. اختبار فرضيات الدراسة
214	3. تحليل الارتباط
214	4. التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد
223	خلاصة الفصل
224	خاتمة
229	قائمة المراجع
241	الملاحق
248	الملخص

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	حصة سوق التأمين في العالم سنة 2016	12
2-1	دليل الخطر لمشروع ما	42
3-2	الأسباب الرئيسية لحالات العجز المالي في شركات التأمين خلال الفترة 1969-1998	58
4-2	مصنوفة إدارة الخطر	82
5-2	حالات معامل بيتا للمحفظة المالية	95
6-3	معايير الممارسة المهنية الدولية للمراجعة الداخلية	134
7-4	مؤشر الكثافة التأمينية خلال الفترة (2006-2016)	153
8-4	أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال عام 2016	154
4-9	أقساط قطاع التأمينات في الجزائر سنة 2016	155
10-4	تطور هامش الملاءة خلال الفترة (2012-2016)	157
11-4	هامش الملاءة الإلزامي لشركات التأمين الجزائرية إلى غاية 2016/12/31	159
12-4	العناصر المكونة للمخصصات التقنية (2014-2016)	166
13-4	تطور العناصر المكونة للالتزامات القانونية خلال الفترة (2013-2016)	167
14-4	تطور معدل تمثيل الالتزامات القانونية (2013-2016)	167
15-4	معدل التغطية بعناصر الأصول وقيم الدولة سنة 2016	168
16-4	تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2013-2016)	169
17-4	هيكل الإنتاج حسب نوع الشركة خلال الفترة (2010-2016)	170
18-4	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2007-2016)	171
19-4	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأشخاص خلال الفترة (2010-2016)	173
20-4	تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2007-2016	173
21-4	تطور تعويضات شركات التأمين خلال الفترة (2006-2016)	174



176	تطور التعويضات حسب شركات التأمين	22-4
177	معدل الفائض التأميني لشركات التأمين خلال سنة 2016	23-4
179	التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب أنواعها لسنة 2016	24-4
180	التوظيفات المالية حسب شركات التأمين	25-4
182	تطور عوائد الاستثمارات لشركات التأمين	26-4
184	توزيع أداة الدراسة	27-4
185	خصائص وممات عينة الدراسة	28-4
189	درجات مقياس ليكارت الخماسي	29-4
190	معاملات الارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحاور	30-4
193	معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للإستبيان	31-4
194	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	32-4
195	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	33-4
196	تحليل الفقرات المتعلقة بإدارة مخاطر الإكتتاب	34-4
198	تحليل الفقرات المتعلقة بإدارة مخاطر الإستثمار	35-4
200	تحليل الفقرات المتعلقة بإستراتيجية إعادة التأمين	36-4
203	تحليل الفقرات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر	37-4
205	إختبار T للفرضية الأولى	38-4
207	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات	39-4
208	إختبار T للفرضية الثانية	40-4
209	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول أهمية عمليات إعادة التأمين	41-4
210	إختبار T للفرضية الثالثة	42-4
211	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول فعالية المراجعة الداخلية	43-4
212	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر شركات التأمين	44-4
213	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط لدراسة دور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.	45-4

214	قيم مصفوفة الارتباط الكلي	46-4
215	KMO and Bartlett's Test	47-4
216	تحليل الاشتراكات	48-4
217	تحليل التباين المفسر للمحور الأول	49-4
218	تحليل التباين المفسر للمحور الثاني	50-4
218	تحليل التباين المفسر للمحور الثالث	51-4
219	تحليل التباين المفسر للمحور الرابع	52-4
220	مصفوفة تشبعات العوامل قبل التدوير	53-4
221	مصفوفة تشبعات العوامل بعد التدوير	54-4

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أطراف والتزامات عقد التأمين	03
2-1	توزيع أصول التأمين حسب البلد	13
3-1	هيكل المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين الأوروبية 2013	13
4-1	المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين الأوروبية	19
5-1	أهم مسببات الخطر	28
6-1	عدد الأخطار الكارثية 1970-2015	29
7-1	الخسائر المؤمن عليها وغير المؤمن عليها خلال الفترة (1970-2015)	29
8-1	تصنيفات الخطر	30
9-1	عملية إدارة المخاطر	39
10-1	منطقة إدارة الخطر	40
11-1	مصفوفة إدارة الخطر	44
12-1	لوحة القيادة لمراقبة ومراجعة إدارة الخطر	45
13-2	تطور الملاءة المالية لشركات التأمين إلى غاية 2016	54
14-2	أسباب عدم الملاءة في شركات التأمين	59
15-2	العلاقة بين الخطر والقسط المتساوي	64
16-2	نمذجة المخاطر حسب النموذج المعياري	71
17-2	عناصر هامش الملاءة حسب نظام الملاءة 2	72
18-2	أنواع مصادر التمويل في شركات التأمين	86
19-2	التنوع الساذج لمحفظة الاستثمار	100
20-3	المراجعة الداخلية على أساس الخطر حسب معهد المراجعين الداخليين	125
21-3	نموذج مساعد عند وضع الخطة الإستراتيجية	133

138	رسم توضيحي للقيمة المعرضة للخطر VAR	22-3
143	القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية لعوائد محفظة مالية	23-3
146	نظرية التعثر المطورة	24-3
153	درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2016)	25-4
158	تطور هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية خلال (2011-2016)	26-4
172	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2007-2016)	27-4
175	تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال سنة 2016	28-4
178	تطور النتائج المحاسبية لسوق التأمين في الجزائر للفترة 2005 - 2016	29-4
180	التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب أنواعها لسنة 2016	30-4
183	تطور التوظيفات والعوائد المالية لشركات التأمين خلال الفترة (2012-2016)	31-4
186	نسب المؤهلات العلمية لعينة الدراسة	32-4
187	نسب التخصص العلمي لفئات العينة	33-4
187	نسب المركز الوظيفي لأفراد العينة	34-4
187	نسب سنوات الخبرة لأفراد العينة	35-4
188	نسب الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر	36-4

قائمة الاختصارات الأجنبية

<b>Coso</b>	The committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي
<b>IIA</b>	The institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
<b>RIMS</b>	The Risk Management Society	جمعية إدارة المخاطر
<b>IAIS</b>	International Association of Insurance Supervisors.	الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين
<b>IRIS</b>	Insurance Regulatory Information System	نظام المعلومات للإشراف والرقابة على التأمين
<b>NAIC</b>	National Association of Insurance Commissioners	إتحاد مراقبي التأمين
<b>FAST</b>	Financial Analysis Tracking System	نظام مراقبة التحليل المالي
<b>RBC</b>	Risk- Based Capital	رأس مال المخاطر
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
<b>SCR</b>	Solvency Capital Requirement	رأس المال الضروري للملاءة
<b>MCR</b>	Minimum Capital Requirement	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
<b>BSCR</b>	Basic Solvency Capital Requirement	رأس المال الضروري للملاءة قبل أي تعديلات
<b>FSA</b>	Britains financial services authority	هيئة الخدمات المالية البريطانية
<b>VAR</b>	Value at risk	القيمة المعرضة للخطر
<b>TVAR</b>	Tail value at risk	متوسط القيمة المعرضة للخطر
<b>SPSS</b>	Statistical Package for the Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

# مقدمة

## مقدمة

تحتل الصناعة التأمينية أهمية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة، باعتبارها من الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة على أهميتها في توفير الأمان وتحقيق الاستقرار والرفاهية لأفراد المجتمع، تساهم كذلك في تقوية الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وتمويل الاستثمارات المنتجة وزيادة الدخل الوطني.

ويتمثل النشاط التأميني أساسا في قيام شركات التأمين بتقديم خدمة تأمينية لمن يطلبها سواء عملاء أو مؤسسات، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لحاملي وثائق التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، حيث تتجمع لدى شركات التأمين أموال طائلة نتيجة لتحصيل الأقساط قبل تسديد الخدمة، ويتم استثمار هذه الأموال في المدة ما بين تحصيل الأقساط وسداد التعويضات، إلا أن طبيعة الإستثمار في شركات التأمين تختلف عن طبيعة الإستثمار في أي قطاع آخر حيث أن الجانب الأكبر من الأموال المتاحة لدى هذه الشركات تمثل أموال حملة الوثائق مما يلقي عبئا كبيرا على مخطط السياسة الاستثمارية للشركة، لذلك يتعين على هذه الشركات بذل الجهد الكاف من أجل إنتقاء المحفظة الاستثمارية التي تحقق أكبر عائد ممكن مقابل تحقيق درجة عالية من الضمان.

وتواجه شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية العديد من المخاطر التي تهدد ملاءتها المالية والتي قد تؤدي بها إلى الإفلاس أو الحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، وتكون هذه المخاطر ناجمة عن طبيعة نشاط الشركة في حد ذاتها أو البيئة التي تعمل فيها، وتعتبر مخاطر الإكتتاب والاستثمار من أهم المخاطر التي تؤثر على المركز المالي لأي شركة تأمين.

وبسبب التغير والتطور الواضح في الظواهر الاقتصادية والمالية، شهدت هذه الصناعة العديد من الأزمات التي ألفت بعاقبتها على كبرى شركات التأمين في العالم، ولعل أهمها أزمة الرهن العقاري سنة 2008، التي أثرت بشكل كبير على البنوك الأمريكية بسبب إفراطها في منح القروض العقارية، حيث عمدت البنوك إلى توريق الديون العقارية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الإقراض، وبسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ديونهم وتدهور أسعار العقار، عجزت شركات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها وذلك للطلب الهائل عليها من حملة وثائق التأمين أصحاب الدين العقاري، ما أدى إلى انهيار عدة شركات للتأمين، والصعوبات الهيكلية التي لحقت بأكثر شركة تأمين أمريكية (American international group)، ومن بين أسباب تأثر هذه الشركات بالأزمة المالية طبيعة وخصوصية نشاطها التي تجعلها غير قادرة على تحديد هامش ربحها، وعلى

الرغم من الأسباب المتعددة التي أدت إلى تعرّض هذه الشركات إلى خطر العسر المالي، إلا أننا نجد عامل مشترك بينها يتلخص في سوء إجراءات إدارة المخاطر، مما استوجب على شركات التأمين الاهتمام بتطوير وتحديث سياسات إدارة الخطر، باعتبارها الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي شركة، وتتمثل في الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، من خلال تحليل وتصنيف المخاطر التي تواجه الشركة ثم حساب احتمال تحقق هذه المخاطر وحساب حجم الخسائر المتوقعة في حال وقوعها، ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه المخاطر والحد من آثارها من أجل خفض القيمة المعرضة للخطر، ورفع معدلات أدائها وتحسين نتائج أعمالها، ودعم مركزها المالي، وذلك من خلال دعم وتقوية أنظمتها الرقابية الداخلية والخارجية.

وقد أرجعت أسباب انهيار العديد من الشركات الكبرى في السنوات الأخيرة إلى وجود يد خفية داخل الشركات، قد يكون المراجعون الداخليون على علم بها بشكل تفصيلي، نتيجة لذلك ظهرت تفاعلات تطالب بضرورة تطوير المراجعة الداخلية والحاجة إلى إضافة مهام جديدة بها تساعد في منع التجاوزات، خاصة بعد فشل مراقبي الحسابات في الاكتشاف المبكر لمخاطر النشاط، وفي ظل متطلبات الحوكمة ومع تغير مفهوم المراجعة الداخلية أجهت الهيئات العالمية لتحديد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر باعتبارها أداة هامة في هذا المجال.

وتأكيدا على أهمية هذا القطاع ازداد اهتمام هيئات الإشراف والرقابة على التأمين على مستوى العالم بوضع مؤشرات ومقاييس لإدارة المخاطر المستجدة التي تواجه شركات التأمين حتى لا تكون مطالبة الوفاء بالالتزامات تفوق قدرتها المالية، ومن بين أهم العناصر التي ساهمت في زيادة حدة هذه المخاطر، المنافسة الشديدة، ابتكار منتجات مالية جديدة، التقلبات المستمرة في السوق وطبيعة الصناعة التأمينية التي تهتم أساسا بإدارة مخاطر باقي الأعوان الاقتصاديين.

وفي الجزائر و تماشيا مع الإصلاحات التي شهدتها القطاع المالي عموما و القطاع المصرفي خصوصا، وضعت الهيئات الوصية في الجزائر إطار تنظيمي جديد لشركات التأمين يحدّد نظام الملاءة المالية لشركات التأمين، وهذا من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 والذي يتعلق بالاشتراكات التقنية لشركات التأمين و إعادة التأمين، والرسوم التنفيذية رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013، والذي يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلّق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطوّرات الدولية في مجال التأمين وإدارة أكثر فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بشركات التأمين .



## 1. إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق وبغية الإلمام بهذا الموضوع، نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما أهمية بناء استراتيجية لإدارة مخاطر الصناعة التأمينية في الجزائر، وما هي أهم عناصر بناء هذه الاستراتيجية؟

هذا السؤال بدوره يقودنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الطرق والأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر في شركات التأمين؟
- هل تلتزم شركات التأمين الجزائرية بالقواعد والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي تهدد ملاءتها المالية؟
- ما مدى ضرورة وأهمية عمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر شركات التأمين الجزائرية؟
- هل يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمساهمة عمليات إعادة التأمين بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية؟

## 2. فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على هذه الأسئلة وبلوغ الدراسة أهدافها تم وضع الفرضيات التالية:

- إن وضع مؤشرات ومقاييس للملاءة المالية لشركات التأمين يساهم في حمايتها من التعرض لهزات مالية، وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين.
- تلتزم شركات التأمين الجزائرية بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية.
- يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأساليب الكمية لقياس شدة الخسارة المتوقعة الحدوث على فاعلية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمساهمة عمليات إعادة التأمين بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول اعتبار عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية"

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إجابات المبحوثين حول وجود إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية

### 3. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته وهو إدارة المخاطر ودورها في حماية شركات التأمين وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والمساهمة في تحقيق أهدافها، من خلال إبراز الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها.

- الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لتطوير الصناعة التأمينية باعتبارها مصدرا هاما للدخار الوطني ومساهمتها في الناتج المحلي ودفع عجلة النمو وتمويل الاستثمار ودورها في حماية الاقتصاد الوطني من الأخطار الممكنة الحدوث.

- إن التغيرات والتحويلات الاقتصادية التي شهدتها العالم، تفرض على المؤسسات المالية بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة مواكبة هذه التغيرات والاعتماد على استراتيجيات لمواجهة المخاطر من خلال الإلمام بتقنيات حديثة ومتطورة لضمان بقائها وإستمراريتها؛

- دور عمليات إعادة التأمين في تمكين شركات التأمين من الزيادة في طاقتها الإكتتابية ، وتحقيق التوازن في أرباح الشركة نظرا للدعامة التي يقدمها سوق إعادة التأمين؛

- دور المراجعة الداخلية في القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر، فهي تهدف إلى توفير وتحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة؛

- أهمية النماذج الرياضية القياسية في تقييم المخاطر المحتملة الحدوث وتقييم الموقف المالي للشركة.

#### 4. أهداف الدراسة

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- تحليل ودراسة المخاطر التي تعترض نشاط شركات التأمين وطرق إدارتها.
- التعرف على أهم الوسائل والأساليب لإدارة المخاطر في شركات التأمين، ومدى فعاليتها في التقليل من حدة هذه المخاطر.
- إبراز دور عمليات إعادة التأمين في استيعاب المخاطر التي تهدد نشاط شركات التأمين.
- إبراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة وتسيير المخاطر في شركات التأمين.
- تبيان مدى ضرورة الاعتماد على الأساليب الكمية لتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في معالجة خطر الإفلاس والحد منه؛
- المساهمة في بناء وتطوير استراتيجية فعالة لحماية شركات التأمين الجزائرية من خطر العسر المالي.

#### 5. حدود الدراسة

##### 1.5 الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على المديرية المركزية لشركات التأمين في الجزائر-الجزائر العاصمة-باعتبارها المخولة برسم استراتيجية لإدارة مخاطر الشركة، بناء على البيانات والمعطيات التي يتم عرضها من قبل مديريات التأمين الجهوية ووكالات التأمين.

##### 2.5 الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من ( 2006-2016) بالنسبة لدراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر من خلال تحليل الملاءة والمحفظة المالية لشركات التأمين الجزائرية، وتمثلت الفترة الزمنية بالنسبة للدراسة الميدانية في سنة 2017.

### 3.5 حدود العينة:

استهداف إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية بالنسبة لخطري الاكتتاب والاستثمار باعتبارهما أهم المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين.

### 6. منهج الدراسة

بهدف معالجة إشكالية البحث وتحديد أبعادها تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدائه الوصف والتحليل وهذا في سبيل التشخيص السليم والوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه ، من خلال تحليل أنواع المخاطر التي تواجه الصناعة التأمينية، مراحل إدارة هذه المخاطر والأساليب المعتمدة في ذلك، دراسة سوق التأمين في الجزائر، إلى جانب المنهج الاستقرائي المستخدم في الدراسة الميدانية من خلال جمع وتصنيف البيانات، ومن ثم إسقاط الدراسة النظرية على سوق التأمين الجزائري بهدف البحث عن واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

ولالإلمام بجميع جوانب البحث النظرية والتطبيقية تم تقسيم الدراسة إلى قسمين حيث يتناول:

#### 1.6 القسم النظري:

يعتمد على أسلوب المسح المكتبي، بهدف تغطية جوانب الموضوع النظرية حيث استعانت الباحثة بالمراجع المختلفة باللغتين العربية والأجنبية والدراسات التي لها صلة بالموضوع، وكذا التقارير المختلفة التي تصدرها الهيآت الرسمية والنصوص التشريعية المرتبطة بموضوع البحث.

#### 2.6 القسم التطبيقي:

ويستند إلى بناء استبانة تضم مجموعة من العبارات موجهة لعينة الدراسة المتمثلة في مسؤولي شركات التأمين المركزية، وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يعتمد على جمع البيانات الإحصائية من العينة التي تمثل المجتمع وتحليلها والربط فيما بينها وصولاً إلى تحديد النتائج ومناقشتها والاستناد عليها في تقديم التوصيات.

#### 7. الدراسات السابقة

يعد موضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين من المواضيع الهامة والحديثة والتي تندر الكتابة فيها، إلا أنه توجد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب محددة، نذكر أهمها:

## 1.7 الدراسات العربية:

- عيد أحمد أبوبكر، "استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية: بالتطبيق على التأمينات العامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.

ركزت الدراسة على تحليل وقياس وإدارة مخاطر الاكتتاب والاستثمار، باعتبارهما أهم المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين، من خلال النظر في أسباب تعرض شركات التأمين لهذه المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها، وقد أوصى الباحث بضرورة استخدام أكثر من أسلوب لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين، وكذا تطوير سياسة الاكتتاب والاستثمار بصفة دائمة بما يحقق أهداف الشركة.

- دراسة مروة سعيد عبد الله أحمد درويش، "تقييم المحفظة الكلية (اكتتاب واستثمار) لشركة التأمين بالتطبيق على إحدى شركات التأمين المصرية -دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2006.

هدفت الدراسة إلى تقييم المحفظة الكلية لشركة التأمين (اكتتاب واستثمار) بما يمكن الشركة من إعادة النظر في سياستي الاكتتاب والاستثمار لمعرفة أوجه القصور وعلاجها حتى يمكن تحسين مستوى أداء الشركة، ومن ثم تعظيم العائد المتوقع لشركة التأمين، وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة ترشيد عمليات الاكتتاب والانتقاء الجيد للأخطار المكتتب فيها بكافة الفروع، وإعادة النظر في السياسات المتبعة حالياً، ومراعاة اتجاه معدلات العائد على الاستثمار في الأوجه الاستثمارية المختلفة، والاتجاه المتوقع لها مستقبلاً عند تحديد نسب الاستثمار في كل وجه استثماري مع الالتزام بالقيود والقواعد المنصوص عليها في قانون الإشراف والرقابة على التأمين.

- هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح، "المشتقات المالية كمدخل لتطوير سياسات إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين المصرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2007.

اهتمت الدراسة بتحليل المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين المصرية والأدوات التي تستخدم للحد من تلك المخاطر ودور المشتقات المالية بأدواتها المختلفة في إدارتها، وأبرزت نتائج الدراسة الدور الإيجابي للمشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية بفعالية كما تساهم في تقليل احتمال تعرضها لمشاكل مالية، وأن تفعيل إدارة الخطر تنمي قدرات تلك الشركات على الحفاظ على حقوق حملة الوثائق من جهة وإنماء حقوق المساهمين من جهة أخرى.

- عيد أحمد أبوبكر، "النبؤ بالتعثر المالي في شركات التأمين الأردنية باستخدام الأساليب الكمية"، أبحاث علمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

هدفت الدراسة التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي في شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الأردني والتمييز بين شركات التأمين المتعثرة وغير المتعثرة، وذلك باستخدام كل من أسلوب تحليل التمايز المتعدد، أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي وأسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية بهدف التعرف على أوضاع تلك الشركات في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينه.

- نجا شاكور محمود، "استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاونية الإسلامي"، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الرابع، 2012.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى المساهمة في تطوير استراتيجية واضحة للمخاطر في شركات التأمين التكافلي، لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات في بيئة المال والأعمال الدولية التي تشهد الكثير من الأزمات والتغيرات المتوالية، وأبرزت نتائج الدراسة أن معظم المخاطر الرئيسية ترتبط بالسيولة والملاءة المالية لمحفظه التأمين التعاوني، لذا يجب أن تعتمد شركات التأمين التعاوني استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر بما يضمن الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يشمل تحديد مستوى المخاطر المرغوب به وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

- حساني حسين، "تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

هدفت الدراسة إلى الإلمام بالأساليب الكمية لقياس الأداء وكيفية تطبيقها في قطاع التأمينات، ودورها في اكتشاف حالات الفشل والإفلاس، من خلال تحديد العوامل المؤثرة في أداء القطاع وكشف بعض الثغرات التي تعيق تحديد الأداء، وإيجاد الأدوات الكمية والنوعية المناسبة لتقييم الأداء العام لشركات التأمين. وبينت الدراسة أن التحكم في معايير الأداء يسمح بالتعرف على مدى التقدم الذي تحقق ومقارنته سواء على مستوى الشركة أو الصناعة ككل وبذلك المساعدة على ترشيد القرارات.

- عبد الناصر مُجَّد سيد درويش، " دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية-دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الأول، العدد 2، كلية التجارة، جامعة بني سويف 2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من خلال التعرف على أنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر، ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين، وخلصت الدراسة بأن إدارة المخاطر بالشركة تعد مسؤولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، فمهمة هذه الأخيرة أداء جميع الأنشطة التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل عملية إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية و ملاءمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن عملية إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

- عماد صديق ديب، "العلاقة التفاعلية بين صناعة التأمين وإدارة الخطر في المنظمات السورية" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2014.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين صناعة التأمين وإدارة الخطر في كلا الاتجاهين أي تحديد مساهمة شركات التأمين في تحقيق أهداف الخطر في المنظمات السورية وكذلك توضيح مدى مساهمة إدارة الخطر في تحقيق أهداف شركات التأمين وبناء نماذج رياضية توضح المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة وكلا الاتجاهين، ويوصي الباحث بضرورة مراعاة الأسس العلمية والفنية لصناعة التأمين عند تحديد الأقساط ودفع التعويضات، ورفع مستوى الكادر العامل في شركات التأمين وتوفير التغطيات التأمينية المناسبة، بالإضافة إلى بناء استراتيجية تسويقية تساعد على نشر الوعي التأميني لدى المسؤولين عن إدارات الخطر.

- لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، 2015/2014.

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة كيفية إدارة المخاطر الاستثمارية على مستوى شركات التأمين، خاصة في ظل الأنظمة التي تناولت الملاءة المالية لهذه الشركات والمخاطر المرتبطة بها، والتي نجد على رأسها نظام الملاءة 2 للاتحاد الأوروبي باعتباره أحد الأنظمة التي تركز على ملاءة شركات التأمين من خلال المخاطر التي تواجه هذه

الشركات بما فيها مخاطر الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من مبدأ الشخص الحرص، القيمة العادلة، التنوع، المشتقات المالية، الشفافية والإفصاح ورأس المال الإضافي المقابل لمستويات تركيز خطر كل أداة استثمارية، تعتبر أهم ما تضمنته الملاءة 2 من معايير فيما يخص إدارة مخاطر الاستثمار.

- بوشلوش سعاد، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها- دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى البحث في كيفية تفعيل مفهوم الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، كوسيلة للحد من مخاطر الملاءة المالية لديها، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين مدى الالتزام بمبادئ وآليات حوكمة الشركات وفعالية إدارة مخاطر الملاءة المالية لدى شركات التأمين الجزائرية، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة نشاط التدقيق الداخلي والخارجي بشكل فعال في إدارة المخاطر في شركات التأمين، والتعرف على نظم وإجراءات إدارة مخاطر الملاءة المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات، وخلصت الدراسة بأن شركات التأمين الجزائرية التي يوجد فيها تطبيق للآليات الرقابية للحوكمة تنعكس آثارها على إدارة مخاطر الاكتتاب والاستثمار وبالتالي إدارة مخاطر الملاءة.

## 2.7 الدراسات الأجنبية:

- Artzner, P., Delbaen, F., Eber, J. M., & Heath, D. (1999). « **Coherent measures of risk** ». *Mathematical finance*, 9(3).

أبرزت الدراسة خصائص المقاييس الضمنية للخطر وتأثيرها على متطلبات رأس المال في شركات التأمين، كون هذه المقاييس تتماشى مع وضع الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للشركات وكذلك الهيئات الرقابية.

- Thérond, Pierre-Emmanuel. *Mesure et gestion des risques d'assurance: analyse critique des futurs référentiels prudentiel et d'information financière*. Diss. Université Claude Bernard-Lyon I, 2007.

تناولت هذه الدراسة تحليل المبادئ الأساسية لمواجهة مختلف المخاطر في شركات التأمين وفق ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية الجديدة، ومقررات نظام الملاءة 2، من خلال تقييم عقود التأمين وحساب الملاءة المالية. وتهدف الدراسة أساساً إلى توضيح هذه التغييرات وتحليل آثارها على الإدارة الفعالة لشركة التأمين.



- Kuznina, Jekaterina, GaidaPettere, and Irina Voronova. "RiskManagement Models and Tools for Insurance Companies." (2012).

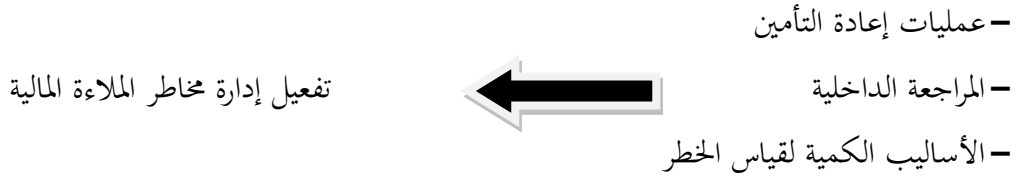
هدفت الدراسة إلى وضع نظام داخلي لإدارة المخاطر في شركات التأمين، باستخدام أدوات قياس الخطر (القيمة المعرضة للخطر)، إدارة محافظ الأسهم الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية الأخيرة أكدت اعتماد شركات التأمين بشكل كبير على النماذج الكمية والمعايير الخارجية، إلا أن المتطلبات الكمية الجديدة لرأس المال المخاطر في نظام الملاءة 2 يعتمد على تحديد بنية داخلية مناسبة لإدارة المخاطر، وتسمح باستخدام نماذج داخلية، ومراقبة داخلية على كل المستويات، وهذا ما سيؤثر بشكل إيجابي على سوق التأمين مع توفير الحماية لحاملي وثائق التأمين، وتحسين طرق إدارة المخاطر.

### 3.7 ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة في تطوير استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال التطرق إلى أهم الآليات والأساليب المستخدمة من قبل شركات التأمين التي تمثل في مجملها إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر التي تهدد المركز المالي لهذه الشركات، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة بصفتها دراسة ميدانية جزائية أن تحدم بنتائجها وتوصياتها شركات التأمين الجزائرية بصفة خاصة وشركات التأمين العربية بصفة عامة لتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي تعتمد عليها هذه الشركات لما لها من أهمية بالغة في إدارة المخاطر التي قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

### 8. نموذج الدراسة

#### المتغيرات المستقلة المتغير التابع



### 9. هيكل الدراسة

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة اشتملت على الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتليها خاتمة عامة، على النحو التالي:

**الفصل الأول** تحت عنوان إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، تناولنا من خلاله أساسيات حول الصناعة التأمينية، العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين وكذا المخاطر التي تواجه هذه الصناعة، بالإضافة إلى توزيع الخطر من المنظور التأميني وطرق وأساليب قياسه، والاتجاهات الحديثة لإدارة هذه المخاطر.

وجاء **الفصل الثاني** تحت عنوان تأثير إدارة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين، يعالج طرق إدارة المخاطر التي تهدد المركز المالي لشركات التأمين متمثلة في مخاطر الاكتتاب والاستثمار، بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين وقواعدها ونماذج قياسها.

في حين جاء **الفصل الثالث** تحت عنوان آليات وأساليب إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، ليعرض آليات إدارة المخاطر في شركات التأمين التي تسعى من خلالها هذه الشركات إلى تبني استراتيجية مثلى لمواجهة المخاطر وتمثلت هذه الآليات في عمليات إعادة التأمين والمراجعة الداخلية ودورها في الإدارة الشاملة للمخاطر، بالإضافة إلى الأساليب الكمية الحديثة المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية.

أما **الفصل الرابع** والأخير تحت عنوان إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية ، يتعلق بالدراسة الإحصائية والميدانية حول إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، حيث يعرض واقع الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال تحليل وتقييم كل من الملاءة المالية ومحفظة الاكتتاب والاستثمار لشركات التأمين الجزائرية، بالإضافة إلى واقع إدارة المخاطر في هذه الشركات ومن ثم تعرضنا إلى طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

# الفصل الأول:

إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

## تمهيد

يمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة، وينبع الخطر أساسا من عدم التأكد الذي ينشأ نتيجة عدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وذلك إما بسبب عدم القدرة على التنبؤ أساسا أو لعدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ.

سنحاول من خلال هذا الفصل معالجة بعض المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر من وجهة نظر الصناعة التأمينية، بحيث تعتبر بمثابة المدخل والإطار النظري لباقي الفصول. سنتطرق في هذا الفصل إلى أهمية الصناعة التأمينية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين وأهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الصناعة. كما سنبين أهم الشروط الواجب توفرها في المخاطر لتكون قابلة أن تكون محل تأمين بالإضافة إلى أهم الطرق والأساليب المعتمدة لقياسها. إضافة لذلك، سيتم مناقشة أهم الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية على المستوى الدولي من خلال توضيح أهم السياسات والمعايير المعتمدة لإدارة المخاطر بشركات التأمين.

ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: أهمية الصناعة التأمينية في الاقتصاد؛

المبحث الثاني: الخطر وشروط قابليته للتأمين؛

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية.

## المبحث الأول: أهمية الصناعة التأمينية في الاقتصاد

يعتبر التأمين أحد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل عبء الضرر الناتج عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته أو ما قد يسببه للغير من أضرار في أشخاصهم أو ممتلكاتهم. وقد تعددت تعريفات التأمين لاختلاف أنواعه، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها، واختلاف الهيئات والفتحات القائمة على تعريفه.

### 1. التأمين وأهم تقسيماته

#### 1.1. تعريف التأمين

يهتم الاقتصاديون في تعريفهم للتأمين برأس المال والدخل وتأثير الأخطار والحوادث عليهما بالنقص أو الزوال، ويوازنون دائما بين هذه المؤثرات والتكلفة اللازمة بالإبقاء على رأس المال أو الدخل.<sup>1</sup> وقد عرف *knight* التأمين بأنه: "عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة".<sup>2</sup> يعتمد تعريف الاقتصاديين للتأمين على أهمية قانون الأعداد الكبيرة في التقليل من درجة الخطر بطريقة تسهل كيفية التعامل مع الأخطار، إلا أن هذا التعريف أغفل الجانب القانوني للتأمين والذي لا يقل أهمية عن الجانب التقني.

فقد عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى"<sup>3</sup>. حيث جاء هذا التعريف شاملا لجميع العناصر القانونية للتأمين من خلال إبراز أطراف عقد التأمين (المؤمن والمؤمن له، أو المستفيد) وكذلك عناصر التأمين (الخطر والقسط وقيمة التأمين).

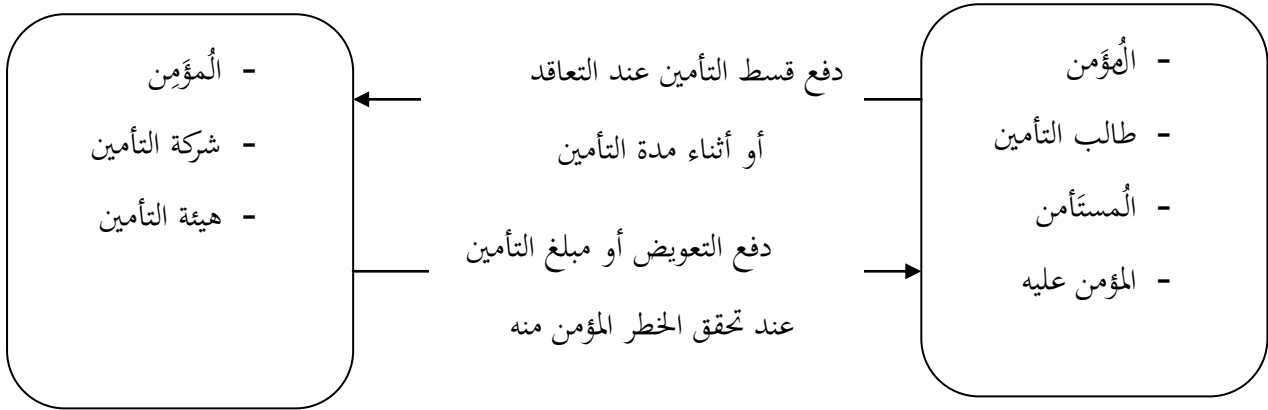
والشكل التالي يوضح أطراف والتزامات عقد التأمين:

<sup>1</sup> - سلامة عبد الله، "الخطر والتأمين، الأصول العلمية والعملية"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1974، ص 89.

<sup>2</sup> - علي المشاقبة وآخرون، إدارة الشحن و التأمين، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 54.

<sup>3</sup> - المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

شكل رقم 1-1: أطراف والتزامات عقد التأمين



المصدر: عيد أحمد أبو بكر و وليد إسماعيل سيفو، "إدارة الخطر و التأمين"، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان- الأردن، 2009، ص 93.

وقد تعددت تعريفات التأمين حسب المختصين كمايلي:

تعريف *A.Besson et M.P*، "التأمين عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له، بأن يعوضه الخسارة التي تلحق به في حالة تحقق الخطر"<sup>1</sup>.

تعريف *Hines & Williams*، "التأمين هو طريقة يتم بواسطتها بجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات عن طريق تحصيل الاشتراكات (الأقساط) التي تعتبر بمثابة رأس المال الذي يدفع منه التعويضات."<sup>2</sup>

ويعتبر التعريف الذي جاء به *J.Hemard*، من أفضل التعاريف المقدمة وأشملها وذلك لإمكانية تطبيقه على جميع أنواع التأمين، والذي عرف التأمين بأنه "عملية بموجبها يحصل طرف وهو المؤمن له على تعهد مقابل دفع القسط لطرف آخر هو المؤمن الذي يلتزم أن يدفع للغير مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر، وهذا المؤمن الذي يتحمل مجموعة من الأخطار يقوم بإجراء المقاصة عليها طبقاً لقوانين الإحصاء"<sup>3</sup>.

حيث ركز على الجانب القانوني في شقه الأول من خلال إظهاره للعناصر الضرورية لعقد التأمين (الخطر، القسط، قيمة التأمين)، وعلى الجانب التقني في شقه الأخير من خلال إجراء المقاصة بين مجموعة من الأخطار المحتملة الوقوع، والاستعانة بعوامل الإحصاء عند إجراء ذلك.

1 - Maurice Picard et André Besson, *Les Assurances terrestres en droit Français*, 2ème Edition, Libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1964, P01.

2 - عيد أحمد أبو بكر و وليد إسماعيل سيفو، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 93-94.

3 - François Couilbault et Constant Elishberg, *Les Grandes Principes de l'Assurance*, Edition l'Agros, 9ème édition, Paris, 2009, P 53.

## 2.1. مبادئ التأمين

يقوم التأمين على مجموعة من المبادئ، كما يلي:<sup>1</sup>

### مبدأ منتهى حسن النية

يقضي هذا المبدأ بإلزام طرفي عقد التأمين، بأن يدلي كل منهما بجميع الحقائق والبيانات الجوهرية للعقد، فيجب أن تكون هذه البيانات صحيحة ودقيقة. ويقصد بالبيانات والحقائق الجوهرية بأنها تلك الأمور التي لو عرفها المؤمن وقت التفاوض في إبرام العقد فإنها تؤثر على حكمه على قبول التأمين أو رفضه أو في تقدير قيمة القسط أو في تحديد الشروط التي يقبل بها التعاقد، وفي الإدلاء ببيانات خاطئة وبحسن نية فلا يجوز للمؤمن إبطال العقد، ومن أجل أن تتأكد شركة التأمين من صحة البيانات يجب عليها القيام بالتحري وجع المعلومات المتعلقة بالعملاء غير أنه مهما بلغت التحريات من دقة فإنها قد تكون غير كافية للكشف عن بعض البيانات غير الحقيقية والمظلمة.<sup>2</sup> ويسرى مبدأ منتهى حسن النية على المؤمن أيضاً وهذا المبدأ يتطلب من المؤمن ألا يدلي ببيانات خاطئة مضللة أثناء المفاوضات الخاصة بالتعاقد بقصد التأثير عليه بقبول التأمين.

وتخضع جميع العقود في التأمين لمبدأ منتهى حسن النية حيث أن المؤمن ليس له دراية بوحدات الخطر إلا عن طريق استخدام المعلومات الموجودة في طلب التأمين التي يدلي بها المؤمن له، ويلتزم المؤمن له بمبدأ منتهى حسن النية في أثناء سريان العقد فيلتزم بأن يخطر المؤمن بكل تطور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الخطر المؤمن منه.

### مبدأ المصلحة التأمينية

يشترط في هذا المبدأ أن تتوفر المصلحة التأمينية للمؤمن له في الشيء أو الشخص المراد التأمين عليه، وذلك لاستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، ولتطبيق هذا المبدأ لا بد من وجود شيء مادي قابل للتضرر، قد يكون هذا الأخير محلاً للتأمين كما يجب أن يكون للمؤمن له علاقة مادية بهذا المحل ومعتزف بها قانونياً بحيث ينتفع ببقائه ويتضرر بهلاكه. وبالتالي يهدف هذا المبدأ إلى تحديد من لهم حق التقدم لشراء عقد التأمين وتشتترط منهم شروطاً معينة وبذلك تبعد عن عملية التأمين الأخطار الشخصية المتعمدة التي تنشأ عن إهمال المستأمن وعدم اكتراثه.

<sup>1</sup> - أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1992-1998)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 40، 41.

<sup>2</sup> - Michel Badoc, Bertrand Lavayssiére, Emmanuel Copin, **Marketing de la banque et de l'assurance**, Edition d'Organisation, 2000, Paris, P 17.

### مبدأ السبب القريب

ونقصد بذلك أنه من اللازم أن تتوفر علاقة سببية ما بين الخسارة التي حلت بالمؤمن له و بالخطر المؤمن ضده بدون تدخل أي مؤثر خارجي، حتى يحق للمؤمن له مبلغ التعويض، والسبب القريب هو السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع الخسارة أو الذي يكون قادراً على بدء سلسلة من حوادث متصلة تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة بدون تدخل مؤثر خارجي آخر مستقل ولكي يكون للمؤمن له الحق في الحصول على تعويض يجب أن تكون الخسارة نتيجة مباشرة وحتمية للخطر المؤمن ضده وأن تكون سلسلة الحوادث التي بدأها وقوع الخطر المؤمن ضده متصلة، ولكن نلاحظ أن تطبيق هذا المبدأ في الحياة العملية صعب جداً ومن الصعوبات التي تصادفنا في تطبيق مبدأ السبب القريب وجود عدد من المسببات تعمل في نفس الوقت على أحداث الخسارة.

### مبدأ التعويض

يقضي هذا المبدأ بأن يوفي المؤمن بالتزامه إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر المؤمن منه، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض<sup>1</sup> والذي يساوي قيمة الخسارة الفعلية التي لحقت المؤمن له، ويطبق هذا المبدأ في كافة أنواع عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.

### مبدأ الحلول

يطبق هذا المبدأ في عقود التأمين التي لها الصفة التعويضية، على عكس تأمينات الأشخاص، وفيه يحق للمؤمن (شركة التأمين) أن يجل مكان المؤمن له بعد دفع مبلغ التعويض، في الرجوع على المتسبب في الضرر.

### مبدأ المشاركة

حسب هذا المبدأ، يقوم المؤمن له بإبرام عقد تأمين أو عقود تأمين تخص موضوع تأمين واحد ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقاً لنسبة تأمينية أو بما يعادل القسط المحصل، يسرى مبدأ المشاركة في التأمين على عقود التأمين التي تخضع لمبدأ التعويض وبالتالي لا يطبق هذا المبدأ على عقود تأمين الحياة، ويطبق عادة إذا ما أراد المؤمن له الرجوع على كل مؤمن على حدا بقيمة نصيبه في تعويض الخسارة، ومبدأ المشاركة في التأمين من مستلزمات مبدأ التعويض إذ أنه يعمل على ألا يحصل المؤمن له على تعويض أكبر من الخسارة الفعلية إذا ما هو أمن على نفس الشيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد.

<sup>1</sup> - قد يكون التعويض نقدي أو عيني في شكل خدمات مقدمة.



### 3.1. أقسام التأمين

يوجد العديد من التقسيمات الخاصة بالتأمين، حيث نجد التقسيم من وجهة نظر الغرض من التأمين أو من وجهة نظر الخطر المؤمن منه نفسه أو طبقاً لنوعية العقد المبرم بين المؤمن والمستأمن أو من حيث الإدارة العملية للتأمين أو من حيث القائمين بعملية التأمين نفسها أو تبعاً لإمكانية تقدير الخسائر المتوقعة ومقدار التعويض اللازم.

#### 1.3.1. التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين

وفقاً لهذا المعيار ينقسم التأمين إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

##### التأمين التجاري:

يطلق عليه أيضاً التأمين الاختياري أو الخاص، حيث يقوم التأمين أساساً على الاختيار بين كل من المؤمن والمؤمن له ولا توجد أي صورة من صور الإلزام على المؤمن في قبول تغطية الخطر من عدمه، كما أن للمؤمن له الحرية المطلقة في الإقدام على عملية التأمين فهو تأمين اختياري لكلا الطرفين على حد سواء وغالباً ما تقوم بتغطية أخطار مثل هذا النوع من التأمينات شركات التأمين المساهمة والتي تعتبر أساس سوق التأمين في معظم دول العالم، وتهدف أساساً إلى تحقيق الربح وتحدد الأقساط بناء على الأساليب والطرق الرياضية لتقليل الخطر والحوادث التي تتحقق نتيجة وجوده وما يترتب على ذلك من خسائر مالية<sup>1</sup>.

ومن أنواعه تأمين الحريق والسرقة. ويتميز التأمين التجاري بما يلي:<sup>2</sup>

- انفصال صفة المؤمن عن المؤمن له، فالمؤمن لا يمثل إلا وسيطاً بين المؤمن لهم وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع التأمين، وبالتالي يتمكن هذا الأخير من إتباع الطرق العلمية الدقيقة في تجميع الأخطار وقبول وحدات الخطر الجيدة ورفض الرديئة منها؛
- القسط الذي يلتزم به المؤمن له يكون ثابتاً ونهائياً وغير قابل للتعديل؛
- كبر عدد المؤمن لهم وبالتالي كبر عدد وحدات الخطر مما يسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة، هذا ما يساعد شركات التأمين على حساب تقديرات دقيقة من حيث حجم الخسائر المتوقعة؛

<sup>1</sup> - مختار محمود الهانسي، "التأمين التجاري و الاجتماعي الجوانب النظرية و الأسس الرياضية"، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008، ص 63.

<sup>2</sup> - محمد البلقيني، جمال واصف، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين"، دار الكتب الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 168.

- وبالرغم من مزايا هذا التأمين إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي تظهر من خلال:
- ارتفاع تكلفة التأمين، حيث أن الشركة تقدر القسط بشكل يضمن تغطية كافة التكلفة التأمينية والمصاريف الإدارية بالإضافة إلى هامش ربح الشركة؛
  - على الرغم من مزايا استقلال شخصية المؤمن عن المؤمن له إلا أن هذا الاستقلال يجعل من الطرفين شخصيتين غريبتين عن بعضهما مما قد يؤدي إلى توافر سوء النية وبالتالي الانتقاء ضد مصلحة شركة التأمين؛

### التأمين الاجتماعي:

يعرف William Beveridge التأمين الاجتماعي بأنه "تأمين دخل معين يحل محل الدخل عندما ينقطع، بسبب البطالة، المرض، الشيخوخة والموت، ويقوم بتغطية النفقات الاستثنائية التي تنجم عن الزواج والولادة والوفاة على أن يكون ذلك مقرون بالعمل على إنهاء حالة انقطاع الكسب بأسرع وقت ممكن"<sup>1</sup>.

وتعتبر هذه التأمينات إجبارية وليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس برغبته قبولها أو رفضها وغالبا ما تقوم الدولة بدور المؤمن لصالح الطبقات متوسطة الدخل، ولا يكون تحقيق الربح هو أساس عقد التأمين هنا ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل وهي من أهم أهداف التأمينات الاجتماعية، فهي دائما تهدف للصالح العام والمجتمع ككل وعليه فإن طريقة حساب قسط التأمين تختلف هنا عن النوع الاختياري. حيث يراعي عند حسابه مستوى الطبقة وحالتها الاقتصادية والاجتماعية وهو قسط موحد بالنسبة للجميع في إطار تغطية خطر معين ولا تميز إلا في حدود ضيقة جدا وطبقا لنص التشريع المحدد لذلك.

### التأمين التعاوني (التبادلي):

هو تعاون مجموعة من الأشخاص معرضون لأخطار إن تحققت مسبباتها في صورة حوادث فإنها قد تصيب رؤوس أموالهم ودخولهم، ومن هنا كان مولد فكرة تعاون أفراد المجتمع في تحمل عبئ الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار، من خلال اتفاقية تجمع مجموعة من الأعضاء تقضي بأن يقوم الأعضاء فيها بتعويض من يصيبه ضرر في رأس ماله أو دخله، وفي نفس الوقت فإن هذا العضو مع باقي أعضاء الجماعة يضمن أخطار الأعضاء الآخرين. وقد بلغ إجمالي أقساط التأمين التعاوني 1275 مليار دولار في سنة 2014 ما يمثل 26.2% من إجمالي أقساط التأمين في العالم، حازت فيها أمريكا الجنوبية على أكبر نسبة قدرت ب 34.7%، لتليها أوروبا بنسبة 30.8%، أما دول الشرق الأوسط وإفريقيا فساهمت بنسبة 1% أي ما يعادل 1 مليار دولار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد اللطيف محمود ال محمود، "التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية"، لبنان دار النفائس، الطبعة الأولى، 1996، ص56.

<sup>2</sup> - Swiss-Re SIGMA, « Mutual insurance in the 21ST century : Back to the future ?, N°4/2016»

ومن مزاياه ما يلي<sup>1</sup>:

- انخفاض تكلفة الخدمة التأمينية، حيث تؤدي هذه الهيئات خدمة التأمين للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة وذلك تحت شرط حسن إدارة الهيئة؛
- انتقاء الأخطار، حيث أن أعضاء الهيئة يعرف بعضهم البعض وبالتالي تكون عمليات التأمين التي تقوم بها تمثل أخطار منتقاة؛
- إلا أن مسؤولية العضو بالهيئة غير محددة بل تتوقف على حجم الخسارة الفعلية المحققة، وقد تكون الخسائر المحققة غير مضمونة التعويض بالكامل فور تحققها لأنه قد يوجد أعضاء معسرون، كما أن عدد الأعضاء قد لا يكون كبير بما يسمح بتحقيق قانون الأعداد الكبيرة وبالتالي تقل الدقة في توقعات تلك الهيئة في تعاملها مع الأخطار المستقبلية.

### 2.3.1 التقسيم من حيث الأشياء موضع التأمين والخطر المؤمن منه:

يمكن تقسيم التأمين بناءً على الشيء موضع التأمين إلى ثلاث أنواع وهي:

#### تأمينات الأشخاص:

وهي تشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة وتصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم وهنا نجد أن الشخص هو موضع التأمين ويرتبط به مباشرة الخطر المؤمن منه وعليه فإننا نكون بصدد تأمينات المرض والبطالة والشيخوخة والوفاة والحوادث الشخصية ( مع مراعاة أن خطر الوفاة هو الوفاة في سن مبكر) وما هو متعلق بالنواحي الاجتماعية للفرد<sup>2</sup>.

#### تأمينات الممتلكات:

وهي تشمل التأمين على الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص أو المؤسسات موضوع التأمين، حيث يندرج تحت هذا التقسيم تأمين الحريق وخطره، والخطر المؤمن منه هو التلف أو الفقد أو الحريق ومن التأمينات التي تدخل في إطار تأمين الممتلكات، التأمين ضد كسر الزجاج والتأمين على الماشية والتأمين ضد الحرب والزلازل أو أي تغير طبيعي مفاجئ.

<sup>1</sup> - مُجدّ البلقيني، جمال واصف، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> - مختار محمود الهانسي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

### تأمينات المسؤولية المدنية:

يشمل هذا التقسيم كل التأمينات التي تصيب الثروة أو المركز المالي بصفة عامة وهي موضوع التأمين هنا، حيث يكون الغرض من التأمين المحافظة على مستوى هذه الثروة أو المركز المالي، مما قد يسأل عنه الشخص تعويضا لأضرار كان متسببا فيها للغير، وهنا فإن شركة التأمين تقوم بالتعويض طبقا للعقد المتفق عليه. ومن أهم هذه التأمينات تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات، وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهنة التي تلحق الضرر بالغير، وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن من مهندسين وأطباء ومحاسبين.

### 3.3.1 التقسيم من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم:

الأساس في هذا التقسيم تحديد الخسائر المحتمل تحققها وبالتالي التعويض اللازم حيث نجد:

#### التأمين النقدي:

حيث يكون من الصعب تقدير الخسائر المالية الممكن تحققها نتيجة وقوع الخطر ومثال ذلك، تأمين الحياة حيث أنه من الصعب تحديد مقابل الوفاة فهذه مسألة نسبية وشخصية بحتة، لذلك يتفق على دفع مبلغ معين عند تحقق الوفاة وهو مبلغ التأمين، مقابل أن يدفع المؤمن له الأقساط المحددة، وهنا نجد أن التعويض لا يرتبط أساسا بالخسارة المحققة ولا حجمها، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع لا ينطبق عليه بعض المبادئ القانونية العامة للتأمين مثل مبدأ التعويض أو المشاركة أو الحلول في الحقوق.

#### تأمينات الخسائر:

حيث لا يوجد أي صعوبة في تحديد الخسارة المحققة فهي تخضع لمتغيرات قابلة للقياس الكمي، وبذلك يمكن تحديد مبلغ التأمين اللازم باستخدام الطرق الرياضية المتاحة أو المتطورة، ومن قبيل هذا النوع من تأمينات الخسائر ما هو معروف لدينا من تأمينات الحريق و الحوادث والسطو والسرقعة، و ينبغي القول هنا بأن المبادئ القانونية للتأمين تسري كلها على هذا النوع من التأمينات ويشترط أساسا ألا يزيد مبلغ التعويض فيه عن الخسائر الفعلية المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه كما يجب دائما الربط بين مقدار الخسارة الفعلية والتعويض المطلوب.

### 4.3.1 التقسيم من وجهة نظر عقد التأمين:

حيث نجد نوعين من التأمينات:

### التأمينات الاختيارية:

حيث يبرم العقد بين الطرفين بطريقة اختيارية ولا يوجد أي إجبار في ذلك ولل فرد أو المؤسسة مطلق الحرية والتصرف بمحض الإرادة في الإقدام على هذه العملية كما أن لشركة التأمين الحق في قبول أو رفض العملية التأمينية موضع البحث وتكون الحاجة الملحة والمصلحة الفردية هي الدافع القوي للإقدام على مثل هذه التأمينات، ومن قبيل هذا النوع من التأمينات ما هو متعلق بتأمين الحريق، السرقة والسطو والتأمين البحري.

### التأمينات الإجبارية:

حيث لا يتوفر هنا عنصر الاختيار بل يكون أساس التعاقد هو الإجبار حيث تلزم الدولة الأفراد وأصحاب العمل بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة ولحماية الطبقات ذات الدخل المحدود وللقضاء على الطبقة في المجتمع وإجراء العدالة في توزيع الدخل ومن أنواع التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالعجز (كلي أو جزئي) أو المرض، الشيخوخة، الوفاة، البطالة.

### 5.3.1 التقسيم العملي للتأمين:

إن معظم التقسيمات السابقة يمكن أن تنطوي تحت تقسيم واحد هو التقسيم النظري للتأمين غير أنه يمكن إجراء التقسيم من وجهة نظر إدارة العملية التأمينية نفسها وما جرى عليه التقليد في التقسيم حيث نجد التأمين على الحياة والتأمين العام.

### التأمين على الحياة:

يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة الشخص نفسه أو الاثنين معا (مختلط)، حيث توجد وثائق تأمين تغطي حالة الحياة فقط و وثائق أخرى تغطي حالة الوفاة فقط و نوع ثالث للوثائق يغطي حالي الوفاة و الحياة معا، حيث مبلغ التأمين يستحق للمؤمن له إذا بقي على قيد الحياة لفترة محددة أو يؤول هذا المبلغ ( أو ما هو محدد في العقد) إلى الورثة المستفيدين إذا ما تمت حالة الوفاة قبل ذلك، وبلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين على الحياة في العالم 2534 مليار دولار سنة 2015، حيث تباطأ نمو هذه الأقساط إلى 4% مقارنة بسنة 2014 أين سجلت نسبة 4,3%. وتتمثل أشكال التأمين على الحياة فيما يلي:

- تأمينات في حالة الحياة، وهو عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع رأس مال أو ريع للمؤمن له إذا بقي على قيد الحياة إلى تاريخ محدد<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> - محمد جودة ناصر، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار مجد لاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص 61

- تأمينات في حالة الوفاة وهو اتفاق يلتزم بموجبه المؤمن بدفع رأس مال أو ريع للمستفيد الذي عينه المؤمن له إذا توفي قبل تاريخ محدد في العقد؛
- تأمينات الحياة المختلط: عقد تأمين الحياة المختلط يحوي على الشرطين المذكورين، إذ يمكن من خلال تأمين الحياة المختلط للمؤمن له أن يحصل على عائد أو رأس مال إذا بقي إلى تاريخ محدد على قيد الحياة، ويحصل المستفيد الذي حدده المؤمن له في العقد إذا توفي المؤمن له خلال المدة المحدد في العقد.<sup>1</sup>

### التأمين العام:

حيث أنه يغطي تأمين الممتلكات والمسئولية المدنية نحو الغير، و تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة في ممتلكاتهم (الأصول و المنقولات) ومنها تأمين الحريق و تأمين السرقة والسطو و تأمينات النقل بأنواعه، حيث يشمل التأمين عليها ذاتها والوثائق التي تغطي الخطر التي تتعرض له ما تحمله هذه الوسائل من بضائع و سلع على اختلاف أنواعها أو إيجار الوسيلة أو أجرة الشحن، هذا وقد تحسن النمو العالمي لأقساط التأمين العام حيث بلغ 3,6% سنة 2015 أي ما يعادل 2020 مليار دولار مقابل 2,4% سنة 2014، وتمثل الأسواق المتقدمة المحرك الرئيسي لهذا النمو.

### 2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

تتجلى أهمية التأمين من خلال تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، حيث سجلت أقساط التأمين المحصلة بالقيمة الحقيقية ارتفاعا قدر ب 3.8% سنة 2015 أي ما يعادل 4554 مليار دولار على المستوى العالمي مقارنة ب 3.5% سنة 2014<sup>2</sup>، ورغم أهمية هذا القطاع في دفع عجلة النمو إلا أن الجزائر لا تزال بعيدة عن المستويات المطلوبة رغم الإمكانيات المتاحة التي تزخر بها، فقد قدرت حصتها السوقية ب 0.03% من سوق التأمين العالمي سنة 2015 أي ما يعادل 1262 مليار دولار مقارنة ب 1476 مليار دولار سنة 2014. ويوضح الجدول التالي حصة سوق التأمين في العالم سنة 2016، حيث تبقى الأقطاب الثلاثة الكبرى (أمريكا، أوروبا وآسيا) تستحوذ على حجم عمولات التأمين المحصلة، واحتلت الجزائر المرتبة 69 عالميا بحصة سوقية قدرها 0.03% من السوق العالمي<sup>3</sup>.

### جدول رقم (1-1): حصة سوق التأمين في العالم سنة 2016

<sup>1</sup> - مختار أبو بكر ، "الحل الشرعي للتأمين على الحياة"، مؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية، التوجهات النظرية والممارسات العملية، 15-16 جوان 2010.

<sup>2</sup> - Swiss Re Company، *The World Insurance 2015*, Sigma, N 3/2016, 10 .

<sup>3</sup> - Swiss Re Company، *The World Insurance 2016* Sigma, N 3/2017.

الحصة السوقية العالمية %	رقم الأعمال إلى الناتج المحلي الخام %	رقم الأعمال إلى عدد السكان (الدولار)	
34.1	6.5	1636	أمريكا
31.1	6.7	1620	أوروبا
31.6	5.6	343	آسيا
1.3	2.8	50	إفريقيا
2.0	6.3	2343	أفيا نوسيا
100	6.3	638	العالم

Source:Swiss Re Company, *The World Insurance 2016*, Sigma, N 3/2017, p 46.

ويمكن إبراز أهمية التأمين من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

## 1.2 الأهمية الاقتصادية:

من أهم تأثيرات التأمين على النشاط الاقتصادي نذكر:

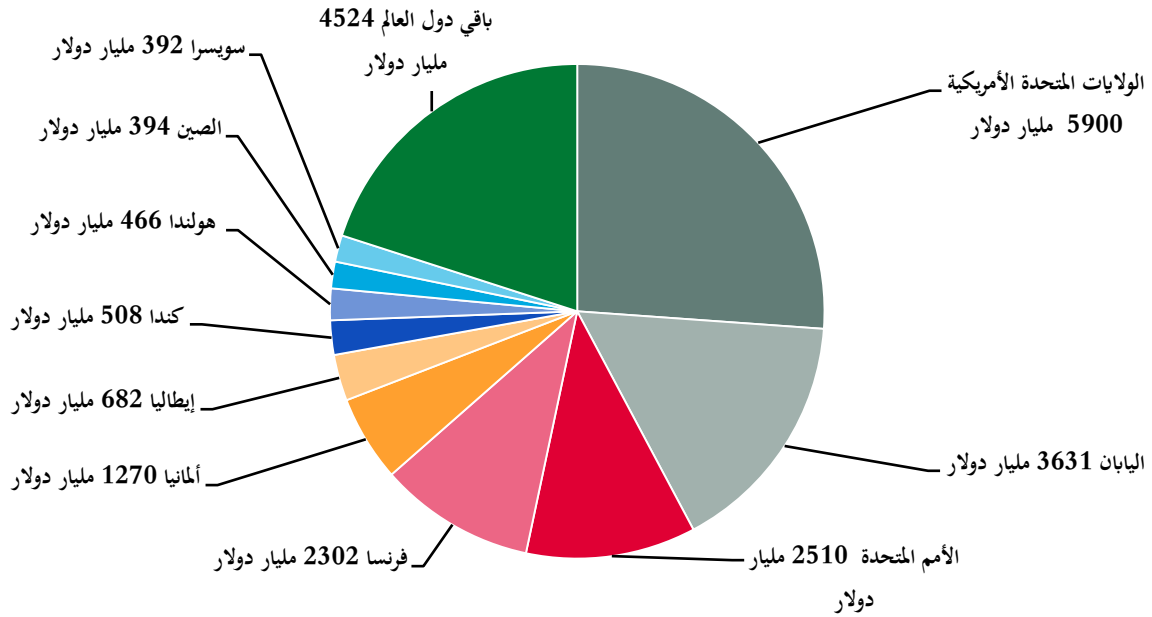
تجميع المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية: و يظهر ذلك على مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، والذي نفسه بأن دورة الإنتاج في التأمين معكوسة، أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المؤمن لهم، وتمثل إدارة هذه الأموال مبالغ ضخمة جدا، حيث بلغ إجمالي أصول شركات التأمين في العالم 22.6 تريليون دولار في نهاية سنة 2009، والشكل الموالي يوضح لنا توزيع أصول التأمين حسب مجموعة من الدول في نهاية 2009.

### شكل رقم 1-2: توزيع أصول التأمين حسب البلد

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- حربي محمد عريقات، سعيد جملة عقل، "التأمين وإدارة الخطر"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2010، ص 49.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 74-85.
- مختار الهانسي و ابراهيم حمودة، "مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 46.
- ابراهيم على ابراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 115-116.
- طارق قندوز، "الخطر و التأمين: مدخل أجهزة الإشراف و الرقابة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2016، ص 130-142.

-LoubergeHenri : "Assurance et activité économique", Dalloz, Paris, France, 1985, P 79.

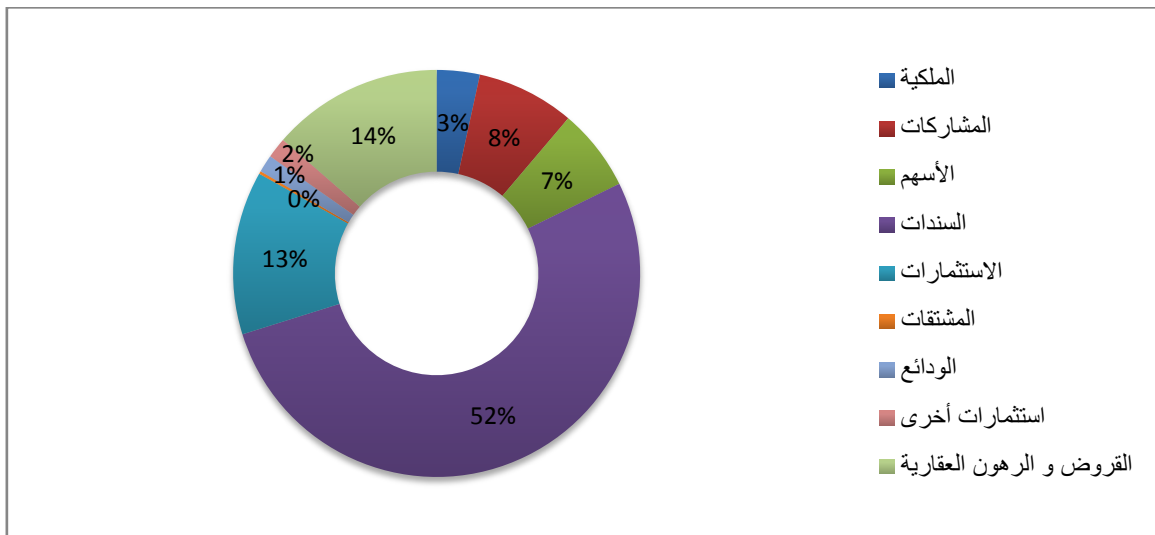


Source : Swiss-Re SIGMA, « Insurance investment in a challenging global environment N°5/2010 », p4.

ومن الطبيعي ألا تكتنز هذه الأموال من قبل شركات التأمين بل توظف في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات، وغيرها)، وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة والتي تعود على التنمية الاقتصادية. والشكل الموالي يوضح هيكل المحافظ الاستثمارية في شركات تأمين أوروبية.

### شكل رقم 1-3: هيكل المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين الأوروبية 2013

الوحدة: مليون أورو



Source : Insurance Europe, <http://www.insuranceeurope.eu/>, site consulté le 05/05/2016.

توسيع عمليات الائتمان و زيادة الثقة التجارية ، بحيث يؤدي التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، من حيث توفير الضمانات اللازمة ليحصل كل طرف على حقه كاملا، والتي تجعل الدائن في أمان وطمأنينة على



استيفاء أمواله في حالة الإفلاس مثلا ضمان حقوق الدفع، وبالتالي تسهيل عملية منح وتقديم القروض، وبالنسبة للدولة فإن التأمين يساعدها في الحصول على ما تحتاجه من قروض وأموال بإصدارها لسندات بغرض توظيفها في مشاريع وصفقات، كما يلعب التأمين دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية، فمثلا نجد تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الأخير قد أمن على بضاعته ومخازنه من خطر الحريق والسرقة، وبائع السلع المعمرة بالتقسيم كالسيارات مثلا لا يطمئن إلى ضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأمينا شاملا. وقد أجريت دراسة على 40 بلد تبين تأثير الصادرات على أقساط تأمين الائتمان التجاري، وأوضح التحليل أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أقساط تأمين الائتمان التجاري ب 0.67%، حيث تغطي بيانات الصادرات سوى جزء من التعرض للديون المعدومة والجزء المتبقي يعود إلى تطور النشاط الاقتصادي للبلد.<sup>1</sup>

### تحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة : فالتأمين يمثل بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في

ميزان حركة رؤوس الأموال، وتسجل فيه عمليات متعددة نذكر منها:

- أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج؛
- تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين في الخارج؛
- العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج، أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل؛
- تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج، أو التحويل باتجاه الداخل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبية؛
- ويستفيد ميزان المدفوعات للدول المصدرة لخدمة التأمين من الثمن المقابل لها، ونجد أن مجموع ما تحصل عليه سنويا من أقساط وتعويضات يفوق ما تدفعه للدول الأخرى، ومن ثم نجد أن المحصلات التي تظهر في العمليات التجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، ويعمل هذا البند على تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات أو يعمل على تقليل العجز به بما يساعد على سلامة الاقتصاد، بينما يتحمل ميزان المدفوعات للدول المستوردة للخدمة التأمينية أعباء سنوية تدفع للحماية التي قدمت لها من الدول المصدرة.
- ينتج عن عملية تصدير إعادة التأمين ارتفاع الموجودات من العملة الصعبة لدى المقبلين عليها (معيدي التأمين في الخارج). وعلى عكسها عملية تعويض المتضررين تؤدي إلى التخفيض من موجودات العملة الصعبة للدولة.
- إن تأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة.

<sup>1</sup> - Swiss Re Company, *The World Insurance 2015*, Sigma, N 3/2016, 48 .

تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الاقتصادية: فالتأمين يؤدي دورا أساسيا كوسيلة لتحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية مما يساعد على زيادة المدخرات الإجبارية بما يجد من الموجة التضخمية، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى إنفاقهم وتعمل على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب الفعال والحد من الكساد.

**المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة:** بحيث يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية في فروعها المختلفة، من إداريين و مهندسين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة، بما يساهم في توسيع التوظيف والعمالة.

**العمل على زيادة الإنتاج:** فنشاط التأمين يتميز بقدرته على توفير التغطيات التأمينية الملائمة لمعظم الأخطار، وذلك من خلال دراسته للمخاطر التي قد تتعرض لها بهدف الحد من الخسائر عن طريق تلافي أسبابها والعمل على تجنب وقوعها، الأمر الذي من شأنه تشجيع وتحفيز الوحدات الاقتصادية أكثر على الاستثمار والعمل، فالتأمين يساهم في المحافظة على عناصر الإنتاج المختلفة، والعمل على زيادة القدرة الإنتاجية.

## 2.2 الأهمية الاجتماعية

تكمن الأهمية الاجتماعية للتأمين فيما يلي:

**تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة:** وهذا من خلال المساهمة في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو تعرضه للبطالة، كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة وكل ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

**تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:** إن ما يتميز به التأمين أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين. ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من

ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الفرد لعقد تأمين على الحياة يوفر لأسرته معاشاً يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، ويعتبر ذلك تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وفي الجانب الآخر نجد أن الإحصائيات التي تقوم بها شركات التأمين حول الأخطار والعوامل المرتبطة بها وتحليلها لهذه الإحصائيات يمكن من التعرف على الأسباب المباشرة لوقوع هذا الخطر، مما يحقق تقدماً في إمكانية تفاديه ومنع وقوعه ولا يعود ذلك بالفائدة عليها وعلى المؤمن لهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

### 3. وظائف شركات التأمين والعوامل المؤثرة على نشاطها

يمكن تعريف شركات التأمين بأنها:

- هي مؤسسات تقوم بتقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.<sup>1</sup>
- هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية، والتي تحصل على الاعتماد الإجباري، من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة.<sup>2</sup>
- عرف المشرع الجزائري شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين حسب المادة 203 من القانون 04-06 على أنها شركات تتولى اكتتاب و تنفيذ عقود التأمين و/ أو إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به ويميز في هذا الشأن بين:<sup>3</sup>
- الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسكلة ومساعدة الأشخاص.
- شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.
- تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف المتكاملة فيما بينها من أجل توفير الحماية التأمينية لمشتري هذه الخدمات، وتتلخص أهمها فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي (2006)، "إدارة المنشآت المالية و أسواق المال - بنوك تجارية- صناديق استثمار- أسواق الأوراق المالية- بنوك إسلامية- شركات التأمين- أسواق المشتقات"، الاسكندرية، منشأة المعارف جلال حزي و شركائه، ص 365.

\*- الشركة المغفلة: هي شركة عارية من العنوان تؤلف بين عدد من الأشخاص يكتبون باسمهم قابلة للتداول و لا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما اكتتبوا به من المال، و تحتل الشركات المغفلة مكان الصدارة في تنفيذ المشاريع الكبرى في معظم دول العالم و تشكل بعد الشركات المحدودة المسؤولية أعلى نسبة في الشركات المسجلة لديها.

<sup>2</sup> - لفتاحة سعاد، "إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، 2015/2014، ص 17.

<sup>3</sup> - المادة 203 من القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل و المتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالتأمينات.

<sup>4</sup> - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، 157.

### وظيفة الإكتتاب:

تتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الإكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق و المتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أولاً تكون مجدية، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للإكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تتمثل هذه السياسة في الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحاً منخفضاً، أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين و التي تعطي ربحاً مرتفعاً وعادة ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقاً وغير ذلك.

### وظيفة التسعير:

تتم هذه الوظيفة بإيجاد قسط التأمين أو معدل القسط، وسعر التأمين هو دالة في تكاليف الإنتاج وهو بذلك يتشابه مع المنتجات الأخرى، إلا أن تسعير التأمين يختلف عن تسعير المنتجات الأخرى حيث تعلم الشركة جيداً تكلفة إنتاج هذه المنتجات مقدماً، لذلك يتم تحديد أسعار هذه المنتجات لتغطية كل التكاليف، وكذلك تعظيم هامش الربح، ولكن في مجال التأمين لا يمكن أن تعلم شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدماً، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كافٍ لدفع كل التعويضات والمصروفات خلال مدة التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمكانية تحديد الخسائر والمصروفات الفعلية إلا بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين<sup>1</sup>. وتعتبر عملية وضع الأسعار من أصعب ما يواجه مكنتي التأمين، إذ عليهم أن يعرفوا مسبقاً مقدار الخسائر المتوقعة والمحتملة من تحقيق كل خطر على حدا وهذه الخسائر يغطيها ما يعرف بالقسط الصافي، الذي يمثل المقابل المالي لأي وثيقة تأمين، و يتم احتساب القسط الصافي عن طريق حساب معدل الخسارة ( Loss Ratio ) كما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{معدل الخسائر الناتجة فعلاً}}{\text{مجموع قيمة الممتلكات المؤمن}} \quad \text{Ratio) كما يلي}^2$$

و القسط الصافي = معدل الخسارة × مبلغ التأمين

<sup>1</sup> - جورج ريجدا، تعريب و مراجعة: مجّد توفيق البلقيني و ابراهيم مجّد مهدي، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، ص 795.

<sup>2</sup> -حري عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

وللحصول على قسط التأمين (القسط التجاري) يتم تحميل القسط الصافي بنسبة الإضافات (التحميلات) التي تعبر عن المصروفات الأخرى كعمولة الإنتاج أو السمسرة، مصاريف الإصدار ومصاريف الكشف التقني، ثمن المراسلات و أية مصاريف أخرى<sup>1</sup>. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القسط التجاري} = \text{القسط الصافي} + \text{التحميلات}$$

### وظيفة الإنتاج:

يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية، وما يميز الإنتاج في شركات التأمين هو انقلاب دورته حيث تتحصل الشركة على تكاليف الإنتاج المتمثلة في أقساط التأمين قبل بيع المنتج عند تسديد التعويض إن وقع الضرر.

### تسوية المطالبات:

هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه أو له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو "مسوي الخسائر" وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

-التحقق من صحة المطالبة المقدمة

-الإنصاف و السرعة في تسديد المطالبات

-تقديم المساعدة للمؤمن لهم

### وظيفة الاستثمار:

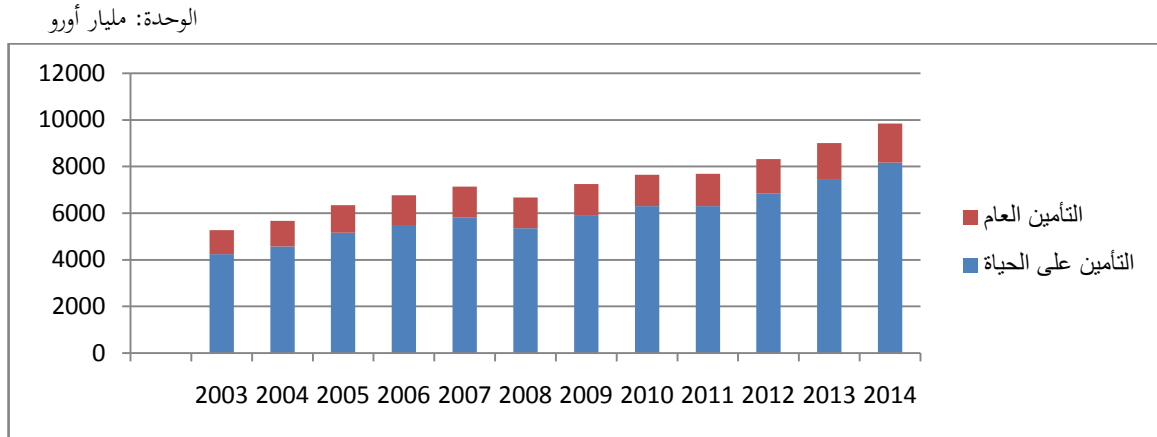
تعتبر وظيفة الاستثمار من أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، ونظرا لأنه يتم دفع الأقساط مقدما، فيمكن استثمارها حتى تحتاج إليها الشركة لدفع المتطلبات والمصاريف في وقت لاحق<sup>2</sup>، وحسب مبدأ الملائمة أو الموازنة في الاستثمار فإن شركة التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون طويلة ، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فيما أن مدة هذه الوثائق غالبا ما تكون قصيرة الأجل فإن التزاماتها كذلك تكون قصيرة<sup>3</sup>. وتمثلت المحفظة الاستثمارية لمجموعة من شركات التأمين الأوروبية في الشكل التالي:

<sup>1</sup>-Pierre Petauton, *Théorie et pratique de l'assurance vie*, Ed Dunod, Paris, 3éme édition, 2004, 130.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 817.

<sup>3</sup>- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 164.

### شكل رقم 1-4: المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين الأوروبية



Source : Insurance Europe, <http://www.insuranceurope.eu/>, site consulté le 05/05/2016.

### إعادة التأمين:

ويقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين وأطرافه شركة التأمين وشركة إعادة التأمين. وتعتبر عملية إعادة التأمين أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة.<sup>1</sup>

وتلجأ شركات التأمين لإعادة التأمين لأسباب عديدة، أهمها زيادة المقدرة الإكتتابية واستقرار الأرباح وتقليل مخصص الأقساط غير المكتسبة وتقديم التغطية الكافية ضد الخسائر الكبيرة.<sup>2</sup>

### 3.3 العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نشاط شركات التأمين، نذكر منها ما يلي:

- التغيرات التنظيمية والإشرافية حيث قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل شركات التأمين، وذلك لتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر، ومثال ذلك

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، غالب الرفاعي، "حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر أزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية"، مداخلة أقيمت بالمؤتمر العلمي العاشر بعنوان: الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 20-19 ديسمبر 2009، ص 27.

<sup>2</sup> - جورج ريجدا، مرجع سبق ذكره، ص 809.

- ما قامت به الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين ( IAIS ) حول تحديد المخاطر المختلفة بشركات التأمين وكيفية قياسها والإشراف عليها<sup>1</sup>؛
- عدم استقرار العوامل الخارجية أدى إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا، مثل مخاطر التسعير والمخاطر السياسية ومخاطر سعر الفائدة؛
  - تجبر المنافسة شركات التأمين على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلبا، خاصة مع توسع الشركات في تقديم تسهيلات كثيرة مقابل اكتساب العملاء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر؛
  - تعتبر التطورات التكنولوجية من العوامل الإيجابية على عمل شركات التأمين، لزيادة قدرتها على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن ينجم عن ذلك أيضا آثار سلبية تتمثل في مخاطرة التجارة الالكترونية.

### 4.3 خصوصية الأنشطة الاقتصادية والمالية لشركات التأمين:

- ترجع خصوصية الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين إلى طبيعة نشاطها الممارس من جهة، وإلى القيود التنظيمية المفروضة عليها وزيادة أثر عنصر التقدير من جهة أخرى، وتتمثل أهم خصائص أنشطتها فيما يلي:
- إنعكاس دورة الإنتاج: كونها تتحصل على سعر بيع منتجاها فور إبرام العقد، بينما تسدد مبالغ التعويض لاحقا من خلال المخصصات التقنية، وبالتالي عدم إمكانية تحديد سعر دقيق للخدمة (قسط التأمين)؛
  - الفارق الزمني بين حدوث وتعويض الخطر، والنتيجة الخاصة بهذه العملية لا تظهر إلا بعد عدة سنوات، ففي تأمينات الحياة يكون مشكل تداخل السنوات أكثر حدة وهذا بالنظر لمدة حياة المنتج، وبالتالي يوجد عدم توافق زمني بين حدوث الخطر والسداد الفعلي لمبلغ التعويض مما يفرض على شركات التأمين تكوين مخصصات تقنية؛
  - تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تختص بإدارة حركة الأموال المتجمعة لديها، حيث تعمل على توظيفها أو استثمارها لتحقيق عوائد، كما تحوز على كتلة كبيرة نسبيا من الأموال والتي يكون مصدرها الأقساط المحصلة والتي تبقى تحت تصرفها لمدة طويلة، مما يتوجب عليها إدارتها و تسييرها وذلك من خلال توجيهها نحو مختلف التوظيفات المضمونة، لتمارس دور الوسيط المالي في السوق المالي، بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن عند تحقق الخطر من جهة، وتغطية مصاريف مزاولة النشاط التأميني وتحقيق هامش الربح من جهة أخرى؛
  - عند إتمام عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له، يحصل عدم تماثل في المعلومات، بحيث يكون أحد الأطراف أو كلاهما لديه معلومات أكثر من الآخر، مما يترتب على ذلك أن أحد الأطراف أو كليهما لا يستطيع تقييم

<sup>1</sup> - بوشلوش سعاد، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة عليها دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، جامعة المجذوبة - بومرداس، 2014/2015، ص 68.

المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، فالمؤمن له يجهل ما إذا كان قسط التأمين الذي عرض عليه جيد أم لا، كما أن المؤمن لا يعلم سلوك المؤمن له تجاه الخطر ( الخطر المعنوي) وكيف يؤثر هذا الخطر على تجانس محفظة عقود التأمين لديه ( الاختيار الخاطيء)، فملاحظة سلوك المؤمن له تدعو المؤمن إلى طرح مجموعة من الأسئلة التي تدفع به إلى إضافة بنود في العقد تحث في مجملها المؤمن له على اتخاذ كل التدابير لحماية نفسه؛

- الاختيار الخاطيء: بحيث تتكون محفظة المؤمن من أخطار غير متجانسة، فقد تحتوي على أخطار كبيرة وأخرى متوسطة و هكذا، وعليه يجب على المؤمن أن يتحرى على المؤمن له كي يتفادى الاختيار الخاطيء، وذلك من خلال معرفة بعض الأمور غالبا ما يعتمد المؤمن له إخفائها ففي التأمين على الحياة مثلا من المهم معرفة هل المؤمن له في صحة جيدة أثناء إبرام العقد أم لا؟ هل توجد أمراض وراثية في العائلة؟ كلها أسئلة من أجل تخفيض مجال الاختيار الخاطيء، وكذلك التحديد السليم لقيمة عقد التأمين (قسط التأمين)، وعليه فإن الخطر المعنوي والاختيار الخاطيء يشكلان تحديا كبيرا في اقتصاد التأمين ويعالجان من خلال تغيير شكل العقد وثمنه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- طبائية سليمة، "دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص- ص 45- 46.

- خاسف جمال الدين، "توريق أخطار التأمين: دراسة نماذج أمريكية و أوروبية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص- ص 35- 36.



#### 4. المخاطر التي تتعرض لها الصناعة التأمينية:

تتعرض شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية إلى مجموعة من المخاطر التي تهدد مركزها المالي، وقد تؤدي بها إلى الإفلاس، وفيما يلي أهم الأخطار التي تواجه شركات التأمين:<sup>1</sup>

- **أخطار الملاءة المالية:** هو خطر عدم القدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن كل أنواع الأخطار التي تهدد الشركات المالية والتي تتمثل في : أخطار الائتمان، أخطار السيولة، أخطار أسعار الفائدة، أخطار السوق، أخطار أسعار الصرف وأخطار العمليات، وبذلك فإن خطر الملاءة المالية هو خطر التوقف عن دفع التعويضات والمصروفات في شركات التأمين عندما يحل أجل استحقاقها، ويعتمد المركز المالي لأي شركة تأمين على مجموعة كبيرة من الأخطار التي يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وخروجها من سوق التأمين، ويعتبر خطري الاكتتاب والاستثمار من أهم هذه الأخطار؛
- **أخطار الاكتتاب:** هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جدا من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية وذلك في مناطق جغرافية مختلفة، انخفاض خطر الاكتتاب يخفض كمية رأس المال المطلوبة لمستوى معين من خطر العسر المالي؛
- **أخطار الاستثمار:** يطلق عليها كذلك أخطار الأصول وذلك من منطلق أنه انعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين، بحيث لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يجب توافرها في استثمارات شركات التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنوع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة، كذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال الشركة، وهناك نماذج عديدة لتحليل مخاطر الاستثمار مثل نظرية المحفظة الحديثة (Modern portfolio theory) ونماذج تسعير الأصول ونماذج تسعير الأصول الرأسمالية (capital asset pricing models)، نموذج ماركوويتز (model Markowitz)، وغير ذلك من النماذج الإحصائية والرياضية ونماذج بحوث العمليات؛

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- عيد أحمد أبو بكر، "إدارة أخطار شركات التأمين"، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 66.  
 - هدى بن محمد، "تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة قسنطينة، 2004/2005، ص 67.  
 - بوشلوش سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

-IAIS, "On Solvency, Solvency Assessment and Actuarial Issues", Committee on solvency and actuarial issues, March 2000, p10.

European Commission, Study onto the methodologies, to assess the overall financial position of an - insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, May 2002, p 5

- **أخطار السيولة:** هي الأخطار المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عند تسهيل الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد؛

- **أخطار التشغيل:** يتعلق هذا الخطر بعدم الكفاءة اللازمة في التسيير وعدم البيع الجيد وأعمال الغش وحدوث تجاوزات وأخطاء في الإجراءات والتنظيمات، ويعتبر خطر تسيير الاكتتاب جزء من خطر التشغيل؛

- **أخطار عدم التوافق بين الأصول والخصوم:** يكمن عدم التوافق بين الأصول والخصوم في خطر الاستحقاق وخطر العملة وخطر معدل الفائدة وخطر التضخم، وهذا الخطر له أثر كبير في تأمينات الحياة؛

- **زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع:** قد يكون مرجع حدوث هذا السبب كارثة معينة أو حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم، الأمر الذي قد يصاحبه زيادة في قيمة التعويضات، كما قد يرجع إلى خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات بالتبعية؛

- **انخفاض حجم مبيعات التأمين:** قد يحدث هذا نتيجة دورة الكساد التي من شأنها أن تؤخر على بعض المؤمن لهم سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق التأمين على الحياة، كذلك في ظل التضخم قد يحجم الأفراد عن شراء وثائق التأمين على الحياة على أساس أن استثمار ما يعادل الشق الادخاري من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلاً، من شأنه أن يزيد من قيمة الأصل المستثمر بدرجة أكبر؛

- **مخاطر تقنية المعلومات:** تشمل إمكانية حصول أخطاء أو بطء أو توقف في سير أعمال الشركة، بسبب مشاكل ناجمة عن الأنظمة التقنية للمعلومات التي تستعملها الشركة، إضافة إلى مخاطر الملاحقة القانونية الناتجة عن استخدام برامج بطريقة غير قانونية؛

- **مخاطر تطوير المنتجات:** هي المخاطر المتعلقة بإدخال منتج تأميني جديد أو تلك التغييرات الحاصلة على منتجات تأمينية حالية بهدف إرضاء العملاء وجعل المنتج أكثر تسويقاً في بيئة تنافسية، وتنتج هذه المخاطر عن ضعف الوعي التأميني لدى الجمهور، أسعار التأمين غير الملائمة، طريقة البيع والتسويق؛

- **مخاطر الحوكمة:** تتعلق مخاطر الحوكمة بالعلاقات داخل الشركة وإدارتها وتوزع بين المسؤوليات والمهام بين مختلف الجهات المعنية في الشركة، وترتبط بمخاطر الحوكمة مخاطر عدم الالتزام والتي تنتج عن عدم الالتزام بالتشريعات والقرارات الحكومية المنظمة لعمل سوق التأمين، بالإضافة لعدم الالتزام بأنظمة الشركة ولوائحها الداخلية؛

- **مخاطر السمعة:** فهي المخاطر التي تهدد قدرة الشركة على إقامة وتوطيد علاقاتها بالمؤمن لهم والجهات الأخرى ذات العلاقة، أو قدرتها على تقديم خدمات جديدة والتي تنتج عن إهمال دور العلاقات العامة والتسويق المدروس لمنتجات الشركة، توجيه انتقادات ونشر أخبار سلبية ضد الشركة من قبل المنافسين في وسائل الإعلام، وغياب خطة إعلامية وإعلامية ملائمة.

- **أخطار القرض:** يتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحققاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم) أو عن طريق الوسيط أو معيدي التأمين، كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها؛ ويعتبر عدم قدرة معيد التأمين على تسديد التزاماته من أهم مخاطر القرض في التأمينات العامة لأن ذلك من شأنه أن يحدث صعوبات مالية هامة بالنسبة للمؤمن المباشر.

- **خطر تسوية المطالبات:** تعتبر من أهم المخاطر التي تعترض شركات التأمين، حيث تشكل أبرز أوجه النفقات في تلك الشركات، والعامل الأكثر تأثيراً في معدل الخسارة فيها، وتعرف مخاطر تسوية المطالبات على أنها المخاطر المتعلقة بعملية تسديد المطالبات لأصحاب وثائق التأمين، طبقاً للغطاء التأميني وشروط عقد التأمين؛

- **خطر إعادة التأمين:** يتعلّق هذا الخطر بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين، بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة شركة التأمين للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية؛

- **خطر فسخ العقد:** يتعلّق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبراً على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة، هذا الخطر ليس له أهمية كبيرة في التأمينات العامة لقصر مدة عقودها، بينما يشكل أهمية كبيرة في التأمينات على الحياة.

## المبحث الثاني: الخطر وإدارة الخطر في التأمين

يواجه الإنسان منذ نشأته العديد من المخاطر التي قد يترتب عنها أضرار معنوية ومادية، بسبب عدم معرفته لما قد يحدث في المستقبل وعدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مسبقاً، فهو بذلك يتعرض لمخاطر عدم التأكد من النتائج، أو احتمال عدم نجاحه في اتخاذ القرارات، مما يخلق لديه حالة معنوية توصف بأنها الخطر الذي يلزم متخذ القرار.

### 1. مفهوم الخطر

اختلفت آراء كتاب التأمين و الاقتصاديين و الرياضيين و الإحصائيين حول تعريف الخطر، ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة المهتمين بدراسة الخطر وتباين أوجه تخصصاتهم مما يجعل تعريف كل منهم مقتصرًا على الجوانب التي تعد من وجهة نظره أكثر أهمية من غيرها، وفيما يلي بعض التعريفات التي ساقها المهتمون بدراسة الخطر، حيث يعرف الاقتصادي Frank knight الخطر بأنه: "عدم التأكد الممكن قياسه"<sup>1</sup> ويوضح هذا التعريف الفرق بين عدم التأكد والخطر، فحسب knight عدم التأكد يشمل تلك الحالات التي يشك الفرد فيها من إمكانية تحقق حادث معين على صورة معينة مع عدم قدرته على التحديد الدقيق للاحتمالات المختلفة لتحقيق الحادث، أما في الحالات التي يستطيع فيها الفرد تحديد احتمالات تحقق الحادث بطريقة علمية سليمة باستخدام نظرية الاحتمالات، فهذه الحالات فقط هي التي ينطبق عليها لفظ "الخطر".

ويعرفه الاقتصادي Allan Willet بأنه: "عدم التأكد الموضوعي الخاص بتحقيق حادث غير مرغوب فيه"<sup>2</sup> ويلاحظ في هذا التعريف أيضاً اشتراط الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطراً، أي أنه يقتصر على حالات عدم التأكد التي يمكن قياسها فقط، ويختلف مع سابقه في عدم اعتبار جميع حالات عدم التأكد الموضوعي خطراً واقتصار الخطر على تلك الحالات التي تتعلق فقط بحادث غير مرغوب فيه، ولعل هذا التعريف جاء متأثراً بالناحية العلمية الخاصة بعمليات التأمين التي تكون قاصرة على معالجة تلك الحالات المتعلقة بحوادث غير مرغوب فيها يترتب على تحققها خسائر مالية.

ويعرفه الدكتور سلامة عبد الله بأن الخطر: "ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين"<sup>3</sup>، كما عرفت اللجنة الأمريكية لحماية التنظيمات الإدارية ( COSO ) الخطر بأنه "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وغاياتها، حيث أن مثل

<sup>1</sup> - السيد عبد المطلب عبده، "التأمين الأسس العلمية و القواعد العملية"، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1994، ص4.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 5.

<sup>3</sup> - سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 6.

هذه القيود تضعف من قدرة الشركة على الاستمرار في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاتها من جهة، وتحد من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال من جهة أخرى".<sup>1</sup>

وهنا يجب التمييز بين الخطر المادي والمعنوي، فالخطر المادي هو الذي يسبب حال وقوعه خسائر مالية مثل تلف الممتلكات والأصول، أما الخطر المعنوي فهو الخطر الذي يسبب خسائر نفسية كالآلم والاكتئاب والخوف وغيرها من الخسائر المعنوية التي لا يمكن قياسها بأساليب كمية محددة.

وذهب آخرون في تعريف الخطر بشكل أفضل بأنه الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين"<sup>2</sup>، حيث يبرز الاختلاف بين "قيمة الخسارة المحتملة" و"احتمال وقوع الخسارة" في التعريف السابق، حيث تعني هذه الأخيرة احتمال وقوع حادث ما، في حين تشير "الخسارة المحتملة" إلى حجم الخسائر التي تنجم عن وقوع هذا الحادث، ولهذا فإن احتمال وقوع حادث ما ليس هو المقياس المنفرد لقياس الخطر بل أيضا حجم الخسارة المحتملة عند وقوع هذا الخطر. فقد يكون احتمال وقوع الحادث في خطر ما ضئيلا جدا ولكن الخسارة المترتبة على حدوثه عالية جدا، في حين قد يكون احتمال وقوع الخطر كبيرا ولكن الخسارة المترتبة على حدوثه تكون بسيطة.

فعلى سبيل المثال احتمال أن يكسر زجاج باب محل تجاري لسبب ما هو 95%، في حين قد يكون احتمال وقوع حريق في مصنع ما هو إلا 0,01% وهو احتمال ضئيل جدا، ولكن عند مقارنة الخسارة المترتبة نجد أن الفرق في الخسارة كبير جدا، حيث أن كسر الزجاج تعني خسارة قيمة الباب المكسور وتكلفة تركيب باب زجاجي جديد، وهي خسارة ضئيلة إذا ما قورنت بالخسارة المحتملة عن حريق قد يشب في مصنع مليء بالآلات والعمال والمواد الخام.<sup>3</sup>

أما من وجهة نظر شركة التأمين، يعرف الخطر على أنه "الفرق بين الخسائر المتوقعة التي تم على أساسها حساب قسط التأمين الصافي والخسائر الفعلية التي التزم المؤمن بتعويض حملة الوثائق عنها إذا وقعت"<sup>4</sup>، وبالتالي فإن الخطر بالنسبة لشركات التأمين يتعلق بنشاطها الأساسي وهو التأمين ويتمثل في الفرق الموجب بين معدل الخسارة الفعلي ومعدل الخسارة المتوقع.

<sup>1</sup>-Financial Services Roundtable,"Guiding Principles In Risk Management for US Commercial Banks", Report of the Subcommittee and Working Group On Management Principles, June 1999, P5.

<sup>2</sup>- محمد وحيد عبد الباري، "إدارة الخطر و التأمين التجاري و الاجتماعي"، جامعة القاهرة، 1997، ص 14.

<sup>3</sup>- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>4</sup>- مختار محمد الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص15.

وبناء على هذا يمكننا تعريف الخطر على أنه: " احتمال وقوع خسارة معينة مادية كانت أم معنوية قابلة للقياس، نتيجة وقوع حادث مفاجئ". وعليه فإن الخطر هو العنصر الجوهرى الذي تقوم عليه العملية التأمينية، فالخطر هو محل العقد التأميني، وبزواله لا يصبح للتأمين أي معنى، فإذا زال الخطر بطل عقد التأمين، وحتى يتضح لنا معنى الخطر بدقة يجب أن نتطرق لبعض المفاهيم المتداولة في مجال الخطر والتأمين وعلاقتها بالخطر ومن أهمها مسببات الخطر، الحادث، والخسارة المادية.

ويرجع وجود الخطر الذي يعتبر ظاهرة عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها الأشخاص خلال حياتهم أساسا إلى وجود عدة ظواهر طبيعية وأخرى عامة تعمل في الكون وتؤثر على حياة الأشخاص وأعمالهم وممتلكاتهم، وتعتبر مسببات الخطر المصدر الرئيسي لوجود الخطر ويمكن تعريفها بأنها: " مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في حياة الأشخاص، ودخولهم وممتلكاتهم وفي نتيجة القرارات التي يتخذونها"<sup>1</sup>.

ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى نوعين رئيسيين:

- **مسببات الخطر الموضوعية ( الطبيعية):** ويقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا، وهي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة وعادة ما تكون هذه المسببات في الشيء موضوع التأمين، فهي ترتبط بالخواص الطبيعية أو الفسيولوجية للشيء أو الشخص المعرض للخطر، و تتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية أو المادية التي تحيط بالشيء موضوع القرار ولا شأن للإنسان في وجودها وتؤدي إلى وجود الخطر أو تزيد من درجة خطورته<sup>2</sup>؛
- **مسببات الخطر الشخصية:** يقصد بها مجموعة من المسببات التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها بقص أو بدون قصد بسبب تدخله في مجريات الأمور، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الإنسان في تحقق بعض الظواهر الطبيعية هو النفع الذي يعود عليه إلا أن تدخله هذا قد يزيد من درجة الخطورة أو من فرص وقوعها<sup>3</sup>.

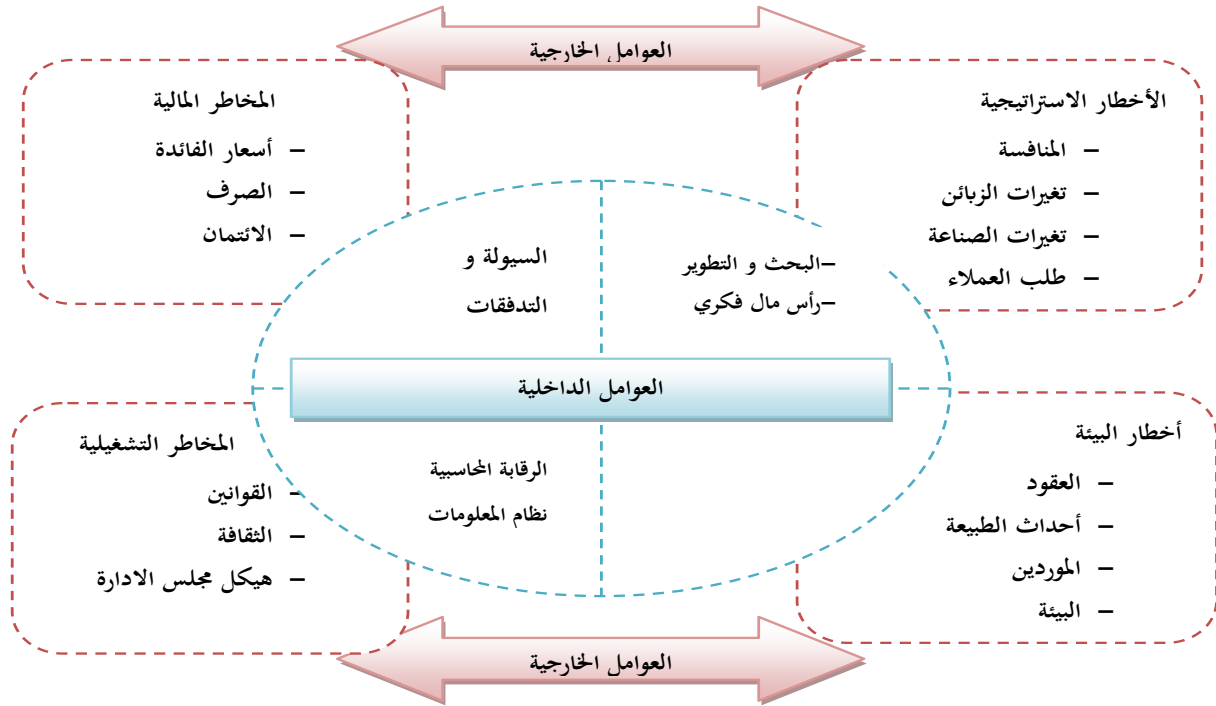
والشكل الموالي يوضح أهم مسببات الخطر:

<sup>1</sup> - كمال محمود جبرا، "التأمين وإدارة الخطر"، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 200.

<sup>2</sup> - محمد البلقيني، جمال واصف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup> - عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص 32.

شكل رقم 1-5: أهم مسببات الخطر



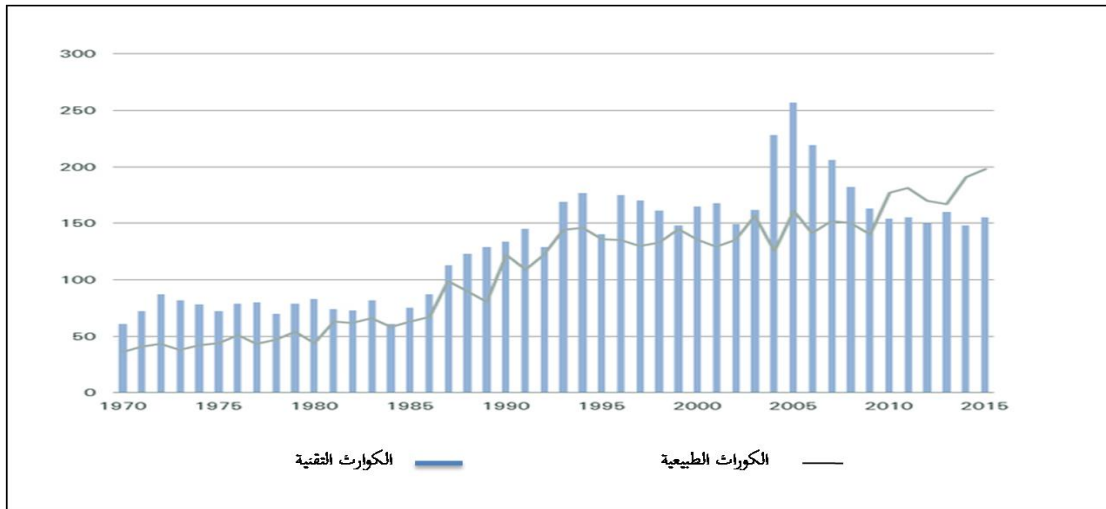
Source : IRM, A. (2002). Risk Management Standard Published by AIRMIC, p3.

وحسب تقرير الثلاثي الأول لسنة 2016 الصادر عن شركة إعادة التأمين العالمية SwissRe، تم تسجيل حدوث عديد الأخطار الكارثية حيث إرتفع عددها إلى 353 خطر سنة 2015 مقارنة ب 339 خطر كبير سنة 2014، تمثلت 198 منها في كوارث طبيعية والذي يمثل أعلى مستوى على الإطلاق في غضون عام واحد مقارنة ب 191 سنة 2014، أما 155 المتبقية كانت أحداث تقنية والتي سجلت ارتفاعا هي الأخرى ب 148 التي وقعت عام 2014<sup>1</sup>. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 1-6: عدد الأخطار الكارثية 1970-2015

<sup>1</sup>-Swiss Re Company، 'Natural catastrophes and man- madedisastersin 2015', Sigma, N1°/2016.

الوحدة: مليون دولار



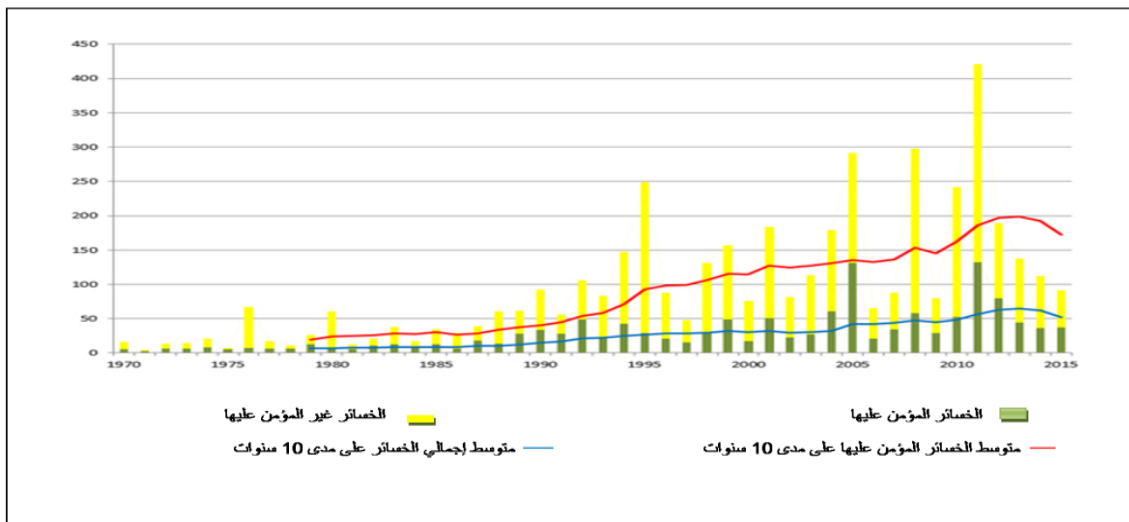
Source : Swiss-Re SIGMA, Natural catastrophes and man- made disastersin 2015, N1°/2016, p 2.

واستطاعت الصناعة التأمينية أن تغطي قيمة 37 مليار دولار من إجمالي الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتقنية في عام 2015، حيث ولدت الكوارث الطبيعية خسائر قدرت ب 28 مليار دولار وهو أقل مستوى لها منذ 2009، بينما نتج عن الكوارث التقنية خسائر قدرت ب 9 مليار دولار حيث سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت ب 7 مليار دولار. وسجل إجمالي الخسائر المؤمن عليها نسبة 0.05% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، و 2.4% من أقساط التأمين الأصلية.

والشكل الموالي يوضح لنا الخسائر المؤمن عليها من 1970 إلى غاية 2015.

### شكل رقم 1-7: الخسائر المؤمن عليها وغير المؤمن عليها خلال الفترة (1970-2015)

الوحدة: مليار دولار



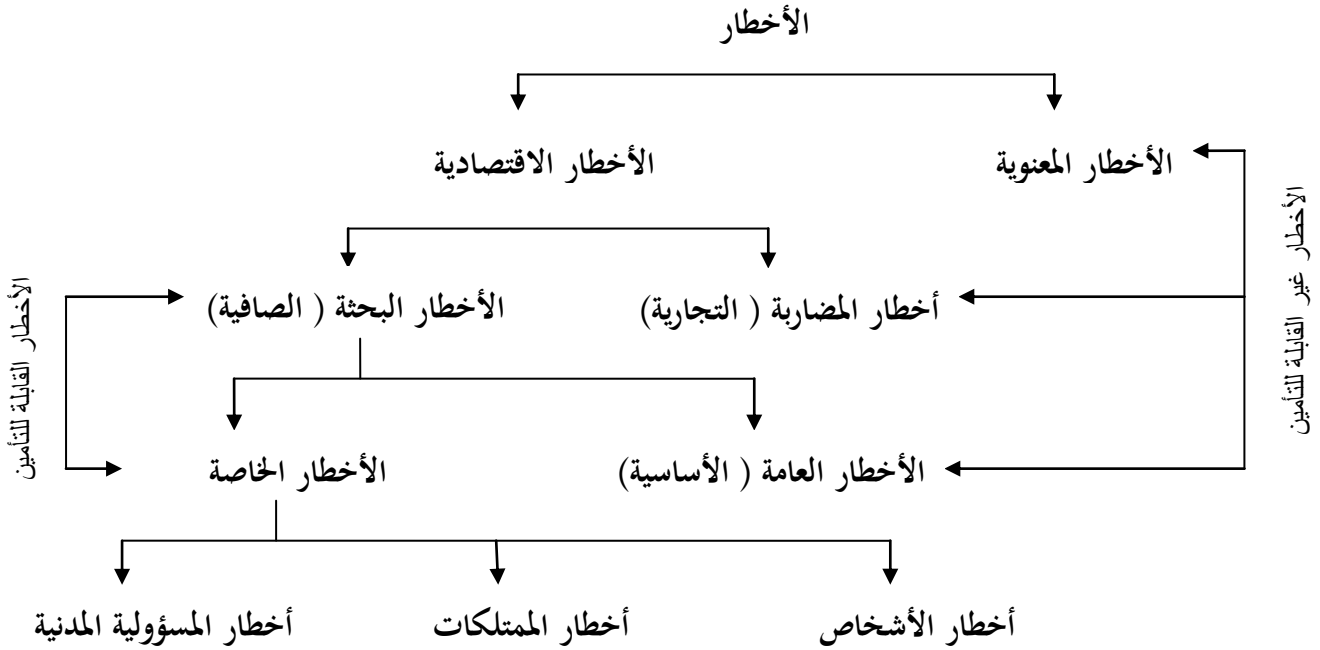
Source : Swiss-Re SIGMA, Natural catastrophes and man- made disastersin 2015, N1°/2016, p6.



## 2. التصنيفات الأساسية للخطر

يمكن تصنيف الأخطار تبعاً لطبيعتها إلى عدة فئات رئيسية سنوضحها في الشكل التالي:

### شكل رقم 1-8: تصنيفات الخطر



المصدر: حربي مُجد عريقات، سعيد جمعة عقل، "التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 19.

وانطلاقاً من هذا الشكل يمكن تصنيف الأخطار إلى ثلاثة فئات من وجهة نظر تأمينية كمايلي:

- **التصنيف من وجهة نظر نتائج الخطر:** ويعتمد هذا التصنيف على تحديد الآثار المترتبة على تحقق الخطر،

ووقوع الخسارة المحتملة فقد تكون الخسارة المحققة معنوية أو مادية:<sup>1</sup>

**الأخطار المعنوية:** وهي الأخطار التي يكون لها وقع نفسي سيء على الشخص متحمل الخطر وهذا النوع من

الأخطار لا يمكن تقييمها مادياً ولا يمكن تحديد أبعادها وخسائرها المتوقعة، ويكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة

معنوية بحتة ولا تؤثر بأي حال على النواحي المالية والاقتصادية المتعلقة بهم وينصب أثرها على الحالة المعنوية

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- حربي مُجد عريقات، جمعة عقل، "التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 20.

- مُجد البلقيني، جمال واصف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

والنفسية للشخص الذي يتحمل هذا الخطر، ونظرا لأن محددات حجم هذه الخسارة تختلف من شخص لآخر فمثل هذه الأخطار تخرج عن نطاق دراسة الخطر والتأمين بل تختص بدراستها العلوم الاجتماعية.

**الأخطار الاقتصادية:** تتمثل في الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة مادية (مالية أو اقتصادية)، وتظهر هذه الأخطار واضحة بالنسبة لخطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل وبالنسبة لخطر الحريق المرتبط بفقدان الأصل ( الممتلكات).

- **التصنيف حسب حجم الخطر وناتج الخسارة،** وتنقسم هذه الأخطار حسب وطأتها إلى قسمين:<sup>1</sup>

**الأخطار العامة:** وهي الأخطار التي تترتب عليها خسارة مالية ضخمة تؤثر في النظام الاقتصادي بالكامل أو في مجموعة كبيرة من الأفراد، مثل البراكين والفيضانات والحروب، ويصعب التنبؤ بها وبالتالي لا يمكن قياسها حيث لا تقبل شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار، وفي حالة قبولها فإن ذلك يكون بموجب اتفاق خاص وشروط محددة.

**الأخطار الخاصة:** وهي الأخطار التي يترتب على حدوثها خسارة مالية محدودة سواء الشخص واحد أو لعدد من الأشخاص، وتشمل الخسائر التي تنشأ عن أحداث أو أعمال فردية قد يتحمل نتائجها الفرد فقط، وعادة تقبل شركات التأمين تغطية هذه الأخطار، ومن أمثلتها أخطار الأشخاص و أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية.

- **تصنيف الأخطار حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر:** و تنقسم الأخطار حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر إلى ثلاثة أنواع هي:<sup>2</sup>

**أخطار الأشخاص:** وهي الأخطار التي يتعرض لها الفرد نفسه، وينتج عنها العجز سواء كان مؤقتا أو دائما، كليا أو جزئيا مثل خطر المرض، خطر الشيخوخة أو خطر البطالة، حيث تؤدي هذه الأخطار إلى خسارة مادية تصيب الدخل، حيث تؤدي إلى انقطاعه بصورة جزئية أو كلية.

**أخطار الممتلكات:** و هي الأخطار التي إذا تحققت تحدث خسارة مادية وبصفة مباشرة تصيب ممتلكات الأشخاص سواء كانت عقارات، آلات، منقولات، ومن بين هذه الأخطار: الحريق، السرقة، الفيضانات، الضياع والتلف.

**أخطار المسؤولية المدنية:** و هي مجموعة الأخطار التي يتسبب في وقوعها شخص معين، وينتج عنها إصابة الغير بضرر مادي ووقوع خسارة تلحقه بصفة مباشرة في شخصه أو ممتلكاته أو في الاثنين معا، ويصبح المتسبب في حدوث الخطر مسئولا عن تعويض الفرد عما أصابه من ضرر بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية أمام

<sup>1</sup> - Abdel Halim Abdallah Ahmed Al Kady, "Risk Management in Reinsurance", Thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy, The city University, London, 1984, p 29.

<sup>2</sup> - ممدوح حمزة، ناهد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

القانون، ومن أمثلتها أخطار المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات والطائرات، وكذلك الأخطار المهنية التي يرتكبها العمال والأطباء والمهندسون والتي تؤدي إلى خسائر تصيب الغير.

### 3. شروط الأخطار القابلة للتأمين

- هناك عدة خصائص يجب توافرها في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:
- أن يكون الخطر احتماليا: وهذا يعني أن يكون الخطر المؤمن منه أمرا غير مؤكد ولا مستحيل، أي يجب أن تخضع الخسارة لعنصر الصدفة، وحتى يكون الخطر احتماليا يجب أن يحدث في المستقبل، فلا يمكن التأمين على خطر مؤكد الوقوع أي خطر حدث في الماضي ويجب الإشارة إلى أن الاحتمالية هنا تنصب على وقت وقوع الخطر وليس على الخطر نفسه، فمثلا خطر الوفاة يعتبر خطر مؤكد الحدوث لأي شخص ولكنه خطر غير مؤكد من حيث تاريخ الحدوث، ولذلك يمكن التأمين ضد خسائر خطر الوفاة؛
  - توفر عدد كبير من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر: تقتضي هذه الخاصية وجوب توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر، لإمكانية التنبؤ بالخسائر بدقة، وذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي ينص على "أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة"، ومن ثمة يكون القسط المحسوب موضوعي وعلى أساس علمي سليم؛
  - أن يكون الخطر عرضيا وغير مقصود: والمقصود هنا ألا يكون تحقق الخطر المؤمن منه نتيجة عمل إرادي بحث من جانب المؤمن له أو المستفيد من التأمين، أي أن التأمين هنا لا يغطي الخسارة المعتمدة لأن الخطر لم يحدث بصورة عشوائية، كما أنه يخالف قانون الأعداد الكبيرة الذي يركز أساسا على الحوادث العشوائية؛
  - أن يكون الخطر قابلا للقياس: ويقضي هذا الشرط بأنه لقبول التأمين على خطر ما يجب أن يكون هذا الخطر قابلا للقياس، بحيث يكون من الممكن مقدما تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة إذا ما تحقق الخطر في صورة حادث، ويمكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة مستقبلا بدقة وبطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقيق نفس الخطر وكذلك حساب الأقساط الكافية والعادلة لتغطيته؛
  - ألا يكون الخطر مركزا أو عاما: بمعنى أنه لا يجب أن تتحقق خسارة من نفس النوع لنسبة كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر في نفس الوقت، أي لا يجب أن يتحقق الخطر في صورة كارثة، وترجع أهمية هذا الشرط إلى أن التأمين يقوم أساسا على مشاركة كل المعرضين للخسارة في تعويض الخسارة التي يجب أن تحدث لعدد محدود منهم، كما أن وقوع الخطر في صورة كارثة سوف يؤدي إلى عجز شركة التأمين عن الوفاء بالتزاماتها وإفلاسها؛

- القسط يجب أن يكون اقتصاديا: بمعنى أن يكون القسط اقتصاديا ولا يكون مبالغاً فيه بحيث لا يستطيع المؤمن له تحمله فيؤدي إلى عدم الإقبال على التأمين، وألا يكون أقل من اللازم فلا تستطيع شركة التأمين دفع التعويض في حالة تحقق الخطر، أي يكون القسط كافياً وعادلاً<sup>1</sup>.

#### 4. طرق وأساليب قياس الخطر

يختلف الهدف من قياس الخطر من وجهة نظر الفرد أو المؤسسة من ناحية ومن وجهة نظر شركة التأمين من ناحية أخرى، فالفرد بحاجة لمعرفة تكلفة الخطر حتى يتمكن على أساسها من تحديد الوسيلة المناسبة لمواجهته، بينما تهدف شركة التأمين من قياس الخطر أن يكون الفرق بين مجموع أقساط التأمين الصافية التي حصلت عليها ومجموع الخسائر الفعلية التي دفعتها خلال نفس السنة في أضيق نطاق ممكن، فوجود زيادة في الخسائر الفعلية عن الأقساط الصافية المحصلة يمثل خسارة لشركة التأمين عليها أن تتحملها بمفردها دون أن يمتد أثر ذلك إلى حملة وثائق التأمين، كما أن زيادة الأقساط المحصلة عن الخسائر الفعلية يحمل المؤمن لهم أقساطاً أكبر من التكلفة الفعلية للخطر، مما قد يؤثر في المدى الطويل على شركات التأمين بانصراف المتعاملين معها، فكان من الضروري التوصل إلى مقاييس دقيقة للخطر لتحقيق قسط تأمين يتميز بعنصري الكفاية لشركة التأمين والعدالة لحملة الوثائق في نفس الوقت.

#### 1.4. قياس الخطر من وجهة نظر الفرد أو المؤسسة العاديين:

يتأثر حجم الخسارة المادية المحتملة باعتبارها مقياساً للخطر بمجموعة من العناصر الأساسية كما يلي:

- القيمة المعرضة للخطر "Value at Risk" **V**: تمثل القيمة المعرضة للخطر الحد الأقصى للخسارة التي يمكن أن تحدث للشيء موضوع الخطر فيما لو تحقق الخطر في صورة حادث، والملاحظ أن هناك علاقة طردية بين القيمة المعرضة للخطر وحجم الخسارة المادية المحتملة (قيمة الخطر)، أي أنه كلما زادت القيمة المعرضة للخطر (V) زاد حجم الخسارة المادية المحتملة والعكس صحيح<sup>2</sup>؛

- معدل الخسارة "Loss ratio" **t**: يشير هذا المعدل إلى قيمة الخسارة المعرض لها مبلغ دينار واحد كقيمة معرضة للخطر لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويعتمد حسابه على الخبرة السابقة للأفراد أو المؤسسات في مجال ما، أو من خبرة وحدات مشابهة أخرى في نفس المجال حيث أن:

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- عيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل سيفو، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- ناديا أبوفخرة، "المؤسسات المالية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص 137.

<sup>2</sup> - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 28.

معدل الخسارة = احتمال وقوع الحادث × متوسط الخسارة الناتجة (حدة الخسارة)

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{عدد للخطرات التي تعرضت فعليا للخطر} \times \text{متوسط للخطورة بالوحدة التي تحقق الحادث فعلا بجم}}{\text{عدد الوحدات المعرضة} \times \text{متوسط قيمة الوحدة المعرضة}}$$

- عدد الوحدات المعرضة للخطر ( $N$ ): ويشترط في مثل هذه الوحدات أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، أما عن تأثير هذا العنصر على الخطر فإنه بعكس العناصر السابقة - بفرض ثبات العناصر الأخرى- فإن هناك علاقة عكسية بين عدد الوحدات المعرضة للخطر وبين حجم الخسارة المادية المحتملة (الخطر)، أي أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر ( $N$ ) كلما قلت قيمة الخطر  $(A)^*$ ؛

- قياس قيمة الخسارة المادية المحتملة للخطر "A":

بناء على تحديد العناصر الثلاث السابقة، تتحدد قيمة أقصى خسارة مادية محتملة للخطر، والتي رمزنا لها ب "A" والتي تعتبر دالة للمتغيرات الثلاث السابقة أي أن:

فإذا توافر لدى المؤسسة أو الفرد عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر فيمكن قياس هذا الخطر كميًا، والذي يمكن التعبير عنه - عند أقصى حالات التشاؤم- بأقصى خسارة مادية محتملة، أي بأنه الحجم الكلي للخسارة المادية المحتملة والتي يحددها حجم الخسارة المتوقع مضافا إليه الفرق بين أقصى زيادة محتملة في الخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة، ويمكن التعبير عن ذلك بالنموذج الرياضي التالي<sup>1</sup>:

$$A_N = V \left[ \frac{1 + t(\sqrt{N} - 1)}{\sqrt{N}} \right]$$

وسنوضح فيما يلي طريقة قياس الخسارة المادية المحتملة للخطر وأثر كل عنصر من العناصر السابقة على هذه القيمة.

نفرض أن إحدى الشركات التجارية للأدوات المنزلية والاستهلاكية تمتلك 100 فرع متشابه موزع على مناطق مختلفة من البلد، ويبلغ متوسط قيمة البضاعة والأثاث بكل فرع 100000 دج، بينما قدرت القيمة المعرضة لخطر الحريق بكل منها ب 80 ألف دج فقط، فإذا علمت أن معدل الخسارة لحادث الحريق في هذا المجال من

\* - وذلك لأنه كلما كان عدد الوحدات المعرضة للخطر ( $N$ ) و التي احتسب على أساسها معدل الخسارة المتوقع ( $t$ ) كبيرا، كلما اقترب من معدل الخسارة الفعلي وبالتالي قل الانحراف المعياري بين المعدلين السابقين، و من ثمة يقل حجم الخسارة المادية المحتملة ( $A$ ).

\* - حيث أن القيمة القصوى المشار إليها تستوعب قيم الخسائر ذات الأهمية الأقل، كما أن الخسائر الأقل أهمية هذه لن تتعدى الحد الأقصى للخسارة المادية المحتملة.

<sup>1</sup> - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "الخطر والتأمين: المبادئ النظرية والتطبيقات العملية"، دار المطبوعات الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2008، ص 23.

النشاط قدر ب 0.2%، احسب قيمة أقصى خسارة مادية محتملة تواجه هذه الشركة في العام القادم بسبب خطر الحريق.

- عدد الوحدات المعرضة لخطر الحريق "N" يساوي 100 وحدة.

- مجموع القيم المعرضة لخطر الحريق "V" يساوي 80000 دج  $\times 100 = 8000000$  دج

- معدل الخسارة المتوقع لخطر الحريق "t" يساوي 0.002

$$A_N = V \left[ \frac{1 + t(\sqrt{N} - 1)}{\sqrt{N}} \right]$$

$$A_{100} = 8000000 \left[ \frac{1 + 0.002(\sqrt{100} - 1)}{\sqrt{100}} \right]$$

$$A_{100} = 814400$$

وهي أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها هذه الشركة بسبب خطر الحريق.

#### 2.4 قياس الخطر من وجهة نظر شركة التأمين:

نظرا لأن مضمون الخطر بالنسبة لشركة التأمين يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة - والتي على أساسها تم حساب قسط التأمين الصافي- والخسائر الفعلية التي تلتزم شركة التأمين بتعويضها لحملة وثائق التأمين التي لحقت بهم حوادث الأخطار المؤمن منها، وإحصائيا يقل هذا الفرق كلما زادت عدد الوحدات المعرضة للخطر، لهذا السبب تعمل شركات التأمين على اجتذاب أكبر عدد ممكن من الوحدات المعرضة للخطر والتأمين عليها في كل فرع من فروع التأمين المختلفة، و حتى تتوافر البيانات الإحصائية والخبرة الدقيقة لدى الشركة بما يسمح لها بحساب معدل الخسارة المتوقع بدقة كبيرة على اعتبار أن:

$$\text{معدل الخسارة المتوقع} = \frac{\text{مجموع الخسائر المحققة فعلا}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

حيث يعتبر هذا العنصر أحد العناصر الرئيسية عند حساب قسط التأمين وهناك علاقة طردية بين معدل الخسارة المتوقع وأقساط التأمين الصافية\* التي تخصص لمقابلة التعويضات التي يتحملها المؤمن (شركة التأمين) في مواجهة مطالبات حملة وثائق التأمين الذي يتحقق بالنسبة لهم الخطر المؤمن منه خلال مدة تغطية الوثيقة، ويتحمل المؤمن من موارده الخاصة الفرق بالزيادة بين الخسائر الفعلية (المطالبات) والخسائر المتوقعة والتي على أساسها تم حساب الأقساط، والفرق المشار إليه هو ما يعبر عنه بالخطر بالنسبة لشركة التأمين<sup>1</sup>، وقد أمكن قياس أقصى خسارة مادية تتعرض لها شركة التأمين بالنموذج الرياضي التالي:

\* تكون غالبا ثابتة في التأمين التجاري

<sup>1</sup> - حربي مجّد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

$${}^1A_N = V \left[ \frac{1-t}{\sqrt{N}} \right]$$

أي أن الخطر بالنسبة لشركة التأمين يمكن تقديره بالنموذج السابق طالما تم تحديد معدل الخسارة وعدد الوحدات المعرضة للخطر التي تغطيها وثائق التأمين والقيمة المعرضة للخطر (أو مجموع مبلغ التأمين) لكل من فروع التأمين المختلفة.

فبفرض أن إحدى شركات التأمين قامت بإصدار 2500 وثيقة تأمين من خطر السرقة في سنة معينة على عدد كبير من المنازل المتفرقة، فإذا علمت أن متوسط معدل خسارة السرقة طبقاً لخبرات الشركة في هذا الفرع من فروع التأمين بلغ 0.005 بينما بلغ متوسط مبلغ التأمين للوثيقة الواحدة 2000 دينار فإذا أردنا معرفة أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها شركة التأمين في هذا الفرع من فروع التأمين خلال العام نقوم بما يلي علماً أن:

مجموع القيم المعرضة للخطر "V" يساوي 2000 دينار × 2500 وثيقة و يساوي 5000000 دينار. ومنه أقصى خسارة مادية محتملة تساوي:

$$A_N = V \left[ \frac{1-t}{\sqrt{N}} \right]$$

$$A_{2500} = 5000000 \left[ \frac{1-0.005}{\sqrt{2500}} \right]$$

$$A_{2500} = 99500$$

وما نريد أن نوضحه أن الفرق بين قيمة الخسائر الفعلية وقيمة الخسائر المتوقعة يقل كلما زادت عدد الوحدات المؤمن عليها- هذا بفرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة- ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:  
نفترض أن:

- معدل الخسارة = 0.005

- مجموع القيم المعرضة للخطر = 5000000 دج

- عدد الوحدات المعرضة للخطر = 49000 وثيقة

$$A_N = V \left[ \frac{1-t}{\sqrt{N}} \right]$$

$$A_{4900} = 5000000 \left[ \frac{1-0.005}{\sqrt{4900}} \right]$$

$$A_{4900} = 81000$$

أي أن قيمة الخطر بالنسبة لشركة التأمين انخفضت من 99500 دج إلى 81000 دج وذلك نتيجة ارتفاع عدد الوحدات المعرضة للخطر من 2500 إلى 4900 وثيقة تأمين.

<sup>1</sup> - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "الخطر و التأمين: المبادئ النظرية و التطبيقات العملية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

وأصبح للخطر أهمية كبيرة خاصة على مدى العقود الماضية، وذلك بسبب مايلي:<sup>1</sup>

- إلغاء القيود تدريجياً وتحريم الصناعة التأمينية، بالإضافة إلى موجات الخصخصة التي شهدتها السوق التأمينية سواء على الحياة أو على غير الحياة في مختلف دول العالم أدى إلى خلق تنافسية حادة في سوق التأمين، ساهمت هذه الأخيرة في خفض إجمالي أقساط التأمين، والتي كان لابد من التعويض عنها بتحمل مخاطر أخرى من أهمها مخاطر الاستثمار؛
- تبني شركات التأمين لمعاملات عبر الحدود مما سهل انتشار المخاطر، وجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر جديدة مثل: الهجمات الإرهابية، إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، وتسونامي اليابان سنة 2011؛
- أصبحت أسواق رأس المال أكثر تقلباً على مدى السنوات الأخيرة، حيث أن جزء من هذه التقلبات يمكن أن يعود إلى الأسواق الأكثر كفاءة، مما أثر التقلب في محافظ الأصول بشكل مباشر على شركات التأمين، وبالتالي أصبحت الصناعة التأمينية أكثر هشاشة لتقلبات أسواق رأس المال الدولية، وهذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008؛
- ونتيجة المخاطر المتزايدة التي أدت إلى ارتفاع حالات إفلاس شركات التأمين تسعى هذه الأخيرة إلى تغيير طريقة تعاملها مع هذه المخاطر، وأظهر الاتحاد الأوروبي للتأمين أن حوالي 80% من شركات التأمين الأوروبية تعمل على تطوير ممارساتها في مجال إدارة المخاطر، وهذا ما يؤكد بوضوح أهمية إدارة المخاطر؛

<sup>1</sup> - Doff, R. (2011). *Risk Management for Insurers: Risk control, economic capital and Solvency II*. Risk Books. P 2.



### المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

تعتبر إدارة الخطر أسلوب إدارة فني متخصص وقد تطور أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تمكين المؤسسات من مواجهة التعرض المتزايد للأخطار الناجمة عن التطورات الحاصلة، وتتمثل في الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، من خلال تحليل وتصنيف المخاطر التي تواجه المؤسسة ثم حساب احتمال تحقق هذه المخاطر وحساب حجم الخسائر المتوقعة في حال وقوعها، ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه المخاطر والحد من آثارها من أجل خفض القيمة المعرضة للخطر، ورفع معدلات أدائها وتحسين نتائج أعمالها، ودعم مركزها المالي.

#### 1. إدارة المخاطر في شركات التأمين

##### 1.1 تعريف إدارة المخاطر:

عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر بأنها: "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة، التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر، ليكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف"<sup>1</sup>.

كما عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) بأنها: "هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل، لتحديد وتقييم التقرير عن الاستجابات والفرص و التهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف"<sup>2</sup>. وعرفتها جمعية إدارة المخاطر (RIMS) بأنها: "الانضباط في الأعمال الإستراتيجية التي تدعم تحقيق أهداف المؤسسة من خلال معالجة مجموعة كاملة من المخاطر وإدارة التأثير المشترك لتلك المخاطر باعتبارها محفظة مخاطر مترابطة"<sup>3</sup>.

وعرفها George E.Rejda على أنها: "عملية نظامية (منتظمة) لتحديد وتقييم الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار التي تصيب الأفراد والمؤسسات واختيار أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر"<sup>4</sup>. وعرفت كذلك بأنها: "مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - COSO Enterprise Risk Management--Integrated Framework: Application Techniques. Committee of sponsoring organizations of the treadway commission, 2004, p02.

<sup>2</sup> - The role of internal auditing in enterprise, wide risk management, The institute of internal Auditors Research Foundation, Altmonte Springs ; Florida, P2

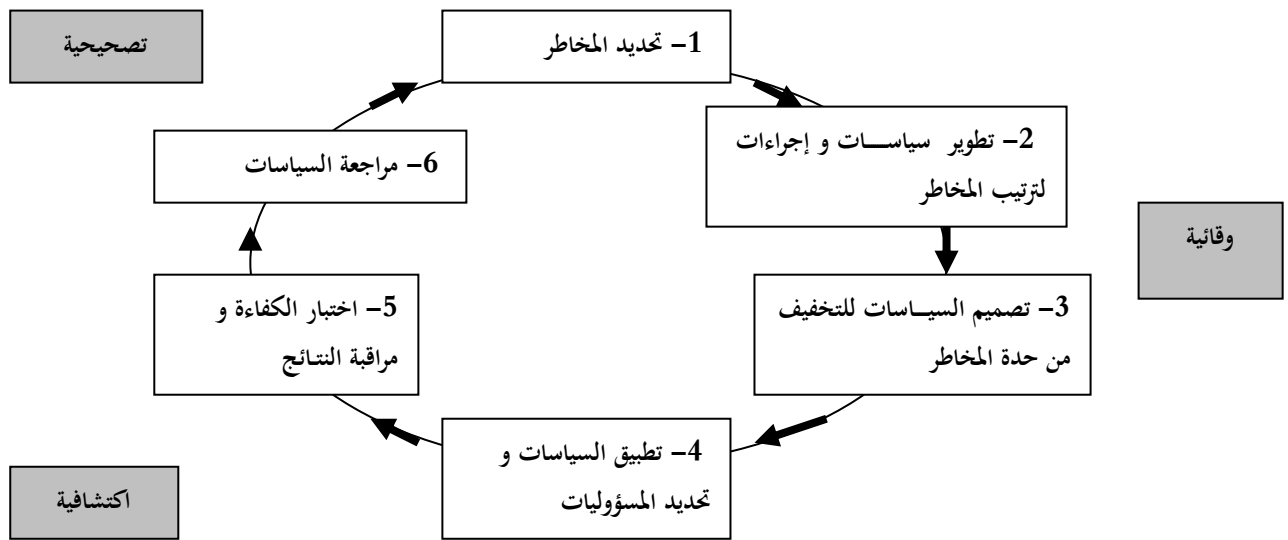
<sup>3</sup>- Risk management and internal Audt, Forging a collaborative Alliance Executive Report, The Risk perspective, p5.

<sup>4</sup> - عيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل سيفو، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ومن المقصود بإدارة المخاطر "قياس و تقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وهي العملية التي تهدف إلى منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة والحد من ظاهرة عدم التأكد، من خلال دراسة وتحليل وتقدير حجم الخسائر المتوقع حدوثها، ثم اختيار أنسب الوسائل والبدائل لمواجهة تلك المخاطر أو الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة".

وبهذا تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لأن نقاط الضعف تتغير مع الوقت، والشكل التالي يوضح ذلك:

### شكل رقم 1-9: عملية إدارة المخاطر



Source: [www.Microfinancegateway.org](http://www.Microfinancegateway.org), site consulté le 10/06/2016

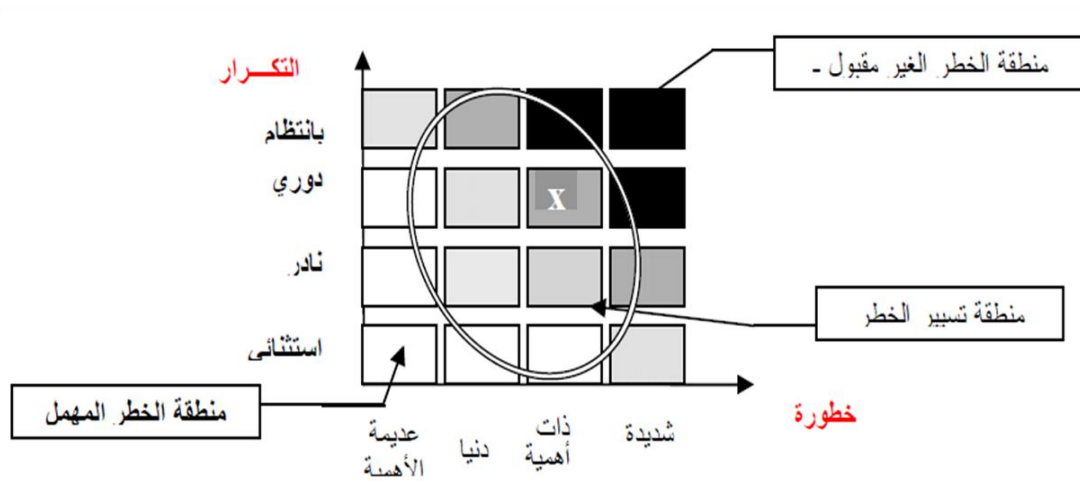
### 1.2. أهداف إدارة المخاطر:

من خلال تطبيقات إدارة المخاطر، ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر تختلف من شركة لأخرى، وبالتالي تختلف أهداف إدارة المخاطر من شركة إلى أخرى، وكحالة خاصة فإن بعض الشركات تستخدم تخفيض تقلب التدفقات النقدية، وأخرى تستخدم الرفع في قيمة الشركة كهدف لإدارة المخاطر، ويمثل الشكل الموالي الهدف من عملية إدارة الخطر والمتمثل في تعظيم المساحات التي تكون فيها لدى الشركة بعض السيطرة على نتائجها،

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)", جامعة عين شمس، الاسكندرية، 2007، ص51.

وفي الوقت نفسه تخفيض المساحات التي لا يكون لها فيها سيطرة على ذلك، أي تعظيم حجم ومساحة منطقة إدارة الخطر والذي يمثل تحديدها أهم أولويات عملية إدارة الخطر داخل الشركة<sup>1</sup>.

### شكل رقم 1-10: منطقة إدارة الخطر



المصدر: حمول طارق، بوشنافة أحمد، "إدارة الخطر كتوجه تسييري حديث بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها"، رؤى اقتصادية، العدد الثالث، جامعة الوادي، 2012، ص 37.

وتتمثل أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بصفة عامة وفي شركات التأمين بصفة خاصة فيما يلي:

- تفادي أكبر مخاطرة قد تواجه أي شركة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فالنظرة إلى الإفلاس مستقبلا كإمكانية غير عادية بالنسبة للشركة تؤدي لإعادة الهيكلة أو الإغلاق، فإن إدارة المخاطر تمكن من أن ترفع من قيمة الشركة عبر تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول الشركة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتهم، وتقويم إدارة الشركة، والعمليات التي تقوم بها يوميا.

<sup>1</sup> - حمول طارق، بوشنافة أحمد، "إدارة الخطر كتوجه تسييري حديث بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها"، رؤى اقتصادية، العدد الثالث، جامعة الوادي، 2012، ص 37.

- المصدر الرئيسي لعجز الشركة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وهذا ما يزيد من مخاطر الشركة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح للشركة في تخفيض تكاليف تمويل الديون. وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للشركة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل عبر الديون.

- الإستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في الشركة، فالشركة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاءهم أو ارتباطهم بالشركة. فإدارة المخاطر الحقيقية يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف الاحتفاظ أو توظيف موظفين رئيسيين.

- تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمشروع ببناء قرارات علمية بالنظر إلى المتغيرات المتحركة بالمؤسسة.

- تشجع الفريق الإداري على الأخذ بالمقاييس المناسبة من أجل تخفيض الآثار السلبية على أهداف وتكاليف وبرامج المؤسسة و إدارة المؤسسات في ظل الأزمات.

- حماية صورة الشركة بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى، وذلك عن طريق حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.<sup>1</sup>

### 3.1 خطوات ومراحل إدارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر أساسا إلى اختيار أنسب سياسة لمواجهة الخسائر المتوقعة بأقل تكاليف ممكنة، من خلال عمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك من خلال تطبيق الخطوات التالية:

- **تحديد الهدف:** إن أول خطوة في إدارة الخطر هي تحديد الأهداف و تقرير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة الخطر حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء<sup>2</sup>؛

- **اكتشاف وتحديد الأخطار:** حيث تقوم إدارة المؤسسة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق وشراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين. ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل راجع:

- عبد القادر عصماني، "أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، ورقة مقدمة إلى المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص5.

- بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، "إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 69.

<sup>2</sup> - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 45-49.

الخطر والإدارات الأخرى في المؤسسة بضمان حصولها على ما تتطلبه من بيانات ومستندات وتوصيات بين إدارة الخطر والتأمين والإدارات الأخرى.

ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر تقوم إدارة الخطر والتأمين بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يتوقع أن تواجهها المؤسسة في مراحل نشاطها المختلفة وقد يتم التبويب السابق على أساس موضوع الخسارة أي الخطر " كأخطار الأشخاص وأخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية" أو نوع الخطر "مباشر أو غير مباشر" بالإضافة إلى تبويب لمسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأهمية الخطر والطرق المختلفة لمواجهته ويتم ذلك في المشروعات الكبيرة عن طريق إعداد دليل للخطر يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأنواع الخسائر وأنسب الطرق لمواجهتها، ومن خلال هذا الدليل تختار الإدارة ما يتناسب مع حالتها. وفيما يلي جدول لدليل الخطر لمشروع ما:

### جدول رقم 1-2: دليل الخطر لمشروع ما

ممتلكات: مباني وتركيبات، آلات ومعدات، أثاث، مواد أولية، بضاعة جاهزة -مسؤولية مدنية: سيارات، إصابات العمال -أشخاص: وفاة، عجز، مرض، تقاعد	موضوع الخطر
-طبيعية: حريق، زلازل، عواصف وأعاصير، أمطار، انفجار -عامة: بطالة، حروب، كوارث، اضطرابات -خاصة: سرقة، اختلاس، إهمال، تزوير	سبب الخطر
-فنية موضوعية: أنواع المواد المستعملة، العمليات الصناعية، الظروف المحلية الداخلية -شخصية إدارية: وجود تأمين فوق الكفاية، منع وقوع خسارة أكبر شخصية لا إرادية: إهمال، إرهاق، خلل عصبي، خلل نفسي	العوامل المساعدة للخطر
-مباشرة: تلف الأصل، هلاك الأصل، تقادم الأصل، الالتزام بالتعويض للغير -غير مباشرة: توقف العمل، نقص الدخل، مصاريف إضافية، فقدان جمهور العملاء	أنواع الخسائر المحتملة
-جسيمة-متوسطة-قليلة	أهمية الخسارة
-تحمل الخطر- تحويل الخطر -التأمين-الوقاية و المنع -الادخار-التأمين الذاتي - الاحتياط.	وسائل التحكم في الخطر

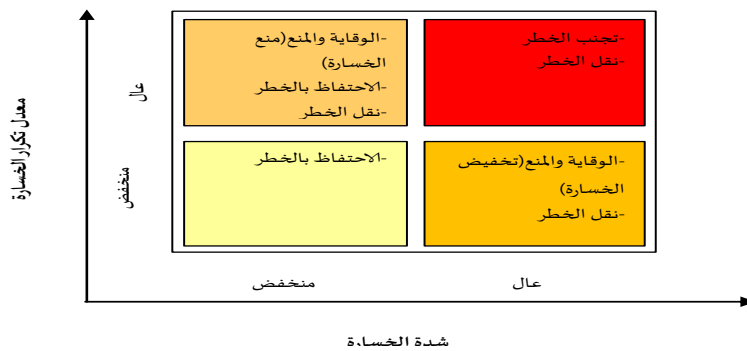
المصدر: أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر و التأمين"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 47.

- تقييم الخطر: على إدارة الخطر والتأمين تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدتها، ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة، والخسارة المادية المحتملة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات

الأثر الجسيم حيث يتم تبويبها في مجموعات مثل "أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة. وتمثل الأخطار الجسيمة تلك الأخطار التي قد تؤدي إلى إفلاس المشروع، الأخطار المتوسطة وتشمل الأخطار التي لا تؤدي إلى الإفلاس ولكن قد تؤدي إلى الاقتراض لفرض الاستمرار في الإنتاج، أما الأخطار القليلة تشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها من الدخل الجاري للمشروع؛

**-تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر (اتخاذ القرار):** بعد تحديد الأخطار و قياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا، وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المؤسسة وهما مدخل التحكم في الخطر عن طريق الوقاية والمنع ومدخل تحويل الخطر. ويرتكز مدخل التحكم في الخطر على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع الخطر، بينما مدخل تحويل الخطر يتركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر. وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة الخطر بمثابة مشكلة اتخاذ قرار حيث يجب على مدير الخطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك وأحيانا قد توجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار يطبق لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين، وفي هذه الحالات يعتبر مدير الخطر مسؤولا عن إدارة برنامج إدارة الخطر أكثر كونه صانع قرار، ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين فإن مدير الخطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، وحجم الخسارة المادية المحتملة، والعوامل المساعدة للخطر، والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة متاحة لمواجهة الخطر، ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا على التكاليف 'المنفعة أكبر من الكلفة'. وهذا ما تحدده مصفوفة إدارة الخطر في الشكل التالي:

### شكل رقم 1-11: مصفوفة إدارة الخطر

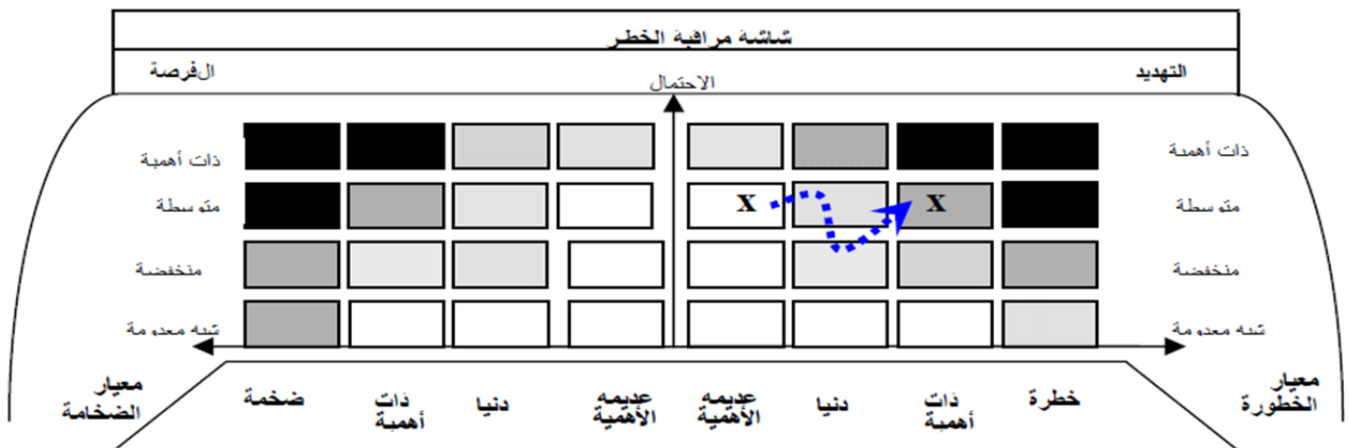


المصدر: عيد أبو بكر، وليد سيفو، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- **تنفيذ القرار:** فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين و لو كان القرار يقتضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة و إذا ما كان قرار التأمين الذاتي فعلى المؤسسة أن تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.

- **التقييم والمراجعة:** إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية كون إدارة الخطر والتأمين لا تعمل في بيئة ساكنة وذلك كون الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي بعض الأخطار وتنشأ أخطار أخرى، كما أن عملية التقييم و المراجعة ضرورية لاكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح هذه الأخطاء مكلفة. ونجاح مرحلة مراجعة عملية إدارة الخطر يرتبط إرتباطا وثيقا بالمراحل السابقة لإدارة الخطر لأنها تعتمد على معطيات هذه المراحل في أغلب الأحيان، ويعتمد في ذلك على لوحة القيادة لعملية إدارة و مراجعة تسيير الخطر المبينة في الشكل رقم ( 1-12)، فهي تعكس المصفوفة المتعلقة بالتكرار/ الخطورة أو حجم الخسارة ( gravity /frequency ) في جناحين، الأول يمثل الخطر السلي والمعبر عنه بالتهديد، والآخر يمثل الخطر الإيجابي والمعبر عنه بالفرصة، فلوحة القيادة لمراقبة و مراجعة عملية إدارة الخطر تسمح بإعادة تصنيف الأخطار، فهناك بعض الأخطار قد تصنف قبل عملية إدارة الخطر في فئة الأخطار ذات خطورة ضعيفة وفرص كبيرة والمبينة في الشكل بالحرف ( X ) لكن بعد تحقق الخطر والقيام بعملية إدارة الخطر تبين أن كل من عوامل الخطورة والفرصة ذات أهمية كما هو موضح في الشكل بالسهم المتقطع الذي يبين إعادة تصنيف الأخطار.<sup>1</sup>

شكل رقم 1-12: لوحة القيادة لمراقبة و مراجعة إدارة الخطر



المصدر: حمول طارق، بوشنافة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>1</sup> - حمول طارق، بوشنافة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

## 2. سياسات إدارة المخاطر:

تعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، ويصعب وضع سياسة مثلى لإدارة خطر بعينه يمكن تطبيقها في جميع الحالات بدون استثناء، ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في إدارة الخطر مهما تشابهت أوصافه وظروفه، وفيما يلي أهم هذه السياسات:

### - تجنب الخطر: Risk Avoidance

تعتبر طريقة تجنب الخطر من أكثر طرق مجابهة الخطر فعالية، و المقصود بهذه الطريقة العمل على منع الخطر كلية، وبالتالي عدم التعرض للخسارة على الإطلاق، وذلك عن طريق استخدام جميع الإجراءات الممكنة لمنع أو تقليل فرص تحقق مسببات الخطر والحد من تأثيرها في حالة تحققها، وبالرغم من فعالية هذه الطريقة كوسيلة لمنع حدوث الخطر فإن إتباعها في الحياة العملية يكون محصورا في نطاق ضيق جدا، و يرجع ذلك إلى تغلغل الخطر في كل وجه من أوجه الأنشطة العادية للفرد مما يجعل التجنب الكلي للخطر من الأمور المستحيلة.<sup>1</sup> ولا بد أن نلاحظ هنا أننا نتجنب الخطر الذي تزيد أعباؤه المالية عند تحمله عن المزايا التي من المتوقع الحصول عليها، وتظهر تكلفة سياسة الوقاية والمنع في قيمة المصاريف التي تكلفها وسائل الوقاية لتقلل من احتمال وقوع الحادث، أو تقلل من حجم الخسارة.<sup>2</sup>

### - تخفيض الخطر: Risk Reduction

يقصد بسياسة تخفيض الخطر تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات، ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة عادة عن طريق التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق الظواهر الطبيعية المختلفة من ناحية، والتنبؤ بدقة كافية أيضا بحجم الخسارة التي تنتج كل مرة عن تحقق الحوادث المشار إليها، وعلى ذلك فإن سياسة تخفيض الخطر يتوقف نجاحها على الوصول إلى طرق دقيقة للتنبؤ. وينتج عن سياسة تخفيض الخطر عن طريق التنبؤ الدقيق إحدى النتيجتين، فإما أنه يؤدي إلى الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة كبيرة وتكرر حدوثها مرتفع مما يؤدي بدوره إلى تجنب الخطر عن طريق عدم اتخاذ القرار، وإما أنه يؤدي إلى الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة وتكرر حدوثها محتملين ويمكن التعامل فيهما في حدود الإمكانيات المالية والنفسية والاجتماعية.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبده، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> - كريم زومان، "دراسة تحليلية و تنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمين- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بقسنطينة منذ 1995"، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 36.



وتستعمل سياسة تخفيض الخطر عادة في معالجة الأخطار الاقتصادية الطبيعية البحتة كما أن بعض السياسات الفرعية فيها تعالج الأخطار الاقتصادية الخاصة بالمضاربة (الأرباح أو المكاسب المتوقعة) وخاصة بالنسبة للاستثمارات.<sup>1</sup>

### - تحمل الخطر : Risk Retention

يقصد بسياسة تحمل الخطر أن تكون المؤسسة قادرة على تحمل الخسائر المحتملة أو جزء منها، وهذا يعني أن تكون المؤسسة على علم بالخطر وتختار أن تتحمل جزءا منه.<sup>2</sup>

### -تحويل الخطر: Risk Transfer

تعتبر طريقة تحويل الخطر من أنسب وأكثر طرق مجابهة الأخطار انتشارا، وتقوم هذه الطريقة أساسا على تحويل الخطر من الفرد المعرض له والذي يود التخلص منه إلى طرف آخر أكثر استعدادا ومقدرة على تحمل الخسائر المتوقعة في حالة تحقق الخطر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكية هذا الشيء.

ويعتبر التأمين من أهم وسائل نقل أو تحويل الخطر وأكثرها انتشارا حيث تقوم شركة التأمين (المؤمن) بتعويض الأفراد والمؤسسات (المؤمن لهم) المعوضين لخطر معين عن الخسارة المالية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة لحدوث الخطر المؤمن به، وذلك مقابل تكلفة يحصل عليها المؤمن مقدما يطلق عليها اسم قسط التأمين.

وتعتبر هذه السياسة من أكثر السياسات المستخدمة لإدارة الأخطار، وتعتمد سياسة التأمين على وجود شخص متخصص في إدارة الأخطار يتمتع بالثقة المالية، كما يتعهد بتحمل أعباء الأخطار المنقولة إليه مقابل حصوله على تكلفة تتناسب مع الخطر، وعلى ذلك فإن هذه السياسة تقوم على استبدال الخسارة الكبيرة المتوقعة بالنسبة للفرد أو المشروع بخسارة صغيرة مؤكدة تدفع لشركة أو مؤسسة متخصصة في إدارة الأخطار وهي شركة التأمين، وتؤثر هذه السياسة في الخطر و عوامله، حيث أن شركة التأمين نتيجة تخصصها في العملية التأمينية تعمل على استخدام كافة الأدوات والإحصائيات التي تمكنها من الوصول إلى تنبؤ دقيق باحتمال تحقق مسببات الأخطار أو بحجم الخسارة المتوقعة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شريف مجذ العمري، مجذ مجذ عطا، "الأصول العلمية و العملية للخطر و التأمين"، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 2012، ص 61.

<sup>2</sup> - حربي مجذ عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 38.

### 3. دور إدارة المخاطر في شركات التأمين:

- تلعب إدارة المخاطر في شركة التأمين دورا هاما بالنسبة لشركة التأمين ذاتها، فهي مسئولة عن:<sup>1</sup>
- تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة والمكونة لها ومن حيث حجمها وتجانس التغطيات في كل نوع، وبهذا تتدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة؛
  - تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية، والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد الالتزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين؛
  - تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول؛
  - تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطه؛
  - مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخص المبنى على خبرة فعلية بالواقع.
  - مساعدة إدارة إعادة التأمين- أو الإدارات الفنية بالشركة- إذا لم توجد إدارة متخصصة لإعادة التأمين على مستوى الشركة في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذا القصور، بما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها؛
  - مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هياكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول؛
  - مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التأمين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين؛
  - إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي بالمجتمع؛
  - اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 246.

#### 4. المعايير الدولية لإدارة المخاطر في شركات التأمين:

وضعت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين ( IAIS ) مجموعة من المعايير لإدارة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين، وذلك من خلال مبدأ التأمين الأساسي رقم ( 18 ) الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها، ومبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين.

#### 1.4 مبدأ التأمين الأساسي الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها:

بموجب مبدأ التأمين الأساسي رقم (18) الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها، يتعين على هيئة الإشراف أن تطلب من شركات التأمين الإقرار بنطاق المخاطر التي تواجهها، وتقييمها و إدارتها بشكل فعال. وتمثل هذه المعايير فيما يلي:<sup>1</sup>

- تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين أن تضع موضع التنفيذ سياسات وأنظمة إدارة قادرة على تعريف وقياس وإصدار التقارير الخاصة بالمخاطر وضبطها؛
- سياسات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة على المخاطر مناسبة لدرجة تعقيد وحجم وطبيعة شركة التأمين، وتحدد شركة التأمين مستوى الاحتمال الملائم أو حد المخاطر اللازم للمصادر المادية للمخاطر؛
- يرصد نظام إدارة المخاطر جميع المخاطر المادية ويضبطها؛
- تعمل شركات التأمين على المراجعة المستمرة لبيئة السوق التي تتحرك فيها، وتستخلص النتائج المناسبة من حيث المخاطر المفروضة عليها وتتخذ الإجراءات الملائمة لإدارة الآثار السلبية للبيئة على عمل الشركة؛
- تعمل شركات التأمين الكبرى على إنشاء دائرة لإدارة المخاطر، وتشكل لجنة لإدارة المخاطر.

#### 2.4 مبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين

يوضح مبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين بأن " التأمين عبارة عن نشاط محاط بالمخاطر، ولذلك تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الأعمال التي يكتسبون بها، وبشكل خاص من خلال إعادة التأمين، وأن تكون لديها الأدوات اللازمة لتحديد المستوى الكافي للأقساط". ويتكون هذا المبدأ الأساسي بدوره من المعايير الأساسية الموالية:<sup>2</sup>

- تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تنفيذ استراتيجية إكتتاب وسياسات تسعير يوافق عليها مجلس الإدارة ويخضعها للمراجعة المستمرة؛

<sup>1</sup> - الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS)، " مبادئ التأمين الأساسية والمنهجية، ترجمة هيئة التأمين"، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الأول، 2003، ص ص: 47-48.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص: 48-50.

- تتأكد هيئة الإشراف من أن شركات التأمين تقيم المخاطر التي تواجه الأعمال التي تكتسب بها، وتحدد مستوى ملائمة من الأقساط وتحافظ عليه. ولهذا الغرض، يتعين على شركات التأمين أن تطبق أنظمة للرقابة على مصاريفها المتعلقة بالأقساط والمطالبات بما فيها معالجة المطالبات والنفقات الإدارية، ويجب أن تخضع هذه النفقات لرصد ومتابعة الإدارة بشكل مستمر؛
- هيئة الإشراف قادرة على مراجعة الطريقة المستخدمة من قبل شركة التأمين لتحديد الأقساط، بحيث تقرر أنها قد وضعت بناء على فرضيات معقولة، لتمكين شركة التأمين من أداء التزاماتها؛
- تتطلب هيئة الإشراف أن تكون لدى شركة التأمين استراتيجية واضحة للتخفيف من المخاطر وتنويعها، من خلال تعريف محددات المبالغ المحتفظ بها لمواجهة المخاطر، وتوفير تغطية إعادة التأمين المناسبة، أو وضع الترتيبات اللازمة لتحويل المخاطر وفقاً لوضع رأس المال فيها. وتشكل هذه الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من سياسة الاكتتاب المعتمدة لدى شركة التأمين، ويجب الموافقة عليها ورصدها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة؛
- تراجع هيئات الإشراف ترتيبات إعادة التأمين للتأكد من أنها ملائمة، ومن أن المطالبات التي تدخلها شركات التأمين في خطط إعادة التأمين لديها قابلية للأداء والتحصيل، وهذا يشمل:
  - برنامج إعادة التأمين يوفر التغطية الملائمة لمستوى رأس مال شركة التأمين (مع الأخذ بعين الاعتبار التحويل الفعلي للمخاطر)، وملف المخاطر التي تكتسب بها؛
  - حماية شركة إعادة التأمين متوفرة وآمنة، ومن الممكن معالجة هذا الأمر من خلال مختلف الوسائل، مثل الاعتماد على نظام الإشراف المباشر لشركات إعادة التأمين، أو الحصول على ضمانات (بما فيها الأمانات، وخطابات الاعتماد) أو الأموال المحجوزة (المحتفظ بها)؛
  - تتأكد هيئة الإشراف من أن أدوات تحويل المخاطر قد أعدت بالشكل المناسب، بهدف إعطاء فكرة فعلية وعادلة عن مدى تعرض شركة التأمين للمخاطر.

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح المفاهيم المتعلقة بالخطر وطرق قياسه وإدارته من المنظور التأميني، باعتباره العنصر الجوهرى الذى تقوم عليه العملية التأمينية، والذى يرجع أساسا لطبيعة وخصوصية نشاطها الذى يتميز بانعكاس دورة إنتاجها وبالتالى عدم إمكانية تحديد سعر دقيق للخدمة (قسط التأمين). وتوصلنا إلى أن الخطر فى شركات التأمين يتعلق بنشاطها الأساسى وهو التأمين، ويتمثل فى الفرق بين معدل الخسارة الفعلى ومعدل الخسارة المتوقع، ويقل هذا الفرق كلما زادت عدد الوحدات المعرضة للخطر، ويمكن لشركات التأمين مواجهة الخسائر بأقل تكلفة ممكنة من خلال إتباعها لمجموعة من الخطوات كتحديد الهدف، تقييم الخطر، وتحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لإدارة هذه المخاطر، ثم تنفيذ القرار، ومراجعة وتقييم السياسة المتبعة، وفى هذا الإطار لا بد من مراعاة المعايير الدولية التى وضعتها الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين فى مجال إدارة المخاطر فى شركات التأمين.

# الفصل الثاني:

تأثير إدارة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين

## تمهيد:

يتوقف استمرار ونجاح شركات التأمين في ظل المنافسة الشديدة على مدى نجاحها في اكتساب ثقة العملاء بمركزها المالي وقدرتها على أداء الخدمة التأمينية، وذلك من خلال تبنيها سياسة إكتتابية ناجحة تعتمد على الفحص والاختيار الجيد للأخطار المزمع التأمين عليها وخبرة وكفاءة القائمين بعمليات الاكتتاب في ضوء الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، ذلك لأن فشل السياسة الإكتتابية لطالما كان محورا وسببا رئيسيا في تطور معدلات العسر المالي لشركات التأمين. لذا أصبح لزاما على شركات التأمين أن تستعد لمواجهة هذه التغيرات وتعويض الخسائر التي قد تنتج عن عملياتها الفنية. كما يعتبر نجاح السياسة الاستثمارية لشركة التأمين من أهم العوامل المؤدية إلى تحسن المركز المالي للشركة، وبالتالي قدرتها على الاستمرار في مزاوله نشاطها وسداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، مما يستلزم عليها أن تبذل جهدها لكي تحقق عائد استثمار صافي لا يقل عن المعدل الفني الذي يؤخذ في عين الاعتبار عند حساب أقساط التأمين، ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان فحص وتحليل مكونات محفظة الاستثمار للتأكد من عدم المجازفة بأموال حملة الوثائق في استثمارات غير مضمونة.

وتبعا لذلك قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين؛**

**المبحث الثاني: إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين؛**

**المبحث الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين.**

## المبحث الأول: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

تحتل الملاءة المالية لشركات التأمين أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة في حد ذاتها، كون أن الملاءة تعبر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم في الوقت المناسب. ومن أجل حماية هذه الشركات من خطر الإفلاس وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين، أصبح للسلطات الرقابية دور مهم في وضع التنظيم الملائم الذي يمكنها من تحقيق أهدافها، حيث أن وضع معايير الملاءة والحرص على تطبيقها والأخذ بمبادئها بدقة عالية يشكل عامل حماية ضروري لكل المعنيين بالعملية التأمينية.

### 1. ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين

#### 1.1 مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين:

تعتبر الملاءة المالية في صناعة التأمين، الأساس الذي يقوم عليه مستقبل هذه الصناعة، ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات في مواعيد استحقاقها،<sup>1</sup> كما تحدد بمقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد تلك الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً ودون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها.<sup>2</sup> ويتم قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم.<sup>3</sup>

وقد بينت الجمعية الدولية للتأمين أن أي شركة تأمين تكون لها ملاءة مالية عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان<sup>4</sup>، فإذا كانت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات أكبر مما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وحصص الأرباح يمكن القول أن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي<sup>5</sup>.

والشكل الموالي يوضح تطور الملاءة المالية لشركات التأمين في بعض دول العالم؛

### شكل رقم 2-13: تطور الملاءة المالية لشركات التأمين إلى غاية 2016

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

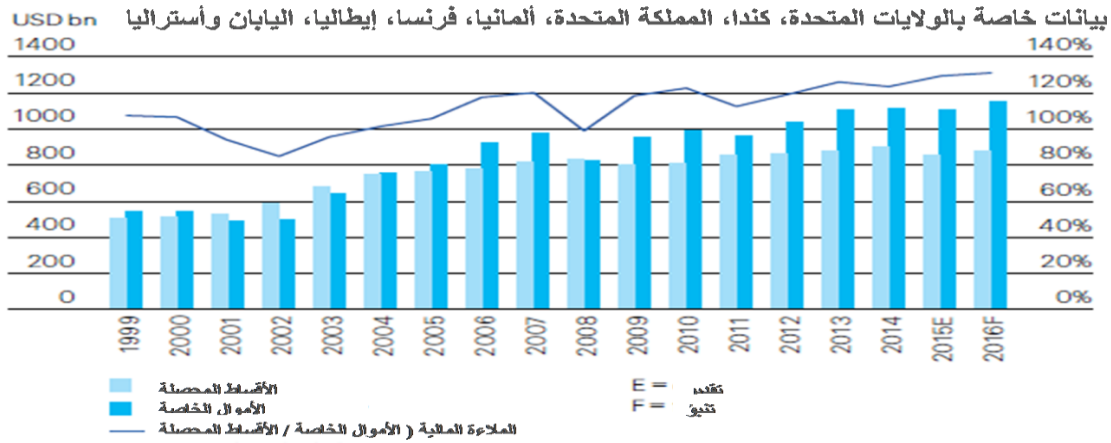
<sup>2</sup> - سامي ميقاتي، خالد حوا، "الملاءة المالية: مفهوم ومسؤولية"، مجلة التأمين العربي، العدد 33، 1992، ص 64.

<sup>3</sup> - أحلام رجب جاويش، "الإطار العام للملاءة المالية لشركات التأمين المباشر بجمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير في التأمين (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1991، ص 5.

<sup>4</sup> - عيسى هاشم حسن، "قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية-دراسة مقارنة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 04، 2011، 368.

<sup>5</sup> - عادل منير عبد الحميد، وآخرون، "الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 19، 1993، ص 43.





Source :Swiss Re Company•The World Insurance 2015, Sigma, N 3/2016.p 15.

## 2.1 أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

إن الاهتمام بالملاءة المالية لشركات التأمين من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركة التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة لا تستطيع أن تحكم على المركز المالي لشركة التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وبناء على ذلك تقوم هيئات الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق، ويعتبر قوة ومثانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية:<sup>1</sup>

- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين؛
- المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى الأرباح الذين وعدوا بها؛
- الموظفين في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم؛
- الإدارة العليا في الشركة تمهنا متانة المركز المالي لشركة التأمين، ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى؛
- شركات التأمين الأخرى يمكن أن تتأثر بما يحدث لغيرها من الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة؛
- يواجه معيدو التأمين صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين، ورغبتهم في التدخل أثناء تسوية المطالبات؛

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45.

- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

مما سبق تكمن أهمية الملاءة المالية في قدرة شركة التأمين على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وتبقى هيئات الإشراف والرقابة المسؤولة على حماية حقوق حملة وثائق التأمين، وذلك من منطلق عدم قدرتهم على تقييم متانة المركز المالي لشركة التأمين التي يحملون وثائقها.

### 3.1 العوامل المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين:

تتأثر الملاءة المالية لأي شركة تأمين أو إعادة تأمين بعدة عوامل من بينها:

#### 1.3.1 العوامل الداخلية:

وهي التي تظهر في الوضع المالي المنشور عادة في التقارير المالية، ومن أهم هذه العوامل:

##### أولاً: رأس المال

إن تحديد حجم رأس المال يكون عادة بحسب فروع التأمين التي تمارسها الشركة، فيفترض أن يكون رأس المال مناسباً مع نشاط الشركة والسوق الذي تعمل به الشركة، فالقانون يحدد الحد الأدنى لرأس المال لمزاولة الشركات أعمالها بهدف حماية حملة الوثائق وتحديد مقدار الحد الأدنى لرأس المال يكون بحسب حاجة الاقتصاد لخدمات هذه الشركات فكلما كانت الحاجة أشد لهذه الشركات يتم تخفيف التشدد في تحديد حجم رأس المال المطلوب لممارسة مهنة التأمين، كما يتم التشدد في تحديد حجم رأس المال المطلوب عند حالات الإشباع للسوق التأميني بهدف حماية الشركات العاملة في السوق من المنافسة والمضاربة غير المدروسة. وهنا نود التمييز بين رأس المال المصرح به ورأس المال المكتتب به والمدفوع.

رأس المال المصرح به: هو مقدار ما إتفق عليه المساهمون عند تأسيس الشركة، بينما يظهر رأس المال المكتتب به والمدفوع في مقدار ما تم دفعه فعلاً من قبل المساهمين.

##### ثانياً: احتياطيات رأس المال

إن هذه الاحتياطيات عبارة عن مبالغ مستقطعة من الأرباح المحققة يتم الاحتفاظ بها لتشكيل مؤونات ودعماً يمكن الشركات من الاستمرارية ومن هذه الاحتياطيات ما هو إلزامي أي بموجب القانون حيث يتم الاحتفاظ بنسبة معينة من الأرباح ومنها ما هو اختياري حر.

### ثالثا: الاحتياطات الاختيارية الحرة

وهي جزء من الأرباح المالية أو الفائض الفني الذي تقتطعه بعض الشركات بشكل مؤونات أو احتياطات تمثل دعما إضافيا يمكن اللجوء إليه عند الحاجة.<sup>1</sup>

#### 2.3.1 العوامل الخارجية:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على ملاءة الشركات ويصعب التحكم فيها لكونها خارجة عن نطاق السيطرة إلا أن الشركات تكون مهياة لتخفيف آثار هذه العوامل، ومن أهمها ما يلي:

##### أولا: عوامل اقتصادية

ونقصد بها كافة العوامل المؤثرة التي لها انعكاس على الملاءة المالية، من استحداث نظم ضريبية جديدة، وقيود مالية، وتقلبات في أسعار الصرف للعملة. ولهذا تعمل الشركات على اقتطاع جزء من الأرباح وتحتفظ بها في شكل مخصصات لمواجهة أي عامل من هذه العوامل المذكورة ومن هذه المؤونات أو المخصصات - احتياطات خسائر فروقات العملة واحتياطات الطوارئ.

##### ثانيا: العوامل الفنية

وتتمثل في التوسع المفرط في محفظة الأعمال المحتفظ بها والانحرافات في معدلات الخسارة وعدم كفاية الاحتياطات الفنية وخاصة تلك المتعلقة باحتياطات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية أو لصدور تغييرات مفاجئة في القوانين الاجتماعية.

##### ثالثا: العوامل الاجتماعية

وتتمثل في ارتفاع قيمة المبالغ المؤمن عليها إن كانت على صعيد التأمينات الاجتماعية أو تأمين المسؤولية، فإن ضخامة المبالغ تؤثر على مقدرة الشركات على تسديد المطالبات وبالتالي ينعكس على معايير الملاءة وأدواتها.

##### رابعا: العوامل السياسية

حيث تكثر عمليات التأمين ضد الأخطار في حالات الحروب تزداد الأقساط لارتفاع احتمالات وقوع الأخطار وذلك يتطلب من الشركات رفع مبالغ الاحتياطات وتوقع المطالبات بالدفع في أي وقت.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سامي ميقاتي، "الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وأثرها على تطوير أعمال تلك الشركات"، الاتحاد العام العربي للتأمين، "الحسابات الفنية و المالية والاستثمار في شركات التأمين و إعادة التأمين"، الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، 1994، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> - المرجع السابق ذكره، ص ص 23-24.

### خامسا: العوامل الاستثمارية

يجب أن توزع الاستثمارات وتترافق مع التزامات الشركة سواء استثمارات قصيرة الأجل لمواجهة التعويضات المتكررة أو استثمارات طويلة الأجل كما في تأمينات الحياة وذلك للمحافظة على السيولة والربحية والاستثمارات التي عادة ما تكون موزعة بين السندات الحكومية والأوراق المالية والودائع بالبنوك. وتجدر الإشارة هنا إلى دور الدولة في توجيه استثمارات الشركات حيث أن جزءا من عمليات الاستثمار في بعض البلدان يكون إلزاميا بنسب معينة في بعض المجالات ولا يسمح بتجاوز نسب محددة في بعض المجالات الأخرى، ففي الجزائر مثلا يمثل الاستثمار في قيم الدولة (سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، الالتزامات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمائنها) 50% من إجمالي التوظيفات، تشمل 40% منها على الأقل قيم متوسطة وطويلة الأجل، ويقسم ما تبقى من الالتزامات المقننة بين عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق وتوجيهات هيئات تسيير هذه الشركات<sup>1</sup>.

### 2. أسباب العسر المالي في شركات التأمين

يستقطب اعتبار الملاءة اهتماما كبيرا في نشاط التأمين وإعادة التأمين تفرضه طبيعة هذا النشاط والكيفية التي يمارس بها، فالسلعة التي يتم التعامل فيها بيعا وشراء هي سلعة غير منظورة، بل هي وعد كتابي لشيء قد يتجسد في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة وقد لا يتجسد، ولهذا لا بد أن يكون استقرار واستمرار ملاءة الشركة في المستقبل ممكنا وبدرجة كبيرة من الثقة، إذ أن غيابها يعني عدم القدرة على مواجهة التزاماتها، الأمر الذي يصل بالشركة في أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس، وهذا ما شهدته أسواق التأمين العالمية خلال الفترة 1978 و1994 وفي نطاق التأمينات العامة فقط، إعسار 648 شركة تأمين بسبب فقدان ملاءتها وثمة عدد من هذه الشركات تمت تصفيتها بصورة نهائية، في حين فرضت على عدد منها ترتيبات خاصة للخروج من مأزقها<sup>2</sup>.

وأوضحت إحدى الدراسات<sup>3</sup> أن العسر المالي أصبح يمثل مشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي حيث أنه خلال الفترة 1989-1997 كان هناك 236 شركة تأمين أصبحت في حالة عسر مالي. ولقد نشرت شركة A.M.Best دراسة<sup>4</sup> عن العسر المالي في شركات التأمين وحددت فيها معظم الأسباب التي تجعل شركات التأمين في حالة عسر مالي، والجدول التالي يوضح الأسباب الرئيسية لحالات العجز المالي في 638 شركة تأمين خلال الفترة 1969-1998

<sup>1</sup> - المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف عبو، "الملاءة، شرط الوجود وشرط الاستمرار"، مجلة التأمين والتنمية، العدد 26، نوفمبر، 2004، ص6.

<sup>3</sup> -Rejda, G. E. (2011). *Principles of risk management and insurance*. Pearson Education India

<sup>4</sup> -Swiss Re Company، *Solvency of non-life insurers: Balancing security and profitability expectations*, Sigma, N 1/2000, p 6.

جدول رقم 2-03: الأسباب الرئيسية لحالات العجز المالي في شركات التأمين خلال الفترة 1969-1998

الأسباب الرئيسية	عدد حالات العسر المالي	النسبة من الإجمالي المعروف
عدم كفاية التسعير (عجز في احتياطات الخسائر)	143	22%
النمو السريع	86	13%
الخسائر المركزة	36	6%
المغالاة في تقدير الأصول	40	6%
فشل معيدي التأمين	22	3%
عوامل إضافية	26	4%
التغير الجوهري في الأعمال	28	4%
الخداع أو الغش	44	7%
الأسباب غير المعروفة	169	7%
أسباب أخرى	44	26%
الإجمالي	638	100%

Source :SwissRe, Sigma, Op. Cit, p 6.

ويتضح من خلال الجدول أن عدم كفاية التسعير، النمو السريع والخسائر المركزة كانت من أهم الأسباب التي أدت بشركات التأمين إلى الإفلاس والتي تنسب إلى خطر الاكتتاب وهي تمثل 41% من حالات العسر المالي، ذلك بسبب اتساع حجم الطاقة الإكتتابية الفائضة في تلك الفترة الذي أدى إلى اشتداد المنافسة والمضاربة بين الشركات والانحراف عن المسار الفني للتسعير مما أدى إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض حجم الأقساط انخفاضاً حاداً. بينما المغالاة في الأصول وفشل معيدي التأمين تمثل 13% من أسباب العسر المالي والتي تنسب إلى أخطار الاستثمار، أما النسبة المتبقية تشمل مخاطر مختلفة من بينها تغيرات هامة في نشاط الشركة، الخداع والغش ومخاطر أخرى غير محددة.

كما أكدت دراسة<sup>1</sup> (Browne and Hoyt (1995)، أن مخاطر الاكتتاب تعد السبب الرئيسي في تطور معدلات العسر المالي في تأمينات الممتلكات والمسؤولية.

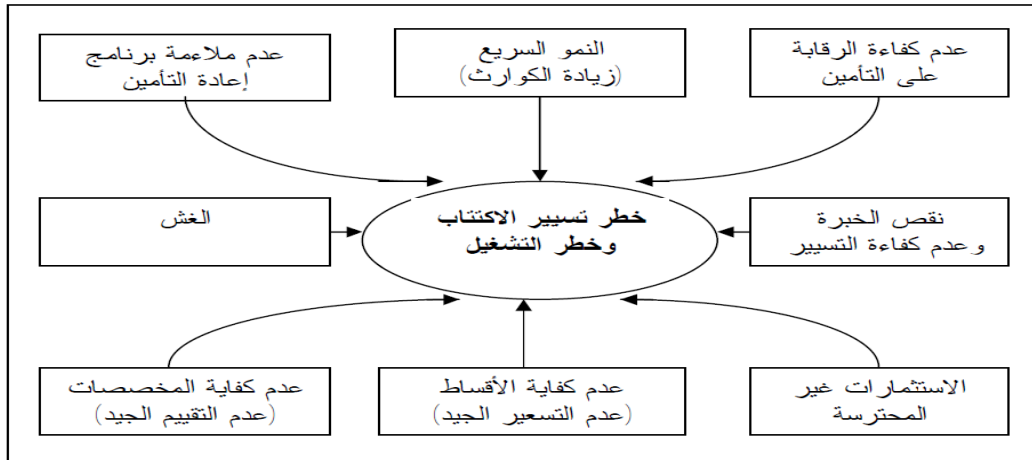
أما في الاتحاد الأوروبي فقد بينت مجموعة (Muller) أهم أسباب عدم ملاءة شركات التأمين والمتمثلة في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Browne, M. J., & Hoyt, R. E. (1995). Economic and market predictors of insolvencies in the property-liability insurance industry. *Journal of Risk and Insurance*, 309-327.

<sup>2</sup>-MÜLLER GROUP. (1997). Müller Group Report. 1997. Solvency of insurance undertakings. Conference of Insurance Supervisory Authorities of The Member States of The European Union.

- خطر التشغيل الذي يرجع إلى نقص الخبرة وعدم الكفاءة في التسعير؛
  - خطر الاكتتاب الذي يعود إلى عدم ملائمة برامج إعادة التأمين وعدم التسعير الجيد، حيث يعتبر عدم الأخذ في الاعتبار خطر العسر المالي أحد العوامل التي تؤدي إلى الحصول على أقساط مبالغ فيها عند القيام بالتسعير، حيث يتم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين خطر العسر المالي وأسعار التأمين بالتالي لا بد من مجازاة المؤمنین بسبب خطر العسر المالي من خلال تخفيض الأسعار؛<sup>1</sup>
  - خطر التخصيص الذي يرجع إلى عدم كفاية المخصصات لتغطية الالتزامات؛
  - مخاطر أخرى تعود إلى الاستثمارات غير المحترسة وعدم قدرة الهيئات الوصية للتدخل فيما يخص الرقابة؛ وتوصلت إحدى الدراسات العربية<sup>2</sup> إلى وجود علاقة طردية بين الملاءة المالية وكل من الأقساط وصافي الدخل من الاستثمارات والمخصصات، ووجود علاقة عكسية بين الملاءة المالية وكل من العمولات وتكاليف الإنتاج والتعويضات وبرامج إعادة التأمين؛
- ومن خلال الدراسات السابقة نستنتج أن أسباب عدم الملاءة وخاصة في التأمينات العامة تعود إلى خطر الاكتتاب بالدرجة الأولى وخطر التشغيل المرتبط به وخطر الاستثمار، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الموالي:

شكل رقم 2-14: أسباب عدم الملاءة في شركات التأمين



**Source:** European commission, «Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision», May 2002, p 34.

### 3. قواعد الملاءة المالية في الصناعة التأمينية

يعتبر مفهوم الحيطة والحذر من بين أهم المفاهيم التي يجب التعامل بها من أجل معرفة ما يتوقع أن تتحمله المؤسسة من خسائر ومصاريف مستقبلية من خلال المؤنونات، فعلى مؤسسات التأمين أن تحتفظ بأموال

<sup>1</sup> - Sommer, David W. "The impact of firm risk on property-liability insurance prices." *Journal of Risk and Insurance* (1996): 501.

<sup>2</sup> - أحلام رجب جاويش، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

احتياطية لمواجهة الالتزامات المستقبلية أو المطالب التي لم يتم تسويتها،<sup>1</sup> وتستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية نجلها فيما يلي:

### 1.3 القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات التقنية:

يقصد بالمخصصات الفنية ( التقنية ) في شركات التأمين، ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، و لذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى،<sup>2</sup> وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم إحجازها من الإيرادات في آخر الدورة لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة، وتعتبر المخصصات التقنية من أهم عناصر الخصوم وأكثرها حساسية، يتم تقييمها من طرف مختصين في التأمين والرياضيات (الاكتواريون) وفقا لطرق وأساليب محددة، إذ تتطلب درجة كبيرة من الحذر والدقة في حسابها كونها توجه للوفاء بالالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم من جهة، وحتى لا يتم المغالاة في تقدير قيمتها سعيا من المؤمن للتهرب الضريبي من جهة أخرى.<sup>3</sup>

وفيما يلي نتطرق إلى أهم طرق تقييم المخصصات التقنية في شركات التأمين:

#### 1.1.3 مخصص الأخطار السارية ( الأقساط غير المكتسبة):

تحدد طبيعة هذا المخصص في كون أن معظم عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية هي عقود سنوية، تقوم بإصدارها شركات التأمين بصفة مستمرة طوال أشهر السنة، فهذا يعني أن بعض هذه العقود تبقى سارية المفعول بعد انتهاء السنة المالية، مثلا " إذا تم اكتتاب عقد تأمين في ( 01-09-2015 ) يتم دفع القسط في هذا التاريخ وهو بداية التعاقد، وعند إقفال حسابات الشركة في نهاية السنة ( 31-12-2015 ) يتبين أن القسط المدفوع خلال السنة يتكون من جزئين: جزء منه يخص هذا العام وحتى إقفال الحسابات الختامية ( قسط خاص ب 4 أشهر من 2015 )، وجزء آخر يخص مدة أخرى بعد تاريخ إقفال الحسابات الختامية ( قسط خاص ب 8 أشهر من 2016 )، وهذا الجزء الثاني من القسط يعتبر جزء غير مكتسب للعام الذي اكتتب فيه العقد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حساني حسين، "تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 127.

<sup>2</sup> - ثناء محمد طعيمة، "حاسبة شركات التأمين- الإطار النظري و التطبيق العلمي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين"، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 43.

<sup>3</sup> - موساوي عبد النور، بن محمد هدى، "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 278.

<sup>4</sup> - محمد البلقيني، جمال واصف، مرجع سبق ذكره، ص 367.

وبالتالي فالإيراد الناتج عن هذه العقود والمتمثل في أقساط التأمين لا يخص السنة المالية التي تم فيها التعاقد فقط، وإنما يرتبط أيضا بالسنة المالية الموالية التي تمتد لها مدة سريان عقد التأمين، وتطبقا لمبدأ الحيطة والحذر تقوم شركات التأمين بحجز هذا الجزء من الأقساط في شكل مخصص للأخطار السارية يستخدم مستقبلا لتغطية الأخطار السارية، أو حتى يسترد المؤمن له هذا الجزء في حالة رغبته في إلغاء العقد مع شركة التأمين<sup>1</sup>. وتوجد عدة طرق لتكوين هذا المخصص، تختلف في دقتها وأهميتها حسب نوع التأمين وحجم العمليات التأمينية، نذكر منها ما يلي:<sup>2</sup>

**- الطريقة الانفرادية:** وتسمى كذلك طريقة ملف بملف، يتم من خلالها تكوين المخصص لكل عقد على حدا حيث يحدد تاريخ التعاقد وتاريخ انتهاء الوثيقة، ومن ثمة يقسم القسط إلى قسمين بنسبة المدة الباقية على نهاية السنة المالية إلى المدة التي تقع في السنة التالية وتحجز ما يخص العام التالي كمخصص لهذه الوثيقة وبتجميع المخصصات لكل الوثائق ينتج المخصص الإجمالي للأخطار السارية. ونظرا لضخامة عدد الملفات يتم استعمال برامج الإعلام الآلي لحساب هذا المخصص، فإذا رمزنا ب  $P$  لقيمة القسط و ب  $N$  لعدد الأيام من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ الإقفال، تكون قيمة المخصص للأقساط غير المكتسبة تساوي:<sup>3</sup>

$$(P \times 365 - N)/365$$

**- الطريقة النصف سنوية:** تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية يتم إبرامها في يوم واحد هو منتصف العام لذلك تجمع الأقساط الصافية لجميع الوثائق ويعتبر نصفها يخص العام الذي تم فيه التعاقد والنصف الآخر يخص العام التالي على التعاقد، وبذلك يكون المخصص لجميع العقود بنسبة 50% من مجموع صافي الأقساط للعقود. ولكن هذه الطريقة لا تعطي نتائج دقيقة في حالة عدم تحقق الفرض السابق ولكنها طريقة عملية وسهلة ولا تتطلب إجراءات مطولة.

**- طريقة الإثني عشر:** في هذه الطريقة يفترض أن العقود تمت في أول الشهر أو في آخر الشهر في كل سنة، ويتم تجميع صافي الأقساط لكل شهر للعقود السنوية و تكوين المخصص بالطريقة الآتية:  
بفرض أن العقود تتم في أول كل شهر، فالعقد الذي بدأ في شهر جانفي لا يتم تكوين مخصص له للعام القادم لأنه ينتهي في 12/31 من نفس العام فلا توجد أقساط تخص السنة الموالية. والعقود التي بدأت في شهر فيفري يتم تكوين مخصص عنها بنسبة 12/1 من صافي الأقساط، وهكذا بالنسبة لبقية العقود التي تخص السنة المالية. أما إذا افترض أن العقود تتم في نهاية كل شهر فيتم تكوين المخصص بالطريقة الآتية 12/1 من شهر جانفي 12/2 من شهر فيفري... 12/12 من أقساط شهر ديسمبر.

<sup>1</sup> - ثناء مجد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 49-51.

<sup>3</sup> - هدى بن مجد، مرجع سبق ذكره، ص 48.



- **الطريقة الأربع والعشرين:** تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية المبرمة في أي شهر تتم في منتصفه، أي عقود شهر جانفي تتم في منتصف جانفي وهكذا حتى نهاية السنة، ولذلك، فإن العقود التي تمت في شهر جانفي يكون لها مخصص للعام التالي بنسبة  $24/1$  من صافي أقساط هذا الشهر، ويكون مخصص لعقود شهر فيفري بنسبة  $24/3$  صافي أقساط هذا الشهر، وهكذا عن باقي شهور السنة حتى الوصول إلى شهر ديسمبر. ويتكون المخصص بهذه الطريقة عن جمع المخصصات الشهرية السابقة كما يلي:  $24/1$  من أقساط شهر جانفي +  $24/3$  من أقساط شهر فيفري + .....  $24/23$  من أقساط شهر ديسمبر.
- **الطريقة الثمانية:** في هذه الطريقة، يتم تقسيم السنة إلى أربعة فترات، كل فترة تضم ثلاثة شهور، ويفترض أن التعاقد يتم في منتصف هذه الفترة. بالنسبة لعقود الربع الأول يُكون عنها مخصص بنسبة  $8/1$  من الأقساط السنوية الصافية لهذا الربع. بالنسبة لعقود الربع الثاني من السنة يُكون عنها مخصص بنسبة  $8/3$ ، ويتم تكوين المخصص الإجمالي بإتباع هذه الطريقة بجمع المخصصات التي يتم تكوينها في الفترات الأربعة.

### 2.1.3 مخصص التعويضات تحت التسوية:

تنشأ الحاجة إلى تكوين مخصصات التعويضات بسبب وجود فاصل زمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق في التعويض من جانب، والتاريخ الذي يتم فيه تسوية المطالبات ودفع التعويض فعلاً من جانب آخر. ويتم تكوين هذا المخصص سواءً في تأمينات الحياة، أو في التأمينات العامة، وهو حق من حقوق حملة الوثائق ويطلق عليه في تأمينات الحياة مخصصات المطالبات تحت السداد، وفي التأمينات العامة مخصص التعويضات تحت التسوية.<sup>1</sup> وهو مخصص يتم تكوينه للوفاء بالتزامات الشركة بدفع التعويضات للمؤمن لهم عن الفترة المالية المنقضية غير أنه لم يتم سدادها بسبب طول الإجراءات الناتجة عن تقديم المؤمن له المستندات الدالة على وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض، في نفس الوقت تقوم الشركة بالتحقق من صحة إدعاءات المؤمن لهم وتقدير قيمة التعويضات بدقة، وينتهي هذا الأمر بإقرار الشركة لأحقية العديد من المؤمن لهم بالتعويضات إلا أن إجراءات السداد لم تتم حتى بعد ختام الفترة المالية وإعداد الحسابات الختامية مما يكون مدعاة لتكوين مخصص عن تلك التعويضات غير المسددة بعد.<sup>2</sup>

### 3.1.3 مخصص التقلبات في معدل الخسائر:

يتم تكوين هذا المخصص وفقاً للمعايير المحاسبية في شركات التأمين، ويتم استخدامه لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات و المسؤوليات، وترجع أهمية تكوينه إلى أن معدل الخسارة يتغير من عام لآخر طبقاً

<sup>1</sup> - ثناء مجد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> - عطية أحمد صلاح، "محاسبة شركات التأمين"، الإسكندرية، دار الجامعية، 2005، ص 39.

للحوادث التي وقعت فعلا، بينما يحتسب قسط الخطر على أساس محدد طبقا للتعريفات المحددة (نظام القسط الثابت)، وهذا قد يؤدي إلى عدم التوازن بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة، وقد تتعرض شركات التأمين لسنوات تكون فيها الخسائر أقل من الأقساط وسنوات أخرى تكون فيها الأقساط غير كافية لتغطية الخسائر والتعويضات، والمفروض وفقا لنظام القسط الثابت السنوي أن يتحقق التوازن بين السنوات الحسنة والسيئة، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب في السنوات التي تتحقق فيها أرباح نتيجة انخفاض مستوى الخسائر أن يتم احتجاز جزء منها في مخصص خاص يدعى "مخصص التقلبات العكسية"، يخصص لمقابلة السنوات التي تتسم بارتفاع الخسائر.<sup>1</sup>

### 4.1.3 المخصص الحاسبي (الرياضي):

تسمى هذه المخصصات بالمخصصات الرياضية لاعتمادها على الطرق الإكتوارية في حسابها، وتمثل في الفرق بين القيمة الحالية لمبالغ التأمين المستقبلية التي يلتزم المؤمن بتسديدها للمؤمن لهم، والقيمة الحالية للأقساط الصافية المستقبلية التي يلتزم المؤمن لهم بدفعها للمؤمن مستقبلا<sup>2</sup>، وتخص هذه الأخيرة تأمينات الأشخاص التي تمتاز بأنها عقود طويلة الأجل، ومن المعروف أن تأمينات الحياة تختلف من سنة لأخرى حيث تزداد احتمالية تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن، وبالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثابتا خلال فترة التأمين<sup>3</sup>، وينتج عن ذلك أن القسط المتساوي الذي يدفعه المؤمن له يزيد عن قسط خطر الموت في السنوات الأولى من التعاقد، ويكون أقل من قسط الخطر في السنوات الأخيرة، وعلى ذلك فإن الزيادة بين القسط المتساوي وقسط الخطر تتناقص تدريجيا سنة بعد أخرى حتى يتعادل قسط التأمين المتساوي مع قسط الخطر ثم بعد ذلك يزيد قسط الخطر عن القسط المتساوي في السنوات الأخيرة، وحتى تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في دفع التعويضات المطلوبة منها تقوم باقتطاع مقدار الزيادة في القسط المتساوي عن قسط الخطر في السنوات الأولى في حساب خاص يسمى المخصص الحاسبي، وتستثمر أموال هذا المخصص في مجالات معينة، وتستخدم فوائدها في سداد النقص في أقساط السنوات الأخيرة ولدفع مبالغ التأمين عند استحقاقها.<sup>4</sup>

ويمكن توضيح العلاقة بين الخطر والقسط المتساوي في الشكل التالي:

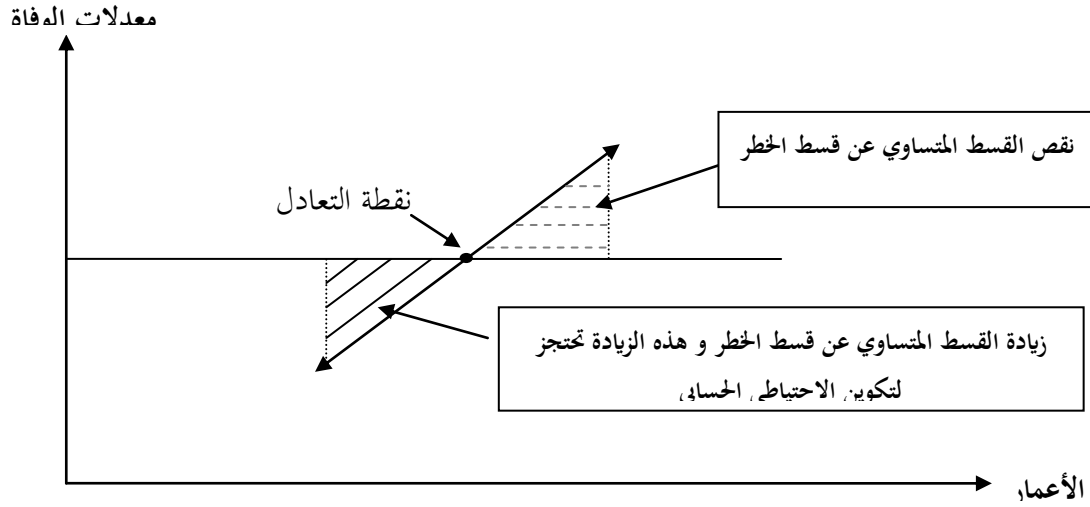
<sup>1</sup> - ثناء مجد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup> - هدى بن مجد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>3</sup> - عطية أحمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>4</sup> - ثناء مجد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص - ص، 44 - 45.

### شكل رقم 2-15: العلاقة بين الخطر والقسط المتساوي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ثناء نَجْد طعيمة، "محاسبة شركات التأمين"، إيتراك، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 45.

كما تلزم بعض التشريعات شركات التأمين على الحياة بمشاركة المستفيدين من العقود في الأرباح المحققة، فإذا لم تتم عملية توزيع الأرباح حتى إقفال الدورة، ينبغي على شركة التأمين تكوين محصص بالقيمة المستحقة للمستفيدين يسمى "محصص المشاركة في الأرباح".<sup>1</sup>

وبالتالي فإن شركات التأمين تنفرد عن باقي الشركات في تكوينها للمخصصات الفنية التي ترتبط بطبيعة نشاطها الذي يختلف عن أي نوع من الأنشطة الأخرى وكذا الخصائص الفنية التي تميزها، بما يضمن لشركة التأمين القدرة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال تغطيتها للحقوق المستقبلية لحملة عقود التأمين وغيرهم من المستفيدين.

### 2.3 القواعد الخاصة بتمثيل (تغطية) المخصصات التقنية:

بعد تكوين المخصصات التقنية وإظهارها في جانب الخصوم، وجب على شركة التأمين تغطية هذه المخصصات بما يناسبها من أصول مختلفة، بالإضافة إلى الاحتفاظ ببعض النقدية الجاهزة لتلبية طلبات العملاء في أي وقت، على أن تكون تغطية هذه المخصصات مبنية على قواعد أساسية نذكرها فيما يلي:<sup>2</sup>

**1.2.3 قاعدة التكافؤ:** توجب قاعدة التكافؤ أن تكون المخصصات التقنية في أية لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات.

<sup>1</sup>-Jeans-Marie Rousseau et autres, **Introduction à la Théorie des Assurances**, Dunod, Paris, 2001, p 156.

<sup>2</sup> - Franck Le Vallois et autre, **Gestion Actif Passif en assurance vie : Réglementation, Outils, Méthodes**, Paris, Economica, 2003, p 94.

**2.2.3 التوافق:** يطبق هذا الأساس عندما يسمح التنظيم المعمول به الاستثمار بالعملة الأجنبية، حيث ينبغي أن تكون أموال شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات، وهذا بهدف حماية المؤمنين وكذلك المؤمن لهم من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

**3.2.3 قاعدة المحلية:** توجب بعض التشريعات أن تكون التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الالتزامات، ففي التشريع الفرنسي مثلاً يجب تمثيل الالتزامات الفنية في إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

### 3.3 القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة:

يعتبر هامش الملاءة الذي تحتفظ به شركات التأمين المقياس الرئيسي لملاءتها، وقد أطلقت عليه الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS)<sup>1</sup> تسمية رأس المال الإضافي، وعرفته بأنه "فائض الأصول على الالتزامات" مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة<sup>2</sup>. وتنص قوانين الإشراف والرقابة في مختلف دول العالم على تواجد حد معين للملاءة المالية، ففي كندا يشترط وجود حد أدنى لصافي القيمة يعتمد على الالتزامات الخاصة بالشركة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجد اشتراطات خاصة بضرورة وجود حد أدنى معين لرأس مال شركات التأمين<sup>3</sup>. أما في الجزائر فتتجسد قدرة شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى "حد القدرة على الوفاء" يتكون هذا الأخير من رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة والاحتياطات الإلزامية أو غير الإلزامية، رصيد الضمان، والمخصص التكميلي الإلزامي للديون التقنية.

ويحسب هامش الملاءة من الناحية المحاسبية بالفرق بين الأصول والخصوم الحقيقية في لحظة زمنية معينة كمايلي:<sup>4</sup>

الوضعية المحاسبية الصافية (الرأس المال الخاص) = الأصول الحقيقية - الخصوم الحقيقية

حيث:

- تتكون الأصول الحقيقية من مجموع ممتلكات الشركة وحقوقها اتجاه الغير، وتمثل أساساً في الاستثمارات.

- تتكون الخصوم الحقيقية من مجموع ديون الشركة اتجاه الغير، وتمثل أساساً من المخصصات التقنية.

ومنه فإن هامش الملاءة يساوي:

هامش الملاءة = الوضعية المحاسبية الصافية + القيم المضافة الكامنة للأصول

<sup>1</sup>-International Association of Insurance Supervisors.

<sup>2</sup>- International Association of Insurance Supervisors (IAIS), (2002): "PRINCIPLES ON CAPITAL ADEQUACY AND SOLVENCY, Solvency & Actuarial Issues", Subcommittee Principles on Capital Adequacy & Solvency Approved in Tokyo on 9 January.

<sup>3</sup>- ثناء مجّد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

<sup>4</sup>-هدى بن مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

حيث تمثل القيم المضافة الكامنة للأصول الفرق بين قيم تحقق الأصول (القيم السوقية) وقيمتها المحاسبية الصافية.

ويعد هامش الملاءة الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين، إذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لهذه الشركات للخطر لأسباب متعددة منها تخفيض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً أو وجود نفقات إدارية مرتفعة نسبياً أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقق الخسائر أو التوظيف غير المتوازن لأموال الشركة، ويمكن هامش الملاءة بشكل عام أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها<sup>1</sup>.

#### 4. نماذج دولية لقياس الملاءة المالية في شركات التأمين

اعتمدت العديد من الدول في قياس ملاءتها المالية على نظام رأس المال المستند إلى المخاطر خلال الخمس عشرة سنة الماضية، ورغم ذلك لا تزال قواعد قياس الملاءة المالية على المستوى الدولي تختلف من دولة إلى أخرى.

#### 1.4 قواعد قياس الملاءة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أدت الزيادة في وتيرة وشدة إعسار شركات التأمين في منتصف 1980 إلى القلق بشأن مدى كفاية نظام التأمين ودقة الأساليب المستخدمة من قبل المنظمين للتعنبؤ بالملاءة المالية في مجال التأمين الذي يعتمد على نظام الإنذار المبكر (IRIS)<sup>\*</sup> المطبق منذ سنة 1973، والذي يقوم على أساس تصنيف النسب المالية المحددة وفقاً لكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين في أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين وهي النشاط، الربحية، السيولة وتقدير الاحتياطيات، ولهذا قام اتحاد مراقبي التأمين (NAIC)<sup>\*\*</sup> بإجراء تعديلات في تنظيم الملاءة تجسدت في تصميم نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)<sup>\*\*\*</sup>، حيث يعتبر هذا النظام بمثابة امتداد لنظام الإنذار المبكر ويتكون من عدد كبير من المعدلات المالية (25 معدل)، ويختلف هذا الأخير عن نظام (IRIS) في قيمة النقاط التي تعطى لكل معدل وكذلك يختلف المدى المقبول لكل معدل في النظامين<sup>2</sup>، ومنذ عام 1992 تبنى اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية نظام معدل رأس مال المخاطر (RBC)<sup>\*\*\*\*</sup> في كل من تأمينات الحياة وتأمين الممتلكات والمسؤولية. حيث يهدف هذا النظام إلى ضمان وجود مستوى رأس مال كاف لمواجهة مخاطر إفلاس شركات التأمين، زيادة الأمان للمؤمن، والسماح للمنظمين باتخاذ إجراءات تصحيحية فورية حينما يقل رأس المال عن

<sup>1</sup> - عيسى هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، 369.

<sup>2</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية و العملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1998، ص19.

المستوى المطلوب.<sup>1</sup> ويرتكز مبدأ رأس المال المبني على المخاطر على ربط كل خطر من الأخطار الأساسية التي تتعرض لها شركة التأمين باحتياج رأس مال، ولهذا يعتبر هذا الأخير كضمان للخطر المقابل له،<sup>2</sup> وتشمل معادلة رأس مال المخاطر RBC في مجال تأمين الممتلكات والمسؤولية أربعة تصنيفات مختلفة للمخاطر هي:<sup>3</sup>

- مخاطر الأصول ( انخفاض القيمة السوقية )

- مخاطر الائتمان ( حجم عمليات إعادة التأمين )

- مخاطر الاكتتاب ( أخطار التسعير والمخصصات الفنية )

- خطر الميزانية ( الضمانات من الشركة الأم والنمو المتزايد )

وتتحدد نقاط معينة لكل نوع من المخاطر، فإذا كان رأس المال الإجمالي للشركة أقل من مستوى رأس مال المخاطر فيتخذ إجراء من جانب الرقابة.

وتحسب هذه الأموال الخاصة بالمرجحة بالمخاطر، بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$RBC = R_0 \sqrt{R_1^2 + R_2^2 + R_3^2 + R_4^2 + R_5^2}$$

حيث:

RBC : المبلغ الأدنى للأموال الخاصة بالمرجحة بالمخاطر

R<sub>0</sub> : خطر الاستثمار على الودائع

R<sub>1</sub> : خطر الاستثمار على الأوراق ذات العائد الثابت

R<sub>2</sub> : خطر الاستثمار على محفظة الأسهم

R<sub>3</sub> : خطر الاستثمار / القرض (إعادة التأمين و ذمم أخرى)

R<sub>4</sub> : خطر الاكتتاب - الاحتياطيات (عدم كفاية المخصصات التقنية)

R<sub>5</sub> : خطر الاكتتاب - صافي الأقساط المكتتبه (عدم كفاية الأقساط)

<sup>1</sup>-Cummins, J. D., Grace, M. F., & Phillips, R. D. (1999). **Regulatory solvency prediction in property-liability insurance: Risk-based capital, audit ratios, and cash flow simulation.** Journal of Risk and Insurance, p 418.

<sup>2</sup>- حسام كراش، "نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية: على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 98.

<sup>3</sup>-هيئة الإشراف على التأمين السورية (SISC)، -<http://www.sisc.sy/index.php/2014-04-01-06-22-18/188>، -<http://www.sisc.sy/index.php/2014-07-17-07-44-49>

<sup>4</sup>-Sharara, I., Hardy, M., & Saunders, D. (2010). **Regulatory Capital Standards for Property and Casualty Insurers under the US, Canadian and Proposed Solvency II (Standard) Formulas.** CAS, CIA, and SOA Joint Risk Management Section.

\*- Insurance Regulatory Information System (IRIS)

\*\* - National Association of Insurance Commissioners (NAIC)

\*\*\* - Financial Analysis Tracking System (FAST)

\*\*\*\* - Risk- Based Capital (RBC)

يغطي  $RBC$  نوعان رئيسيان من المخاطر، مخاطر الأصول (العوامل  $R_1, R_2, R_3$ ) تتمثل في خطر الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول، مخاطر الاكتتاب (العوامل  $R_4, R_5$ ) الناتجة عن عدم كفاية المخصصات التقنية و/أو عدم كفاية أقساط التأمين، وعلاوة على ذلك هناك عامل خطر البنود خارج الميزانية للشركة مثل الأدوات المالية المشتقة ( $R_0$ )<sup>1</sup>.

ويمكن لهيئات الرقابة أن تتدخل عندما تتجاوز الشركة حداً أقل من نسبة معينة لمعدل الارتباط بين رأس المال الخاص المكون في ميزانيتها وذلك المفروض من هيئات الرقابة، وقد حددت هذه النسبة بـ 50% من ال  $RBC$ ، وحددت صلاحيات هيئات الرقابة كالتالي:<sup>2</sup>

-  $RBC > 200\%$  لا يطلب من الشركة اتخاذ أي موقف.

-  $RBC < 200\%$ ، يجب أن تقدم الشركة خطة عمل ومقترحات لتصحيح الوضع المالي.

-  $RBC < 150\%$ ، يجب على سلطة الإشراف فحص وتحليل وضع شركة التأمين، وقد يصدر أمر تصحيحي.

-  $RBC < 100\%$ ، يجوز للمفوض أو سلطة الإشراف أن تطلب تصفية أو إعادة تأهيل شركة التأمين حسب الأسس القانونية.

-  $RBC < 70\%$ ، يلزم المفوض بتصفية أو إعادة تأهيل شركة التأمين

بينما يدخل في حساب رأس المال المبني على المخاطر بالنسبة للتأمين على الأشخاص المجموعات الجزئية للأخطار المتمثلة فيما يلي:<sup>3</sup>

$C_0$ : خطر متعلق بحسابات خارج الميزانية وفروع الشركة

$C_1$ : خطر الاستثمار (الأصول)، وينقسم بدوره إلى  $C_{1cs}$  (احتياج متعلق بالأسهم) و  $C_{10}$  (إحتياج متعلق بالاستثمارات الأخرى وبذمم إعادة التأمين)

$C_2$ : خطر التأمين، يضم كل من خطر التسعير غير الملائم وخطر التقلبات العشوائية

$C_{3a}$ : خطر سعر الفائدة

$C_{4a}$ : خطر العمليات العامة، وتشمل كل الأخطار التي يواجهها المؤمنون مثل مخاطر المنافسة، مخاطر الإفراط في التوسع، سوء الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن  $RBC$  في مجال تأمينات الأشخاص، يقدر احتياج آخر لرأس المال ( $C_{4b}$ ) خاص بالشركات التي تمارس التأمين الصحي ويرتبط بالمصاريف الإدارية لهذا الفرع.

وتحسب متطلبات رأس المال الإجمالي الخاص بالتأمين على الأشخاص وفق الصيغة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-Affolter, I. (2009). *Solvency Regulation and Contract Pricing in the Insurance Industry* (Doctoral dissertation, University of St. Gallen).

<sup>2</sup>-Swiss Re, Sigma, Op. Cit, p 6.

<sup>3</sup>-Commission Européenne, NOTE A L'ATTENTION DU SOUS-COMITE SOLVABILITE, Systèmes de type « Risk-based capital », Bruxelles, 2001, p7.

$$RBC = C_0 + C_{4a} + \sqrt{(C_{10} + C_{3a})^2 + C_{1cs}^2 + C_2^2 + C_{3b}^2 + C_{4b}^2}$$

#### 2.4 قواعد قياس الملاءة المالية في الاتحاد الأوروبي:

إن تطور المخاطر العالمية وتعقيدها أدى إلى ضرورة مراجعة القوانين المحاسبية والاحترازية المعتمدة في القطاعات المالية بدءاً من المعايير المحاسبية الدولية IFRS وصولاً إلى بازل 2 في البنوك. أما فيما يتعلق بقطاع التأمينات، فقد أظهر نظام الملاءة 1 المعتمد منذ 1970 حدود قدرته في استيعاب مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وكيفية إدارتها، مما جعل المشرع الأوروبي يضع معايير جديدة للملاءة في شركات التأمين متمثلة في "نظام الملاءة 2" الذي يهدف إلى تمكين هذه الشركات من التعرف بدقة على المخاطر التي تعترض نشاطها وكيفية إدارتها، وكذا توحيد القوانين التنظيمية للتأمين في دول الاتحاد الأوروبي. ويكمن الهدف الأساسي لنظام الملاءة 2 حسب المشرع الأوروبي في تقديم صورة عادلة ودقيقة عن الوضع الفعلي لشركات التأمين بما في ذلك المخاطر التي تواجهها هذه الشركات فالأخذ بعين الاعتبار لفكرة الخطر يمثل نتيجة الملاءة<sup>2</sup>،<sup>2</sup> تعزيز وضمان حماية حاملي وثائق التأمين في الاتحاد الأوروبي. كما يقوم هذا النظام على عرض اقتصادي لمتطلبات الملاءة المالية على أساس المخاطر وبالتالي توفير تغطية أفضل للمخاطر الحقيقية التي تديرها شركة التأمين، ويهدف هذا التوجه الجديد إلى إدخال ثقافة جديدة لإدارة المخاطر في شركات التأمين وذلك من خلال:<sup>3</sup>

- اعتماد رؤية اقتصادية لمكونات ميزانية شركات التأمين؛
  - تقييم شامل للملاءة المالية لشركات التأمين (المتطلبات الكمية والنوعية).
  - وضع معايير تقييم مبنية على أساس متغيرات السوق؛
  - إرساء التوافق بين الأصول والخصوم المحتفظ بها بغية إيجاد التناسب بين مستوى المخاطر المحيطة بها وبين مستوى الأموال الخاصة لمواجهتها.
- ويستند نظام الملاءة 2 على ثلاث ركائز أساسية، مستمدة من مثلتها في القطاع البنكي (بازل 2)، حيث يسعى من خلالها هذا النظام إلى تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التي تواجه الصناعة التأمينية، وهي كالاتي:
- **المتطلبات الكمية:** وتتمثل في القواعد المتعلقة بحساب المخصصات التقنية، وحساب متطلبات رأس المال بما في ذلك رأس المال الضروري للملاءة (SCR) والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (MCR).

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup>-Judith DOURNEAU, *Solvency 2 : Du risque de marché au modèle interne de risque*, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de l'Enssa, 2008, p 11.

<sup>3</sup>-Aurélien LERDA, *L'impact du pilier 2 de solvabilité « Gouvernance des risques » sur les fonctions Audit Interne, Contrôle Interne et Risk Management*, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme Master Audit et Gouvernance des Organisation », Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence, 2010/2011 , p 14.



- المتطلبات النوعية: تحدد هذه الركيزة الإجراءات النوعية متضمنة الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الحوكمة وعمليات الإشراف والرقابة.

- الشفافية والإفصاح: وتشمل القواعد المتعلقة بالسوق، بما فيها الشفافية، المعلومات التي تنشرها شركات التأمين حتى تتمكن الأطراف ذات الصلة بشركات التأمين من الحصول على معلومات دقيقة عن مستوى المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وعن وضعها المالي.

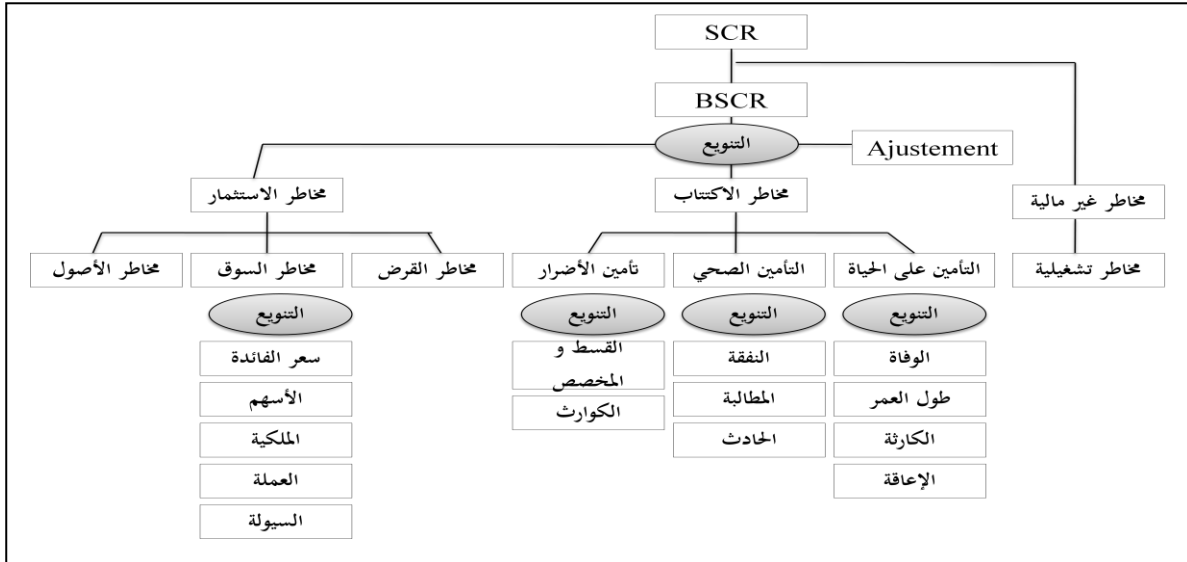
ويحدد هامش الملاءة المالية لشركات التأمين في نظام الملاءة 2 وفق متطلبين أساسيين هما رأس المال الضروري للملاءة (SCR) والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (MCR).

1.2.4 رأس المال الضروري للملاءة (SCR): يمثل رأس المال الضروري لامتناس أي صدمة تنتج عن حالة استثنائية، ويعادل (SCR) القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) بمستوى ثقة يقدر ب 99.5%، مع احتمال حدوث إفلاس يقدر ب 0.05% خلال مدة زمنية محددة بسنة.<sup>1</sup>

ويتم حساب SCR على أساس النموذج العام، والنموذج الداخلي، كما يلي:

- النموذج العام: يضم الأخطار الرئيسية التي تتعرض لها شركة التأمين، ويتم تحديده على أساس فرضيات وتقنيات إكتوارية متماثلة في جميع شركات التأمين<sup>2</sup>، ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 2-16: نمذجة المخاطر حسب النموذج المعياري



Source :Doff, R. Op. cit, p 185.

<sup>1</sup>-CABOCEL Florian, Conséquences techniques de la marge pour risque dans Solvabilité 2 sur la rentabilité des contrats de retraite collective, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Institut de science Financière et d'Assurances, Université de Lyon, 2012, p 35.

<sup>2</sup>- حسام كراش، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ويحسب SCR بالصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$SCR = BSCR + SCR_{Op} + Aju$$

**BSCR**: يعبر عن رأس المال الضروري للملاءة قبل أي تعديلات، ويضم رؤوس الأموال الضرورية للملاءة لخمس مخاطر أساسية (مخاطر الاكتتاب: في تأمينات الأضرار، التأمين الصحي، تأمينات الحياة. مخاطر السوق ومخاطر القرض)

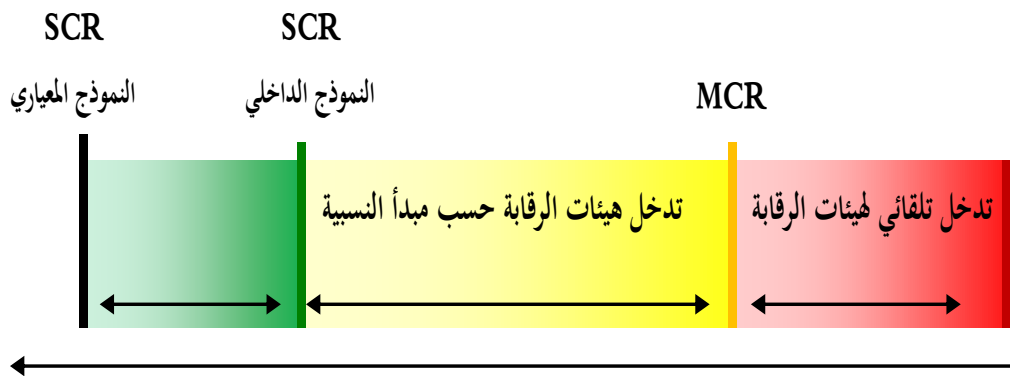
**SCR<sub>Op</sub>**: يمثل رأس المال الضروري للملاءة الخاص بالمخاطر التشغيلية

**Aju**: يعكس هذا التعديل الموازنة في الخسائر غير المتوقعة والمتزامنة مع انخفاض في المخصصات التقنية أو في الضرائب أو فيهما معاً.

- **النموذج الداخلي**: وهو النموذج الذي تعده شركة التأمين بنفسها لحساب SCR الخاص بها والذي يعكس الصورة الحقيقية للأخطار التي تتعرض لها هذه الشركة، ولا بد أن يكون خاضعاً لموافقة الهيئات الرقابية، ويعتبر هذا النموذج أكثر تعقيداً من النموذج المعياري، حيث يسمح لكل شركة من الحصول على نموذج خاص بها يعكس واقع نشاطها من خلال المخاطر الخاصة بها<sup>2</sup>.

**2.2.4 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (MCR)**: يعبر على المستوى الأدنى من رأس المال، الذي يترتب عن تجاوزه تدخل السلطات الرقابية تلقائياً في إدارة الشركة، وقد يعرضها إلى إمكانية سحب الاعتماد، ويجب أن يكون (MCR) محصور بين 25% و 45% من SCR، وتقدر الحدود الدنيا ل MCR ب 2.2 مليون أورو بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار، و 3.2 مليون أورو بالنسبة لشركات التأمين على الحياة وشركات إعادة التأمين<sup>3</sup>. ويمكن توضيح هذين المتطلبين في الشكل التالي:

شكل رقم 2-17: عناصر هامش الملاءة حسب نظام الملاءة 2



Source :KPMG AUDIT, Solvabilité 2 : Vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, p 14. Disponible sur le site : <https://www.kpmg.com/FR/fr/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/solvabilite-II.PDF>, Consulter le 28/11/2016

<sup>1</sup>-TsantaRAMANAMPISOA, Application de la méthode Least-Square Monte-Carlo pour la mise en place de l'ORSA en Assurance vie, Mémoire d'Actuariat, p 10.

<sup>2</sup>- حسام كراش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>3</sup>- CABOCEL Florian, Op,Cit, p 35.

رغم تحول أنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى معايير رأس المال المبني على المخاطر، إلا أن قواعد قياس الملاءة في الصناعة التأمينية لا تزال مختلفة بين دول العالم، وهي تسعى في مجملها إلى حماية شركات التأمين من الإفلاس، بسبب ما تواجهه من أخطار أثناء قيامها بنشاطها، فمنها ما هو مرتبط بنشاطها التأميني، ومنها ما يتعلق بجانبها المالي، وتؤثر كلها مجتمعة كانت أو منفردة في الملاءة المالية لهذه الشركات، ولعل أهم هذه الأخطار خطري الاكتتاب والاستثمار.

## المبحث الثاني: إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين

تعتبر عملية الاكتتاب العملية الرئيسية في شركات التأمين، مما يستوجب على هذه الشركات وضع دليل مثالي لحدود هذه العملية، حيث تعتبر عملية فحص واختيار الأخطار عملية جوهرية يتوقف عليها نجاح الشركة، وإذا لم تتم على الوجه الملائم قد تتعرض الشركة إلى الإفلاس، لهذا أصبحت عملية الاكتتاب من أهم النواحي الفنية للتأمين التي ينبغي للشركة أن توليها اهتماما فائقا وأن تسعى لتوفير أساليب علمية مبنية على الخبرة الفعلية لمساعدة مكنتي التأمين في التصنيف والتمييز بين الأخطار المراد الاكتتاب فيها.

### 1.1 وظيفة الاكتتاب في الصناعة التأمينية

تعرف عملية الاكتتاب بأنها عملية دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها، أي تحديد ماهية الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها، حيث يتولها أشخاص في شركة التأمين يطلق عليهم مكنتي التأمين، يقومون باستلام طلبات التأمين من منتجي الشركة وفحصها وإعطاء قرار بقبول التأمين على الأخطار أو عدمه، وفي حالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة للأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها<sup>1</sup>.

وتقوم الإدارة العليا بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة التي تعطي ربحا منخفضا، أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين و التي تعطي ربحا مرتفعا، وعادة ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا.<sup>2</sup>

### 1.1 المبادئ الأساسية للاكتتاب:

تسعى شركات التأمين إلى زيادة حجم الأقساط وزيادة الأرباح المحققة وزيادة حصتها السوقية من خلال تبنيتها لسياسة إكتتابية ناجحة تترجم أهداف الشركة إلى مجموعة من القواعد والإجراءات يتم اعتمادها عند اتخاذ القرارات الإكتتابية، وهناك ثلاث مبادئ رئيسية يتم إتباعها عند رسم السياسة الإكتتابية وتتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- إختيار طالبي التأمين بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها الشركة ، وفق هذا المبدأ يتم انتقاء طالبي التأمين من الأفراد والهيئات الذين لا يزيد معدل الخسارة لديهم عن معدل الخسارة المفترض في سلم الأسعار الذي تستخدمه الشركة. والهدف من هذا المبدأ هو التقليل من الاختيار المتناقض لمصلحة شركة التأمين والذي

<sup>1</sup>- Frederick G.Crane, *Insurance principle and practice*, new York, 2<sup>nd</sup>, ed, 1984, p413.

<sup>2</sup>- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 158.

<sup>3</sup>- حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 62.

يعني قيام الأفراد أو المؤسسات بالحصول على الأسعار المعيارية العادية، مع العلم بأن معدل الخسارة لديهم أعلى من المعدل المعياري.

- **الحفاظ على التوازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة**، يعني هذا المبدأ أن تقوم شركة التأمين بعمل توازن بين فئات المؤمن لهم الذين يمثلون معدل خسارة أقل من المعدل المعياري بحيث يتم موازنتهم مع من يمثلون معدل خسارة أعلى من المعدل المعياري لكي تستطيع شركة التأمين الحصول على السعر المناسب للحد من الأخطار، وبالتالي تتمكن شركة التأمين من دفع التعويضات والمصاريف المترتبة عليها.
- **تطبيق مبادئ العدل والإنصاف على جميع حملة الوثائق**، بموجب هذا المبدأ يجب تحقيق نوع من العدالة والإنصاف بين طالبي التأمين، فيجب أن يكون قسط التأمين متساويا إذا كان مبلغ التأمين متساويا ودرجة احتمال حدوث الخطر متساوية.

## 2.1 العوامل التي تؤثر على عملية الاكتتاب:

- توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تؤثر في عمليات الاكتتاب، وتمثل هذه العوامل في الآتي:<sup>1</sup>
- **كفاية السعر والاكتتاب**: إن للسعر الذي تضعه شركة التأمين لنوع معين من التأمين أثرا كبيرا على عملية الاكتتاب، فإذا كان السعر مناسباً لنوع معين من التأمين سيكون المؤمنون على استعداد لقبول أكبر حجم ممكن من هذا النوع من التأمين ولكن إذا كان السعر غير مناسب يتبع المكتب سياسة متحفظة في قبول التأمين المطلوب، وإذا كان الخطر المعنوي مبالغاً فيه فلا يقبل التأمين بأي سعر. وتوجد علاقة حرجية بين الأسعار الكافية وأرباح أو خسائر الاكتتاب في دورات الاكتتاب المتكررة في أنواع معينة من التأمين مثل تأمين المسؤولية العامة، فإذا كانت الأسعار كافية سوف ترتفع أرباح الاكتتاب وسيكون الاكتتاب أكثر تحملاً. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الأسعار غير كافية فسوف تحدث خسائر الاكتتاب، وسيصبح الاكتتاب مقيداً بشكل كبير.
- **إعادة التأمين والاكتتاب**: إن التسهيلات التي يمنحها معيدو التأمين تؤثر على عملية الاكتتاب، فإذا كانت التسهيلات غير مقيدة إلى حد كبير فقد يؤدي ذلك إلى سياسة اكتتاب أكثر تحملاً. وإذا فرض معيدو التأمين قيوداً كثيرة على شركات التأمين فيما يتعلق بإعادة التأمين تصبح سياسة الاكتتاب أكثر تقيداً.
- **الاكتتاب وتجديد وثائق التأمين**: إن وثائق التأمين على الحياة لا يمكن إلغاؤها، ولذلك تتم عملية الاكتتاب مرة واحدة عند بداية التأمين. وأما وثائق التأمين على الممتلكات والمسؤولية فهي وثائق سنوية في معظمها، ويمكن إلغاؤها أو عدم تجديدها. فإذا كانت نتائج عمليات التأمين غير مربحة أو غير مناسبة لشركة التأمين

<sup>1</sup> - راجع في ذلك:

- زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

- جورج ريجدا، تعريب و مراجعة: محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 802.

تقوم الشركة بإلغاء وثائق التأمين التي ينتج عنها خسائر أو تقوم بتجديدها أو برفع الأسعار، أي أن المجال مفتوح لشركة التأمين بإعادة عملية الاكتتاب على عكس تأمين الحياة.

### 3.1 أهداف عملية الإكتتاب:

- يتمثل الهدف الأساسي من عملية الاكتتاب في المحافظة على أن تظل انحرافات النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة والمحسوب على أساسها الأسعار في حدود ذلك النطاق الذي لا يعرض المركز المالي لشركة التأمين لخطر الافلاس، وبذلك يمكن صياغة الأهداف الأساسية لعملية الاكتتاب فيما يلي:<sup>1</sup>
- تفادي الاختيار ضد صالح شركة التأمين، أو الحد منه إلى أقصى درجة ممكنة وكذلك استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيرا عن ذلك المستوى الذي يمكن قبوله، ويترتب على عملية استبعاد الأخطار الرديئة هذه الاحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوى المتوقع والمتخذ أساسا لحساب القسط.
  - التصنيف السليم للأخطار المقبولة وذلك بالتأكد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به، وذلك حرصا على تحقيق العدالة بين المؤمن لهم وبعضهم البعض.
  - تحديد التغطية الممكن الاحتفاظ بها داخل الشركة على ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطورة وذلك للحد من الأخطار المركزة.

### 4.1 تعريف ربحية الاكتتاب التأميني والمتغيرات المؤثرة فيها:

تعتبر ربحية الاكتتاب في عملية تأمين الممتلكات والمسئولية مقياسا هاما لأداء المؤمن (شركات التأمين) ولنجاح استراتيجيات الاكتتاب التي تعتبر جوهر العملية التأمينية، وتتداخل عناصر عديدة في تحديد ربحية الاكتتاب التأميني، فمنها ما يتصل بالخطر وطبيعته ودرجة خطورته، ومنها ما يتصل بكفاءة سياسة الاكتتاب والتسويق وتسوية المطالبات، ومنها ما يتصل بخصائص هيكل سوق التأمين من حيث حجم الطلب الإجمالي وقوانين الإشراف والرقابة، وفيما يلي تعريف ربحية الاكتتاب التأميني:

<sup>1</sup> - السيد عبد المطلب عبده، التأمين: الأسس العلمية والقواعد العملية، مرجع سبق ذكره، ص 515.

### أولاً: تعريف ربحية الاكتتاب

يطلق على الدخل الذي يتم الحصول عليه من عملية الاكتتاب إذا زادت الأقساط المكتسبة في سنة مالية معينة عن التعويضات التحميلية (بما في ذلك مصاريف تسوية هذه التعويضات) ومصروفات الاكتتاب التحميلية اسم ربح الإكتتاب.

والمقياس الشائع الاستخدام لربح الاكتتاب يعتمد على المعدل المركب والذي عند طرحه من الواحد الصحيح ينتج هامش ربح الاكتتاب، وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\text{معدل ربحية الاكتتاب التأميني} = 1 - \underbrace{(\text{معدل الخسارة} + \text{معدل صافي التكلفة})}_{\text{المعدل المركب}}$$

حيث أن:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الأقساط}} \quad \text{و} \quad \text{معدل صافي التكلفة} = \frac{\text{صافي المصروفات الاكتتاب}}{\text{صافي الأقساط}}$$

ويستخدم المعدل المركب كمقياس لتكاليف الإكتتاب التأميني ويجب ألا يزيد عن الواحد الصحيح حيث أن زيادة هذا المعدل تستوجب إجراء فحص شامل للشركة وذلك لأن هناك خسائر إكتتاب لعمليات الشركة حيث يقيس مدى ربحية الشركة عن محفظة أعمالها في تأمينات الممتلكات والمسؤولية، ويعطي مؤشراً على مدى متانة المركز المالي للشركة ومدى مساهمة العائد الفني في أرباح الشركة.<sup>2</sup>

### ثانياً: المتغيرات المؤثرة في ربحية الاكتتاب

توجد متغيرات كثيرة ومتعددة تؤثر في ناتج الاكتتاب التأميني، وتجعل بعض الشركات أكثر ربحية من البعض الآخر، وفيما يلي سنتطرق لهذه المتغيرات وعلاقتها بربحية الاكتتاب، كما يلي:<sup>3</sup>

#### - حجم الشركة:

يتم قياس حجم شركة التأمين باستخدام صافي أقساط تأمينات الممتلكات والمسؤولية للشركة، ويؤدي زيادة حجم صافي الأقساط إلى زيادة ربحية الاكتتاب التأميني، فحجم أقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظة، وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر.

#### - الحصة السوقية للشركة:

<sup>1</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، "تأثير نوع الملكية و نوع التأمين على هامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مارس 2002، 19.

<sup>2</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص، 112-118.

تمثل الحصة السوقية لشركة التأمين نسبة صافي أقساط تأمينات الممتلكات والمسؤولية للشركة إلى صافي الأقساط

$$\frac{\text{صافي أقساط الاكتتاب المباشر للشركة}}{\text{صافي أقساط الاكتتاب المباشر للسوق}} = \text{الحصة السوقية للشركة}$$

ومن المتوقع أن تزداد ربحية الاكتتاب مع تزايد الحصة السوقية.

#### - معدل الاحتفاظ:

يحسب معدل الاحتفاظ على أساس صافي أقساط الشركة إلى إجمالي اكتتابات الشركة، وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الأقساط للشركة}}{\text{إجمالي إكتتابات}} = \text{معدل الاحتفاظ}$$

وكما كانت نسبة الاحتفاظ منخفضة دل ذلك على أن شركة التأمين مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين، وتعكس هذه النسبة حجم أعمال وقوة شركة التأمين، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 50%.

#### - معدل النمو (معدل التغير في الاكتتاب):

معدل النمو = (صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام

السابق) / صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام السابق

وتعكس هذه النسبة مدى التغير الذي طرأ على سياسة الاكتتاب المباشر للشركة، ومن ثم وزنها النسبي داخل

السوق حيث أن زيادة حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركة من سنة إلى أخرى دون تغير في الأموال

المخصصة لمواجهة ذلك قد يعرض الشركة للخطر، أما إذا كانت الزيادة في حجم الاكتتاب مقترنة بزيادة في

الفائض (حقوق المساهمين المعدلة)، فإن ذلك سوف ينعكس في تحسين النسب الأخرى، والعكس في حالة

انخفاض حجم الاكتتاب يعني انكماش الشركة بنسبة كبيرة فإنها تشير إلى متاعب مالية وإدارية تواجه الشركة.

- حجم الأخطار بالمحفظة التأمينية (معدل تعرض الإكتتاب):

يحسب معدل تعرض الاكتتاب على النحو التالي:

$$\frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{معدل تعرض الاكتتاب}} = \frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{الفائض (حقوق المساهمين المعدلة)}}$$

تقيس نسبة صافي أقساط الاكتتاب إلى الفائض مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، وإذا

كان صافي الأقساط يعبر عن الأخطار التي تتعرض لها الشركة، فإن هذه النسبة تعكس قدرة شركة التأمين

على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة. وكلما زادت هذه النسبة فإن

هذا يعني تحمل الشركة لأخطار تفوق قدرتها الاستيعابية، وبالتالي قد تكون هناك صعوبة في أداء الشركة في

أكثر من ثلاثة أمثال حقوق المساهمين المعدلة (الفائض) وذلك حتى لا تكون هناك خطورة على حقوق

المساهمين.



### - معدل التغير في معدل الخسارة الفني:

يقيس معدل التغير في معدل الخسارة الفني جودة الاكتتاب بشكل عام ويمثل الحد الأدنى من القسط الذي يغطي تكلفة الخطر قبل العمولات والمصروفات الإدارية، ويقيس التغير في نظم الاكتتاب وتطور أداء الإدارات الفنية. وزيادة هذه النسبة تؤدي إلى انخفاض الربح الفني وتلقى أعباء إضافية على النشاط الاستثماري ليعوض هذا النقص، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

معدل للتطبيق عن الاكتتاب المباشر للعام الحالي - معدل الخسارة عن الاكتتاب المباشر للعام السابق
معدل الخسارة عن الاكتتاب المباشر للعام

-معدل فائض النشاط التأميني: يحسب معدل النشاط التأميني وفق العلاقة التالية:

فائض المالكين للتأمين
معدل فائض النشاط التأميني = $\frac{\text{فائض المالكين للتأمين}}{\text{صافي الأقساط}}$

حيث تبدأ القدرة الإكتتابية (الاستيعابية) بتقدير القدرة المالية لشركات التأمين على الاكتتاب، فإذا كان لدى شركة التأمين مستوى غير كافي من الأرباح سيصبح الفائض أو احتياطي التعويضات أيضا غير كافي، وربما يعوق ذلك قدرته على قبول أخطار جديدة.

- نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط: يعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

المخصصات لأهلنا + الفائض
نسبة المخصصات الفنية و الفائض الى صافي الأقساط = $\frac{\text{المخصصات لأهلنا + الفائض}}{\text{صافي الأقساط}}$

تعد المخصصات الفنية خط الدفاع الأول لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق وفق استحقاقاتها، والفائض (حقوق المساهمين المعدلة) يمثل خط الدفاع الثاني للشركة لمواجهة التزاماتها، وصافي الأقساط تمثل حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين. فكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وفق تواريخ استحقاقها.

-معدل العائد على الاستثمار: يحسب هذا المعدل كما يلي:

صافي المبلغ المستحق من الاستثمار
معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافي المبلغ المستحق من الاستثمار}}{\text{إجمالي الأقساط}}$

حيث أنه، كلما كان معدل الاستثمار منخفض كلما دل ذلك على قصور في محفظة استثمارات الشركة، ويستخدم العائد من الاستثمارات لتغطية أي قصور في عملية الاكتتاب حيث تتفوق إيرادات الاستثمار على أرباح الاكتتاب بفارق كبير، وبصفة خاصة في شركات تأمينات الممتلكات والمسئولية.

- تسهيلات إعادة التأمين: تحسب تسهيلات إعادة التأمين كما يلي:

$$\text{تسهيلات إعادة التأمين} = \frac{\text{أقساط الميطندة التأمين الصادر}}{\text{إجمالي الأقساط}}$$

تعتبر طبيعة ومدى اتفاقيات إعادة التأمين من المؤثرات الهامة على القدرة الإكتتابية لشركة التأمين، حيث أنه عندما تقوم شركة التأمين بتحويل جزء من الخطر إلى شركة تأمين وإعادة تأمين أخرى تزداد قدرتها الاستيعابية على قبول وحدات خطر جديدة على الأقل مؤقتاً، ولكن هناك بعض أنواع اتفاقيات إعادة تأمين ذات تكلفة أعلى نسبياً لشركة التأمين المباشر وقد تؤدي في المدى الطويل إلى تخفيض قدرتها الاستيعابية كنتيجة لانخفاض نمو الأرباح (وكذلك الفوائد) عن المستوى الذي يمكن تحقيقه.

## 2. تحليل مخاطر الاكتتاب:

تنشأ مخاطر الاكتتاب من طبيعة عقد التأمين حيث توصف مخاطر التأمين بأنها مخاطر متقلبة وغير متوقعة من حيث إمكانية وقوع الحدث المؤمن عليه وعدم التأكد من مبلغ الإيداع المتعلق بذلك الحدث، وتشمل مصادر هذه المخاطر الافتراضات المستخدمة في التسعير أو القياس والتي يتضح لاحقاً ومن واقع الخبرة بأنها غير صحيحة.<sup>1</sup>

وقد عرفت هيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA) خطر الاكتتاب بالخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية مختلف عن القيمة المتوقعة، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جداً من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من المنتجات التأمينية في مناطق جغرافية مختلفة، خاصة وأن انخفاض خطر الاكتتاب يخفض رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر الاكتتاب، ولذلك يمكن القول بأن نجاح شركات التأمين يتوقف إلى حد كبير على نجاح إدارة الاكتتاب في أداء مهامها.<sup>2</sup> وينقسم خطر الاكتتاب بدوره إلى:

## 1.2 خطر الاكتتاب الصافي:

يرتبط هذا الخطر بالتقلبات العشوائية للكوارث سواء في قيمتها أو في تواترها، فإما يكون للمؤمن أقساط قليلة مقابل أخطار محققة، وإما تكون قيمة هذه الكوارث أكبر مما هو متوقع، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

<sup>1</sup> - رأفت يوسف موسى حماد، "مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة جدارا، الأردن، 2015، ص 78.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 78.

**عدم التقدير الجيد:** يتعلق بتقدير الكوارث القائم على المعرفة الصحيحة لتوزيع الكوارث، أو كون أن الافتراضات القائم عليها خاطئة ويرجع ذلك إلى عدم اختيار الأخطار المؤمن عليها بشكل صحيح ونقص الخبرة فيما يتعلق بأخطار التأمين الجديدة، ويمكن التقليل من هذه المخاطر إلى حد ما عن طريق تنويع أخطار التأمين المكتتبه.

**الانحرافات العشوائية:** ينتج انحراف توقعات الخسائر عن الزيادة العشوائية في تواتر أو حجم الكوارث، ويرجع ذلك إلى أن بعض الأخطار تحدث كوارث مضاعفة (خلال مدة التأمين يتحقق الخطر أكثر من مرة) أو أن تتسبب في كوارث أخرى (مثل حادث الحريق الذي يمتد إلى الجيران). وللتحكم في مثل هذه المخاطر ينبغي تجميع الأخطار المتجانسة والمستقلة في محفظة واحدة، ثم تحديد عدد الأخطار المحققة وتوزيعها وحساب قيمة الخسارة القصوى المحتملة.

**2.2 خطر التغير:** يتعلق بتقلب الخسائر المتوقعة الناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر فيه، (مثلا تغير القوانين، تغير التكنولوجيا، تغيرات سياسية واجتماعية وديمقراطية، عوامل طبيعية مثل تغيرات في الطقس والمناخ)، وتبقى سياسة تنويع الأخطار المكتتبه وتطبيق برنامج إعادة التأمين المناسب السبيل للتقليل من هذا الخطر.

**3.2 خطر التخصيص:** هو الخطر الذي تكون فيه المخصصات التقنية غير كافية لتغطية الالتزامات، وينتج عن وجود خلل في إجراءات التخصيص.

#### **4.2 خطر تسيير الاكتتاب:**

ينتج هذا الخطر عن عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبه أو شروط الاكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار، وحتى نقلل من هذا الخطر يجب على مسير الاكتتاب أن ينتقي الخطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن، كما ينبغي على مسير الاكتتاب أن يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام، كما يجب أن تكون تسعيرة الخطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبه.<sup>1</sup>

### **3. خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين**

تنحصر إدارة أخطار محفظة الاكتتاب لشركات التأمين في مجموعة من الخطوات، نذكرها فيما يلي:

#### **1.3 اكتشاف المخاطر الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدة:**

يصعب على شركة التأمين اكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة إلا إذا توافر مبدأ منتهى النية لدى المؤمن له، وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه، والتي تؤثر على قبول أو

<sup>1</sup> - هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

رفض التأمين على الخطر من ناحية وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى، إلا أنه يبقى على شركة التأمين أن تقوم بواجباتها من ضرورة عمل المعاينة اللازمة على موضوع التأمين قبل قبول الاكتتاب فيه، والحد الفاصل بين معاينة وأخرى يكون عادة في المصاريف اللازمة لعمليات المعاينة الفنية والتي قد تكون بلا حدود، وخاصة بالنسبة لبعض الأخطار المركبة والمعقدة وغير التقليدية.

### 2.3 تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها:

تتمكن شركة التأمين عادة من تحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها أو أثناء عملية الاكتتاب خلال فترة التأمين، وخاصة بعد معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها، وتحليل كل خطر معروض للتأمين تم قبوله يصبح ضروريا لمعرفة طبيعة الخطر ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى الموجودة بمحفظة الاكتتاب، وتأثير ذلك على التركيز المالي والجغرافي. وتحليل الأخطار جزء أساسي من عمليات متعددة في شركات التأمين المباشر، إذ تظهر أهميته بالنسبة لعمليات الاكتتاب وتحديد الأسعار ورسم سياسة حدود الاحتفاظ وما يترتب عليها من اتخاذ السياسة المناسبة والمثللى لإعادة التأمين.

### 3.3 القياس الكمي للأخطار المقبولة:

يقصد بالقياس الكمي للخطر بصفة عامة عدة عمليات فنية أهمها: قياس درجة الخطورة، احتمال حدوث الحادث، تقدير أقصى خسارة متوقعة، عمل المقارنات اللازمة لكل خطر على حده، ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركة التأمين ترتيبا كميا سليما. وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ قرار بشأنه وخاصة من ناحية اختيار أنسب الوسائل لإدارته، وهنا يجب أن نوضح الدور الذي تقوم به شركات التأمين المباشر حيث يكون لديها من المعلومات والبيانات والخبرة الكافية لكل خطر على حده من ناحية، ومثل تلك الأخطار مجتمعة ومنفردة في السنوات السابقة من ناحية أخرى، مما يساعدها على عمل النماذج اللازمة لقبول الأخطار، وحساب حدود الاحتفاظ، ومن ثم يمكن أن ترسم لنفسها سياسة إعادة التأمين سواء كل عام عند تجديد الاتفاقيات أولا بأول أو عند التعاقد على إعادة التأمين الاختياري.

### 4.3 اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة:

تنحصر أهم وسائل إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين المباشر بصفة عامة فيما يلي:  
تجنب الأخطار الرديئة (رفض الخطر)، تخفيض الخطر بالنسبة لمحفظة الاكتتاب، الاحتفاظ بالخطر أو جزء منه في حدود إمكانيات الشركة، نقل الخطر عن طريق إعادة التأمين. ويعتمد اختيار السياسة المناسبة لإدارة أخطار الاكتتاب في شركة التأمين على بعدين أساسيين يحكمان تحقق الخسائر وهما معدل تكرار الخسائر وشدة الخسائر (درجة الخطورة)<sup>1</sup>، وهذا ما تبينه مصفوفة إدارة الخطر الآتية:

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 253-258.

### جدول رقم 2-04: مصفوفة إدارة الخطر

شدة الخسارة			
منخفض	عال		
التحكم في الخسارة	تجنب الخطر	عال	معدل تكرار الخسارة
الاحتفاظ بالخطر	نقل الخطر	منخفض	

المصدر: عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 257.

ويتضح من خلال الجدول أنه:

- إذا كان الخطر يتميز بتكرار مرتفع ودرجة الخطورة مرتفعة فيجب رفض الاكتتاب.
- إذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة الخطورة منخفضة فإنه يمكن التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب.
- إذا كان معدل تكرار حدوث الخطر منخفض ولكن درجة خطورته مرتفعة بمعنى (شدة الخسارة كبيرة دون تكرار أو بتكرار أقل) فإنه يجب نقل الخطر من خلال إعادة التأمين.
- إذا كان معدل تكرار حدوث الخطر منخفض ولكن درجة خطورته منخفضة أيضا فإنه يجب الاحتفاظ بالخطر، حيث أنه يعتبر خطر جيد من وجهة نظر شركة التأمين.

#### 4. تطبيق سياسات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين

تطبق شركات التأمين مجموعة من السياسات الخاصة بإدارة أخطار الإكتتاب أهمها :

##### 1.4 تجنب الاكتتاب في الأخطار:

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أرباح مناسبة لأصحاب رأس المال، مما يجعل الشركة أمام خيارين بالنسبة لتجنب الخطر، إما رفض الاكتتاب وبالتالي تضييع على الشركة فرصة من فرص الربح المحتمل، أو قبول الاكتتاب في الأخطار الرديئة وهذا قد يؤدي إلى خسارة محتملة كبيرة، ولذلك يمكن القول أن اتخاذ القرار المناسب بالنسبة للأخطار الرديئة يكون عادة من أصعب القرارات بالنسبة لشركة التأمين. وفي الأسواق المتقدمة تأمينا تختار الشركة لنفسها سياسة عامة ثابتة بالنسبة للأخطار الرديئة، فهناك من الشركات ما ترى الاقتصار على الأخطار الجيدة فقط، وهناك النقيض وهي تلك التي تخصص في قبول الأخطار الرديئة فقط، وبين هذه وتلك توجد شركات تقبل كل نوع يتناسب مع قدرتها الفنية والمالية. وقد أثبتت دراسة Fougner أن توافر مستوى عال من المعرفة والمهارة والخبرة للمكاتب قد تساعد على زيادة القدرة الاستيعابية التأمينية، فعلى سبيل المثال من المحتمل أن نجاح شركات التأمين المتخصصة في قبول الأخطار المرفوضة بواسطة شركات التأمين الأخرى يرجع إلى المهارة والمعرفة الخاصة للمكاتب في أنشطة معينة بتلك الشركات.

فقد ثبت نمو ورواج الشركات المتخصصة في تغطية الأخطار التي ترفض من معظم شركات التأمين العامة، ذلك لأن قبول الأخطار الرديئة ينتج عنه عادة أرباح مغرية للشركات التي تتعامل فيها، وخاصة تلك التي تسير على سياسة اكتتاب سليمة وسياسة تسعير حكيمة.

#### 2.4 التحكم في الخطر من خلال سياسة الاكتتاب:

تعتبر سياسة التحكم في الخطر من السياسات الهامة لمواجهة الأخطار المعرضة لها شركات التأمين، حيث يتم التحكم في الخطر إما من خلال تخفيض معدل تكرار الخسارة أو من خلال تخفيض شدتها في حالة حدوثها أو الاثنين معاً، وتتميز سياسة التحكم في الخطر - من خلال الاكتتاب - بميزة فريدة ألا وهي أنها تمنع أو تخفف الخسارة التي تتعرض لها شركات التأمين دون تعطل بداية أو استمرارية الأنشطة التي تخلق الأخطار، وقد ظهرت ضرورة وأهمية التحكم في الخطر من خلال عمليات الاكتتاب بالنسبة لمحفظة الاكتتاب في شركات التأمين في حالات الأخطار المركزة جغرافياً، أو مالياً أو أخطار الكوارث، التي غالباً ما تظهر مجتمعة في محفظة الشركة.

وتبنى سياسات الاكتتاب على معطيات واقعية ملموسة مثل المركز المالي للشركة وطبيعة المحفظة القائمة لديها وإمكانات الحفاظ عليها أو تطويرها، وقد تكون ذاتية بهدف تحقيق أرقام معينة بسبب ضغوط خارجية أو داخلية من أي نوع.

#### 3.4 الاحتفاظ بالخطر:

إن الغرض الأساسي من قيام شركات التأمين هو الاحتفاظ بالخطر أو بجزء منه في حدود إمكانياتها ومقدرتها المالية، ولولا ظاهرة الاحتفاظ بالخطر لما أمكن اعتبار هذه الشركات إلا وسطاء تأمين يتقاضون عمولاتهم فقط. وقد أجب المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات أن لا يقل حد الاحتفاظ فيها عن نسبة معينة من الخطر المكتتب فيه لكي تثبت جديتها في عملية الاكتتاب، كما أن كلا من ألمانيا وفرنسا تلزم شركات التأمين بها بإعداد جدول أساسي لحدود الاحتفاظ مع مراقبتها لمنع المغالاة في الاحتفاظ بالتزامات تزيد على إمكانياتها، هذا، ويروق لشركات إعادة التأمين أن ترى حد الاحتفاظ في الشركات التي تتعامل معها تزيد سنة بعد أخرى حتى تطمئن على سلامة عملية الاكتتاب بها، ويتمثل الهدف الأساسي لشركات التأمين في تحديد حد الإحتفاظ هو السيطرة على كل من التقلبات في معدلات الخسائر السنوية ونتائج أعمال الشركة السنوية والسيولة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 272.

#### 4.4 تحويل الخطر (إعادة التأمين):

يتم تنفيذ سياسة نقل أو تحويل الخطر من خلال إعادة التأمين والتي يتم من خلالها تحويل عبئ الخطر إلى طرف آخر (شركة إعادة التأمين) يتحمل الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر ولكن لا تمنع ولا تخفض من قيمة الخسارة أي لا تؤثر في الخطر ولا في عناصره، وتقوم عملية إعادة التأمين على نفس الأسس والقواعد الفنية والقانونية التي يقوم عليها التأمين مثل إقتسام الخطر ونقله إلى الغير، وقد لجأت شركات التأمين المباشر إلى فكرة إعادة التأمين كوسيلة لحماية من الأخطار الكبيرة ذات درجات الخطورة العالية وأيضا من الأخطار الصغيرة المتعددة التي يتحقق الخطر بالنسبة لها في نفس الوقت، كنتيجة منطقية للإمكانيات المحدودة لهيئات التأمين المباشر وعدم قدرتها على استيعاب الأخطار الكبيرة، كما أن شركات التأمين لم تكن قادرة على تحمل أكثر من قدر معين من الخسائر بالنسبة لأي خطر كبير الحجم أو مجموعة أخطار صغيرة الحجم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص، 258 - 270.

### المبحث الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في الصناعة التأمينية

تقوم شركات التأمين بتجميع أموال ضخمة في صورة أقساط يتم تحصيلها مقدما مقابل توفير الحماية التأمينية للأفراد والممتلكات ضد أخطار محتملة الحدوث مستقبلا، وتوظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة، غير أن هذه الأخيرة قد تتعرض لتقلبات في العائد المتوقع من هذه الاستثمارات، إذ يعتبر نجاح شركة التأمين في تحديد سياسة استثمارية مثلى لهذه الاستثمارات بما يحقق عائدا مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة هو الهدف الأساسي لهذه الشركات للمحافظة على أموالها وتنميتها.

#### 1. وظيفة الاستثمار في الصناعة التأمينية

يعرف الاستثمار في التأمين بأنه تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن.<sup>1</sup>

وتهدف شركات التأمين إلى ضمان الوفاء بكافة التزاماتها الحقيقية اتجاه حملة وثائق التأمين من ناحية واتجاه ملاكها من ناحية أخرى، وعند التعاقد مع حملة الوثائق يفترض استثمار أموالهم بمعدلات معينة ولذلك لا بد أن تهدف السياسة الاستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق هذه المعدلات على الأقل مع ضمان عائد سنوي لا يقل عن العائد السائد في السوق للمساهمين، وأن تكفي العوائد المحققة من السياسة الاستثمارية للشركة في تغطية التزاماتها اتجاه العاملين من أجور ومكافآت وعمولات وكافة مصاريفها الإدارية والعمومية واحتياطيات مناسبة تساعد الشركة على مواجهة أي تقلبات عكسية غير متوقعة وتدعم مركزها المالي وهو ما يمكن تسميته مواجهة إلتزامات الشركة نحو نفسها.<sup>2</sup>

#### 1.1 مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين:

تتحدد وتتعدد مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين تبعا لنوع التأمين الذي تزاوله هذه الشركات من حيث طبيعة التغطية التأمينية، وبصفة عامة تتمثل الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين فيما يلي:

- **أموال وحقوق المساهمين:** هي أموال أصحاب المشروع، والتي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية التي تكونها الشركة من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة من حجم الأموال الكلية المتاحة للاستثمار.
- **أموال وحقوق حملة الوثائق:** هي الأموال التي تحتجز من الأقساط المحصلة لتكوين المخصصات الفنية لمواجهة الإلتزامات المتوقعة لشركة التأمين مستقبلا قبل حملة الوثائق، وتتمثل مصادر هذه الأموال في مجال

<sup>1</sup> - شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 323.

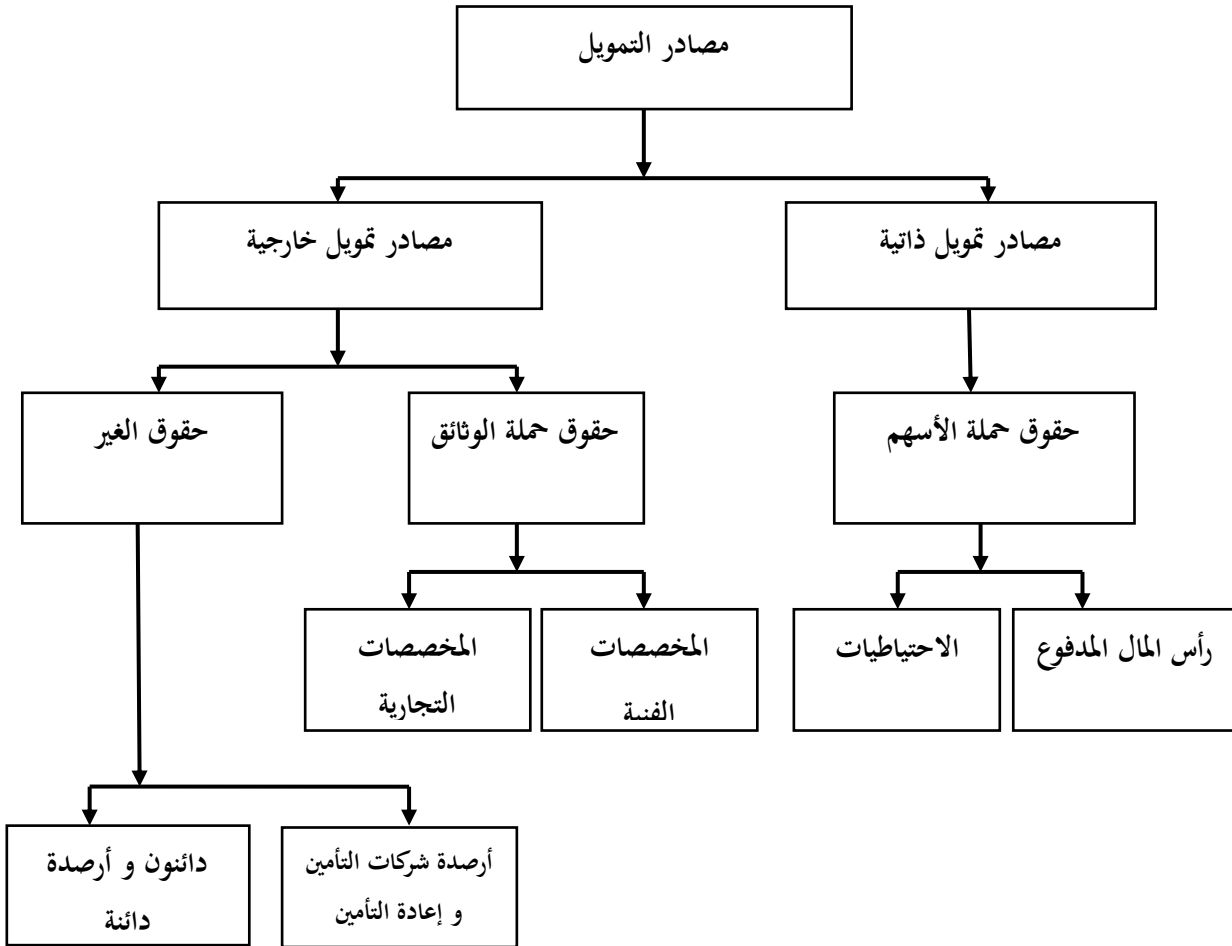
<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 323.



تأمينات الحياة في المخصص الرياضي أو الفني، وتعتبر أموال هذا المخصص طويلة الأجل نظرا لطول مدد وثائق التأمين على الحياة. أما في مجال تأمينات الممتلكات والمسؤولية تتمثل أهم مصادر أموالها في المخصصات الفنية (مخصص الأخطار السارية، مخصص التعويضات تحت التسوية، مخصص التقلبات العكسية)

- **أموال مستحقة للغير:** تتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء المنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين والأرباح القابلة للتوزيع، وتعتبر طبيعة هذه الأموال من الأموال قصيرة الأجل، كما أنها محددة جدا بالمقارنة بباقي الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين.<sup>1</sup> والشكل التالي يوضح أنواع مصادر التمويل في شركات التأمين:

شكل رقم 2-18: أنواع مصادر التمويل في شركات التأمين



المصدر: أسامة ربيع أمين سليمان، "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002، ص 38.

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 151-153.

التأمين في العالم وصل إلى 16 تريليون دولار.<sup>1</sup> ويمكن تحديد ملامح السياسة الاستثمارية في هذه الشركات فيما يلي:<sup>2</sup>

- تحقيق عائد مناسب والذي يجب أن يقل عن معدل الفائدة الفني الذي خصمت به تكلفة الحماية التأمينية عند حساب أقساط التأمين مقدما.
- تمويل عجز نشاط الاكتتاب التأميني في بعض الأحيان عندما يزيد معدل الخسارة الفني الفعلي عن معدل الخسارة الفني المتوقع.
- تدعيم المركز المالي لشركة التأمين بما يحقق من فائض يمكن أن يستخدم كاحتياطات رأسمالية أو أرباح محتجزة تزيد من متانة المركز المالي.
- تحقيق عائد مناسب لأصحاب رأس المال - حملة الأسهم - نظير استثمار أموالهم في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية.
- امتصاص تأثيرات التضخم الذي يحدث في مصروفات شركة التأمين التجاري كنتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.
- استيعاب التقلبات التي تحدث في قيم الأصول المؤمن عليها خلال مدة التأمين في حالة الخسارة الجزئية كنتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود في حالة التعويض العيني أو التعويض النقدي في حالة تأمينات المسؤولية المدنية تجاه الغير.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن استثمارات شركات التأمين تلعب دورا بارزا في دفع عجلة النمو، ويتمثل هذا الدور فيما يلي:

- المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في البلد وفقا للسياسات الاقتصادية المحددة من قبل الدولة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
  - خلق فرص عمل جديدة عن طريق تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في حجم الأعمال القائمة بالفعل مما يزيد من فرص التوظيف، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة؛
  - تمويل المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية التي تحجم رؤوس الأموال الخاصة عن الدخول في تمويلها؛
- أما على مستوى المؤمن له فإن استثمارات شركات التأمين يمكنها تحقيق العديد من المزايا المباشرة وغير المباشرة، نذكر أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> - يوسف جناد، "إدارة الاستثمارات في شركات التأمين وإعادة التأمين"، مجلة الراشد العربي، العدد 87، سبتمبر 2007، 47.

<sup>2</sup> - محمد وحيد عبد الباري، "نموذج كمي مقترح لترشيد القرار الاستثماري لأموال التأمينات العامة بشركات التأمين التجاري بجمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 8، العدد 2، مصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1994، صص 334-335.

- خفض أسعار تكلفة خدمة الحماية التأمينية المقدمة له عند إتباع سياسة استثمارية ناجحة في شركة التأمين تحقق أكبر عائد ممكن للربحية مما يدعو الشركة إلى تعديل معدل الفائدة الفني المستخدم في خصم الأقساط؛
- اطمئنان المؤمن له إلى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاهه في مواعيد استحقاقها، مع ضمان استمرار شركة التأمين في العمل؛
- في حالة وثائق التأمين مع الاشتراك في الأرباح فإنها تحقق له عائد مقابل أمواله المستثمرة؛

ولإظهار أهمية سياسات الاستثمار في شركات التأمين يشير كريستي وكلندنين،<sup>1</sup> أنه في عام 1978 لم تتجاوز أرباح نشاط الاكتتاب في وثائق التأمين ( الفرق بين الأقساط المحصلة و التعويضات المدفوعة) ضد الممتلكات والمسؤولية المدنية في الولايات المتحدة ككل عن 1,2 بليون دولار، يقابلها عائد من استثمار أقساط التأمين بلغ 7,3 بليون دولار، وبذلك نجد أنه تتفوق إيرادات الاستثمار على أرباح الاكتتاب بفارق كبير خاصة في شركات تأمين الممتلكات و المسؤولية.<sup>2</sup> وبالطبع تزداد أهمية عائد الاستثمارات في شركات التأمين على الحياة، التي تتاح لها موارد أكبر وفرص أفضل للاستثمار، بسبب تعدد أدوات الاستثمار البديلة والممكنة.

### 3.1 العوامل المؤثرة في السياسة الاستثمارية لشركات التأمين:

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر في طبيعة القرار الاستثماري في شركات التأمين، ويمكن تقسيم هذه العوامل كما يلي:

- الهيكل المالي لشركة التأمين: يقصد بالهيكل المالي النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق، خاصة وأن الغالبية العظمى للهيكل المالية لشركات التأمين تتكون من أموال حملة الوثائق، ويولي ذلك توزيع الهيكل على كل من تأمينات الحياة والتأمينات العامة حيث تختلف طبيعة التزامات وثائق تأمينات الحياة عن التزامات وثائق التأمينات العامة.
- طبيعة التزامات الشركة: لا بد من تصنيف التزامات شركة التأمين اتجاه حملة الوثائق ( أصحاب النصيب الأكبر من الأموال) من حيث التزامات طويلة ومتنوعة وقصيرة الأجل.<sup>3</sup>
- منافسة الشركات المالية الأخرى والاستثمارات المتاحة: تتنافس شركات التأمين مع الشركات المالية الأخرى، وخاصة في بعض أوجه الاستثمار العقاري والاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ولا بد من دراسة هذه

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي، "إدارة المنشآت المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 456.

<sup>2</sup> - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

<sup>3</sup> - إبراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، "نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة- دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة أسيوط، ديسمبر 1990، ص 395.

الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة، بما لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين. وتنفرد شركات التأمين ببعض أوجه استثمار خاصة مثل الاستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة<sup>1</sup>.

**- القوانين واللوائح المنظمة لاستثمارات شركات التأمين:** تنظم القوانين واللوائح في العديد من الدول عملية الاستثمار في شركات التأمين، من حيث تحديد القنوات الاستثمارية، ونسب الاستثمار المسموح بها في كل قناة، بما يضمن المحافظة على الأموال التي يتم استثمارها، وبما يبعدها عن عمليات المضاربة، على اعتبار أن الجانب الأكبر من هذه الأموال ملكا لحملة الوثائق، هذا بالإضافة إلى ضمان مشاركة تلك الاستثمارات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.<sup>2</sup>

**- التضخم:** يؤثر التضخم على السياسة الاستثمارية لشركة التأمين، وخاصة في الالتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل. وعموما الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين في سداد القيمة الحقيقية خاصة في التأمينات العامة في حالة الإحلال والاستبدال والإصلاح، وعلى واضعي السياسة الاستثمارية لشركات التأمين أخذ معدلات التضخم السائد في السوق في الاعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لاستثمار أموال شركات التأمين.<sup>3</sup>

#### 4.1 تحليل مخاطر الاستثمار في الصناعة التأمينية:

تم تعريف مخاطر الاستثمار بأنها التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع من استثمار ما،<sup>4</sup> أو احتمال انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع.<sup>5</sup> أو هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي لمشروع معين عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع،<sup>6</sup> كما تم تعريفها أيضا بأنها "تذبذب العائد على الاستثمار حول القيمة المتوقعة له".<sup>7</sup>

وترجع التقلبات في العائد إلى مصدرين أساسيين من المخاطر، هما:

**- المخاطر المنتظمة:** وهي عبارة عن ذلك الجزء من مخاطر الاستثمار الكلية، التي لها صفة العموم، ويطلق عليها أيضا المخاطر السوقية وتحدث هذه المخاطر عندما تكون قيمة الأصل متغيرة بالارتباط مع عوامل نظامية (التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية)<sup>8</sup> والتي تعتبر في أغلب الأحيان غير قابلة للتنوع ولا

<sup>1</sup> - أسيل جميل قزعاط، "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 32.

<sup>2</sup> - أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>3</sup> - ابراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 395.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص 404.

<sup>5</sup> - بوشلوش سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>6</sup> - أحمد فهمي أبو القمصان، "التحوط من مخاطر الاستثمار"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 22، العدد 3، مصر، 2004، ص 105.

<sup>7</sup> - Hirt, Geoffrey A., et.al. **Fundamentals of investment management**. Third-Edition, Irwin, 1990, p 642.

<sup>8</sup> - منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية- الأسهم و السندات"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 229.

يمكن تجنبها. فالمؤسسات تأخذ على عاتقها هذا النوع من المخاطرة كلما كانت الأصول المملوكة أو الحقوق المصدرة قابلة للتغير في القيمة كنتيجة للشروط الاقتصادية الواسعة.<sup>1</sup>

**-المخاطر غير المنتظمة:** ويقصد بها المخاطر الداخلية، وتتعلق بالأداة الاستثمارية ذاتها، وقد ترجع إلى المقدرة المالية والكفاءة الإدارية للشركة وأي أخطار طارئة من شأنها التأثير زيادة وهبوطاً في العائد على الاستثمار، ويتمكن المستثمر من تخفيض أو تجنب هذه المخاطر بتنوع مكونات المحفظة الاستثمارية.

**كما يمكن تصنيف مصادر مخاطر الاستثمار إلى:**

**أولاً: مصادر المخاطر المنتظمة**

**مخاطر السوق:** هي المخاطر التي ترتبط بأحداث ناتجة عن الظروف السياسية أو الدورات الاقتصادية في البلد أو نتيجة العلاقة مع البلدان، كما تنشأ هذه المخاطر نتيجة الاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على السوق المالي، وأهمها تلك المخاطر الناتجة عن استثمار الأموال في الأجل القصير في سوق الأسهم.<sup>2</sup>

**مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بمخاطر سعر الفائدة قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة، وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع والانخفاض معاً على المدى الطويل، وهذه التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على كل الأوراق المالية بدرجة أو بأخرى وبنفس الطريقة.<sup>3</sup>

**مخاطر القوة الشرائية:** يقصد بمخاطر القوة الشرائية تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية أي في قوتها الشرائية، فحتى لو ارتفعت القيمة النقدية للاستثمار، فقد يكون ذلك نوع من الوهم (الوهم النقدي) إذا كانت مستويات الأسعار قد ارتفعت بمعدلات أكبر،<sup>4</sup> ولهذا يجب على المستثمر أن يختار الاستثمارات التي تحميه من التضخم، فالاستثمارات ذات الدخل الثابت عاجزة عن مقاومة التضخم وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار قد يفوق العوائد التي تحققها هذه الاستثمارات.<sup>5</sup>

**ثانياً: مصادر المخاطر غير المنتظمة**

**مخاطر الإدارة:** هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة من قبل إدارة الشركة، وتترك آثار عكسية على القيمة السوقية للورقة المالية (السهم)، من بينها مخاطر السياسات الإدارية السيئة في البيع الآجل ومدة

<sup>1</sup> - عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص7.

<sup>2</sup> - سعاد لفتاحة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 368.

<sup>4</sup> - منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية- الأسهم و السندات"، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>5</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "العائد و المخاطرة في القرار الاستثماري بالبورصة"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 24، العدد 4، مصر، 2006، ص 182.

منح الائتمان للعملاء وطرق تسديد الالتزامات، وبناءً على ذلك كلما ارتفعت كفاءة وخبرة الإدارة كلما قلت هذه المخاطر.<sup>1</sup>

**مخاطر الصناعة:** يقصد بمخاطر الصناعة تقلبات عائد الأداة المالية، نتيجة مجموعة من العوامل التي ترتبط بطبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة المصدرة لهذه الأداة، وتعتبر أهم هذه العوامل: صعوبة تصميم المنتج وتكنولوجيا الصناعة المستخدمة في الإنتاج، ومدى تأثيرها بخاطر التقادم، صعوبة توفير المواد الخام، مدى تدخل الدولة في شؤون الصناعة، حيث ينعكس هذا العامل على القيمة السوقية للورقة المالية، وبالتالي مدى تذبذب العائد الخاص بها.<sup>2</sup>

وبالتالي يمكن لشركة التأمين تجنب المخاطر غير المنتظمة كلياً باعتبارها مخاطر داخلية، كما أن العلاقة بين العائد والمخاطرة دائماً علاقة طردية والتنويع الأمثل لمحفظة الاستثمار يساعد الشركة على تجنب هذه المخاطر.

## 2. الأساليب الكمية لقياس مخاطر استثمار أموال شركات التأمين

يمكن استخدام بعض الأساليب الكمية لمعرفة درجة ونوعية المخاطر الاستثمارية، وذلك لانتقاء الاستثمارات التي تساهم في زيادة دخل المستثمر وتقلل من تعرضه للمخاطر، وتتمثل أهم هذه الأساليب في:

### 1.2 التباين:

يستخدم هذا المقياس لتحديد مخاطر الاستثمار في الأصول الاستثمارية عن طريق حساب مجموع مربعات الفروق بين العوائد الفعلية ومتوسطها، أو القيمة المتوقعة لهذه العوائد، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:<sup>3</sup>

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^n P_i (R_i - \bar{R}_i)^2$$

حيث أن:

$\sigma_p^2$ : تباين العوائد (مخاطر الاستثمار).  $P_i$ : احتمال تحقق العوائد

$R_i$ : عوائد الاستثمار.  $\bar{R}_i$ : متوسط عوائد الاستثمار

ويستخدم هذا المقياس لتحديد مخاطر الاستثمار في حالة الأصول الاستثمارية التي تكون عوائدها لا تأخذ توزيعاً متماثلاً، كما أنه يستخدم في تحديد المخاطر الاستثمارية لكل أصل استثماري على حده، ويعاب على هذا الأسلوب عدم استخدامه في حالة إذا كانت عوائد الاستثمار تأخذ شكل توزيع متماثل، كما أنه يصعب

<sup>1</sup> - محمد عبد الحميد عطية، "الاستثمار في البورصة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 425.

<sup>2</sup> - بوشلوش سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>3</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 199.

استخدامه في تحديد مخاطر محفظة استثمارية مكونة من عدة أصول حيث أنه لا يأخذ في حسابه نسب أوجه الاستثمار في محفظة الاستثمار وهي إحدى العوامل المسببة للخطر.

## 2.2 الانحراف المعياري:

يأخذ هذا الأخير بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة وكذا احتمال تحققها، فالانحراف المعياري يقيس درجة تشتت كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية وانحرافها عن القيم المتوقعة. إحصائياً يعرف الانحراف المعياري على أنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم (العوائد) عن وسطها الحسابي ويمكن احتساب الانحراف المعياري من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\sigma = \sqrt{\sum_{x=1}^n (R_n - \bar{R})^2 \times p}$$

$\sigma$ : الانحراف المعياري

$R_n$ : التدفق النقدي (العائد) في الزمن.  $\bar{R}$ : الوسط الحسابي للتدفقات النقدية

$n$ : عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية.  $p$ : احتمال تحقق العائد

## 3.2 التباين النصفى للعوائد:

تعتمد هذه النماذج على النتائج ذات الفروق السلبية، أي تهتم بالجزء الذي يكون فيه عائد الاستثمار أقل من العائد المتوقع، وهو ذلك الجزء الذي يقع على يسار التوزيع الاحتمالي للعائد، هذا بالإضافة إلى أنه يشترط أن تكون عوائد الأصل الاستثماري تأخذ توزيعاً متماثلاً.<sup>2</sup> وتستخدم الصيغة التالية للتباين النصفى:<sup>3</sup>

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_{(x)} (X_i - \bar{X})^2$$

حيث:

$\sigma^2$ : تمثل مخاطر الاستثمار  $P_{(x)}$ : تمثل احتمال تحقق عوائد الاستثمار

$X_i$ : تمثل عوائد الاستثمار التي تقل عن المتوسط خلال الفترات حيث  $(i=1,2,\dots,n)$

$\bar{X}$ : تمثل متوسط عوائد الاستثمار

<sup>1</sup> - نور محمد إبراهيم وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 62.

<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 251.

<sup>3</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 198.

وبالرغم من أن هذا المقياس يمتاز بتركيزه على جوانب النقص في تحقيق العوائد المحققة، إلا أن تطبيق هذا المقياس يتطلب توافر توزيعات متماثلة لعوائد استثمار الأوجه الاستثمارية المطلوب قياس مخاطرها الاستثمارية، وذلك ما يحد من استخدام هذا المقياس بالنسبة للأوجه الاستثمارية التي تحقق عوائد استثمارية غير متماثلة التوزيع.

#### 4.2 معامل الاختلاف:

استخدام معامل الاختلاف في قياس مخاطر الاستثمار، يساعد في التغلب على مشكلة تقييم درجات الخطورة لأصول استثمارية تتباين تدفقاتها النقدية، وبالتالي إمكانية إجراء المقارنة على أساس سليم، وذلك على اعتبار أن معامل الاختلاف هو أحد مقاييس التشتت النسبية. هذا ويتم حساب درجة المخاطر باستخدام هذا المقياس كمايلي:<sup>1</sup>

$$C.V = \frac{\sigma_i}{X_i} \times 100$$

حيث:

$C.V$ : معامل الاختلاف (حجم مخاطر الاستثمار)

$\sigma_i$ : تمثل الانحراف المعياري لعوائد الأصل الاستثماري أو محفظة الاستثمارات.  $X_i$ : تمثل متوسط العائد

#### 5.2 التغيرات:

يقيس التغير مدى التلازم بين حركة أو سلوك عائد محفظة الاستثمار، مع سلوك عائد السوق واتجاه العلاقة بينهما، بحيث أنه كلما زادت قيمة التغير- بصرف النظر عن الإشارة- كلما دل ذلك على زيادة الحجم المطلق للمخاطر المنتظمة.<sup>2</sup> ويمكن حساب التغير بين أصلين بالمعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$cov_{ij} = \frac{\sum(i - \bar{i}) \times (j - \bar{j})}{n}$$

$cov$ : التغير بين معدلات عوائد الاستثمار البديلين  $i$  و  $j$ .  $\bar{i}$ : تمثل عوائد الاستثمار البديل  $i$

$\bar{j}$ : تمثل متوسط عائد الاستثمار البديل  $i$ .  $\bar{j}$ : تمثل عوائد الاستثمار البديل  $j$

$\bar{j}$ : تمثل متوسط عائد الاستثمار البديل  $j$

<sup>1</sup> - أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 83.

<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، 1999، مرجع سبق ذكره، ص 261.

<sup>3</sup> - دريد كامل آل شبيب، "الاستثمار و التحليل الاستثماري"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 329.



## 6.2 معامل الارتباط:

يمكن استخدام هذا المقياس لقياس الارتباط بين معدلات عوائد الأصول في تحديد المخاطر الاستثمارية للمحفظة، ويتم ذلك عن طريق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$r_{ij} = \frac{cov_{ij}}{\sigma_i \times \sigma_j}$$

مع ملاحظة أن:  $-1 < r_{ik} < 1$

حيث:

$r_{ij}$ : معامل الارتباط بين معدلات عوائد الاستثمار للأصل (i) ومعدلات عوائد الاستثمار للأصل (j)

$\sigma_i$ : الانحراف المعياري لمعدلات عوائد الاستثمار للأصل (i)

$\sigma_j$ : الانحراف المعياري لمعدلات عوائد الاستثمار للأصل (j)

وتصل درجة خطورة المحفظة أقصاها إذا كانت العلاقة أو معامل الارتباط بين عوائد أوجه الاستثمارات المختلفة للمحفظة ارتباطا تاما طرديا ( +1 )، وتقل درجة الخطورة تدريجيا كلما اتجهنا للصفر، ثم للارتباط السالب حتى تصل درجة الخطورة لأدنى حد لها عندما يكون معامل الارتباط ( -1 ) وهو الارتباط التام العكسي، ولذلك فإن على متخذ القرار اختيار أو تكوين محفظة مثلى، وهي التي تكون عوائد استثماراتها لا ترتبط ببعضها البعض بقدر الإمكان أو تكون العلاقة بين عوائد استثماراتها علاقة عكسية قوية.<sup>2</sup>

## 7.2 معامل بيتا Beta:

يعتبر من أشهر المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق)، ويقاس حساسية عائد الأوراق المالية تجاه عائد محفظة السوق، أي أنه مقياس لتوافق عائد ورقة مالية مع مجموعة من الأوراق في السوق والتي تشكل محفظة السوق، ولحساب معامل بيتا يجب أولا حساب التباين المشترك بين عائد الورقة المالية وعائد السوق، ويمكن كتابته على الشكل التالي:<sup>3</sup>

$$\beta = \frac{cov(R_x, R_m)}{\sigma_{R_m}^2} = \frac{r(R_x, R_m) \partial_{R_x} \partial_{R_m}}{\partial_{R_m}^2} = \frac{r(R_x, R_m) \partial_{R_x}}{\partial_{R_m}}$$

<sup>1</sup> - على السيد العشري، ناصر محمد يوسف، "تصميم نموذج كمي لقياس الخطر في محفظة استثمارات التأمين على الحياة في السوق المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، كلية التجارة بسوهاج، مصر، 1997، ص 530.

<sup>2</sup> - إبراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 405.

<sup>3</sup> - ربيعة عبو، "إستراتيجية إدارة المخاطر في المحافظ الاستثمارية- تجارب دول عربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشلف، 2014، ص 31-32.

حيث:

$\beta$ : معامل بيتا.  $COV$ : التباين المشترك.  
 $R_x$ : عائد الورقة المالية.  $R_m$ : عائد السوق  
 $\sigma_{Rm}$ : الانحراف المعياري لعائد السوق  
 $r$ : معامل الارتباط بين العائدين  
 $\sigma_{Rx}$ : الانحراف المعياري لعائد الورقة المالية

ويمكن توضيح الحالات التي يكون عليها معامل بيتا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-05: حالات معامل بيتا للمحفظة المالية

دالتها	قيمة بيتا
مخاطر المحفظة المالية أكبر من مخاطر محفظة السوق ومن ثم يجب أن تحقق عائد أعلى مما تحققه عائد محفظة السوق.	أكبر من الواحد الصحيح $\beta > 1$
مخاطر الورقة المالية تساوي مخاطر السوق لذلك يجب أن تحقق عائد مساويا لما تحققه هذه المحفظة.	تساوي الواحد الصحيح $\beta = 1$
الورقة المالية أقل مخاطرة من محفظة السوق ومن ثم فإن معدل العائد المطلوب على الورقة سوف يكون أقل من معدل العائد على محفظة السوق.	بيتا أقل من الواحد الصحيح $\beta < 1$

المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 236.

## 8.2 نموذج المحفظة الحديثة:

يتم قياس المخاطر الاستثمارية للمحفظة الاستثمارية عن طريق قياس مدى انحراف العوائد المحققة عن المتوسط أو القيمة المتوقعة لهذه العوائد، وبذلك يمكن التعبير عن مخاطر الاستثمار للمحفظة الاستثمارية من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^n X_i^2 \sigma_i^2 + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n X_i X_j \text{cov}(R_i, R_j)$$

حيث:

$\sigma_p^2$ : التباين في عوائد المحفظة (مخاطر المحفظة الاستثمارية)

$X_i$ : نسبة الأموال المستثمرة في الأداة الاستثمارية i

$X_j$ : نسبة الأموال المستثمرة في الأداة الاستثمارية j

$\sigma_i^2$ : تباين العوائد للأداة الاستثمارية i

$\text{cov}(R_i, R_j)$ : التباين في العائد بين الأداة الاستثمارية i والأداة الاستثمارية j

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

<sup>1</sup>- Frank J. FABOZZI et autres, **portfolio selection, in the book : The theory and practice of investment management**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2002, p 27.

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^n X_i^2 \sigma_i^2 + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n X_i X_j r_{ij} \sigma_i \sigma_j$$

حيث أن:

$$r_{ij} = \frac{COV_{ij}}{\sigma_i \times \sigma_j}$$

ويستخدم هذا النموذج لقياس المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين سواء على الأضرار أو على الأشخاص وهذا راجع إلى أن النموذج يقيس المتغيرات الهامة المؤثرة في المخاطر الاستثمارية بشركات التأمين والمتمثلة في:<sup>1</sup>

- نسب مساهمة الأصول الاستثمارية في المحفظة.
- معاملات الارتباط بين عوائد الأصول الاستثمارية بالمحفظة.
- الانحرافات المعيارية لمعدلات عوائد الأصول الاستثمارية بالمحفظة.

## 9.2 نموذج ماركوويتز:

يعتبر ماركوويتز أول من تعامل على الخطر في محافظ الاستثمارات من خلال نموذج تسعير الأصل الرأسمالي، واعتمد ماركوويتز في نموده على افتراض أن درجة خطورة المحفظة يعكسها عاملين هما درجة تباين المحفظة والعائد الكلي المتوقع للمحفظة، وتقاس المخاطر الكلية للمحفظة وفقا لهذا النموذج بدرجة التباين للمحفظة وباستخدام المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\sigma_{(p)} = \left[ \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n X_i X_j \sigma_{ij} \right]^{1/2}$$

حيث:

$\sigma_{(p)}$ : حجم المخاطر الكلية.

$X_i$ : عبارة عن المصفوفة الأصلية لنسب الاستثمار في أوجه الاستثمار المختلفة (i)

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>2</sup> - راجع في ذلك:

- على السيد العشري، ناصر محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 532.

-William F.Sharp& G.J. Alexander, **Investment**, Prentice-Hall :Inc, 4<sup>th</sup> Edition, 1990, p 148.

- Harrington, F. Diana, **Modern portfolio theory and The capital Asset Pricing Model**, Prentice Hall, New Jersey, 1983, p 18.

- ابراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 407.

- أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

$X_j$ : هي عبارة عن المصفوفة المبدلة لمصفوفة نسب الاستثمار الأصلية.

$\sigma_{ij}$ : مصفوفة التباين - التغاير لعوائد أوجه الاستثمار المختلفة.

وطبقا لهذا النموذج تتحدد درجات الخطورة على القطر الرئيسي للمصفوفة الناتجة من ضرب المصفوفات الثلاثة السابقة، ثم إيجاد الجذر التربيعي للقطر الرئيسي، والضرب في مائة، فإننا نحصل على مقياس مئوي لدرجات الخطورة من محفظة الاستثمار.

### 3. إدارة مخاطر الاستثمار

نظرا لخصوصية النشاط التأميني فإن السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تحكمها قيود وقواعد قانونية من أجل توجيه أموال شركات التأمين في مجالات الاستثمار الأكثر ضمانا والأكثر ربحية ، بهدف حماية أموال حملة الوثائق والمستفيدين منها وضمان عدم المخاطرة بهذه الأموال.

#### 1.3 الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال شركات التأمين:

هناك عدة اعتبارات يجب على القائم برسم السياسة الاستثمارية لأموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية ضرورة أخذها في الاعتبار وصولا إلى السياسة الاستثمارية المثلى، وأهم هذه الاعتبارات:

##### 1.1.3 الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية:

- أن عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية هي عقود قصيرة الأجل بطبيعتها، حيث أن فترة الوثيقة في معظم العقود عادة ما تكون سنة أو أقل، بالإضافة إلى أن تعويضاتها عادة ما تسوى بسرعة، بالإضافة إلى أن التعويضات المدفوعة يمكن أن تختلف بالاعتماد على الحسائر المركزة والتضخم والشروط الاقتصادية، ولهذه الأسباب يكون هدف السيولة في غاية الأهمية في هذه الاستثمارات؛
- أن دخل استثمارات أموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية في غاية الأهمية لأنه يعوض خسائر الاكتتاب غير المتوقعة؛

- تعتبر إلتزامات شركات التأمين التي تمارس تأمينات الممتلكات والمسؤولية إلتزامات أو تعهدات قصيرة الأجل، هذا ما يتطلب بالضرورة الاهتمام بالسيولة أي الاستثمار في أصول إستثمارية تكون سهلة البيع والتسويق لمقابلة هذه الإلتزامات؛

- إن إلتزامات الشركة غير محددة القيمة، مما يتطلب ضرورة مراعاة القوة الشرائية للنقود، حيث أن حجم الحسائر المستحقة تزيد بسبب التضخم. فإن هذه الشركات تقوم باستثمار أموالها في قنوات استثمارية تدر عليها عائدا أو ربحا مجزيا بالإضافة إلى استقرار هذا العائد وثباته، حتى تتمكن من مواجهة هذه الإلتزامات غير محددة القيمة؛

- أن شركات تأمينات الممتلكات والمسؤولية لا يمكنها أن تسير في سياستها الاستثمارية في حرية تامة طبقاً للمبادئ التي تراها صالحة ولكن يحكمها في الواقع تشريعات على اختلاف أنواعها، وبصفة خاصة تلك التشريعات الخاصة بالإشراف والرقابة على التأمين؛<sup>1</sup>

### 2.1.3 الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال تأمينات الحياة:

- مدد وثائق التأمين على الحياة طويلة الأجل بطبيعتها، إذ أن العقد في هذا النوع من التأمين يصل إلى عشرين عاماً أو أكثر تدفع من خلال الأقساط، مما يؤدي إلى تجميع مدخرات كبيرة لدى شركات التأمين والتي يجب استثمارها، وبالتالي تشكل على الشركة التزامات طويلة الأجل، ولذلك تكون استثمارات شركات التأمين طويلة الأجل وتهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على رأس المال المستثمر ومن ثم تحقيق الربح؛

- يترتب على طول أجل عقد التأمين في فروع الحياة ضرورة تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة التزامات المؤمن، وتبقى هذه الاحتياطات لفترة طويلة عكس الحال في التأمينات العامة التي تكون فيها الاحتياطات أقل؛

- نظراً لأن شركات التأمين على الحياة تتقاضى أقساطاً سنوية متساوية، ونظراً لأن الخطر يتزايد بمرور الوقت، فإن الأقساط في السنوات الأولى تكون أكبر مما ينبغي، ولذا يجب أن يقتطع هذا الجزء الزائد عن الجزء الطبيعي مما يزيد أيضاً من الاحتياطات؛

- تعتبر شركات التأمين على الحياة من أهم مصادر التمويل والاستثمار، حيث تتراكم لديها أموال طائلة من أموال حملة الوثائق أكبر بكثير من فروع التأمينات العامة. وحفاظاً على حقوق حملة الوثائق والغير، يجب أن تتفق سياستها الاستثمارية مع أحكام القوانين والتشريعات، خاصة تلك المتعلقة بالإشراف والرقابة على التأمين؛<sup>2</sup>

### 2.3 القواعد الأساسية للسياسة الاستثمارية لشركة التأمين:

حتى تتمكن شركات التأمين من الحد من مخاطر الاستثمار وتخفيفها إلى أدنى حد ممكن، فإنه يجب عليها عند وضع السياسة الاستثمارية أن تراعي مجموعة من القواعد.

#### 1.2.3 القواعد الفنية: تتمثل هذه القواعد فيما يلي:

- **ضمان الأموال المستثمرة**، يقصد به المحافظة على الأموال المستثمرة وعدم تعرضها للضياع أو الخسارة، باعتبار أن غالبيتها تمثل أموال حملة الوثائق، فإنه لا يمكن المخاطرة بها بل يتعين أن توجه أغلبها إن لم تكن كلها إلى قنوات الاستثمار المضمونة، ولا يجوز المضاربة بها. وعلى الرغم من وجود العديد من المبادئ التي تركز عليها هذه السياسة، إلا أن مبدأ الضمان هو المبدأ الأساسي بين هذه المبادئ.

- **مبدأ الربحية**، يقصد بالربحية العائد على رأس المال المستثمر، حيث يتوجب على شركات التأمين أن تحقق عائداً ملائماً يمكنها من تقديم خدمة التأمين إلى حملة الوثائق بأقل تكلفة، إذ أن الحصول على أكبر عائد ممكن

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 300.

<sup>2</sup> - بوشلوش سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

قد يتطلب الاستثمار في أوجه استثمار طويلة الأجل يصعب تصريفها دون خسارة عند الحاجة إلى الأموال الموضوعة فيها كذلك يتطلب الاستثمار في أوجه استثمار ذات درجة خطورة عالية باعتبار وجود علاقة طردية بين كل من درجة الخطورة ومعدل الربحية

- **مبدأ السيولة**، يقصد بها قدرة شركة التأمين على تحويل الأصول المستثمرة إلى أموال سائلة وقت الطلب عليها، أو الاحتفاظ بالنقدية السائلة لدى البنوك في شكل حسابات جارية أو ودائع يستطيع المستثمر الرجوع إليها عند الحاجة بدون تحقيق أي خسائر مالية من عملية التحويل.<sup>1</sup>

- **تنويع الاستثمارات**، يقصد بها القيام بتوزيع الأموال المتاحة للاستثمار على مجالات استثمارية مختلفة ومتباينة من الناحية الجغرافية والاقتصادية والتجارية بما يساعد على تحقيق الدخل المنشود ويقلل من المخاطر التي تتعرض لها عوائد المحفظة الاستثمارية. ويوجد في الفكر المالي منهجين لتنويع الاستثمارات:<sup>2</sup>

**المنهج التقليدي**: ويسمى هذا المنهج في بعض الأحيان بأسلوب التنويع الساذج أو أسلوب التنويع البسيط، ويقوم هذا المنهج على فكرة مؤداها "كلما زاد عدد الاستثمارات التي تتضمنها محفظة الاستثمار، كلما انخفضت المخاطر التي تتعرض لها عوائد المحفظة ككل" ويعتمد هذا المنهج على واحد أو أكثر من المفاهيم الآتية للتنويع: التنويع القطاعي، التنويع النوعي، التنويع الجغرافي، التنويع الكمي، التنويع الزمني. وتشير إحدى الدراسات<sup>3</sup> إلى أن أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من الجانب الأكبر من المخاطر غير المنتظمة وذلك إذا اشتملت المحفظة على استثمارات مختارة عشوائياً يتراوح عددها ما بين 10 إلى 15 نوع من الاستثمارات بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر المنتظمة، كما يتضح من خلال الشكل الموالي:

### شكل رقم 2-19: التنويع الساذج لمحفظة الاستثمار

<sup>1</sup> - راجع في ذلك:

- زكريا عبده جعفر، "نحو بناء محفظة مثلى لاستثمار أموال شركات التأمين في الأسهم المتداولة في البورصة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية"، المجلد 26، العدد الأول، 2002، ص ص 491-493.

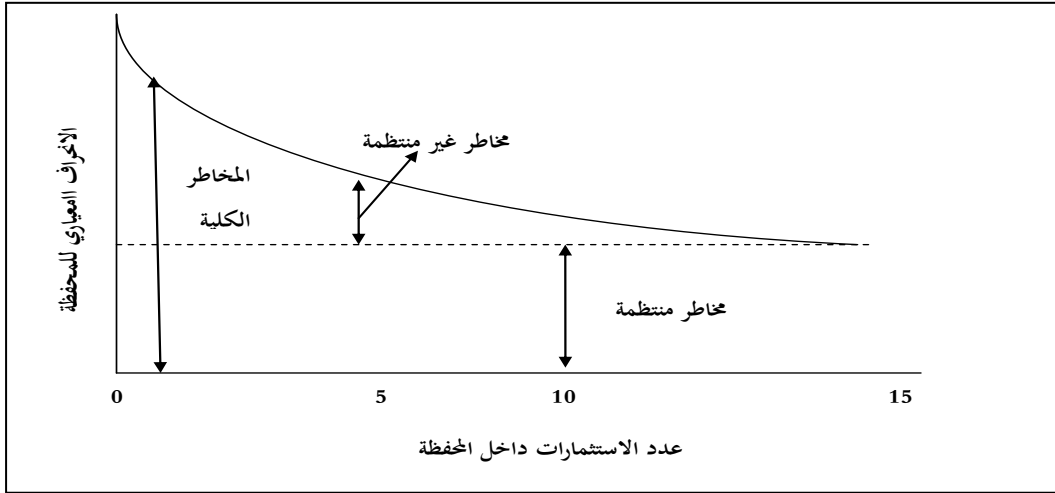
- على السيد العشري، ناصر محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 511-516.

- معوض حسن حسنين، "تصميم نموذج رياضي للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية"، المجلة العلمية لكلية جامعة أسيوط، العدد التاسع، 1986، ص ص 499-527.

- عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 303.

<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 384-386.

<sup>3</sup> - Evans, J. L., & Archer, S. H. (1968). **Diversification and the reduction of dispersion: an empirical analysis.** *The Journal of Finance*, 23(5), 761-767.



المصدر: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 384.

**المنهج الحديث:** يعرف بأسلوب تنويع ماركويتز، وعلى عكس أسلوب التنويع السابق يقضي هذا الأسلوب بمراعاة درجة الارتباط، سواء باستخدام معامل الارتباط أو التغيرات بين عوائد تلك الاستثمارات، بحيث تتعرض محفظة الاستثمار إلى مخاطر كبيرة في حالة العلاقة الطردية بين هذه العوائد، بالمقارنة فيما لو كانت تلك العوائد مستقلة أو ذات علاقة عكسية.

كما استنتج ماركويتز أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة.

- **الاستقرار،** ويقصد به استقرار عائد الاستثمار من فترة إلى أخرى وعدم تعرضه لتقلبات شديدة وتغيرات مفاجئة، ويمكن تقسيم الاستقرار إلى نوعين:<sup>1</sup>

**استقرار إستاتيكي (ثابت):** ويقصد به المحافظة على نسب الاستثمار في القنوات الاستثمارية المختلفة وكذلك المحافظة عليها في الأوجه المختلفة داخل القناة الاستثمارية الواحدة من فترة زمنية لأخرى، ونادرا ما تحتاج شركة التأمين لهذا النوع من الاستقرار.

**استقرار ديناميكي (متحرك):** ويقصد به عدم التغير الكبير المفاجئ بين القنوات الاستثمارية المختلفة أو بين أوجه الاستثمار داخل القناة الاستثمارية الواحدة، ولكن يمكن أن يتم التغير تدريجيا في ضوء الظروف السائدة في سوق الاستثمار بصفة عامة وظروف شركة التأمين بصفة خاصة، وهذا النوع من الاستقرار هو الذي تحتاج إليه شركة التأمين في استثماراتها.

### 2.2.3 القواعد القانونية:

تحكم السياسة الاستثمارية لشركة التأمين مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار يتوجب على واضعي هذه السياسة العمل بها، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد وحيد عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص 347 - 348.

- حماية حقوق وأموال حملة وثائق التأمين وعدم تعرض هذه الأموال للضياع نتيجة سوء اختيار هيكل الاستثمارات أو الاندفاع وراء المضاربات بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن.

- ضمان استمرار قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في مواعيدها وذلك بسلامة التنسيق بين قنوات الاستثمار المختلفة.

- حماية الاقتصاد الوطني وضمان تمويل خطط التنمية الاقتصادية بالبلاد وإسهام هذه الشركات بصورة فعالة في هذا التمويل.

- ضمان استمرار قدرة شركة التأمين في العمل وذلك بضمان حدود مقبولة لتطبيق القواعد الفنية للاستثمار. وعلى الرغم من تدخل الدولة في الإشراف والرقابة على استثمارات شركات التأمين فإنه يوجد ثلاث وجهات نظر:<sup>2</sup>

**وجهة النظر الأولى:** ترى ضرورة فرض قيود على استثمارات شركات التأمين بهدف توجيهها في الأوجه السليمة وحماية حقوق حملة الوثائق، وقد تكون القيود نوعية بحيث تحدد أنواع الاستثمارات الممكن توجيه الأموال إليها، وقد تكون القيود كمية بحيث تحدد الحد الأقصى أو الأدنى للمبالغ الممكن استثمارها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول صرامة في وضع مثل هذه القيود.

**وجهة النظر الثانية:** ترى أنه بالرغم من ضخامة الأموال التي تجمعها شركات التأمين في شكل أقساط وعوائد استثمارية، فإن ترك الحرية الكاملة للقائمين على هذه الشركات عند التخطيط والتنفيذ للسياسات الاستثمارية سوف تؤدي إلى زيادة إيرادات الاستثمارات والمحافظة على حقوق حملة الوثائق، وتعتبر المملكة المتحدة وبعض الدول الأوروبية الأخرى الأكثر تحررا في وضع القيود على السياسات الاستثمارية لشركات التأمين.

**وجهة النظر الثالثة:** تقوم على أساس أن يكون قرار اختيار محفظة الاستثمارات لشركة التأمين مقيدا ولكن في أضيق الحدود، فالمحافظة على حقوق حملة الوثائق وعدم المخاطرة بأموالهم في استثمارات درجة الخطورة فيها عالية لا يمنع من الاستفادة بقدر من الحرية في توجيه استثمارات الشركة وتعظيم منفعة محفظة استثماراتها، وتفضل أغلب دول العالم الحرية المقيدة في توجيه استثمارات شركات التأمين.

أما في الجزائر فتحدد قوانين الإشراف والرقابة النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين، كما يلي:<sup>3</sup>

- 50% تقسم على قيم الدولة ( سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، الالتزامات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمائنها)، تكون 40% على الأقل منها قيم متوسطة وطويلة الأجل.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 348.

<sup>2</sup> - معوض حسن حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 510.

<sup>3</sup> - المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995.



- يقسم ما تبقى من الالتزامات المقننة بين عناصر الأصول الأخرى (القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة، الأصول العقارية، السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع إلى أجل لدى البنوك) وفقا للفرص المتاحة في السوق ولتوجيهات هيئات تسيير شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين.

#### 4. الأساليب الحديثة في إدارة مخاطر الاستثمار:

تسعى شركات التأمين إلى تطوير وتحسين السياسات الاستثمارية وطرق تكوين محافظ الاستثمار بما يضمن تعظيم مختلف العوائد الاستثمارية التي تحققها الشركة، ولعل أنسب تلك السياسات التي ثبتت فعاليتها في إدارة وعلاج المخاطر حديثا هي المشتقات المالية، والتي إذا ما استخدمت بالشكل الأمثل فإنها تمكن من تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية بصفة عامة والمؤسسات التأمينية بصفة خاصة.

#### 1.4 استخدام المشتقات المالية في التأمين:

تستخدم المشتقات المالية لحماية الاستثمارات من مخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الصرف والفائدة، وهي بذلك تساعد شركات التأمين في إدارة مخاطرها المالية بشكل يساهم بفعالية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبئ هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكن لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد)، وذلك مقابل تكلفة تمثل تكلفة العقد ذاته.<sup>1</sup> وتعرف على أنها "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية كالأسهام والسندات والسلع والعملات الأجنبية"،<sup>2</sup> ومن أهم المشتقات مايلي:

**عقود الخيار (Options):** وهي عبارة عن عقود بمقتضاها يعطي البائع إلى المشتري الحق في أخذ القرار بشراء أو بيع أصل معين، بسعر الممارسة المتفق عليه مقدما خلال فترة زمنية محددة. مقابل قيام المشتري بدفع ثمن هذا الاتفاق في شكل مكافأة غير قابلة للرد. وتعتبر عقود الخيار إلزامية للبائع بتسليم الأصل المتفق عليه، وهي في نفس الوقت اختيارية للمشتري في اتخاذ القرار بالشراء أو البيع لهذا الأصل.

وتتميز عقود الخيار بنوعيتها (خيار البيع، خيار الشراء) بأن المخاطر الناتجة عنها قليلة نسبيا مقارنة بالعقود الأخرى، حيث تتمثل خسارة المشتري في قيمة المكافأة في حالة عدم تحقق توقعاته بشأن انخفاض السعر خلال فترة العقد. وتتمثل خسارة البائع في الفرق بين القيمة السوقية للأصل في تاريخ التنفيذ، وقيمة الأصل وقت إبرام العقد، مع الأخذ في الاعتبار خصم قيمة المكافأة من هذا الفرق، وتتم التسوية عقب عمليات

<sup>1</sup> - أحمد صلاح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 222.

<sup>2</sup> - عبد العال حماد، "المشتقات المالية: إدارة المخاطر - المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 5.

الخيار بالمقاصة النقدية وفقا لتحركات أسعار الأصل. ولا يتم شراء أو بيع فعلي للأصل نفسه مما يؤدي إلى اختصار جميع الخطوات التي تتم في أسواق المال في الوقت الحاضر المتعلقة بنقل الملكية.<sup>1</sup>

**العقود الآجلة (Forward):** هي عقود تتم بين طرفين أساسيين لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل، فهي بذلك عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود.<sup>2</sup>

**العقود المستقبلية (Futures):** هي عقود يتم من خلالها تسليم واستلام أصل مالي في وقت محدد في المستقبل، ويتحدد السعر وقت إبرام العقد، أي "أنها إتفاق على شراء أو بيع كميات نمطية من أدوات مالية لتاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه سلفاً".

وتتشابه العقود المستقبلية مع العقود الآجلة بدرجة كبيرة، بل أن الكثيرون يعتبرون العقود المستقبلية نوع من العقود الآجلة ولكنها نمطية ومنظمة وتتداول في بورصات منظمة. ويوجد اختلافان أساسيان بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية:<sup>3</sup>

**الأول:** تعد المستقبليات أدوات معيارية حيث يمكن التعامل فقط بعقود محددة من خلال البورصة، أما العقود الآجلة فهي عقود مرنة تماما لأنها تتم بالتفاوض الخاص بين الأطراف ويمكن أن تتم لأي أصل محتمل أو تاريخ تسوية حيث يقرر أطراف العقد المبلغ وإذا ما كانت التسوية المستخدمة ستتم نقدا أو عينا.

**الثاني:** تنطوي العقود المستقبلية على خطر السوق ومخاطر العجز عن الوفاء بالالتزامات أقل مقارنة بالعقود الآجلة، ويرجع ذلك إلى أن العقود المستقبلية تتطلب من الطرفين إيداع أموال تسمى الهامش المبدئي كضمان وإبداء لحسن النية وذلك لدى السماسرة والذين يقومون بدورهم بإيداع هامش لدى غرفة المقاصة.

**عقود المبادلات (Swaps):** هي التزام تعاقدية بين طرفين، يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بالسعر الحالي، وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق. وهناك نوعان أساسيان من عقود المبادلة هما عقود مبادلة عملات، عقود مبادلة أسعار الفائدة.<sup>4</sup>

#### 2.4 أدوات أخرى متعلقة بالمشتقات:

نظرا لتقلبات أسعار الفائدة صعودا وهبوطا من حين لآخر، فإن المؤسسات المالية تتوجس خيفة من ارتفاع هذه الأسعار، لأن ذلك يعني ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة التكاليف الثابتة، وهذا يؤثر على نتائج أعمال

<sup>1</sup> - رأفت ابراهيم، "رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد الأول، 2002، ص 545.

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010/2009، ص 339.

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية - المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>4</sup> - منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، 2003، ص 10.

المؤسسة، مما اضطر هذه المؤسسات بالبحث عن أفضل البدائل بين الأدوات والعقود المالية المتاحة لتأمين نفسها ضد ارتفاع أسعار الفائدة، ومن بين هذه البدائل ما يلي:<sup>1</sup>

**عقود السقف (Caps):** وتعرف أيضا بعقود الحد الأقصى لسعر الفائدة، وشراء عقد الحد الأقصى هو شراء عقد خيار شراء أو سلسلة من عقود الخيار على أسعار الفائدة، فإذا ما ارتفعت فوق سعر التعاقد (الحد الأقصى) فإن البائع لهذا العقد- وهو في الغالب البنك- يعرض المشتري، ولذلك فإن شراء عقد الحد الأقصى يشبه بوليصة تأمين ضد أي زيادة في أسعار الفائدة.

**عقود القاعدة (Floors):** يمكن النظر إلى عقد القاعدة (الحد الأدنى لسعر الفائدة) على أنه نقيض عقد السقف، وهو عقد بين طرفين يوافق من خلاله أحد الطرفين وهو بائع العقد على أن يدفع إلى الطرف الآخر وهو مشتري العقد الفرق ما بين سعر التعاقد وهو السعر الثابت المحدد مسبقا والسعر المعوم (السعر التأشيرى) على مقدار ثابت طوال مدة العقد في كل تاريخ تسوية في مقابل قيام المشتري لهذا العقد بدفع تعويض للطرف الآخر مقابل تحمله لمخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

**عقد الطوق (Collars):** يعرفه Adrian Buckley بأنه "مزيج من عقد الحد الأقصى لسعر الفائدة وعقد الحد الأدنى لسعر الفائدة، وأنه يوفر الحماية للشركة ضد ارتفاع أسعار الفائدة فوق مستوى معين، وأيضا المقدرة على الاستفادة من هبوط الأسعار ولكن إلى مستوى معين فقط، فارتفاع أسعار الفائدة فوق مستوى سعر التعاقد يتم التعويض عنه من قبل الطرف الآخر، وإذا ما انخفض سعر الفائدة قامت الشركة بتعويض الطرف الآخر " بمعنى أن الشركة تشتري عقدا يدفع عنها مخاطر ارتفاع سعر الفائدة، وتبيع عقدا تدفع به عن الغير مخاطر انخفاض أسعار الفائدة مقابل الحصول على تعويض يقابل التعويض المدفوع من قبلها في عملية شراء العقد.

**إتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة (FRA):** هي عقود تتم بين طرفين والتي يمكن من خلالها تبادل المدفوعات بين الطرفين ولكن على فترة واحدة، أحد الأطراف يلتزم بدفع سعر فائدة ثابت (يتم تحديده عند بدء التعاقد) بينما يلتزم الآخر بأن يدفع سعرا معوما للفائدة على مقدار يتم تحديده مسبقا، ويشبه هذا العقد اتفاق مبادلة أسعار الفائدة والتي تغطي فترة واحدة.

### 3.4 الابتكارات الحديثة في الصناعة التأمينية:

تتمثل أهم العقود المستعملة من قبل شركات التأمين فيما يلي:<sup>2</sup>

**سندات الكوارث (Catastrophe Bonds):** هي سندات تسمح لشركة التأمين بإصدار سندات يساوي مجموع قيمها قيمة رأس المال المؤمن عليه في العقد المعني بالتوريق، ويرتبط تاريخ استحقاق السند بمدة عقد

<sup>1</sup> - سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص ص، 278- 291.

<sup>2</sup>-Swiss Re Company، *Capital market innovation in the insurance industry*, Sigma, N 3/2001.

التأمين محل بالتوريق، فإذا لم تحدث أي كارثة أثناء مدة العقد يسترد حامل السند رأس ماله مع الفوائد وإذا تحقق الخطر المؤمن منه يخسر مالكي السند رأس أموالهم فيشكل تعويض للمؤمن له، وبهذا تكون شركة التأمين حولت عملية التأمين إلى حاملي السندات ويستعمل هذا النوع من العقود في التأمين على الكوارث الطبيعية كالزلازل خاصة .

### عقود مبادلات الكوارث (Catastrophe Swaps):

بموجب هذه العقود يتم تبادل سل سلة من المدفوعات الثابتة التي يدفعها المؤمن لمشتري العقد (السند)، والتي تحدد عند إبرام العقد، في مقابل سل سلة من المدفوعات يدفعها مشتري السند إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، وتوفر هذه العقود عدة مزايا مقارنة بسندات الكوارث، فهي سهلة الإصدار والتطبيق ولا تتطلب تكاليف عالية، ولكنها تتضمن مخاطرة القرض.

رأس مال الطوارئ (Contingent Capital) : تعطي هذه الأداة لشركة التأمين الحق في إصدار وبيع الأوراق المالية بسعر محدد مسبقا ولفترة محددة في حالة تحقق الخطر ،على أن تتفق مع حاملي الأوراق المالية المصدرة بتقاسم الخسارة الناتجة عن الخطر المعني إذا تجاوزت التعويضات حد معين .

## خلاصة الفصل:

تحدث حالة العسر أو نقص الملاءة المالية في شركات التأمين نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب، ففشل العملية الإكتتابية والدخول في استثمارات غير ملائمة يؤدي إلى اختلال وضع الشركة وفقدان قدرتها على الاستمرار في نشاطها، حيث تعتبر عملية الإكتتاب المحور الرئيسي في شركات التأمين، ويتطلب نجاح هذه العملية الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عن الأخطار المراد الاكتتاب فيها وهذا ما يقتضي خبرة متميزة وقدرة عالية لأداء هذه العملية على أحسن وجه بما يضمن استقرار الوضع المالي للشركة، ولا يمنع ذلك من دخول الشركة في استثمارات متنوعة كبيرة كانت أم صغيرة، باعتبار أن الاستثمار صفة ملازمة لنشاط الشركة، وإدارة هذه الاستثمارات تشكل قطاعاً حيويًا يجب أن تتوفر فيه الخبرة الكافية التي تمكنه من رسم سياسة استثمارية صحيحة تراعي حجم الأموال المتاحة للإستثمار، وتحدد نوع الإستثمار الملائم لهذه الأموال مع ضرورة الإبقاء على السيولة الكافية التي تحتاجها الشركة لسداد إلتزاماتها المحتملة. ومن أجل حماية شركات التأمين من خطر الإفلاس وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين، أصبح للسلطات الرقابية دور مهم في وضع التنظيم الملائم الذي يمكن هذه الشركات من تحقيق أهدافها، وذلك من خلال وضع معايير الملاءة والحرص على تطبيقها لتمكين هذه الشركات من التعرف بدقة على المخاطر التي تعترض نشاطها وكيفية إدارتها، ورغم تحول أنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين في معظم الدول إلى معايير رأس المال المبني على المخاطر، إلا أن قواعد قياس الملاءة في الصناعة التأمينية لا تزال مختلفة بين دول العالم، وهي تسعى في مجملها إلى حماية شركات التأمين من الإفلاس، بسبب ما تواجهه من أخطار أثناء قيامها بنشاطها، فمنها ما هو مرتبط بنشاطها التأميني، ومنها ما يتعلق بجانبها المالي، وتؤثر كلها مجتمعة كانت أو منفردة في الملاءة المالية لهذه الشركات.

بعدما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن مخاطر الاكتتاب والاستثمار تعتبر أهم المخاطر التي تؤثر على المركز المالي لشركات التأمين، وتطرقتنا لأهم خطوات إدارة هذه المخاطر والسياسات الواجب إتباعها لحماية أموال حملة الوثائق والحفاظ على المركز المالي للشركة، سنخصص الفصل الموالي لدراسة أهم الآليات المعتمدة من قبل شركات التأمين لإدارة هذا النوع من المخاطر وتحقيق الحماية وزيادة القدرة الاستيعابية لشركات التأمين.

## الفصل الثالث:

آليات وأساليب إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

## تمهيد:

تواجه شركات التأمين في كثير من الأحيان أخطار تفوق قدرتها المالية، وقد تؤدي إلى وقف نشاطها وعدم استمراره، إلا أن الشركة لا تستطيع رفض إجراء التأمين على هذه الأخطار بغرض تدعيم مركزها المالي والمحافظة على مكانتها في سوق التأمين، ولكي تتمكن شركات التأمين من القيام بمهامها وتوفير تغطية تأمينية شاملة وجب عليها بناء استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تمكنها من إكتساب قدرة إكتنايية مهما تعددت المخاطر ومهما كان حجمها بما يتماشى مع الأهداف العامة للشركة. وإذا أخذنا تكلفة الفرصة الضائعة بعين الاعتبار، فإنه ليس من الممكن القضاء على جميع الخسائر التي تعترض الشركة، لهذا فإستراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الآليات والإجراءات التي تساعد على الأخذ بعين الإعتبار كل المخاطر، وهي وسيلة لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الأساليب الفعالة للتقليل من هذه المخاطر، حيث تتضمن كلا من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر لها، فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع مستويات الشركة، مما يساعد شركات التأمين على تجنب التقلبات الشديدة في قيمة وعدد الخسائر بين سنة وأخرى لحماية محافظها التأمينية، وبالتالي التوسع في قبول العمليات التأمينية.

سنناقش من خلال هذا الفصل أهم استراتيجيات إدارة المخاطر لشركات التأمين من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** إعادة التأمين كوسيلة لإدارة مخاطر شركات التأمين

**المبحث الثاني:** دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

**المبحث الثالث:** الأساليب الكمية المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية

## المبحث الأول: إعادة التأمين كوسيلة لإدارة أخطار شركات التأمين

تعد إعادة التأمين إحدى أهم الوسائل التي تلجأ إليها شركات التأمين لمواجهة ما تتعرض له من أخطار، تتمثل هذه الأخطار في إمكانية توافر مجموعة من العوامل بصورة تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، هذه العوامل قد تتعلق بالأخطار الأصلية بالمحفظه كالإكتتاب والتسعير والتقييم وتسوية التعويضات، وقد تنتج عن العوامل الاجتماعية التي تمارس فيها الشركة نشاطها كالإهمال والسرقة، كما قد ترتبط أو تنشأ من المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والتضخم وفرص الإستثمار.

### 1. دور إعادة التأمين في استيعاب الأخطار التأمينية

يعتبر تحديد حد الاحتفاظ مؤشراً هاماً بالنسبة لمعيدي التأمين حيث يبين مدى ثقة شركة التأمين في تقديرها للأخطار المراد الإكتتاب فيها. كذلك فإن حد الإحتفاظ يدل على أن شركة التأمين تريد الاحتفاظ لنفسها بالغالبية العظمى من الأخطار المتعلقة بالعمليات الصغيرة والجيدة، بينما تسند إلى شركات إعادة التأمين الأخطار الكبيرة، فإنه كلما تطورت شركة التأمين وكبر حجم احتياطاتها الفنية وإمكانياتها المالية فإنها تميل إلى زيادة احتفاظها من مختلف العمليات التأمينية. ويعتبر تقدير معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة مهما عند وضع برنامج إعادة التأمين وقد أجريت محاولات عديدة لتحديد نسبة الطاقة الاستيعابية باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، ويعتبر عامل الخبرة من أهم العوامل لتقدير وتحديد البرنامج المناسب الذي يحقق التوازن في المحفظة التأمينية.<sup>1</sup> ويقاس معدل الاحتفاظ صافي الأقساط المكتتبة ( $WP_{net_t}$ ) في السنة  $t$  إلى إجمالي الأقساط المكتتبة ( $WP_{Gross_t}$ ) في السنة نفسها، ويعطى معدل الاحتفاظ ( $Ret_t$ ) اعتماداً على التعريف النظري له بالشكل التالي:<sup>2</sup>

$$Ret_t = \frac{WP_{net_t}}{WP_{Gross_t}} \times 100$$

والمدى المقبول لهذا المعدل هو أن يكون أكبر من 50%، وهو يمثل قيمة الأقساط التي تحتفظ بها شركات التأمين ضمن طاقتها الاستيعابية من إجمالي الأقساط المكتتبة في كل فرع من فروع التأمين، وتقوم شركات التأمين المباشرة بإعادة ما يزيد عن معدل الاحتفاظ لدى شركات إعادة التأمين المحلية و/أو العالمية. فزيادة

<sup>1</sup> حساني حسين، نور الحميدي، "استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية- الواقع العلمي و آفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 04/03 ديسمبر 2012، ص 04.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 4.



معدلات إحتفاظ شركة التأمين يتبعه زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق في مجمله، وهذا دون إهمال الأسس الفنية السليمة لعملية الاكتتاب.

### 1.1 مفهوم إعادة التأمين:

إن عملية إعادة التأمين هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة، وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين. وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر، وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتولى المسؤولية عن تغطيته مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين. وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد، ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءا من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وبمقدار تحدده شروط العقد.<sup>1</sup>

كما تعرف عملية إعادة التأمين بأنها عقد بين شركة التأمين المباشرة وشركة إعادة التأمين تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشرة بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المستأمنين لشركة إعادة التأمين مقابل التزام شركة إعادة التأمين بتحمل حصة من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشرة.<sup>2</sup>

وبذلك يستطيع المؤمن المباشر أن يحمي نفسه ضد الخسائر المالية التي يمكن أن تصيبه إذا تعاقد مع إحدى شركات إعادة التأمين على تغطية كل أو جزء من عملياته التأمينية، وتقوم عملية إعادة على نفس الأسس والقواعد الفنية والقانونية التي يقوم عليها التأمين مثل اقتسام الخطر ونقله إلى الغير، وقد لجأت شركات التأمين المباشر إلى فكرة إعادة التأمين كوسيلة لحمايتها من الأخطار الكبيرة ذات درجات الخطورة العالية وأيضا من الأخطار الصغيرة المتعددة التي يتحقق الخطر بالنسبة لها في نفس الوقت.<sup>3</sup>

كما تعتبر عملية إعادة التأمين بمثابة وسيلة لتوزيع المخاطر، حيث تستهدف توفر الدعامات الأساسية اللازمة لتطبيق فكرة التأمين على الوجه الأمثل في صورته، وهذه الدعامات تتمثل فيما يلي:

- تنسيق محافظ التأمين بحيث تضم كل محفظة مجموعة أو عدة مجموعات من الأخطار وتكون بقدر الإمكان متجانسة في طبيعتها من حيث احتمالات تحقق الخطر؛
- تخليص محافظ التأمين من الانحرافات الناشئة عن الاختلافات الكبيرة في قيمة الأخطار التي تضمها؛
- أن يتوفر لكل محفظة الأعداد الكبيرة من الأخطار؛<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بهاء مجيد شكري، "إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21.

<sup>2</sup> - حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>3</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 282.

<sup>4</sup> - أحمد شكري الحكيم، "التأمين و إعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية"، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 204.

### 1.1.1 أهمية إعادة التأمين:

تتمثل أهمية إعادة التأمين في الآتي:

- **زيادة الطاقة الإستيعابية:** تمثل الطاقة الإستيعابية الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين أو إعادة التأمين الإكتتاب فيه دون تعرض هامش ملاءمتها للخطر، حيث تضطر شركة التأمين في كثير من الأحيان قبول تأمينات تفوق قيمتها الحد الأقصى لطاقة الشركة الإستيعابية، ولذلك تلجأ هذه الشركات إلى إعادة التأمين لزيادة طاقتها الاستيعابية فتقبل الأخطار الكبيرة الحجم وهي مطمئنة لأن معيد التأمين سيقبل إعادة تأمين ما يزيد عن طاقتها.

- **التوازن والاستقرار:** يعتبر التوازن والاستقرار أو تفادي آثار التقلبات في معدلات الخسائر من القواعد المميزة لإعادة التأمين، فالمؤمن له لا يعرف هل ومتى سيتعرض للخسارة وكذلك بالنسبة للمؤمن ولا يعلمان أيضا بكلفة الخسارة إذا تحقق الخطر، ولكن من خلال إعادة التأمين يستطيع المؤمن المباشر إرساء توازن في تقلبات معدلات الخسائر من خلال توزيع الأخطار على مجموعة ضخمة من المجمعات التأمينية عن طريق إعادة التأمين، حيث يستطيع المؤمن المباشر إعداد تقديرات وموازنات أفضل لأنه استطاع تجنب تكاليف الخسائر غير المؤكدة بتحويلها لمعيد التأمين مقابل قسط إعادة التأمين.

- **الإطمئنان والثقة:** إن أحد إيجابيات التأمين هي حالة الاطمئنان والثقة الذي يحصل عليه المؤمن له، لهذا السبب فإن صاحب المصنع سيتولد لديه الدافع في أن يستثمر أكثر، وعلى نفس المنوال فوجود إعادة التأمين تعطي شركات التأمين الدافع والحافز للتوسع في أعمالهم.

- **إعادة التأمين لغرض التصفية:** إذا أرادت شركة التأمين المباشر تصفية عملياتها بدون تعريض مصلحة المؤمن لهم للخطر تكون إعادة التأمين من أنسب الطرق التي يمكن اللجوء إليها، وبواسطة العملية تتنازل الشركة الأصلية لشركة إعادة التأمين نظير مبالغ، وتعهدات تحدد بالإتفاق بينهم، وتحل شركة إعادة التأمين محل الشركة الأصلية في سداد إلتزاماتها للمؤمن لهم.<sup>1</sup>

### 2.1.1 وظائف إعادة التأمين:

لإعادة التأمين وظائف أساسية متعددة تتمثل في الآتي:

- تفتتت الأخطار المركزة، وبذلك تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار، فكل شركة تفضل الاحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين، بدلا من احتفاظها بأجزاء كبيرة من عدد صغير من هذه العمليات، لما في ذلك من تحقيق للتوازن في المحفظة المالية للشركة.

1- محمد عبد العزيز الصافي عبيد، "تقييم أثر إتفاقيات إعادة التأمين في الأداء الفني لشركات التأمين المباشر"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2016، ص 37.

- تشجيع إعادة التأمين المؤمنين على زيادة قدرتهم الإستيعابية وذلك بقبول الإكتتاب في عمليات كثيرة، مهما كانت مسؤولياتها، لأن المؤمن المباشر يعلم مقدما أن في إمكانه الاحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات تتلاءم مع قدرته المالية وإعادة تأمين ما يزيد عن قدرته المالية المشار إليها.

- تؤدي إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات، بما تبذله من جهد لتطوير هذه الصناعة، بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشرة بالخبرة الفنية والإدارية التي تحتاج إليها لدراسة وفحص العمليات الجديدة المركزة قبل الإكتتاب، بالإضافة إلى أن وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعمليات إعادة التأمين، خاصة في إعادة التأمين بالإنفاقيات.

- تساعد إعادة التأمين من الناحية التمويلية- المؤمن المباشر ومعيد التأمين- عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينهما بالصورة والعملة المناسبة المتفق عليها، وذلك لأن هيئات الإشراف والرقابة تفرض على شركات التأمين الاحتفاظ بمقدار أدنى للملاءة المالية بحيث أن صافي الأقساط يجب أن لا يزيد عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والاحتياطيات الحرة، وفي هذه الحالة فإن إسناد العمليات إلى معيدي التأمين يخفض من صافي الأقساط ويمكن شركة التأمين من توسيع محافظتها الإجمالية دون الحاجة إلى زيادة رأس المال.<sup>1</sup>

## 2.1 طرق إعادة التأمين:

تتم عملية إعادة التأمين بين المؤمن المباشر وشركة إعادة التأمين بثلاثة طرق رئيسية، وتختلف كل منها عن الأخرى من حيث إجراءاتها وظروف إستخدامها، وسنوضح ذلك من خلال مايلي:

### 1.2.1 الطريقة الاختيارية:

تعتبر حرية الاختيار في هذه الطريقة مكفولة لكل من المؤمن المباشر وإعادة التأمين، فالمؤمن المباشر له حرية تحديد الجزء الذي يحتفظ به، والجزء الذي يعيد تأمينه من كل عملية، فإذا كانت العملية جيدة فإنه يحتفظ لنفسه بجزء كبير منها، أو قد يحتفظ بها كاملة لنفسه ولا يعيد أي جزء منها، وعلى العكس إذا كانت العملية رديئة فإنه يحتفظ بجزء بسيط منها ويعيد تأمين الجزء الباقي، ومن ناحية ثانية فإن له حرية إختيار الشركة التي يتنازل لها عن الجزء الذي يريد إعادة تأمينه. وفي المقابل فإن لهيئة إعادة التأمين حرية تحديد وقبول جزء العملية المعروض عليها من المؤمن المباشر أو رفضه، وذلك بعد دراستها الفنية لمثل هذه العملية.

وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق التي تم استخدامها في عمليات إعادة التأمين، إلا أن استخدامها حاليا أصبح محدودا لما لها من عيوب، حيث يلجأ إليها إذا لم تتوفر الظروف المهيأة للمؤمن المباشر لعمل اتفاقية مع شركات التأمين الأخرى، خاصة إذا ما كان عدد العمليات التأمينية لديه محدودة وغير منتظمة، وإذا كان الخطر

<sup>1</sup> - إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 393.

المؤمن منه غير عادي، وإذا ما فاقت مبالغ التأمين المحتفظ بها- بناء على إتفاقيات إعادة التأمين- القدرة المالية لهذا المؤمن، فيلجأ للطريقة الاختيارية للتخلص من هذه الزيادة.

ورغم ما تتميز به هذه الطريقة من حرية الاختيار المشار إليها، إلا أنه يعيبها أنها تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة لإتمامها خاصة أنها تتم بالنسبة لكل عملية على حدة، فعندما تعرض عملية معينة على المؤمن المباشر يقوم بعد فحصها وقبل قبولها بالاتصال بشركات إعادة التأمين للحصول على موافقتها بالنسبة للأجزاء التي يمكن أن تقبل إعادة تأمينها من هذه العمليات، وتتطلب مثل هذه الإجراءات وقتاً طويلاً نسبياً- هذا بالإضافة إلى الجهد والوقت والمال- فإذا لم يكن هذا المؤمن قد اتخذ قراراً بقبول العملية من المؤمن له الأصلي، فقد يضطر المؤمن له إلى عرض نفس العملية على شركة تأمين أخرى، مما يؤدي إلى ضياع العملية من الشركة الأولى وإذا ما قبل المؤمن المباشر التأمين على هذه العملية بالكامل، فقد يتحقق الخطر المؤمن منه قبل حصوله على موافقة معيدي التأمين، وبالتالي سيتحمل وحده تعويض كامل الخسارة المستحقة عن هذه العملية، بما قد يؤدي إلى الإخلال بمركزه المالي أو إفلاسه إذا ما فاقت قيمة هذه الخسارة قدرته المالية.

### 2.2.1 طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية (الطريقة الإجبارية):

بمقتضى هذه الطريقة تكون هناك اتفاقية مسبقاً بين كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين، توضح هذه الاتفاقية النسبة أو الأجزاء التي يقبلها معيد التأمين من كل عملية يتعاقد عليها المؤمن المباشر في فرع معين أي أن الاتفاقية تكون إجبارية لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين في حدود النسبة أو الجزء المتفق عليه. وتقضي طريقة الاتفاقية على العيوب التي شابت الطريقة الاختيارية، كما أنها تعمل على توفير الجهد والوقت والمصروفات لدى طرفي إعادة التأمين بما يساعد على أن تكون نسبة العمولة بما مختلفة على نسبة العمولة بالطريقة الاختيارية، كما أنها تتميز بضمان عمليات منتظمة ومستمرة لمعيدي التأمين بما يساعد على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة.<sup>1</sup>

وإن كان يعيبها أن المؤمن المباشر يكون مجبراً على إعادة تأمين جميع العمليات التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية سواء الجيدة منها والرديئة بما يعمل على تفويت أرباح محققة للمؤمن المباشر بالنسبة للعمليات الجيدة، أما بالنسبة لشركة إعادة التأمين فإنها تكون مجبرة أيضاً على تغطية عمليات رديئة نظراً لدخولها ضمن نطاق الاتفاقية بين الطرفين، وتتعدد التغطيات التي تشملها إتفاقيات إعادة التأمين وفقاً لهذه الطريقة لاختلاف أساس المشاركة أو التوزيع بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين،<sup>2</sup> وتأخذ إحدى الصور التالية:

#### أولاً: إتفاقية إعادة التأمين النسبية

<sup>1</sup> - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سبق ذكره، ص 310.

<sup>2</sup> - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سبق ذكره، ص 314.

تقوم شركات التأمين بموجب هذه الاتفاقية بالاحتفاظ بنسبة معوية من مبلغ التأمين لجميع عملياتها التي تخضع لهذه الاتفاقية، وتسند الرصيد المتبقى لشركات إعادة التأمين، وغالبا ما يكون هناك حد أقصى مما يعاد تأمينه من خطر في هذه الطريقة، ويتم توزيع أقساط التأمين والخسائر المترتبة بالتناسب بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين.<sup>1</sup>

وينقسم هذا النوع من عمليات إعادة التأمين إلى نوعين هما:

#### - إتفاقية المشاركة:

تنص إتفاقية المشاركة على ضرورة احتفاظ شركة التأمين بنسبة معينة ثابتة وموحدة بالنسبة لجميع الأخطار بالمحافظة، مثلا 10% أو 20% من قيمة مبلغ التأمين من كل عملية يتم إعادة تأمينها حتى يضمن معيد التأمين أن شركة التأمين قد راعت الأساليب العلمية والموضوعية في دراسة واختيار الأخطار المعاد تأمينها. ويتم إقتسام الأقساط والتعويضات بين الطرفين على أساس النسبة التي يتحملها كل منهما.

#### - إتفاقية الفائض:

في هذا النوع يتم الإتفاق بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين على أن تكون حصة شركة التأمين محددة بمبلغ وليس بنسبة مئوية، وهذا الجزء المحتفظ به لدى شركة التأمين يسمى بالخط. أما باقي مبلغ التأمين فيسمى بالفائض ويتم تقسيمه إلى عدة خطوط على أساس الخط المحتفظ به لدى المؤمن المباشر، ويتم توزيع هذه الخطوط على شركات إعادة التأمين الذين تشملهم إتفاقية الفائض ويكون ذلك حسب قدراتهم الاستيعابية. ويتم اقتسام الأقساط والتعويضات بين الطرفين بقيمة الخط إلى مجموع الخطوط التي تشكل مبلغ التأمين.<sup>2</sup>

في هذه الحالة هناك توازن بين قيمة إجمالي الخطوط وقيمة الفائض، وبالتالي تتم تغطية الفائض بالكامل. وفي حالة ما إذا كانت الخطوط لا تستوعب كل الفائض يمكن لشركة التأمين أن تعقد إتفاقية تأمين أخرى تضمن إعادة تأمين الفائض لدى معيدي تأمين آخرين.

#### ثانيا: إتفاقية إعادة التأمين اللانسبية

الأساس في توزيع عمليات إعادة التأمين بموجب هذه الإتفاقية هو الخسارة المالية التي تنشأ عن الحادث المؤمن منه وليس على الحصة التي ترغب في الاحتفاظ بها من مبلغ التأمين، وتوافق شركات إعادة التأمين في مثل هذه

<sup>1</sup> - رؤوف حليم مقار، إعادة التأمين و تطبيقاتها العملية، الاتحاد العام العربي للتأمين، جامعة القاهرة، 1960، ص 17.

<sup>2</sup> - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 201.

الاتفاقيات على تعويض الخسائر التي تزيد عن حد معين يتم الاتفاق عليه، وكذلك تحدد قسط إعادة التأمين الذي تحصل عليه من شركات التأمين.<sup>1</sup> ويمكن تقسيم إعادة التأمين اللانسيبية إلى:

#### - إتفاقية إعادة التأمين على الجزء الزائد من الخسارة:

في هذه الاتفاقية يتم الاتفاق بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين على أن تتحمل شركة التأمين مبلغ معين من الخسائر الناتجة عن الحادث الواحد فقط، وتتحمل شركة إعادة التأمين ما تبقى من الخسائر عن هذا الحادث ولغاية حدود معينة فقط.

#### - إتفاقية إعادة التأمين على أساس وقف الخسارة:

يتم الاتفاق بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين على أن تتحمل شركة التأمين مبلغ معين من الخسائر الناتجة في فرع من فروع التأمين المختلفة، وذلك خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة، أو نسبة معينة من الأقساط المحصلة سنوياً مثل 90% من مجموع الأقساط.

فيذا زادت الخسائر في هذا الفرع عن المبلغ أو النسبة المحددة، فإن شركة إعادة التأمين تلتزم بتغطية الخسارة التي تزيد عن الحد المتفق عليه ولكن ضمن الحد الأقصى لمسؤولية شركة إعادة التأمين.

#### 3.2.1 طريقة إعادة التأمين المختلطة (إختيارية/ إجبارية):

هناك نوع من وسط من إعادة التأمين يسمى إعادة التأمين المختلطة وهو ما يسمى في البلاد الانجلوسكسونية الاتفاق الإختيارى أو نصف إختيارى، وفي هذا النوع يكون للمؤمن المباشر مطلق الحرية في أن يعرض أو لا يعرض الخطر على معيد التأمين، بينما يكون هذا الأخير ملزماً بقبوله طالما أنه يدخل في نطاق الإتفاق.<sup>2</sup>

#### 3.1 أنواع أخرى لإعادة التأمين:

بالإضافة إلى الأنواع السابقة لإبرام عقد إعادة التأمين توجد هناك طرق أخرى يتم اللجوء إليها لإتمام هذه العمليات وتمثل فيما يلي:

- **مجمع إعادة التأمين:** يتم اللجوء إلى هذه الطريقة في حال وجود عمليات تأمينية ذات درجة عالية من الخطورة وينتج عنها خسائر مالية مرتفعة وبالتالي تتطلب قدرات وتقنيات خاصة للتعامل معها من قبل شركات التأمين وهذا لا يتوفر في جميع الشركات، ومن أمثلة هذه الأخطار نجد أخطار البراكين، الزلازل، الطيران، الكوارث الطبيعية، النقل البحري وغيرها من الأخطار الكبرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- رؤوف حليم مقار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup>- عبد الودود يحيى، "إعادة التأمين"، جامعة القاهرة، 1960، ص 36.

<sup>3</sup>- معزوز سامية، "قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 80.

وعليه يتم الاتفاق بين مجموعة من شركات التأمين على إنشاء مجمع وتقوم كل شركة عضو بتحويل كافة العمليات التأمينية التي تحصل عليها إلى هذا المجمع، وتتولى إدارة المجمع توزيع العمليات على الأعضاء حسب نسب متفق عليها مسبقا ووفقا لما قدمته كل شركة وعلى أساس نفس النسب توزع الأقساط المستحقة بعد خصم مقدار العمولة المتفق عليه.<sup>1</sup>

ونجد عدة أنواع من المجمعات التي أنشأت حسب الأسواق: الأخطار النووية، أخطار التلوث، أخطار الإشعاعات، الأخطار البترولية. وهناك بعض الأنواع من المجمعات التي أنشأت لتحقيق أهداف سياسية أكثر منها إقتصادية من أجل إجبار شركات التأمين المحلية على اللجوء إلى السوق الداخلية وعدم اللجوء إلى إعادة التأمين بأسواق خارجية، ونجد مثل هذه المجمعات بالدول العربية، ويوجد أيضا المجمع الذي أنشأ من قبل المنظمة الإفريقية للتأمينات في مجال الطيران، الحريق والنقل.

**- شركات التأمين الخاصة:** تملك الشركات الصناعية والمالية الكبرى برامج تأمين ذات تكلفة مرتفعة ولهذا فهي تبحث دائما عن الاحتفاظ بجزء من الأقساط المتنازل عنها لشركات التأمين ولهذا عملت على إنشاء شركات تأمين خاصة بها لتحويل أخطارها إليها، وكانت البدايات الأولى لظهور هذه الشركات بأوروبا وبعدها بالولايات المتحدة الأمريكية أين رغبت الشركات البترولية الكبرى في الاحتفاظ لنفسها بجزء كبير من الأقساط المتنازل عنها، وهذه الشركات غير معتمدة لممارسة نشاطها مباشرة بسوق التأمين التي تتواجد به أخطار الشركة الأم وإنما تؤمن هذه الأخطار من قبل شركات تأمين محلية معتمدة ويعاد تأمينها فيما بعد لدى هذه الشركات.<sup>2</sup>

**- إعادة إعادة التأمين:** تكون شركات إعادة التأمين بحاجة إلى تحقيق التجانس بالمبالغ المالية التي تحتفظ بها والتصدي لاحتمال وقوع كوارث غير عادية ومرتفعة التكلفة، ولهذا فهي تقوم بإبرام عقد إعادة تأمين لدى شركات إعادة تأمين أخرى مقابل التنازل عن جزء من الأقساط. ويحمل عقد إعادة التأمين نفس خصائص عقد إعادة التأمين الأصلي، فيمكن أن يكون اختياريا أو إجباريا كما يمكن أن يكون وفق الطريقة النسبية أو غير النسبية، لكن عادة ما يتم اللجوء إلى طريقة إعادة تأمين فائض الكارثة لأن الهدف الأساسي لشركات إعادة التأمين هي الحصول على حماية ضد الكوارث غير العادية كالزلازل والأعاصير. وعليه يشترط أن تكون عملية إعادة إعادة التأمين ممارسة من قبل شركات ذات خبرة عالية وملاءة مالية مرتفعة.<sup>3</sup>

#### 4.1 إعادة التأمين المالية:

<sup>1</sup> - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سبق ذكره، ص 321.

<sup>2</sup> - معزوز سامية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 82.

إعادة التأمين المالية عبارة عن إتفاق طويل الأجل (عموما ثلاث سنوات) بين المؤمن ومعيد التأمين، يعتمد هذا النوع على الأدوات المالية عن طريق توظيف أقساط إعادة التأمين في توظيفات لا توجد فيها ضرائب لمدة ثلاث سنوات، ويكون هذا التوظيف مجزيا لسببين، الأول لطول مدته والثاني للوفرات الضريبية التي يحققها جراء انعدام الضريبة، وتتكون إعادة التأمين المالية من ثلاثة أشكال هي كالآتي:<sup>1</sup>

#### - إعادة التأمين المالية بالتسويات المهيكلة:

بموجب هذا الشكل، يحول المؤمن محفظة أخطار إلى معيد التأمين مقابل أقساط إعادة تأمين تسدد بالقيمة الحالية، كما تحدد التواريخ والمبالغ التي يسدد بموجبها معيد التأمين أموال المؤمن، وذلك بغض النظر عن ديناميكية إلتزام المؤمن اتجاه المؤمن لهم، كما لا يتحمل معيد التأمين الخطر أي خطر وقوع الأضرار أو تحمل الضرر الناتج لا من حيث العدد ولا المبالغ ولا توقيت حدوثها، الخطر الوحيد الذي يتحمله هو خطر مردودية توظيفاته، في حين يتحمل المؤمن كل الأخطار السابقة مضافا إليها خطر عدم ملاءة معيد التأمين، وبالتالي هذا الشكل من إعادة التأمين ما هو إلا وسيلة ادخار بالنسبة للمؤمن.

#### - إعادة التأمين المالية بخطر التوقيت:

يشبه هذا الشكل من إعادة التأمين الشكل السابق إلا في جانب واحد هو التوقيت، كون أن معيد التأمين بالإضافة إلى خطر مردودية توظيفاته يتحمل خطر الرزنامة، أي أنه يمكن أن يقوم بتعويض الضرر في توقيت لا يتوافق مع حصوله على عوائد التوظيفات، أو قد تكون عوائد التوظيفات غير كافية لتعويض الضرر وبالتالي في هذه الحالة يتحمل معيد التأمين نوعين من الخطر: خطر مردودية التوظيفات وخطر توقيت التعويضات، وفي هذا الشكل كذلك لا يتحمل معيد التأمين خطر التأمين، ومنه فالمؤمن لا يحول إلى معيد التأمين إلا خطر الرزنامة، أما خطر الاكتتاب فيتحملة المؤمن بمفرده، لذا طور شكل جديد هو إعادة التأمين المالية بخطر الاكتتاب.

<sup>1</sup> - خاسف جمال الدين، "توريق أخطار التأمين: دراسة نماذج أمريكية وأوروبية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص 74.



### - إعادة التأمين المالية بخطر الاكتتاب المحدود:

بموجب هذا الشكل يقدر معيد التأمين مبلغ الضرر المحتمل  $L_1$  ومن ثمة يقترح قسط إعادة التأمين على المؤمن (قسط مبني على أساس تقدير  $L_1$ )، بعدها يقدر الحد الأقصى لإلتزامه  $L_2$  حيث:  $(L_2 > L_1)$ ، ومنه معيد التأمين يتحمل خطر مردودية التوظيفات وخطر الرزنامة مثل إعادة التأمين بخطر التوقيت بالإضافة إلى خطر تأميني بحت في حالة ما إذا زاد الضرر المتراكم عن  $L_1$ ، ويعرف هذا الشكل من إعادة التأمين المالية حاليا نموا كبيرا نظرا للميزات التي يقدمها لكل من المؤمن ومعيد التأمين.

### 2. الطاقة الاستيعابية وإعادة التأمين وحد الاحتفاظ:

تعتبر زيادة الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين أحد الأهداف الهامة في الصناعة التأمينية، ويتحقق ذلك إما بزيادة رأس المال أو إدارة الاستثمارات أو برامج إعادة التأمين المتكاملة، وهذه الوسائل تساعد في زيادة الاحتفاظ بالأقساط في السوق المحلي.

### - الطاقة الاستيعابية وإعادة التأمين:

تمثل إعادة التأمين دورا هاما في زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين، والعلاقة الإرتباطية بينهما موجبة فكلما ازدادت كفاءة وكفاية برنامج إعادة التأمين الذي تطبقه الشركة المباشرة، زادت طاقتها الإستيعابية، وفي الحقيقة فإن إعادة التأمين تمارس تأثيرها الإيجابي على الطاقة الاستيعابية كمايلي:

- كلما زادت الحصة المسندة إلى شركة إعادة التأمين أيا كانت الاتفاقية المبرمة نسبية أو غير نسبية، فإن ذلك يقلل من حد الاحتفاظ للشركة المباشرة، وبالتالي يكون لديها القدرة على التوسع في اكتتابها، وإمتصاص جزء من الطلب المتواجد في السوق حتى تصل بطاقتها إلى درجة الإستيعاب والامتلاء، ومن هنا يتضح أن العلاقة موجبة أو طردية بين برامج إعادة التأمين والطاقة الإستيعابية والعامل الذي يحدد ذلك هو حد الاحتفاظ وما توفره إتفاقيات إعادة التأمين من إمتداد لقدرة الشركة المباشرة في إستيعاب أكبر قدر من الأخطار المتواجدة في السوق؛

- تعتبر إعادة التأمين طريقة غير مباشرة- كأنها إضافة لرأس مال الشركة المباشرة، وذلك أن شركة إعادة التأمين تكتتب في الأخطار طبق الاتفاقية بما يتلاءم مع ملاءمتها المالية، ومن متغيرات الملاءة المالية رأس المال، فكأن امتلاء شركة إعادة التأمين ماليا، يعتبر امتدادا للملاءة المالية للشركة المباشرة، وبالتالي تقبل الشركة من الأخطار ما تصل به إلى حد التشبع اعتمادا على ملاءمتها المالية والملاءة المالية الخاصة بشركة إعادة التأمين، ويحكم تأثير إعادة التأمين على الطاقة الإستيعابية عدة محددات وتتمثل في كفاءة الشركة في انتقائها للأخطار المعروضة عليها من المستأمنين، كفاءة برامج إعادة التأمين، تكلفة برامج إعادة التأمين ومدى جدواها الاقتصادية، وتحقيق المنفعة لكل من الشركة المباشرة وشركة إعادة التأمين؛

- تحاول عمليات إعادة التأمين أن تحقق التوازن على الأقل بالنسبة للشركة المباشرة إن لم تحقق وفورات بين إجمالي التعويضات التي يطالب بها حملة الوثائق وإجمالي الأقساط الصافية في كل من المدى القصير والبعيد، وتحقيق هذا التوازن يتم من خلال تخفيض التباين ونتائج العمليات التأمينية إلى أقل حد ممكن.<sup>1</sup>

### - الطاقة الاستيعابية وحد الاحتفاظ:

العلاقة بين حد الاحتفاظ وبين الطاقة الاستيعابية عكسية، فزيادة حجم الأقساط المحتفظ بها يتعارض مع زيادة الطاقة الاستيعابية، فإذا وصل حد الاحتفاظ بالشركة إلى 100% من العمليات التي تكتتب فيها الشركة - رغم خطورته الفنية والمالية على الشركة- سوف يسرع بالوصول إلى سقف الطاقة الاستيعابية والذي عنده لا تستطيع الشركة أن تقبل أية عمليات جديدة.

### 3. أثر إعادة التأمين على حدود الاحتفاظ في شركة التأمين:

نتناول فيما يلي أثر إعادة التأمين على حدود الاحتفاظ في شركة التأمين:

#### 3.1 حد الاحتفاظ في ظل اتفاقيات إعادة التأمين النسبية:

يعتبر مبلغ التأمين أساس الاتفاق في ظل إتفاقيات إعادة التأمين النسبية سواء في ظل اتفاقية الحصة النسبية أو في ظل اتفاقية الفائض وبالتالي يتم توزيع القسط أو الخسارة بنفس نسبة التزام كل طرف. ويمكن القول في هذا الصدد أن اتفاقيات إعادة التأمين النسبية لا تحل المشكلة التي تتعرض لها شركات التأمين المباشر والتي من أجلها عقدت الاتفاقية حيث تضمن الاتفاقية للشركة أن تتحمل نسبة محدودة من كل خسارة أو حادث، ومع هذا تبقى المشكلة حيث يكون متوسط الخسارة الفعلي لكل حادث مساويا لمتوسط الخسارة المتوقعة، ومع هذا تتعرض الشركة لخسائر جسيمة نتيجة حدوث إنحراف كبير في معدل تكرار الخسارة الفعلي عن المتوقع مما يؤدي إلى زيادة مجموع الخسائر التي تتحملها الشركة بل قد تتجاوز إمكاناتها، وعليه فإن اهتمام شركة التأمين المباشر يجب أن ينصب على عدم تجاوز مجموع الخسائر لقيمة معينة تحددها حسب عدد الوثائق المصدره وقيمة الأقساط ومتوسط الخسارة بالإضافة إلى إجمالي حقوق المساهمين.

#### 3.2 حد الاحتفاظ في ظل اتفاقيات إعادة التأمين اللانسبية:

يكون أساس الاتفاق في إتفاقية إعادة التأمين اللانسبية هو قيمة الخسارة أو مجموع الخسائر، سواء في ظل إتفاقية تتجاوز الخسارة أو في ظل إتفاقية وقف الخسارة، وبالتالي يتم توزيع الخسارة حسب طبيعة الاتفاق وبشرط أن تتجاوز الخسارة حد احتفاظ الشركة المباشرة المتفق عليه أما القسط فيتم توزيعه حسب طبيعة التوزيع الاحتمالي للخسارة أو لمجموع الخسائر.

<sup>1</sup> - فتحي تامر بونس، "تصميم نموذج كمي لقياس الطاقة الإستيعابية لشركات التأمين في السوق المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2008، ص 32-33.

ويمكن القول في هذا الصدد أن اتفاقيات إعادة التأمين اللانسيبة تحل المشكلة التي تتعرض لها شركات التأمين المباشر خاصة إذا كانت الاتفاقية تتعلق بالفرع كله، وفي هذه الحالة فإن الاهتمام ينصب على التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر لأنه يعكس مجموع ما تتحمله شركة التأمين المباشر من خسائر في نهاية العام، وبغض النظر عما إذا كان هناك إنحراف في عدد الحوادث أو في قيمة الخسارة حيث قد ينخفض عدد الحوادث الفعلي عن العدد المتوقع ومع هذا يزيد مجموع الخسائر نتيجة لزيادة متوسط قيمة الخسارة الفعلي عن المتوقع والعكس صحيح، وقد تنخفض متوسط قيمة الخسارة الفعلي عن المتوقع ومع هذا يزيد مجموع الخسائر نتيجة لزيادة عدد الحوادث الفعلي عن المتوقع والعكس صحيح.<sup>1</sup>

#### 4. الجوانب الإيجابية والسلبية في عملية إعادة التأمين:

تعتبر إعادة التأمين من أهم الوسائل التي تمكن شركات التأمين من التوسع في قبول العمليات التأمينية، وتحقيق التوازن في أرباح الشركة، وعلى الرغم من المزايا التي تقدمها إعادة التأمين إلا أنها تحمل بعض السلبيات، نذكرها فيما يلي:

#### 1.4 الجوانب الإيجابية:

- تحقيق التوازن النوعي: تهدف عملية إعادة التأمين إلى تفتيت الخطر وتوزيعه إلى أكبر عدد ممكن من الشركات، سواء المحلية منها أو الأجنبية، مما يمكن المؤمن المباشر من الاحتفاظ بأجزاء صغيرة من عدد كبير من العمليات التي تعرض عليه، بدلا من الاحتفاظ بأجزاء صغيرة من عدد صغير من العمليات وهذا يحقق له توازنا.
- تحقيق التوازن المكاني: يتمكن المؤمن من التعاقد مع هيئات إعادة التأمين المختلفة داخل البلاد وخارجها، وهذا يسمح لكل من المؤمن المباشر والمعيد للتأمين من تحويل الأقساط والتعويضات بحرية تمكن الأموال من الانتقال من مكان إلى آخر، وبالتالي مواجهة الخسائر في أي مكان، وهذا ما يعرف بالتوازن المكاني.
- تحقيق التوازن الزماني: هذا التوازن يمكن تحقيقه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تحققها هيئات إعادة التأمين في سنوات معينة لمواجهة الخسائر التي قد تتحقق في سنوات أخرى.
- زيادة الثقة والطمأنينة لدى العملاء: حيث يعزز عقد إعادة التأمين من الضمان الذي تقدمه عقود إعادة التأمين الأصلية، حيث يكون المؤمن المباشر في وضع أفضل يمكنه من مواجهة مسؤولياته بشكل أكبر.
- تعميق الخبرة لدى المؤمن المباشر: تمكن إعادة التأمين من الحصول على الخبرة والمشورة الضروريتين لشركة التأمين، ولاسيما في السنوات الأولى، حيث يهيئ لها عملية إسناد الأخطار، والوقوف على رأي المعيد الذي

<sup>1</sup> - ممدوح حمزة أحمد، "نموذج كمي لتحديد حد الاحتفاظ الأمثل وأثرها على احتمال دمار الشركة"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س 10، ع 1، 1998، ص 326.

يأخذ بيده لضمان سلامة العملية التأمينية، من حيث تسديد القسط وتحديد الشروط الأساسية التي تحكم العقد.

- **تسهيل إمكانية ولوج المؤمن لفروع جديدة في التأمين:** تمكن إعادة التأمين المؤمن من ولوج فروع جديدة لم يألفها، أو غير شائعة في السوق الذي يعمل فيه، حيث يأخذ المعيد بيد المؤمن المباشر ويمده بما يحتاج من المعلومات المتعلقة بكيفية الاكتساب، ولذا يمكنه مستقبلاً أن يخوض في هذه التأمينات ويفسح لها مكاناً في محافظته التأمينية.

- **تثبيت أرباح المؤمن المباشر واستقرارها:** إن احتفاظ المؤمن المباشر بجزء من الخطر، وإسناد الفائض إلى المعيد يكفل له قدراً من الاستقرار في أرباحه.<sup>1</sup>

#### 2.4 الجوانب السلبية: من بين سلبيات إعادة التأمين ما يلي:

- دفع العمولات والتعويضات يساعد على هروب العملات الصعبة من البلاد، وهذا يترك آثار سلبية على ميزان المدفوعات ولهذا وجب الأمر تدخل بعض الحكومات بوسيلة أو بأخرى إلى وقف هذا التسرب.
- في بعض أنواع إعادة التأمين، قد يبدأ سريان العقد بعد بدأ سريان عقد التأمين الأصلي بين المؤمن والمؤمن له، بسبب بطء الإجراءات وتشابكها، مما قد يعرض المؤمن المباشر لاحتمال دفع التعويضات كاملة مما يحقق الخطر قبل إبرام عقد الإعادة.
- قد يكون المؤمن المباشر عرضة لتسرب أسرارهِ وتسرب بعض العمليات إلى المنافسين خلال عملية إعادة التأمين عن قصد أو بدون قصد.
- العلاقة بين المؤمن المباشر والمعيد ليست تعاونية، إذ أن إبرام عقد إعادة التأمين لا يترتب على أي وحدة بين كل من المؤمن والمعيد، ولا تعد العلاقة بينهما من قبيل الوكالة التي يقوم بها الوكيل الأصلي. إذ يبقى المؤمن وحده المسؤول من قبل المؤمن له، دون أن يكون المؤمن له أية حقوق مباشرة من قبل المعيد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص ص، 267-270.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص، 267-270.

## المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

تمثل وظيفة المراجعة الداخلية دوراً هاماً في شركات التأمين على غرار كافة المؤسسات المالية، حيث تقوم بمدى الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة من ناحية أخرى، ولوظيفة المراجعة الداخلية دور هام في حوكمة العديد من المؤسسات، وقد تطور هذا الدور واتسع نطاقه ليشتمل تقدير المخاطر حيث تنبه الإدارة ولجنة المراجعة إلى المخاطر الهامة التي تؤثر على أهداف وعمليات وموارد الشركة، كما أن لها دوراً استشارياً في تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر، لذا أصبح لزاماً أن يكون لدى الشركات وظيفة مراجعة داخلية تساعد الإدارة في إدارة المخاطر.

### 1. أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها:

#### 1.1 مفهوم المراجعة الداخلية:

تعددت تعريفات المراجعة الداخلية وتطورت وشملت العديد من التعديلات والإضافات خاصة في الأهداف المرجوة من نشاط المراجعة الداخلية، ولعل أكثرها شمولاً التعريف الذي وضعه معهد المراجعين الداخليين (IIA) عام 2000، والذي جاء كما يلي: "هو نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتطوير عمليات الإدارة، وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة، لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة".<sup>1</sup>

وقد أعاد معهد المراجعين الداخليين صياغة تعريف وظيفة المراجعة الداخلية سنة 2010، حيث حافظ على الجوهر الأساسي للتعريف السابق، وأصبح كما يلي: "نشاط المراجعة الداخلية هو دائرة، أو قسم، أو فريق من المستشارين، أو غيرهم من ممارسي المهنة، يقدمون خدمات تأكيدية واستشارية بشكل موضوعي ومستقل، مصممة لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة".<sup>2</sup>

استناداً إلى هذه التعاريف يتم استنتاج الخصائص الحديثة للمراجعة الداخلية كما يلي:

- **نشاط تأكيدية:** تقديم خدمات تأكيدية للإدارة والشركة ككل، وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف العمليات المالية والتشغيلية، والتقييم الفعال والموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي واستنتاجات تخص عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة؛

<sup>1</sup>-Institute of Internal Auditors (IIA), 2000, **Internal Auditing : Adding Value across the Board, Corporate Brochure, ILL.**

<sup>2</sup>-Institute of internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards)**, October, 2010.

- **نشاط استشاري:** من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة المتمثلة بتوجيهات تقدم للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الأنشطة المختلفة في الشركة، ومثال ذلك تقديم نصائح فيما يتعلق بالسياسات المختلفة وتدريب الموظفين ومراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتيجي<sup>1</sup>؛
- **نشاط موضوعي:** حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء تقديمه الخدمات المختلفة وممارسة مهامه؛
- **نشاط مستقل:** أي استقلاليته عن أي نشاط إداري أو مالي أو حتى الإدارة العليا في الشركة لتقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته المباشرة إلى لجنة التدقيق<sup>2</sup>؛

### 2.1 أهمية المراجعة الداخلية:

- زادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطاً تقييماً لكافة أنشطة الشركة يهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها وتبرز أهميتها للأسباب التالية:
- حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة والتي تعبر عن واقع مجريات التشغيل؛
  - رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة للأطراف الخارجية؛
  - تحول عينة فحص المراجعة الخارجية من المراجعة التفصيلية إلى الاختبارية؛
  - ظهور مؤسسات مالية كبيرة ذات فروع متعددة، وتزايد حجم العمليات وانتشارها جغرافياً؛
  - الزيادة في حالات فشل المؤسسات وإفلاسها؛
  - الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش<sup>3</sup>؛

### 3.1 أهداف المراجعة الداخلية:

- يمكن صياغة أهداف المراجعة الداخلية في هدفين رئيسيين هما:
- التحقق من مدى إلتزام المستويات الإدارية المختلفة بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها.
  - التحقق من مدى فعالية وكفاءة أداء الإدارات والأقسام المختلفة<sup>4</sup>. ولتحقيق هذين الهدفين فإن نشاط إدارة المراجعة الداخلية ينطوي على:

<sup>1</sup>-Anderson, U. (2003). Assurance and consulting services. *Research Opportunities in Internal Auditing*. Institute of Internal Auditors Research Foundation. Altamonte Springs, FL.

<sup>2</sup>- شادي صالح البجيرمي، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2010/2011، ص 45.

<sup>3</sup> - (consulter دليل-المراجع-الداخلي-مؤسسات-التمويل-متناهي-الصغر/https://www.microfinancegateway.org/ar/library/le : 20/06/2017)

<sup>4</sup>- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، "أصول المراجعة و الرقابة الداخلية التأصيل العلمي و الممارسة العملية"، جامعة عين شمس، 1999.

- مراجعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل الرقابة التي تتبناها الشركة في مجالات التشغيل والتمويل والمحاسبة؛
- التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتضمنها السجلات المختلفة بالشركة؛
- التحقق من مدى المحاسبة على الأصول وحمايتها من عوامل الإسراف والخسائر والاختلاس؛
- تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية.

### 3.1 أنواع المراجعة الداخلية:

إن استخدام نوع من أنواع المراجعة الداخلية يعتمد كلية على الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية والأهداف المنوطة بها، حتى تكون فعالة وقادرة على خدمة أهداف الإدارة، ويمكن تقسيم المراجعة الداخلية إلى نوعين:

#### 1.3.1 المراجعة الداخلية التقليدية:

يمكن تقسيم نشاط المراجعة الداخلية بحسب طبيعة العمليات كما يلي:

- **المراجعة المالية:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المالية ونظم الضبط والرقابة في الشركة، وتتركز إهتمامات المراجع الداخلي في التأكد من توفير الحماية الكافية للأصول والسجلات والعمل على اكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات.
- **مراجعة الالتزام:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي لمراجعة الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية وأيضاً ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات التي ترسمها الإدارة ومجلس المديرين.
- **المراجعة التشغيلية:** وهي إمتداد للمراجعة الداخلية لتشمل مراجعة الأنشطة والسياسات والإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها وانتظامها، وذلك بهدف مراجعتها وإعداد التقرير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة، وبالتالي فإن المراجعة الداخلية يمكنها أن تتوسع لتشمل الجوانب الإدارية عند القيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للعمليات والأنشطة.<sup>1</sup>
- **مراجعة نظم المعلومات:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المؤسسات التي تتبع نظم الحاسوب للتأكد من اكتمال هذه النظم ومأمونيتها وأيضاً الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب بالإضافة إلى الفعالية الفنية للنظم الالكترونية.<sup>2</sup>

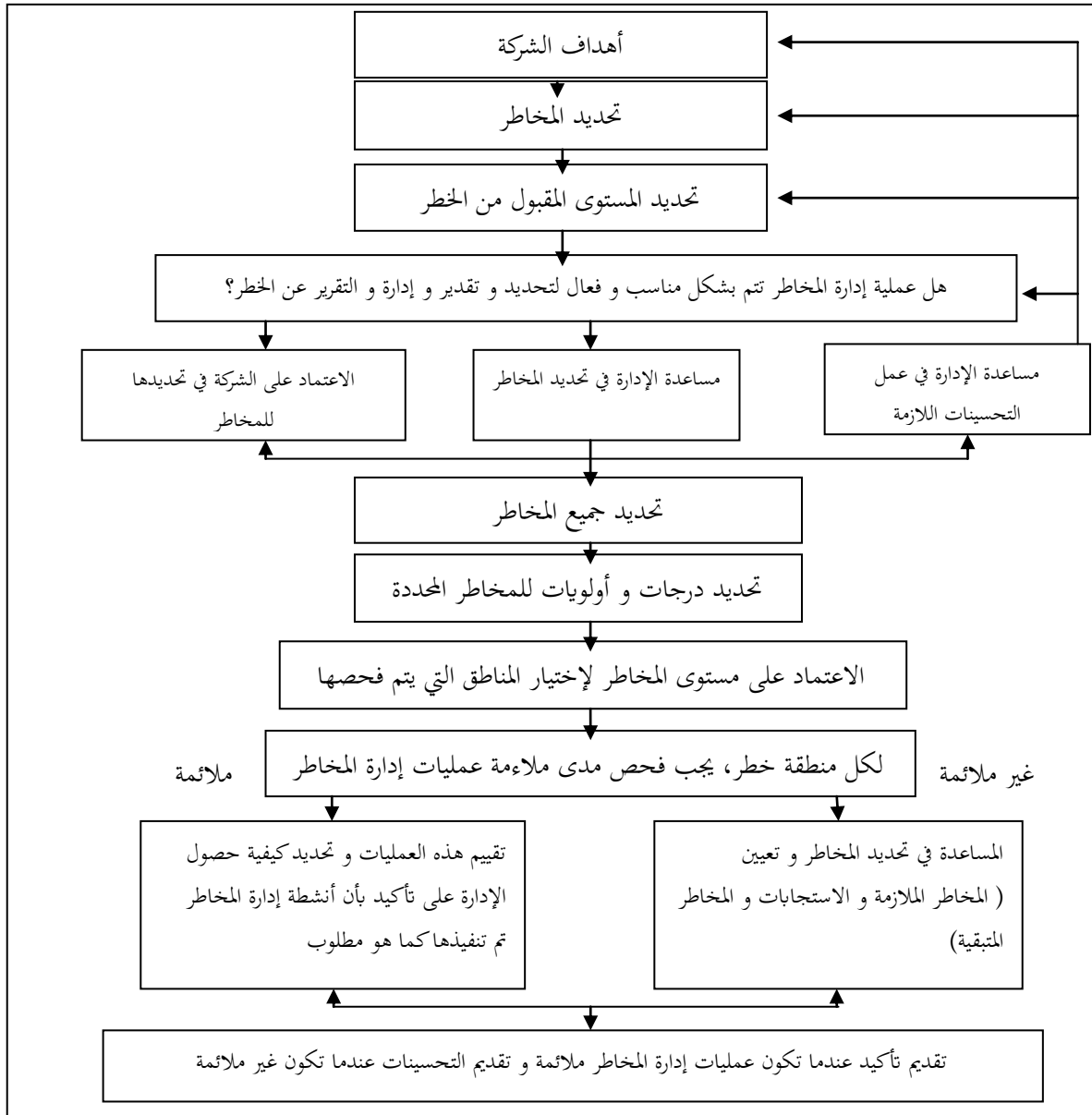
#### 2.3.1 المراجعة الداخلية على أساس الخطر:

<sup>1</sup> - السيد أحمد السقا، "المراجعة الداخلية- الجوانب المالية و التشغيلية"، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1997، ص 47.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 45-46.

يمكن للمراجعة الداخلية على أساس الخطر إضافة قيمة للشركة عن طريق تقديم تأكيد موضوعي بأن معظم مخاطر النشاط تم إدارتها بفعالية وتقديم التأكيد بأن إدارة المخاطر وهيكل الرقابة يعملان بفعالية<sup>1</sup>، والشكل التالي يوضح وصف معهد المراجعين الداخليين للمراجعة الداخلية على أساس الخطر:

شكل رقم 3-20: المراجعة الداخلية على أساس الخطر حسب معهد المراجعين الداخليين



المصدر: عبده أحمد عبده عنتش، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، مصر، 2011، ص 53.

<sup>1</sup> عبده أحمد عبده عنتش، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، مصر، 2011، ص 53.



ويميز مدخل الخطر بين نوعين من المراجعة كما يلي:

- **مراجعة المشروع:** وهي عملية هيكلية للفحص، ومستقلة يتم إجراؤها لتحديد ما إذا كانت أنشطة المؤسسة تتوافق مع سياساتها والإجراءات التنظيمية، ويوجد حدثان ساهما بشكل كبير في ممارسة مراجعة المشروع أكثر من الماضي وهما الالتزام بالتشريعات و القوانين بالإضافة للضغوط على الشركات لتحقيق الأرباح، فقد طالب قانون بازل II المؤسسات بوجود عمليات فعالة لإدارة المخاطر ووضع أدوات الرقابة الداخلية في مكانها المناسب، كما طالب بوجود لجنة مراجعة مستقلة والقيام بمتابعة فعالية أدوات الرقابة الداخلية والتقرير عن أوجه القصور فيها للجنة المراجعة.

- **العمليات المستمرة:** الغرض منها هو جمع المعلومات عن كل مجالات أنشطة العميل لتحليل نظام المراجعة الداخلية وتحديد المناطق الأساسية لعملية المراجعة ولتحديد المخاطر المحتملة، ويتم خلال هذه العملية التحقق من المستندات الأساسية ومحتوياتها والطريقة التي تم إعدادها بها، وفي نهاية كل عملية مراجعة يتم إرسال خطاب لإدارة الشركة محل المراجعة يوضح أوجه القصور والحلول المقترحة لها لأن أوجه القصور يجب أن تصحح قبل نهاية عملية المراجعة، ويتم فيه تسجيل العمليات والمخاطر المرتبطة بها والعمل على تحديث ذلك على الأقل كل ربع سنة بواسطة المديرين المسؤولين عن هذه العمليات، كما يتم تحديد الشخص المسؤول عن هذه المخاطر وهو المسؤول مباشرة عن التأكد من أن هذه المخاطر تم إدارتها بشكل مناسب، واتخاذ القرار مع الإدارة بشأن هذه المخاطر وأين سيتم إجراء المراجعة للحصول على رأي عما إذا كانت المخاطر قد تم إدارتها إلى المستوى المقبول أم لا<sup>1</sup>.

#### 4.1 الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية:

- تمثل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الآتي:
- نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية يتبع لمجلس الإدارة داخل لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس وللملاك عند الضرورة؛
  - نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج الشركة؛
  - توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكد والفحص والتقييم وإدارة وتقييم المخاطر ودعم نظام حوكمة الشركات؛
  - وجود إستراتيجية للمراجعة الداخلية تستهدف إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها؛
  - إلزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل رأي في مستقل عن الأعمال المهنية؛

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 65-66.

- إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها مهنة المراجعة الداخلية ووضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها؛
- توكيد جودة تقرير المراجع الداخلي من خلال الإشارة إلى أن أنشطة المراجعة الداخلية قد تمت وفقا لمعايير ممارسة المهنة الدولية<sup>1</sup>؛

## 2. علاقة المراجعة الداخلية بعمليات إدارة المخاطر في شركات التأمين:

أكدت إحدى الدراسات<sup>2</sup> على تأثير عمليات إدارة المخاطر على مهام وأنشطة المراجعة الداخلية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لوجود إدارة للمخاطر بالشركة على أنشطة المراجعة الداخلية، ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر، لذا فإن وجود نظام أو إطار متكامل لإدارة المخاطر بالشركة يحتم وجود علاقة بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية تقوم على التنسيق بينهما لخدمة أهداف الشركة. كما تناولت دراسة أخرى<sup>3</sup> تأثير الإدارة الشاملة للمخاطر المقترح بواسطة لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة ترادواي (COSO) على الإطار المتكامل للمراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لكي يتم تقديم تأكيد معقول عن مدى تحقيق المنظمة لأهدافها ( الإستراتيجية، التشغيلية والالتزام والتقرير) فإنه يجب الاعتماد على الإطار المقترح بواسطة لجنة رعاية المنظمات COSO الذي قد حدد ثمانية مكونات للإدارة الشاملة للمخاطر وهي:

- بيئة داخلية و هي أساس لكل مكونات الإدارة الشاملة للمخاطر وتشمل ( فلسفة إدارة المخاطر وثقافة الخطر ومجلس الإدارة وقيم أخلاقية ومتكاملة)
- تحديد الأهداف و تشمل (أهداف إستراتيجية، تشغيلية، إلتزام و تقرير)
- تحديد الأحداث التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف
- تقدير المخاطر (الاحتمال، التأثير)
- الاستجابة للمخاطر
- الأنشطة الرقابية
- المعلومات و الاتصال
- المتابعة

<sup>1</sup> - آمال إبراهيم مجد، "دور المراجعة في دعم فعالية حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، العدد 2، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2005، ص 352-353.

<sup>2</sup>-Beasley, M. S., Clune, R., &Hermanson, D. (2006). *The impact of enterprise risk management on the internal audit function*. Kennesaw,State University.

<sup>3</sup>-Hermanson, D. R. (2003). **What else in corporate governance should be changed. Internal Auditing**, 18(1), 44-45.

وتوصلت الدراسة أن المراجعة الداخلية لها دور فعال في متابعة الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال المتابعة والفحص والتقييم والتقرير عن فعالية عملية إدارة المخاطر والتوصية بما يؤدي إلى تحسينها. وبالتالي فإن وجود إدارة للمخاطر لدى الشركة يعتبر تحدياً كبيراً يواجهه المراجع الداخلي، يحتم عليه مساعدة الإدارة على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطرها من ناحية، والمساهمة في وضع وتنفيذ ومتابعة الأحكام والمعايير الصادرة في هذا الشأن من ناحية أخرى.<sup>1</sup>

وعلى مستوى شركات التأمين، تعد إدارة المخاطر إحدى الإدارات أو الوحدات التي ترتبط بشكل كبير بالمراجعة الداخلية، على الرغم من أن كل منهما يمثل وحدة مستقلة عن الأخرى في الهيكل التنظيمي للشركة، وتظهر مستويات هذه العلاقة في المراحل التالية:

- **مرحلة تخطيط عملية المراجعة:** يجب أن يراعي عند التخطيط لعملية المراجعة الداخلية تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر عالية، بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، على أن يتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لأنشطة المراجعة الداخلية من منظور المخاطرة، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.
- **مرحلة تنفيذ عملية المراجعة:** يجب خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة الشركة والرقابة الداخلية بما تعملا على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصى المراجع الداخلي خلال هذه المرحلة بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المراجع الداخلي ومدير المخاطر بالشركة.
- **مرحلة أوراق العمل:** يجب خلال هذه المرحلة إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر التي تتعرض لها الشركة، مع إمكانية تقديم المراجع توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين.
- **مرحلة إعداد تقرير المراجعة:** يجب أن يتضمن تقرير المراجع النتائج التي تم التوصل إليها بشأن المخاطر والتوصيات اللازمة لتجنبها أو الحد منها، على أن يتم رفع هذا التقرير للجنة المراجعة ومجلس الإدارة، والتي بدورها تصدر تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها.
- **مرحلة المتابعة:** يجب خلال هذه المرحلة متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين كل من وحدة المراجعة الداخلية ووحدة إدارة المخاطر بالشركة، بهدف السيطرة على كافة مخاطرها وإدارتها بالطريقة التي تقلل من احتمالات تعرضها للخسارة.<sup>2</sup>

وفي إطار علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر في شركات التأمين يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة من الشروط الأساسية، المتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عبد الناصر محمد سيد درويش، "دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية - دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، ص 58.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 59.

- يجب أن يكون هناك توافق بين كل من المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة يضمن لكلا الطرفين علاقة تبادلية تكاملية، مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لطبيعة عمل كل منهما، وهذا يتطلب وضع سياسة تضمن تدفق البيانات والمعلومات بينهما؛
- يجب على إدارة المخاطر بالشركة وفي إطار هذه العلاقة السماح للمراجع الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة العليا عند وضع إستراتيجية لإدارة مخاطر الشركة، والسماح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة الفعالة، وتقديم المشورة اللازمة لإعداد نظام محكم لإدارة مخاطر الشركة؛
- يجب على إدارة المخاطر بالشركة أن يكون لها إطار محدد لعملياتها، تحدد فيه الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة من ناحية، ويمثل نموذجاً للعلاقة التكاملية بينها وبين المراجعة الداخلية؛
- تعد إدارة المخاطر بالشركة مسؤولية مشتركة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بها، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بتنفيذ كافة العمليات التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتمثل وظيفة المراجعة الداخلية في التحقق من تنفيذ التوصيات التي تم وضعها لتحسين فعالية إدارة المخاطر بالشركة، وهذا يتطلب التنسيق الدائم بين المراجع الداخلي ومدير المخاطر بالشركة.

### 3. دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر:

حدد معهد المراجعين الداخليين الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمراجعة الداخلية أن تمارسها في عملية إدارة المخاطر، والإجراءات التي يجب عليها أن لا تمارسها والتي تؤثر على موضوعيتها واستقلاليتها في تقديم خدماتها، وبين المعهد هذه الأدوار والإجراءات كما يلي:

#### ❖ الدور الجوهري والعام لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم تأكيد حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية؛
- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

#### ❖ الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها؛

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 20.

- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره؛
- تأييد وتدعيم القائمين على إدارة المخاطر؛
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.
- ❖ الدور غير المنوط بالمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:
- تحديد المخاطر الجوهرية؛
- تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرتها؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة؛
- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.<sup>1</sup>

وبالتالي ينحصر دور المراجعة الداخلية في تقديم النصح للإدارة وبيّن تأييده أو اعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر.

### 1.3 صلاحيات المراجعة الداخلية في شركات التأمين:

تقع مسؤولية المراجعة الداخلية ومتابعتها على مجلس الإدارة، ولضمان الاستقلالية والموضوعية في العمل يجب أن تكون وظيفة المراجعة بعيدة عن أي معوقات تقلل من قدرتها في القيام بمهامها وأن يكون لها صلاحيات كاملة للوصول لأي بيانات أو مستندات تحتاجها، ويجب على مجلس الإدارة إعطاء الصلاحيات الكافية والمناسبة للمراجع الداخلي لكي يتمكن من تأدية أعماله، وذلك وفقاً للصلاحيات التالية:<sup>2</sup>

- إمكانية الوصول ومراجعة أي سجلات أو معلومات حول شركة التأمين، والتي يراها المراجع الداخلي لازمة لإجراء عملية المراجعة؛
- تتولى القيام بأعمال التدقيق الداخلي ومراجعة أي مهمة أو عملية بما يتوافق ومهمة المراجعة الداخلية.
- الطلب من الإدارة الاستجابة لتقارير المراجع الداخلي، وذلك من أجل وضع الحلول المناسبة، ووضع الخطط اللازمة وفقاً للمطلوب؛
- عند القيام بأي أعمال تدقيق أو مراجعة بناءً على طلب الإدارة، إذا تبين أنها تتعارض مع مهمة المراجع الداخلي وخطة المراجعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ففي مثل هذه الحالات لا بد من إبلاغ مجلس الإدارة بذلك للعمل وفقاً لتوجيهاته.

### 2.3 دور المراجعة الداخلية في الإدارة الشاملة للمخاطر في شركات التأمين:

<sup>1</sup>- Institute Of Internal Auditors, **The Role Of Internal Auditing In Enterprise- Wide Risk Management**, September, 2004.

<sup>2</sup>- مجّد سلام، "دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 60.

تقوم شركات التأمين باعتماد استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، بهدف فهم وإدارة كافة أنواع المخاطر الناتجة عن أنشطتها الأساسية، يمكن من خلالها تحقيق مزيج مشترك بين الإدارة الشاملة للمخاطر والمراجعة الداخلية من خلال الأنشطة التالية:

#### - وضع أو تحديد أهداف الشركة:

يقوم المدير التنفيذي للشركة بتحديد الأهداف والبدائل الاستراتيجية ورؤية الشركة، لتحقيق النجاح وتوصيل هذه الأهداف إلى الشركة ككل، وعلى كل رؤساء وحدات الأعمال والأقسام والفروع تحديد أهدافهم والتي يجب أن تتكامل مع أهداف الشركة، أما دور المراجعة الداخلية في هذه المرحلة فيتمثل في التأكد من أن أهداف المنظمة تم وضعها وتوصيلها عبر الشركة بفعالية وأن أهداف الوحدات والأقسام والفروع تتكامل مع أهداف الشركة.

#### - تحديد المستوى المقبول من الخطر للشركة:

يتم تحديد هذا المستوى عن طريق مجلس الإدارة والمديرين، بينما يتمثل دور المراجعة الداخلية في تقديم تأكيد بأن المستويات التي يمكن تحملها من المخاطر تم تحديدها وأن الإدارة تعمل داخل هذه الحدود المقبولة من المخاطر.

#### - إنشاء وتكوين إطار مناسب لإدارة المخاطر:

مجلس الإدارة والإدارة العليا هما المسؤولان عن تكوين وإدارة إطار عمل الإدارة الشاملة للمخاطر، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في إجراء التقييم على مستوى الوحدات والفروع لتنفيذ هذا الإطار، ويسمح للمراجعة الداخلية بالدخول على هذا الإطار وإجراء المتابعة والتقييم للإجراءات المتبعة لمنع حدوث فجوات بين هيكل ووظيفة الإطار.

#### - التحقق من المخاطر التي سوف تمنع الشركة من تحقيق أهدافها:

تحتاج الإدارة إلى تحديد الأحداث المحتملة التي تؤدي إلى حدوث خطر واحتمال وقوع هذه الأحداث، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في دراسة مجتمع الخطر وتقييم المخاطر المهمة المتضمنة فيه، كما تقوم المراجعة الداخلية بفحص المخاطر المحددة عند كل المستويات التنظيمية.

#### - تقييم احتمال وتأثير حدوث المخاطر:

بالإضافة إلى تحديد المخاطر فإن الإدارة تحتاج إلى تحديد كل من تأثير المخاطر واحتمال حدوثها، ومحصلة كل من التأثير والاحتمال تعطي ترتيباً أو أولوية للمخاطر، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في تقديم تأكيد بأن المخاطر تم تقييمها بشكل سليم.

#### - إختيار وتنفيذ الإستجابات الملائمة للمخاطر:

بعد تحديد المخاطر وترتيبها يتم البحث عن أدوات الرقابة الملائمة لتخفيض هذه المخاطر وجعلها داخل حدود المستوى المقبول، وعلى الإدارة أن توثق خططها وقراراتها طبقاً لأكثر الوسائل فعالية واقتصاداً لتخفيف هذه

المخاطر التي قد تعوق أنشطتها عن تحقيق أهدافها، وتقوم المراجعة الداخلية بتقديم تأكيد عن عملية إدارة المخاطر وكيف يتم اختيار وتنفيذ الاستجابات الملائمة للمخاطر.<sup>1</sup>

#### - إدارة أنشطة الرقابة والاستجابات الأخرى لتخفيف المخاطر:

بعد تحديد إستراتيجيات الاستجابة للمخاطر يجب على الإدارة أن تكفل أدوات الرقابة وأنشطة الإستجابات الأخرى للمخاطر وأن تختبرها للتأكد من أنها تعمل بفعالية، وعلى المراجعين الداخليين أن يتفهموا كيفية تصميم أدوات الرقابة وتقييم مدى ملاءمتها كاستجابة للمخاطر، وفي هذه المرحلة فإن المراجعة الداخلية تحتاج إلى إختبار فعالية الحدود المادية والمنطقية وحماية المعلومات.

#### - تقديم المعلومات عن المخاطر وتوصيلها بشكل منظم لكل مستويات الشركة:

يقوم فريق إدارة المخاطر بالاتفاق مع المراجعة الداخلية بتوصيل نتائج عمله إلى الشركة ككل، وتحتاج الإدارة إلى تفهم المخاطر التي سوف تمنعها من تحقيق أهدافها وما الأدوات الرقابية التي يجب إستخدامها لتخفيف المخاطر؟، أما المراجعة الداخلية فإنها تحتاج إلى تقييم التقرير عن المخاطر الأساسية عند كل مستويات المنظمة واختبار دقة وملاءمة واكتمال المعلومات والتقرير عنها وتوصيلها.

#### - المتابعة المركزية وتنسيق عمليات إدارة المخاطر ومخرجاتها:

يتم إعداد وتجهيز الأنشطة الرقابية بواسطة الإدارة بشكل مستمر وذلك للتأكد من الإلتزام باستراتيجيات الاستجابة للمخاطر، وتقوم المراجعة الداخلية بتقييم هذه العملية.

#### - تقديم تأكيد عن فعالية إدارة المخاطر:

تقوم الإدارة بالتحقق من المخاطر وأدوات الرقابة الملائمة لها لتخفيف آثارها السلبية، كما تقوم بتقديم تأكيد إلى مجلس الإدارة بأن عملية إدارة المخاطر تتم بفعالية، وتقوم المراجعة الداخلية بمراجعة نتائج تقديرات إدارة المخاطر وذلك بشكل مستقل.

#### - تقديم تأكيد موضوعي ومستقل وتقديم خدمات استشارية:

يتمثل الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية في تقديم تأكيد موضوعي إلى مجلس الإدارة عن مدى فعالية إدارة المخاطر،<sup>2</sup> ويمكن للمراجعة الداخلية أن تضيف قيمة للشركة عن طريق:

- تقديم تأكيد موضوعي بأن معظم مخاطر الأعمال تم إدارتها بشكل مناسب.

- تقديم تأكيد بأن إدارة المخاطر بالمنظمة وإطار الرقابة الداخلية يعملان بفعالية.

#### 4. استراتيجية إدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين:

يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بوضع استراتيجية عمل لإدارة المراجعة لتكوين إطار إرشادي ممنهج يحكم أنشطة وممارسات إدارة المراجعة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، حيث تقسم الخطة الإستراتيجية إلى خطط

<sup>1</sup> - عبده أحمد عبده عننش، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 48.

تشغيلية وتقسم تلك إلى مهام وبرامج مراجعة بتنفيذها تكون إدارة المراجعة قد حققت أهدافها المسطرة، وذلك من خلال إتباعها للخطوات اللازمة لوضع هذه الإستراتيجية<sup>1</sup>، والشكل التالي يمثل نموذج مساعد عند وضع الخطة الإستراتيجية :

### شكل رقم 3-21: نموذج مساعد عند وضع الخطة الإستراتيجية



المصدر: حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر- المراجعة الداخلية على أساس الخطر، مارس 2015  
consulté : le 23/06/2017 (<http://www.microfinancegateway.org>)

- **الفهم الجيد لأهداف الشركة:** إن نقطة الانطلاق لوضع الخطة الاستراتيجية لإدارة المراجعة الداخلية هو الفهم الجيد الشامل لأهداف الشركة المنتمة إليها، حيث أن الهدف من نشاط المراجعة الداخلية في المقام الأول هو تقديم قيمة مضافة للشركة وعليه يجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية على درجة عالية من الفهم للخطط الاستراتيجية والتنفيذية للشركة وكذلك القيم العامة والثقافة الموجودة في بيئة الشركة واللوائح والسياسات التي تسطر عملياتها وأنشطتها.

- **المعايير المهنية:** ينبغي على مدير المراجعة الداخلية عند وضعه للخطة الإستراتيجية لإدارة المراجعة أن يطلع على المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية التي تنظم أنشطة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهنية جنبا إلى جنب إلى القيم الخاصة بالشركة، والتي قسمت إلى مجموعتين هما (معايير الصفات- معايير الأداء)، ويوضح الجدول التالي هذه المعايير حسب صدورها من جمعية المراجعين الداخليين الأمريكية:

### جدول رقم 3-06: معايير الممارسة المهنية الدولية للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسئوليات	2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية
1100	الإستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة	2200	التخطيط للمهمة
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	تنفيذ المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل التنفيذ
		2600	قرار قبول الإدارة العليا إدارة المخاطر

المصدر: عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>1</sup>- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر- المراجعة الداخلية على أساس الخطر، مارس 2015  
consulter : le 23/06/2017 (<http://www.microfinancegateway.org>)



- **توقعات أصحاب المصلحة:** فهم توقعات واحتياجات الأطراف المعنية، وهي خطوة حاسمة في وضع الخطة الاستراتيجية للمراجعة الداخلية والمقصود بالأطراف المعنية هنا كل من له علاقة من الجهات الداخلية والخارجية ( مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المراجع الخارجي)، وعلى مدير المراجعة الداخلية التواصل بشكل مستمر مع تلك الجهات لمعرفة أولوياتهم واحتياجاتهم، ومن المفيد في بعض الأحيان أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بتقديم الدعم الفني لبعض تلك الجهات لتوضيح دور المراجعة الداخلية واتساق نشاطها مع أهداف الشركة وتوضيح القيمة التي تضيفها المراجعة الداخلية للشركة على المدى القصير والطويل وأن يتلقى منهم تغذية عكسية حول كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الداخلية.

- **الرؤية والرسالة:** من المكونات الأساسية في الخطة الإستراتيجية هما الرؤية والرسالة حيث تعبر كلا منها عن الاتجاه الإستراتيجي المراد أن تسلكه إدارة المراجعة الداخلية، وعلى مدير المراجعة الداخلية عند قيامه بوضع الرؤية والرسالة الخاصة بإدارة المراجعة أن يراعي أن تكون متنسقة مع الرؤية والرسالة الخاصة بالشركة ككل.

- **عوامل النجاح الأساسية:** ولتحديد عوامل النجاح الأساسية يجب التفكير بعمق في العوامل التي لها التأثير الكبير على فعالية وتحسين دور المراجعة الداخلية في الشركة، وسوف تساعد الأسئلة التالية في تحديد ما هي عوامل النجاح الأساسية لنا وتطلق على هذه الأسئلة (3 Ps) وهي:

- تحديد الموقع Positioning: ما هو موقع إدارة المراجعة الداخلية الآن ( الوضع الحالي)؟
- العمليات Processes: هل ممارسات إدارة المراجعة الداخلية الآن تلي احتياجات العمل؟
- الموارد البشرية People: هل تمتلك إدارة المراجعة الداخلية الآن أشخاص ذو كفاءة مهنية قادرة على تحقيق أهدافها؟

- **تحليل (SWOT):** على مدير إدارة المراجعة الداخلية في تلك المرحلة من المراحل المتتالية لعمل الخطة الاستراتيجية لإدارة المراجعة أن يقوم بتقييم الوضع الحالي لبيئة العمل (الداخلية، الخارجية) باستخدام طريقة تحليل (SWOT) حيث يعتبر هذا النموذج الأكثر فاعلية في التعرف على العوامل الرئيسية لبيئة العمل ومدى تأثيرها في تحقيق استراتيجية إدارة المراجعة وتنقسم تلك العوامل إلى فئتين رئيسيتين:

**أولاً: العوامل الداخلية**

**نقاط القوة (Strengths):**

- وضوح رؤية وأهداف إدارة المراجعة الداخلية؛

- وجود خطة شاملة لتدريب وتأهيل فريق العمل؛
- مزاولة أنشطة المراجعة في الشركة بإستقلالية وموضوعية.

#### نقاط الضعف (Weaknesses):

- ضعف المهارة والمعرفة والكفاءة المهنية لدى فريق العمل؛
- عدم تحديد ومعرفة المخاطر المستجدة التي تواجه الشركة؛
- عدم وجود إستراتيجية عامة لإدارة المراجعة وإقتصار التخطيط على سنة واحدة.

#### ثانيا: العوامل الخارجية

#### الفرص المتاحة (Opportunities):

- رفع مهارات ومعرفة وكفاءة فريق العمل؛
- التعاون مع الوظائف الأخرى ومنها إدارة المخاطر لتقييم المخاطر بشكل مستمر؛
- إتباع نظام التقييم الذاتي في إدارة المراجعة الداخلية.

#### المخاطر المتوقعة- التهديدات (Threats) :

- عدم توافر المهارات المطلوبة مع المخاطر المستجدة؛
  - عدم وجود الوعي بأهمية أعمال المراجعة الداخلية؛
  - ميل الإدارة نحو مواجهة حالات الإنحرافات المالية وعدم الإهتمام بالمخاطر التشغيلية بنفس الشكل.
- **المبادرات:** بناء على نتائج تحليل SWOT فمن الممكن تحديد وترتيب أولويات المبادرات الرئيسية التي سيكون لها تأثير كبير على تحقيق عوامل النجاح الرئيسية في نشاط إدارة المراجعة الداخلية وبالتبعية تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها ومن ثم تتوالى الخطوات من حيث صياغة الأهداف الإستراتيجية المرجوة وتحديد الجدول الزمني للتنفيذ لكل هدف استراتيجي ويجب أن تكون تلك الأهداف قابلة للقياس (النوعي والكمي) حتى تتمكن الإدارة من تقييم ومراقبة عملياتها.

### المبحث الثالث: الأساليب الكمية المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية

لكي يتم تقييم وقياس المخاطر التي تواجه شركات التأمين يتم الاعتماد على أساليب كمية متعددة تنبع أهميتها من إمكانية استخدامها لتحقيق أهداف الشركة، كمتابعة مستوى الملاءة المالية للشركة، تحديد قيمة الاحتياطيات المطلوبة، تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (MCR)، أو متطلبات ملاءة رأس المال (SCR)، وهنا تستخدم شركات التأمين المقاييس الضمنية للخطر (Coherent Risk Measures)، وهي عبارة عن مجموعة من مقاييس الخطر التي يتوافر ويتحقق بها مجموعة من الخصائص الرياضية، والمتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

- خاصية الاضطرابية (Monotonicity): إذا كان هناك محفظتين ماليتين  $Z_1$ ،  $Z_2$  وكانت المحفظة  $Z_1$  تحقق قيم أفضل من المحفظة  $Z_2$  تكون قيمة مقياس الخطر (p) للمحفظتين كالتالي:

$$p(Z_1) < p(Z_2)$$

- خاصية الإجماعية (Sub-additivity): إذا كان هناك محفظتين  $Z_1$ ،  $Z_2$  فلا بد أن تكون قيمة مقياس الخطر لمجموعهم لا يزيد عن مجموع قيمة مقياس الخطر لكلا منهم على حده على النحو التالي:

$$p(Z_1 + Z_2) \leq p(Z_1) + p(Z_2)$$

- خاصية التجانس الخطي الموجب (Positive homogeneity): إذا ارتفعت قيمة المحفظة (Z) بالمقدار  $(\alpha > 0)$  فإن قيمة الخطر أيضا ترتفع بالمقدار  $(\alpha)$  كما يلي:

$$p(\alpha Z) = \alpha p(Z)$$

- خاصية ثبات الإزاحة (عدم اختلافهما) (Translation invariance): وهي تشير إلى خاصية ترحيل الخطر بقيمة ثابتة فإذا أضيفت أي قيمة نقدية للمحفظة فإن الخطر بالمحفظة يقل بمقدار نفس القيمة، فإذا كانت  $(\alpha)$  هي قيمة نقدية تضاف للمحفظة Z بالتالي تقل قيمة الخطر بالمحفظة بالقيمة  $(\alpha)$ :

$$p(Z + \alpha) = p(Z) - \alpha$$

وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي:

❖ القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

❖ مقاييس التعثر (Ruin Measures)

### 1. نموذج القيمة المعرضة للخطر كأداة كمية لقياس المخاطر

بينت العديد من الكتابات المالية التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر أن مخاطر السوق تمثل أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية وتحدد مركزها المالي، وكمقياس للخسائر الناجمة عن هذه المخاطر يمكن اعتبار نموذج القيمة المعرضة للخطر الأداة الرئيسية والفعالة لقياس الخطر في هذه المؤسسات، خاصة بعد سلسلة من حالات الإفلاس والانهايات في الأسواق المالية، حيث أصبحت القيمة المعرضة للخطر في

<sup>1</sup> - عادة محمود على أحمد، تطبيق نظام الإشراف والرقابة على أساس الخطر في الرقابة على شركات التأمين باستخدام نظرية التعثر، رسالة دكتوراه في الفلسفة في التأمين، جامعة القاهرة، 2012، ص 55.

السنوات الأخيرة مقياسا شائعا جدا لمخاطر السوق وتستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية ومديري الصناديق والشركات غير المالية للسيطرة على مخاطر السوق في محفظة من الأدوات المالية<sup>1</sup> (Jorion, 1997)، حيث تم تطبيق هذا النموذج في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980، وانتشر استعماله على نطاق واسع بواسطة بنك جي بي مورغان (JP Morgan) سنة 1994 بفضل نظامه المعروف بـ (Riskmetrics<sup>TM</sup>) واستخدم هذا النموذج من قبل العديد من البنوك الكبرى<sup>2</sup>، وقد تم دمج القيمة المعرضة للخطر في القطاع المصرفي من خلال اتفاقيات بازل 2 لتقدير جزء من رأس المال التنظيمي من أجل مواجهة مخاطر السوق<sup>3</sup>، كما تم اعتماد هذا النموذج من قبل شركات التأمين الأوروبية وفق ما جاء به القواعد الاحترازية المنظمة لقطاع التأمين من خلال وضع توجيهات الملاءة 2 التي تهدف إلى تحقيق إدارة جيدة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، بالإضافة إلى تحديد الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم المتطلبات التقنية لهذه الشركات، ويعتبر نموذج القيمة المعرضة للخطر أداة فعالة لتقدير مخاطر السوق للمحفظة المالية لشركات التأمين في المدى المتوسط والطويل<sup>4</sup>، وقد وضع نظام الملاءة 2 مقياس (VAR) بدرجة ثقة قدرها 75% لتحديد المخصصات التقنية، واستخدام مقياس<sup>5</sup> (TVAR) لتحديد متطلبات رأس المال بدرجة ثقة قدرها 99.5% وهي تعتبر أدوات موثوقة لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين.

### 1.1 تعريف القيمة المعرضة للخطر (VAR):

تمثل القيمة المعرضة للخطر لمحفظة أصول مالية مقدار الخسارة القصوى على مدى فترة زمنية معينة، إذا استثنينا عددا من الأحداث السلبية (أسوأ السيناريوهات) معا حتما لضعف لحدوثها<sup>6</sup>، وتعرف القيمة المعرضة للخطر على أنها المقياس الذي يقدم تقديرات إحصائية للخسارة المحتملة على أصل معين أو محفظة من الأصول التي يمكن أن تحدث مع وجود احتمال معين نتيجة لتحركات الأسعار أو المعدلات السلبية نسبيا<sup>7</sup>. كما تعرف أيضا بالانخفاض في قيمة الاستثمار خلال بعد زمني محدد باحتمالية مقدرة نتيجة التغيرات في أسعار ومعدلات السوق المؤثرة بشكل مباشر في عائد الاستثمار<sup>8</sup>.

1-Jorion, P. (1997). **Value at risk: the new benchmark for controlling market risk**. Irwin Professional Pub.

2-BESMA, H. (2013). **PROBABILITÉ DE RUINE ET VALUE-AT-RISK EN FINANCE ET ASSURANCE** (Doctoral dissertation, Université 8 mai 1945 de Guelma), p 56.

3-Fedor, M., & Morel, J. (2006). **Value-at-risk en assurance: recherche d'une méthodologie à long terme**. Actes du 28e congrès international des actuaires, p 2.

4 - BUTACI, C. **SOLVENCY II: METHODOLOGICAL ASPECTS OF USING VALUE-AT-RISK FOR INSURANCE**.

\*- Tail Value at Risk

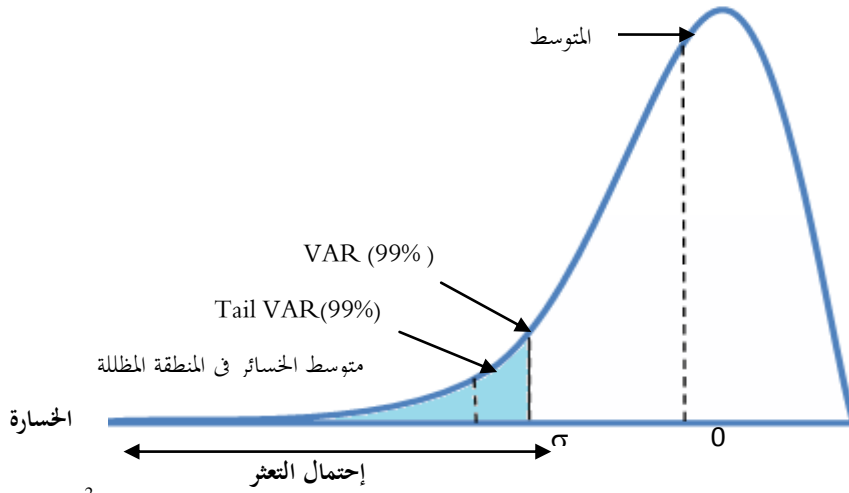
6 - Calvet, A. L. (2000). La gestion globale des risques du marché: de la value at risk a CorporateMetrics<sup>TM</sup>. *GESTION-MONTREAL*, 25(3), 175-181.

7-Bredin, D., & Hyde, S. (2004). **FOREX Risk: Measurement and evaluation using value at risk**. *Journal of Business Finance & Accounting*, 31(9-10), 1389-1417.

8 - Yamada, Y., & Primbs, J. A. (2002). **Value-at-risk estimation for dynamic hedging**. *International Journal of Theoretical and Applied Finance*, 5(04), 333-354.

وبالتالي فالقيمة المعرضة للخطر هي مقياس احتمالي لأسوأ الخسائر المتوقعة لأصل ما أو محفظة أصول مالية عند مستوى احتمال معين لا يمكن تجاوزه على مدى فترة زمنية معينة ومن أجل مستوى ثقة محدد. وتعتمد الصيغة الرياضية لل (VAR) على وجهة نظر المستثمر بقوله "نحن متأكدون بنسبة 90% بأننا لن نخسر أكثر من (X) وحدة نقدية في (N) من الأيام القادمة"، إذ يمثل المتغير (X) القيمة المعرضة للخطر والذي يعد دالة لمعلمتين هما: المدة الزمنية (N) و مستوى الثقة (99%)، مما يعني أنه الخسارة في الأيام القادمة لن تتعدى قيمة (X) وذلك بدرجة ثقة قدرها 99%.<sup>1</sup> والشكل التالي يوضح مفهوم ال (VAR) ويبين منطقة الثقة البالغة 99% للمساحة المحددة بالمنحنى القياسي الطبيعي، إذ يمثل الذيل الأيسر مقدار الخسارة ضمن مدة ثقة 1%.

شكل رقم 3-22 : رسم توضيحي للقيمة المعرضة للخطر VAR



Source : CEIOPS<sup>2</sup>

يمثل الشكل السابق وصفا لمفهوم ال (VAR) ويبين منطقة الثقة البالغة 99% للمساحة المحددة بالمنحنى القياسي الطبيعي، إذ يمثل الذيل الأيسر مقدار الخسارة ضمن مدة ثقة 1%، وأن ال (VAR) هي القيمة المحددة بين الصفر و  $\sigma$  السالبة التي تمثل الانحراف الطبيعي للتوزيع، أما الذيل الأيمن للتوزيع فيمثل مقدار العوائد والمحدد بين الصفر و  $\sigma$  الموجبة.

وفي ضوء ما أشرنا إليه يمكن تعريف ال (VAR) رياضياً بأنها الحد الأعلى لمدة الثقة كما يلي:<sup>3</sup>

$$pr[\Delta p(N) < -VaR] = 1 - c$$

إذ أن:

C: تمثل مستوى الثقة

$$\Delta p(N) = \Delta p_t(N)$$

تمثل التغير في قيمة نشاط الإستثمار (P&L) والمرتبطة بالأفق الزمني (N)

<sup>1</sup>-Liu, G. (2004). Value at Risk Models for a Nonlinear Hedged Portfolio (Doctoral dissertation, Worcester Polytechnic Institute), p 6.

<sup>2</sup> - Committee of European Insurance and Occupational Pensions Supervisors – www.ceiops.org

<sup>3</sup> - حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية مقال منشور في مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 30، 2008، ص 125.

$\Delta p_t(N) = p(t + N) - P_t \cdot p(t + N)$  تمثل اللوغاريتم الطبيعي لنشاط الإستثمار في الزمن  $(t + N)$   
 $p_t$ : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لنشاط الاستثمار في الزمن  $t$

وفي ضوء هذا المفهوم فإن الدالة الاحتمالية الشرطية Conditional Probability Function (cpf) تشتق من دالة التمييز الشرطي Conditional Characteristics Function (ccf)، وبعد الوصول إلى دالة الاحتمالية الشرطية يمكن التوصل وبشكل مباشر إلى تقدير ال (VAR)، والمعادلة السابقة ما هي إلا تفسير للقيمة المعرضة للمخاطر التي تم استنتاجها مباشرة من خلال التوزيع الاحتمالي للربح والخسارة (P&L)، وكما يأتي:

$$VAR = p_r[\Delta p(N) < -VAR] = F[\Delta p(-VAR)] = \int_{-\infty}^{-VAR} (\Delta p(x)) dx = 1 - c$$

إذن:

$F[\Delta p(.)]$ : دالة التوزيع التجميعي ( التراكمي) التي يرمز لها بالرمز ( cdf ) ال Cumulative Distribution Function  
 $\Delta p$ , and  $f(\Delta p(.))$ : تمثل دالة الكثافة الاحتمالية التي يرمز لها بالرمز ( pdf ) ال Probability Density Function.

## 2.1 القرارات الواجب إتخاذها قبل حساب القيمة المعرضة للخطر:

هناك العديد من القرارات التي يجب على مدير المخاطر إتخاذها قبل أن يقوم بحساب القيمة المعرضة للخطر لأصل معين أو محفظة استثمارية، ومن هذه القرارات ما يلي:<sup>1</sup>

- تحديد الأفق الزمني الذي يهتم به مدير المخاطر في تقدير الخسارة المحتملة، حيث أن المستخدم قد يحدد أفقا زمنيا يقدر بيوم واحد، أو فصل، سنة كاملة أو على مدى فترة أطول، وفي أي وقت من الأوقات يجب أن يتم تحديد الأفق من قبل صانع القرار.
- تحديد درجة الثقة أو مستوى الثقة الذي يطبق على تقدير القيمة المعرضة للخطر والتي تمثل الخسارة الأسوأ للفترة المقبلة، فإن مستوى الثقة يمثل ثقة مدير المخاطر بأنه لن يخسر أكثر من المبلغ  $X$  في  $N$  يوم القادمة بدرجة ثقة قدرها  $Y$ ، حيث تمثل  $X$  القيمة المعرضة للخطر.
- إنشاء التوزيع الاحتمالي لعوائد المحفظة خلال الفترة الزمنية  $(h)$ ، أو التوزيع الاحتمالي للتغير في عوائد المحفظة خلال الفترة الزمنية  $(h)$ ، وبعد ذلك يتم حساب معلمات التوزيع الطبيعي لتقدير القيمة المعرضة للخطر. وبناء على الخطوات السابقة يمكننا التوصل إلى تعريف عملي للقيمة المعرضة للخطر لا يختلف في جوهره عن التعاريف السابقة وهو كالتالي:

"إن القيمة المعرضة للخطر هي أكبر خسارة محتملة من مخاطر السوق (معبرا عنها بوحدات نقدية) التي تعاني منها المحفظة المالية أو أصل مالي معين على مدى فترة زمنية وبدرجة ثقة معينة يحددها المستخدم".

<sup>1</sup>-Moorad, C. (2006). *An Introduction to Value-at-Risk*, p 31.

### 3.1 دور القيمة المعرضة للخطر في قياس المخاطر:

لتنفيذ نموذج القيمة المعرضة للخطر يجب أن نؤكد على أهمية وقوة هذا النموذج في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال عرض إستخداماتها المتعددة في ما يلي:<sup>1</sup>

- توفر القيمة المعرضة للخطر مقياس مشترك، متناسق ومتكامل للمخاطر من خلال عوامل الخطر، الأدوات وفتحات الأصول مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والتناغم في التعامل مع الخطر.

- القيمة المعرضة للخطر تأخذ بعين الإعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل الخطر فإذا كان لدينا خطرين يعوض كل منهما الآخر، فإن مقياس القيمة المعرضة للخطر يأخذه بعين الإعتبار وتجعل تقدير الخطر الإجمالي صغير نسبيا، والعكس، إذا كان لدينا خطر يؤثر في الآخر بالزيادة فإن مقياس القيمة المعرضة للخطر يجعل تقدير الخطر الإجمالي كبير نسبيا. بعبارة أخرى فإن نموذج القيمة المعرضة للخطر يعتبر جانب جوهري في نظرية المحفظة.

- يوفر هذا النموذج مقياس تجميعي للمخاطر، حيث أن عدد واحد يعبر عن أقصى خسارة يمكن تحملها عند مستوى ثقة معين ( $\alpha$ )، هذا العدد يمكن ترجمته إلى ملاءة مالية للشركة، وبعبارة أخرى يمكن إستخدامها كمقياس لتقييم أداء إدارة المخاطر، وبالتالي فإن هذا المقياس يستخدم للحد من المخاطر التي لا تضيف قيمة من وجهة نظر المساهمين.

- من خلال الحدود الموضوعية وفق منهجية القيمة المعرضة للخطر يمكن رصد المخاطر المترتبة عن خطوط الأعمال، هذه الحدود يمكن إستخدامها لضمان عدم تحمل المستثمر مخاطر أعلى من حدود المخاطر المسموح تحملها من وجهة القيمة المعرضة للخطر، كما يسمح نظام القيمة المعرضة للخطر بالكشف عن الوحدات التي تحتوي على معظم الخطر، وبالتحديد أكثر أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

- توفر القيمة المعرضة للخطر للإدارة العليا ومجلس الإدارة وكذلك السلطات التنظيمية مقياس للخطر سهل الفهم بالإضافة إلى القدرة على إتخاذ القرار حول مدى ملائمة مستويات الخطر المتعلقة بخطوط الأعمال مع حدود وحدات القيمة المعرضة للخطر.

### 4.1 الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة المعرضة للخطر في شركات التأمين:

تعتبر القيمة المعرضة للخطر في الأصل نموذجا مصرفيا وي طرح تطبيقها في شركات التأمين بعض الصعوبات نظرا لاختلاف طبيعة النشاط في كلا القطاعين، حيث تشمل عقود التأمين بعض الخيارات الثانوية التي تسبب في حدوث تقلبات في المبالغ المستحقة وبالتالي في القيمة التي يتم من خلالها احتساب القيمة المعرضة للخطر،

<sup>1</sup> بن سليم محسن، خميسي بن رجم مجد، دراسة تحليلية لمقاربة القيمة المعرضة للخطر كآلية مستحدثة لقياس وإدارة المخاطر المالية: دراسة حالة سوق الأوراق المالية الجزائري. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 9(1)، 2016، ص 390.

بالإضافة إلى طول مدة عقود التأمين مقارنة بالعقود البنكية مما يؤدي إلى إعادة النظر في الأفق الزمني في احتساب القيمة المعرضة للخطر.

#### - القيمة التي يتم بها احتساب القيمة المعرضة للخطر:

يعتبر تقييم المحفظة المصرفية بسيطاً وذلك من خلال احتساب قيمتها السوقية المتداولة، بالمقابل من السهل حساب أصول شركة التأمين (من خلال قيمة الأسهم من الأصول المحتفظ بها)، إلا أنه من الصعب تقييم خصومها بسبب وجود بعض الخيارات الثانوية في عقود التأمين، فبالنسبة لعقود التأمين على الحياة تشمل بعض الخيارات والمتمثلة في: خيار الاسترداد، خيار الدفع، ومخاطر المراجعة لعقود التأمين. وبالتالي يمكن للبنك أن يحسب المخاطر على قيمة ثابتة (نظام مغلق) بينما في شركات التأمين فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار المدخلات والمخرجات (نظام مفتوح).

#### - الأفق الزمني لحساب القيمة المعرضة للخطر:

يعتبر الخطر في الصناعة التأمينية طويل المدى حسب طبيعة نشاط شركة التأمين، مما يجعل المحفظة المالية للشركة أكثر استقراراً مع مرور الزمن مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي تعمل شركة التأمين على قياس مخاطرها السوقية باستخدام (VAR) بأفق زمني يمتد من 3 أشهر إلى سنة، في حين تقوم البنوك بالتقدير اليومي للقيمة المعرضة للخطر وهذا لا يتماشى مع طبيعة شركات التأمين.<sup>1</sup>

## 2. نماذج القيمة المعرضة للخطر

هناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم لحساب القيمة المعرضة للخطر VAR، أهمها:

### 1.2 المنهجية التاريخية Historical Method:

تعتبر المنهجية التاريخية إحدى طرق قياس المخاطر وأبسطها استخداماً، تتمثل في افتراض أن التاريخ سيعيد نفسه والأحداث ستكرر كما وقعت في الماضي، كما تفترض على وجه التحديد أن التوزيع الذي من خلاله سيتم رسم عوائد الأصول المستقبلية في ظل أفق المخاطر مطابق لتوزيع عوائد الأصول التاريخية الخاصة بفترة زمنية محددة، في ظل هذا الافتراض فإن القيمة المعرضة للخطر يمكن أن تحسب باستخدام عينة من الإحصاءات الخاصة بسلسلة زمنية للعوائد السابقة للأوراق المالية.<sup>2</sup> إن حساب القيمة المعرضة للخطر باستخدام الطريقة التاريخية لمحفظه مالية، يتطلب سلسلة زمنية لعوائد شهرية للأصول k، وإذا كان طول الإطار التاريخي المختار N، فإن العوائد التاريخية المجمعة يجب أن تتضمن:

$$[(R_{t-N,1}, \dots, R_{t,1}), (R_{t-N,2}, \dots, R_{t,2}), (R_{t-N,k}, \dots, R_{t,k})]$$

<sup>1</sup> - Planchet, F., &Thérond, P. E. (2007). *Mesure et gestion des risques d'assurance: analyse critique des futurs référentiels prudentiel et d'information financière*. Economica, p26.

<sup>2</sup> - محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 109.



حيث أن هذه السلسلة الزمنية المحددة للأصول يمكن أن تستخدم لإيجاد سلسلة زمنية جديدة للعوائد والتي من أجلها المحفظة الاستثمارية الحالية ستعيد الأصول المتضمنة في المحفظة الحالية بنفس نسبها الحالية خلال الأشهر N السابقة. لرمز للعوائد على هذه المحفظة ل q شهر سابق ب  $R_{t-q,p}$ ، والتي تعرف كما يلي:

$$R_{t-q,p} = \sum_{j=1}^k W_{t,j} R_{t-q,j}$$

وهي تمثل المتوسط الرياضي المثقل لكافة عوائد الأصول الشهرية من الشهر t-q-1 إلى الشهر t-q مع الأخذ بعين الاعتبار الأوزان الحالية للمحفظة الاستثمارية لكل أصل. وتكرر هذه العمليات الحسابية لجميع عوائد الشهور N، فإن السلسلة الزمنية لعوائد المحفظة الحالية سيتم عرضها كما لو كانت متضمنة خلال الفصول N السابقة. إن القيمة المعرضة للخطر للمحفظة الاستثمارية لمدة شهر واحد كما هي في الفترة t عندئذ تحسب كما يلي:

$$VAR_{t,p}(\alpha) = V_{t,p}(1 + R_p^\alpha)$$

حيث:  $R_p^\alpha$  تساوي عائد المئين  $\alpha$  للأصل k من  $(R_{t-N,k}, \dots, R_{t,p})$

$$V_{t,p} = \sum_{j=1}^k W_{t,j} V_{t,j}$$

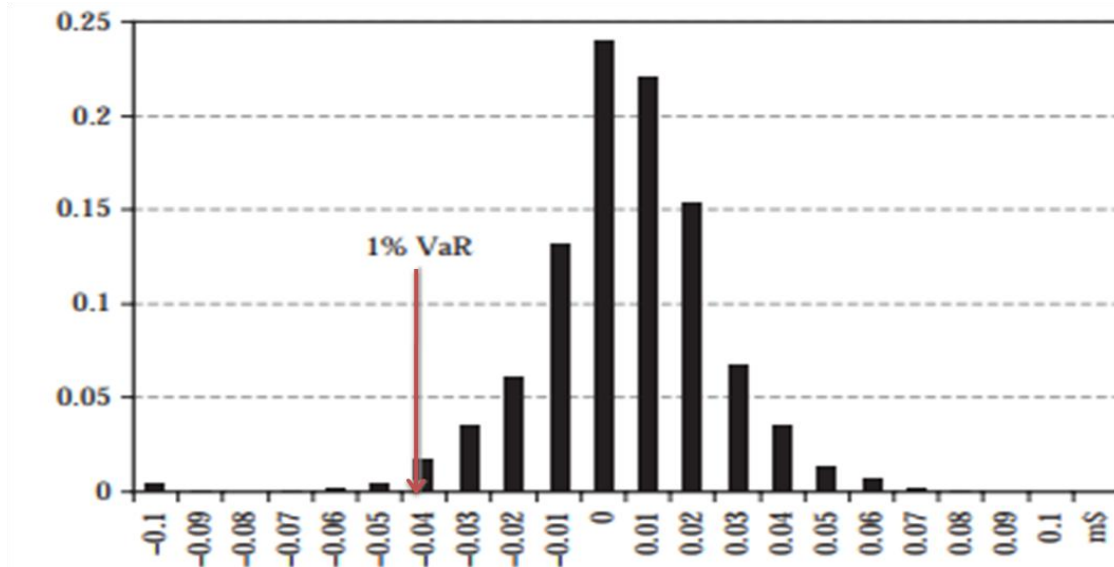
نلاحظ بأن الارتباط بين الأصول يضمن بشكل طبيعي في السلسلة الزمنية التاريخية ولا يتطلب تقديرات منفصلة، وكما هو الحال عليه لأصل واحد، فإن الطريقة التاريخية من أجل حساب القيمة المعرضة للخطر للمحفظة يمكن أن تعمم لأفق زمني للمخاطر لعدد من الأشهر من خلال تغيير تكرار المعاينة للبيانات التاريخية لعوائد الأصول الضمنية.<sup>1</sup>

ولتحديد القيمة المعرضة للخطر نتبع الخطوات التالية:

- تحديد القيمة الحالية للمحفظة؛
  - جمع العوائد التاريخية لكل عامل خطر (أسعار الأسهم)؛
  - حساب القيم التاريخية لخسائر وأرباح المحفظة وترتيبها تصاعدياً؛
  - حساب القيمة المعرضة للخطر اعتماداً على مستوى الثقة وعدد البيانات التاريخية المستعملة؛
- والشكل الموالي يوضح الطريقة التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد خلال فترة زمنية h عند مستوى ثقة 99% باستخدام العوائد اليومية لمحفظة مالية.

شكل رقم 3-23: القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية لعوائد محفظة مالية

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 111.



Source : Alexander, C. (2009). *Market Risk Analysis, Value at Risk Models* (Vol. 4). John Wiley & Sons, p43.

يتضح من خلال الشكل المبين أعلاه أن القيمة المعرضة للخطر ليوم بمقدار 1% (هذا يعني قيمة معرضة للخطر بثقة يومية قدرها 99%)، و أن القيمة المخاطر بها تساوي -0.04794 مليون دولار.

## 2.2 منهجية الانحراف المعياري -التباين Variance- Covariance Method:

تفترض هذه المنهجية أن توزيع التغير في قيمة المحفظة ينتمي إلى التوزيع الطبيعي، ومن أجل القيام بعملية التحليل يجب اشتقاق الوسط الحسابي والتباين لهذا التوزيع الطبيعي من التوزيع المتعدد المتغيرات لعوامل الخطر ومكونات المحفظة، وتعتبر هذه المنهجية امتداد لنموذج المحفظة لماركويترز.<sup>1</sup>

نفترض أن هناك أصلا  $k$  زمن الاحتفاظ به هو  $t$  و قيمته السوقية  $V_{t,k}$ ، نفترض أن العائد الحسابي على الأصل في الشهر  $t+q$  مشتق من التوزيع الاحتمالي المشار إليه بـ  $f_{t+q}(R_{t+q,k})$  و الذي تابع كثافته الاحتمالي معروف، ومن أجل التبسيط، نفترض بأن تابع الكثافة الاحتمالية طبيعي ومستقر زمنيا أي  $f_{t+q}(R_{t+q,k}) = f_t(R_{t+q,k})$  من أجل جميع قيم  $q$ . عندئذ تكون القيمة المعرضة للخطر خلال الشهر القادم:

$$VAR_{t,k}(a) = V_{t,k}[\mu_k - \lambda(a)\sigma_k]$$

حيث  $\mu_k$ : المتوسط الحسابي للعائد الشهري على الأصل  $k$

$\sigma_k$ : الانحراف المعياري للعوائد الشهرية على الأصل  $k$

$\lambda(a)$ : ثابت مجال الثقة، حيث أن مجال الثقة الثابت يسمح بأن تتم ترجمة العلاقة السابقة احتماليا

باستخدام خصائص التوزيع الطبيعي.

<sup>1</sup> - بن سليم محسن، خميسي بن رجم مجد، مرجع سبق ذكره، ص 392.

وبما أننا افترضنا بأن توزيع عوائد الأصل مستقر عبر الزمن، فإنه بإمكاننا أن نقوم بإجراء عمليات حسابية موسعة متعددة الفترات وفق ما هو مذكور أعلاه مع إطار زمني أطول من شهر،<sup>1</sup> وبالتحديد القيمة المعرضة للخطر الطبيعية المعلمية للفترة  $T$  للأصل  $k$  هي:

$$VAR_{t,k}(a) = V_{t,k} [T\mu_k - \lambda(a)\sigma_k\sqrt{T}]$$

### 3.2 منهجية محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation Method:

يعتبر هذا النموذج الأكثر مرونة مقارنة بالنماذج السابقة، ويعتمد أساساً على محاكاة عوامل الخطر التي يتم توزيعها، وتقييم المحفظة بتطبيق هذه العوامل المفترضة، ويختلف هذا النموذج عن النموذج التاريخي في أنه عوضاً عن تحديد توزيع العينة على طول مسارات استخدام البيانات التاريخية فقط، فإن هذا الأسلوب يحدد توزيعاً مرشحاً باستخدام عملية عشوائية مفترضة<sup>2</sup>. إن أسلوب محاكاة مونت كارلو يتطلب وضع فرضيات محددة حول الكثافة الشرطية، أو كثافة الانتقال التي تحكم التحركات في المتغيرات العشوائية على امتداد العملية العشوائية والتي تولد التغيرات في قيم الأصول والخصوم.

### 3. نظرية التعثر لتقييم وإدارة المخاطر:

تعد نظرية التعثر أحد الاهتمامات الرئيسية لنظرية الخطر الإكتوارية، والتي تتعلق بدراسة خطر التعثر الذي يواجه المؤمن مستندة في ذلك إلى بعض النماذج الرياضية الإكتوارية المتعلقة بمنظومة الفائض لدى شركة التأمين، حيث تعتبر هذه النظرية بمثابة أداة إكتوارية هامة لتقييم الموقف المالي للشركة ومتابعة قيمة الفائض لديها خلال الفترات الزمنية المختلفة بشكل دقيق سواء كان ذلك على نطاق محفظة عمليات الشركة ككل أو فرع معين من فروعها مما يساعد في عملية اتخاذ القرارات المستقبلية للشركة وذلك من خلال تقديمها لأهم ثلاثة قياسات تتعلق بخطر التعثر لدى أي شركة تأمين، وهي قياس احتمالات التعثر وقياس زمن التعثر وقياس وطأة التعثر حين تحقق هذا الخطر.<sup>3</sup>

### 1.3 أهمية نظرية التعثر:

يهدف مديري الخطر بشركات التأمين العالمية من وراء استخدام نظرية التعثر إلى تحقيق النقاط التالية:  
- تستخدم نظرية التعثر كأداة إكتوارية دقيقة للتخطيط الطويل الأجل لأموال شركة التأمين؛

<sup>1</sup> - نُجَّد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 114، نقلاً عن: Christopher, L. C. (2001). The Risk Management Process, p 347-348.

<sup>2</sup> - نُجَّد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

<sup>3</sup> - Bingham, N. H. (2007). **Insurance risk and ruin**, by Dickson David, (Cambridge University Press). *The Mathematical Gazette*, 91(521), p 378.

- حماية الشركة من التعرض لخطر التعثر في المستقبل من خلال التقييم والمتابعة الدقيقة للأداء المالي لمحفظه العمليات التأمينية بناء على القيم المقدرة لكل من احتمالات التعثر والزمن المتوقع للتعثر ووطأة هذا الخطر عند تحققه؛

- الاستناد إلى حسابات نظرية التعثر عند القيام بإعداد خطط لقنوات الاستثمار طويلة الأجل لتقدير مدى ربحية هذه القنوات؛

- الاستناد إلى نتائج حسابات التعثر عند اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بحقوق المساهمين بالشركة مثل تحديد قيم التوزيعات نهاية كل سنة أو مدى الحاجة إلى ضخ أموال جديدة داخل الشركة لتدعيم موقفها وزيادة رأس المال أو تخصيص رأس المال؛

- الاستناد إلى نتائج هذه النظرية عند تقرير مدى الحاجة إلى اندماج الشركات لتقوية الموقف المالي لها وتحديد مدى جدوى هذا القرار؛

- الاستناد إلى نتائج قياسات نظرية التعثر عند تحديد الاتفاقية والسياسة المثلى لإعادة التأمين من خلال وضع السيناريوهات المختلفة لها؛

- تقديم الدعم الفني للمراجع من خلال استخدام التوزيع الاحتمالي لزمن التعثر كأداة للإنذار المبكر للخطر عند تحديد أولوية الشركات والفروع التي تحتاج إلى فحص مما يوفر الوقت والجهد للقائم بالفحص.<sup>1</sup>

### 2.3 المداخل الأساسية لنظرية التعثر:

هناك مدخلين أساسيين لنظرية التعثر وهما:

#### - المدخل الكلاسيكي لنظرية التعثر (Classical Ruin Theory)

يهتم المدخل الكلاسيكي لنظرية التعثر فقط بتقدير احتمالات التعثر بنوعيتها وفقاً للمدى الزمني المحدد لها (محددة المدة أو غير محددة المدة).

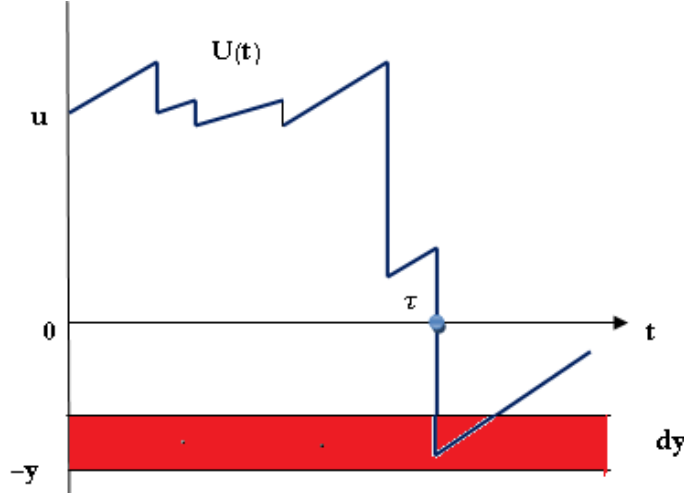
#### - المدخل المطور لنظرية التعثر (Advanced Ruin Theory)

أُعيد المدخل المطور لنظرية التعثر لإستكمال الصورة الخاصة بالموقف المالي للشركة أمام متخذ القرار فبعد أن قدمت نظرية التعثر التقليدية طرق تقدير احتمالات التعثر جاء هذا المدخل ليحدد لمتخذ القرار الزمن المتوقع لحدوث التعثر، وتقدير أقصى خسارة يمكن أن يتعرض لها المؤمن في حالة تحقق احتمال التعثر (وطأة التعثر)،<sup>2</sup> وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

#### شكل رقم 3-24: نظرية التعثر المطورة

<sup>1</sup> - عادة محمود على أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 61.



Source :Gerber, H. U., Goovaerts, M. J., &Kaas, R. (1987). On the probability and severity of ruin. *ASTIN Bulletin: The Journal of the IAA*, 17(2), p152.

حيث:

$u$ : الفائض أول المدة،  $U(t)$ : الفائض إلى لحظة التعثر،  $\tau$ : زمن التعثر

$|y|$ : وطأة التعثر،  $|y| + dy$ : أقصى قيمة للعجز

4. مقاييس نظرية التعثر:

1.4 نظرية التعثر التقليدية ودورها في قياس احتمالات التعثر:

يعرف التعثر في أدبيات التأمين على أنه "حدث مالي غير مرغوب فيه مرتبط بقيمة المحفظة التأمينية في المستقبل سواء القريب أو البعيد واحتمال التعثر يعبر عن فرصة وقوع الحدث" ولذلك يجب التفرقة بين نموذج الزمن المستخدم في تقدير احتمال التعثر وهل هو نموذج الزمن المتصل أم الزمن المنفصل وكذلك التفرقة بين المدى الزمني للاحتمال المراد تقديره هل خلال مدة محددة (Finite Ruin Prob) أم غير محدد المدة (Infinite Ruin Prob)، حيث أنه من خلال تقدير احتمال التعثر في الزمن المتصل يمكن التحقق من موقف الشركة المالي في أي لحظة خلال الزمن أما تقديره في الزمن المنفصل يعني التحقق من موقف الشركة المالي عند نقاط زمنية محددة ولتكن سنة أو أكثر. وفيما يلي سنوضح مفهوم احتمال التعثر في كل حالة من الحالات:

أولاً: احتمال التعثر في نطاق الزمن المتصل

❖ غير محدد المدة:

هو احتمال انخفاض قيمة الفائض آخر المدة  $U(t)$  عن الصفر أي تصبح قيمته سالبة في أي لحظة وفي أي وقت في المستقبل بمعنى أن تحدث زيادة قيمة التعويضات عن مجموع الأقساط المحصلة والفائض أول الفترة في أي لحظة خلال المستقبل.

$$\psi(U) = \Pr. [U(t) < 0 \quad \text{For some } t > 0]$$

حيث  $\psi(U)$  هو احتمال التعثر في أي لحظة.

❖ محدد المدة:

هو احتمال انخفاض الفائض عن الصفر في أي لحظة خلال فترة محددة مسبقا وهي الفترة  $t$ .

$$\psi(U, t) = \text{Pr. } [U(s) < 0 \quad \text{For some } s, 0 < S \leq t]$$

ثانيا: احتمال التعثر في نطاق الزمن المنفصل

غير محدد المدة:

هو احتمال انخفاض الفائض عن الصفر عند نقاط زمنية معينة في المستقبل ولتكن  $r, 2r, 3r, \dots$

$$\psi_d(U) = \text{Pr. } [U(t) < 0 \quad \& \quad t = r, 2r, 3r \dots \infty]$$

حيث  $r$  هي النقاط الزمنية المطلوب حساب احتمال التعثر عندها.

❖ محدد المدة:

هو احتمال انخفاض الفائض عن الصفر عند نقاط زمنية معينة وذلك خلال فترة زمنية محددة.

$$\psi_d(U, t) = \text{Pr. } (U(s) < 0 \quad \& \quad 0 < S = r, 2r, 3r \dots \leq t)$$

حيث  $r$  هي النقاط الزمنية المحددة داخل الفترة  $t$ .<sup>1</sup>

## 2.4 نظرية التعثر المطورة ودورها في تقدير زمن ووطأة التعثر:

أولا: زمن التعثر

يقصد بزمن التعثر تلك اللحظة التي يصل فيها متوسط عدد المطالبات إلى حد معين بحيث تتوقع فيه شركة التأمين انخفاض الفائض لديها عن الصفر وذلك بسبب زيادة قيمة إجمالي التعويضات المدفوعة عن الفائض المتوفر لديها مما يتسبب في حدوث التعثر في تلك الفترة. ويعرف زمن التعثر رياضيا كما يلي:

$$\tau = \begin{cases} \inf\{t: U(\tau) < 0\} \\ \infty \text{ if } U(\tau) \geq 0 \end{cases}$$

وإذا رمزنا إلى المتغير العشوائي  $(T/T < \infty)$  بالرمز  $\tau_c$  فإن:

$$\text{pr}(\tau_c \leq t) = \text{pr}(\tau \leq t/t < \infty)$$

وهذه الدالة تعبر عن دالة توزيع زمن التعثر بفرض تحقق التعثر ونجد أنها تتمثل في التوزيع الشرطي لزمن التعثر

والذي يتحدد بناء على قيمة كل من احتمال التعثر محدد المدة  $\psi(U, t)$  الذي يكون به زمن التعثر

$(\tau < t)$  وقيمة احتمال التعثر غير محددة المدة  $\psi(u)$  الذي يكون به زمن التعثر  $(t < \infty)$ .

<sup>1</sup> - Dickson, D. C. M. (2006). *Insurance risk and ruin*. Cambridge University Press, p 129.

ويفضل مديري الخطر بشركات التأمين دراسة سلوك المتغير العشوائي  $(\tau_c)$  الممثل لزمن التعثر وخاصة العزوم الخاصة بهذا المتغير، حيث تقدم لهم نظرة سريعة وشمولية لموقف الشركة حيث أنها تقدم إجابة عن سؤال هام من وجهة النظر العلمية وهو: ما هو الزمن المتوقع لتعثر الشركة؟ وذلك دون الدخول في التفاصيل الخاصة بحساب احتمالات التعثر.<sup>1</sup>

### ثانياً: وطأة التعثر

ينصب الاهتمام هنا على تقدير حجم العجز الذي يتعرض له المؤمن لحظة تحقق خطر التعثر، وقد تكون هذه اللحظة محددة أو غير محددة عند حساب وطأة التعثر ولذلك يجب التفرقة بين تقدير وطأة التعثر المقابلة لاحتمال التعثر في أي لحظة، وبين تقدير وطأة التعثر المقابلة لاحتمال التعثر في لحظة زمنية محددة.

### - وطأة التعثر المقابلة لاحتمال التعثر غير محدد المدة:

يقصد بها تقدير قيمة العجز الناتج عن تحقق خطر التعثر لشركة التأمين في أي لحظة زمنية بمعلومية الفائض أول المدة  $(u) >$

حيث يمكن تلخيص التعريف في الصيغة التالية:

$$G(u, y) = Pr. \{ \tau < \infty, -y < U < 0 \}$$

وهي تعبر عن احتمال حدوث التعثر عند الزمن  $\tau$  بمعلومية الفائض  $(u)$  وتكون أقصى قيمة لوطأة التعثر هي  $||y||$ .

حيث تعبر الدالة  $G(u, y)$  عن دالة توزيع احتمالي مشترك للمتغيرين  $(u)$ ،  $(y)$  لتعبر عن حدثين مشتركين في التحقق، حيث تقدم هذه الدالة احتمال أن تكون قيمة وطأة خطر التعثر لحظة تحققه أقل من أو يساوي القيمة المطلقة  $|y|$  وذلك بمعلومية الفائض أول المدة  $(u)$ .<sup>2</sup>

### - وطأة التعثر المقابلة لاحتمال التعثر محدد المدة:

يقصد بها تقدير العجز الذي يمكن أن تواجهه شركة التأمين في لحظة زمنية معينة خلال مدة محددة بفرض تحقق خطر التعثر في تلك اللحظة.

ويعبر عن وطأة التعثر في لحظة زمنية معينة بالدالة  $G(u, y, \tau)$  والتي تمثل دالة توزيع احتمالي مشترك لثلاث متغيرات  $(u)$ ،  $(y)$ ،  $(\tau)$  لتعبر عن اشتراك ثلاثة حوادث في تحقق هذا الاحتمال الذي يصاغ رياضياً كمايلي:

$$G(u, y, \tau) = Pr. \{ \tau < t, -y < u < 0 \}$$

ليعبر عن احتمال حدوث التعثر عند اللحظة الزمنية  $\tau$  بحيث لا تتجاوز وطأة هذا التعثر القيمة  $||y||$ .<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- غادة محمود على أحمد، مرجع سبق ذكره، 107.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 111.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 117.

## خلاصة الفصل:

نخلص في هذا الفصل إلى أنه من الضروري قيام شركات التأمين با لتخطيط الفعال لمواجهة المخاطر ذات الدرجة المرتفعة وفق استراتيجية محددة وفعالة معتمدة من خبراء متخصصين في مجال إدارة المخاطر ، وتعتبر نقطة الانطلاق لوضع الخطة الاستراتيجية هو الفهم الجيد والشامل لأهداف الشركة، ونجاح هذه الاستراتيجية سينعكس إيجابيا على أدائها، وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل.

حيث تناولنا في المبحث الأول الدور الفعال الذي تلعبه عمليات إعادة التأمين كوسيلة لترحيل الخطر وقد بينا أهميتها في تحقيق الحماية وزيادة القدرة الاستيعابية لشركة التأمين، وتحملها جزء من أخطار الشركة مما يسمح لها بتحسين وضعيتها المالية من خلال تقليل التذبذب في قيمة نتائجه من جهة وزيادة هامش ملاءتها المالية من جهة أخرى.

أما المبحث الثاني فقد عالجنا من خلاله أسلوب المراجعة الداخلية حيث يلعب دورا فعالا في متابعة الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال المتابعة والفحص والتقييم والتقرير عن فعالية عملية إدارة المخاطر والتوصية بما يؤدي إلى تحسينها، وأن وجود نظام أو إطار متكامل لإدارة المخاطر بشركة التأمين يحتم وجود علاقة بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية تقوم على التنسيق بينهما لخدمة أهداف الشركة.

وتضمن المبحث الثالث الجانب الكمي للأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، حيث تم تناول القيمة المعرضة للخطر باعتبارها أداة فعالة لتقدير مخاطر السوق للمحفظة المالية لشركات التأمين في المدى المتوسط والطويل، ونظرية التعثر لتقييم الموقف المالي للشركة ومتابعة قيمة الفائض لديها خلال الفترات الزمنية المختلفة بشكل وافي ودقيق.

توصلنا من خلال هذا الفصل بأنه يجب على شركات التأمين تبني إستراتيجية متكاملة تشمل كل المستويات الادارية للشركة، معتمدة في ذلك على أساليب كمية لقياس المخاطر المحتملة وتقييم الموقف المالي للشركة، بالإضافة إلى اعتمادها على شركات إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد لزيادة طاقتها الاستيعابية، وبناءا على ما سبق سنحاول من خلال الفصل الموالي الوقوف على مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لهذه الاستراتيجية، ومعرفة مدى فعاليتها في إدارة مخاطر هذه الشركات.



# الفصل الرابع:

إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

## تمهيد

يتمثل الهدف الأساسي لهذا الفصل في دراسة أهم الآليات التي تتبعها شركات التأمين الجزائرية في بناء استراتيجية فعالة لإدارة مخاطرها وحماية مركزها المالي، وذلك من خلال تحليل وتقييم الملاءة المالية، والمحفظة الكلية (إكتتاب واستثمار) لهذه الشركات.

كما يتناول الجزء العملي وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، والتي تعتبر المحور الرئيسي في تصميم الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحديد المنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تم القيام بها في تصميم أداة الدراسة، والأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات، وينتهي الفصل بعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

**المبحث الأول:** عمليات الاكتتاب والاستثمار كأهم المداخل الاستراتيجية لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية

**المبحث الثاني:** طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية

**المبحث الثالث:** نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

## المبحث الأول: عمليات الاكتتاب والاستثمار كأهم المدخل الاستراتيجية لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقييم النشاط الإكتتابي والاستثماري لشركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري، للوقوف على مدى كفاءة هذه الشركات في أداء نشاطها، وتأثير ذلك على ربحية الشركات.

### 1. خصوصية سوق التأمين في الجزائر

حسب التقرير السنوي لسنة 2016 الصادر عن شركة إعادة التأمين العالمية SwissRe، احتلت الجزائر المرتبة 69 عالميا من أصل 147 دولة شملتها الدراسة، وهذا بعد أن كانت في المرتبة 67 عالميا سنة 2013 وذلك على أساس أقساط التأمين المحصلة، أما حصتها في السوق العالمية فتقدر ب 0.03%<sup>1</sup>. أما على الصعيد القاري فتحتل الجزائر المرتبة الخ امسة بعد كل من جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة 19 عالميا، المغرب (49)، مصر (57) وكينيا (59)، بحيث يقدر إجمالي أقساط التأمين المصدرة في الجزائر 1,20 مليار دولار سنة 2016، بمعنى أنها تساهم ب 1.99% من مجموع سوق التأمين الإفريقي والمقدر ب 60,7 مليار دولار والذي لا يساهم إلا بنسبة 1,3% من سوق التأمين العالمي.

أهم خصائص سوق التأمين في الجزائر نوجزها كما يلي:<sup>2</sup>

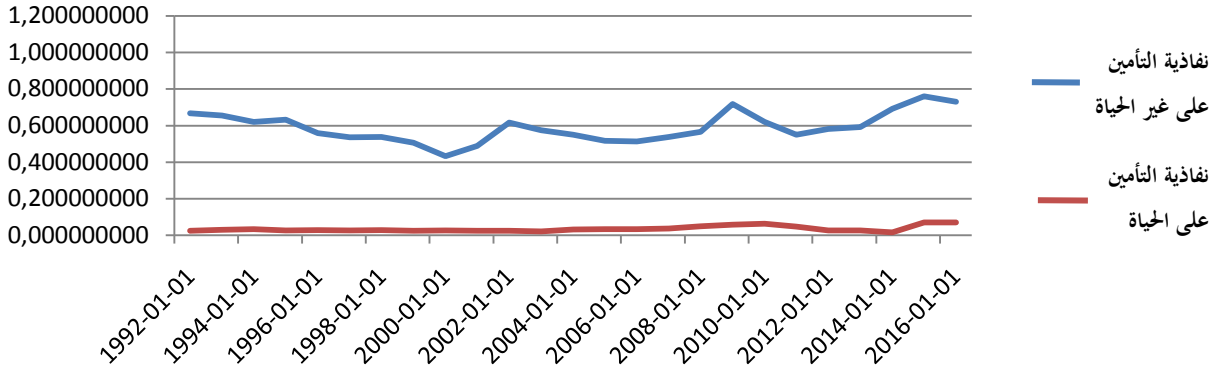
#### - قطاع غير متطور لكنه يزخر بإمكانيات كبيرة

يعتبر معدّل نفاذية التأمين (أقساط التأمين/ الناتج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية ضعيفا، حيث يمثل فقط ما نسبته 0,80% من الناتج المحلي الخام سنة 2016 بحوالي 0.6% في المتوسط خلال العشرية الماضية، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالدول الصناعية التي يمثل فيها هذا المعدّل نسبة 8,15%، ويصل في الدول الناشئة في مجموعها إلى 2.71%، والشكل الموالي يوضح درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2016).

شكل رقم 4-25: درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2016)

<sup>1</sup>- Swiss Re Company، The World Insurance 2016, Sigma, N 3/2017, 49 .

<sup>2</sup>-Publication des services économiques، Le secteur des assurances enAlgérie 2014, Trésor DG, Juillet 2015.



**Source** :SwissRe, sigma Reports 2006 to 2014, (<http://www.suissre.com/sigma>) consulté le 20/06/2016

<http://www.worldbank.org>. consulté le 10/06/2016.

<http://www.cna.dz/>. consulté le 10/06/2016.

بحيث سجلت درجة النفاذية للتأمين تذبذبات طول الفترة 1992-2016 كانت أقصاها (0.82%) سنة 2015 لتستقر مرة أخرى عند (0.8%) سنة 2016، وتبقى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المادية المتاحة وهذا بالرغم من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لتحرير السوق الجزائري بإلغاء الاحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين الخاصة والأجنبية للنشاط في السوق الجزائري، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها سيطرة المداخل من المحروقات على أكثر من 70% من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

أما الكثافة التأمينية ( أقساط التأمين/ عدد السكان) فقدّرت ب 30 دولار سنة 2016 مقابل متوسط عالمي يقدر ب 638.3 دولار. في حين وصل معدّل التغطية إلى نقطة بيع واحدة لكل 28000 نسمة ( نقطة بيع لكل 5000 نسمة في المتوسط العالمي).

الوحدة:دولار

جدول رقم 4-07: مؤشر الكثافة التأمينية خلال الفترة (2016-2006)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
30	31.5	40	39	34.3	33	32.8	22.9	30	21	18.7	الجزائر
72.5	73.1	80	77	76.3	77	74.8	73.8	74.8	67.2	59.2	تونس
102.3	90.8	102	97	87.6	89	80	80.7	80.3	68.9	52.4	المغرب

**Source** :SwissRe, sigma Reports 2006 to 2014, (<http://www.suissre.com/sigma>) consulté le 20/06/2016

Les notes de conjoncture du CNA 2006-2015, conseil national des assurances, Algérie <http://www.cna.dz/>. consulté le 10/06/2016.

حيث سجّل سوق التأمين الجزائري معدلات مستقرة من الكثافة التأمينية قدرت ب 31.8 سنة 2015 و30 سنة 2016 حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 والتي قدرّت ب 40 دولار مقارنة ب 39 دولار سنة 2013، ولكنها تبقى في مستويات أقل من دول المغرب العربي، حيث بلغت الكثافة التأمينية سنة 2014 في المغرب 102 دولار وفي تونس 80 دولار، وتبقى الكثافة التأمينية المغربية بعيدة عن المتوسط العالمي المقدر ب 622 دولار.

#### - هيمنة الشركات العمومية على سوق التأمين في الجزائر

سمح الأمر رقم 7/95 الصادر في 1995/01/25 بتحرير قطاع التأمين في الجزائر من خلال فتح المجال للعديد من شركات التأمين الخاصة والأجنبية للعمل في الجزائر، وهذا بعدما كان محتكرا من طرف الشركات العمومية التي تحوز على حوالي ( 3/4 ) من رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية ، ويتكوّن سوق التأمين الجزائري حاليا من 21 شركة تأمين، 10 منها شركات عمومية، 9 شركات خاصة وتعاضديتان. ويوضّح الجدول التالي أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال عام 2016.

#### جدول رقم 4-08: أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال عام 2016

(الوحدة دج)

فروع التأمين	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المؤسسات المختلطة	مجموع السوق	الحصة السوقية
السيارات	44 360 056 494	19 425 752 722	1 466 834 565	65 252 643 781	29.8 %
الحريق وأخطار أخرى	34 278 903 010	7 242 501 148	930 132 341	42 451 536 499	17.1 %
النقل	5 848 860 308	910 784 797	181 375 963	6 941 021 068	13.1 %
الفلاحة	3 132 432 646	239 097 606	-	3 371 530 252	7.1 %
ضمان القروض	1 379 079 305	43 890 641	-	1 422 969 946	3.1 %
المجموع	88 999 331 763	27 862 026 910	2578342872	11 9439 701 545	23.3 %

Source: la note de conjoncture du CNA 2016, conseil national des assurances, Algérie <http://www.cna.dz/>. consulté le 24/07/2017.

يتّضح من خلال الجدول أن سوق التأمين في الجزائر محتكر من طرف الشركات العمومية التي تسيطر على نسبة 75% من مجموع أقساط التأمين خلال سنة 2016 والمقدرة بحوالي 119 مليار دينار، أما الباقي من السوق فيعود إلى الشركات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس أموال مختلطة، التي لا يزيد عددها عن تسع شركات برقم أعمال يقدر بحوالي 27 مليار دينار. وعلى الرغم من التوازن في التعداد بين الشركات العمومية

والخاصة إلا أن الشركات العمومية تتفوق برقم الأعمال المنجز بثلاثة أضعاف تقريبا، نتيجة أسبقيتها وخبرتها الكبيرة في الميدان.

#### - سيطرة فرع التأمين على الأضرار:

تعرف سوق التأمين الجزائرية هيمنة كبيرة من طرف فرع التأمين على الأضرار خاصة التأمين على السيارات، ويرجع ذلك نتيجة زيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأميننا إجباريا ويمثل حوالي 60% من السوق، في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل سوى 7% من حصة السوق.

#### جدول رقم 4-09: أقساط قطاع التأمينات في الجزائر سنة 2016

الوحدة: دج

فروع التأمين	رقم الأعمال		الميكلة		التطور 2016/2015	
	2015/12/31	2016/12/31	2015	2016	بالقيمة	بالنسبة
التأمين على الأضرار	118.723.854.273	119.439.701.545	90.5 %	89.2 %	715.847.272	0.6 %
التأمين على الأشخاص	10.320.078.844	11.533.310.307	7.9 %	8.6 %	1.213.231.463	11.8 %
المجموع	129.043.933.116	130.973.011.851	98.4 %	97.8 %	1.929.078.734	1.5 %

Source: la note de conjoncture du CNA 2016, conseil national des assurances, Algérie <http://www.cna.dz/>. consulté le 24/07/2017.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن فرع التأمين على الأضرار يحتكر السوق بمنتجاته التأمينية المختلفة، ويرجع ذلك نتيجة زيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأميننا إجباريا ويمثل حوالي 60% من السوق، حيث سجلت سنة 2015 احتكارا شبه تام لتأمينات الأضرار بنسبة 90.5% وبلغت نسبة 89.2% سنة 2016، بعد أن ارتفع إجمالي أقساط التأمين على الأشخاص ب 11.8% مقارنة بسنة 2015 حيث سجلت نسبة 8.6% سنة 2016، ويظل التأمين على الأشخاص لا يمثل سوى 7% من سوق التأمين الجزائري مقابل 60% في البلدان المتطورة.

#### - ضعف الاستثمارات الأجنبية

يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يزال حضور الشركات الأجنبية ضعيفا بالرغم من مرور حوالي 20 سنة من صدور القانون رقم 07/95 الذي كان الهدف منه تحرير سوق التأمينات أمام الخواص المحليين وأجانب.

ومن بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي مايلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر-دراسة مقارنة مع الدول المغاربية ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي و آفاق التطوير- تجارب الدول"، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، 2012، ص 11.

- وجود نظام مالي وبنكي غير محفّز للاستثمار.
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في قطاع التأمينات على غرار التحفيزات الجبائية.
- بيروقراطية وتعقيد الإجراءات عند إنشاء شركة تأمين.
- مشكل العرقل في الجزائر والذي يعتبر عائقا أمام المستثمر المحلي و/أو الأجنبي.

## 2. الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية:

تماشيا مع الإصلاحات التي شهدتها القطاع المالي عموما في الجزائر والقطاع المصرفي خصوصا، وضعت الهيئات الوصية إطار تنظيمي جديد لشركات التأمين يحدد نظام الملاءة المالية لشركات التأمين، وهذا من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 والذي يتعلق بالاشتراكات التقنية لشركات التأمين و إعادة التأمين، والرسوم التنفيذية رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013، والذي يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بمحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطوّرات الدولية في مجال التأمين وإدارة فعالة للمخاطر المرتبطة بشركات التأمين ، وعليه سنقوم بتحليل وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر كما يلي:

### 1.2 هامش الملاءة:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-343 لسنة 1995 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 13-115 لسنة 2013، تم تعريف هامش الملاءة على النحو التالي:<sup>1</sup>  
تتمثل الملاءة المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى "حد القدرة على الوفاء" أو "هامش الملاءة".  
ويتكون هذا الهامش الإضافي من:

➤ رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة، حيث يحدد الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، كما يلي:<sup>2</sup>

1- مليار دج، بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرمملة.

<sup>1</sup> - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 و المتعلق بمحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 31 مارس 2013.

<sup>2</sup> - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 09-375 مؤرخ في ذي القعدة عام 1430 الموافق 16 نوفمبر سنة 2009، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 و المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين.

- 2 مليار دج، بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.
  - 5 مليار دج، بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين.
  - 600 مليون دينار، بالنسبة إلى الشركات التعاونية التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسمة.
  - 1 مليار دج، بالنسبة إلى الشركات التعاونية التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.
- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة.
- الأرصدة المقننة.
- التأجيل من جديد، دائن أو مدين.

وسجل هامش الملاءة المالية لسوق التأمين الجزائري تطورا مستمرا و بصورة منتظمة، حيث بلغ ارتفاعا يقدر ب (6%) سنة 2012 حيث انتقل إلى 120511 مليار دينار بعد أن بلغ ( 113917) مليار دينار سنة 2011 ، وإلى حوالي 127526 مليار دينار سنة 2013 أي بارتفاع يقدر ب (7%) مقارنة ب 2012، ليلعب أكثر من 131 مليار دج سنة 2014 بنمو قدره 3%. وأكثر من 141 مليار دينار سنة 2015 بنمو قدره (7%)، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

#### جدول رقم 4-10: تطور هامش الملاءة خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: مليون دج

التغير 16/15	سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		سنة 2012			
	القيمة %	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة	الحصة القيمة			
6%	1864	22 5	3302	22%	3116	22%	29 309	23%	29 336	22%	26 346	الشركة الوطنية للتأمينات SAA
2%	396	14 8	2050	14%	2011	15%	19 532	15%	19 323	15%	18 044	الشركة الجزائرية للتأمين و CAAR إعادة التأمين
6%	1274	15 4	2228	15%	2101	15%	19 573	14%	18 395	15%	17 981	الشركة الجزائرية للتأمين CAAT الشامل
3%	301	7% 0	1107	8%	1076	8%	10 213	8%	9 923	2%	2 243	شركة التأمين للمحروقات CASH
6%	88	1% 1490	1490	1%	1402	1%	1 133	1%	744	4%	4 747	العاملة للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM
3%	87	2% 2733	2733	2%	2646	2%	2 538	2%	2 406	2%	2 426	سلامة للتأمينات بالجزائر
6%	159	2% 2886	2886	2%	2727	2%	2 706	2%	2 274	8%	9 565	ترست الجزائر للتأمين
6%	172	2% 2922	2922	2%	2750	2%	2 596	2%	2 393	2%	2 244	أليانس للتأمينات
2%	99	3% 5073	5073	4%	4973	4%	4 866	4%	4 813	2%	2 483	الشركة الدولية للتأمين و CIAR إعادة التأمين
4%	104	2% 2650	2650	2%	2547	2%	2 518	2%	2 697	2%	2 655	2A الجزائرية للتأمينات
7%	78	1% 1196	1196	1%	1118	1%	876	1%	1 489	-	288	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA
0%	1	1% 1137	1137	1%	1136	1%	1 155	0%	294	4%	4 383	تعاضدية التأمين MAATEC الجزائرية لعمال التربية و الثقافة
6%	304	3% 5184	5184	3%	4880	4%	4 701	4%	4 876	2%	2 004	الصندوق الوطني للتعاون CNMA الفلاحي

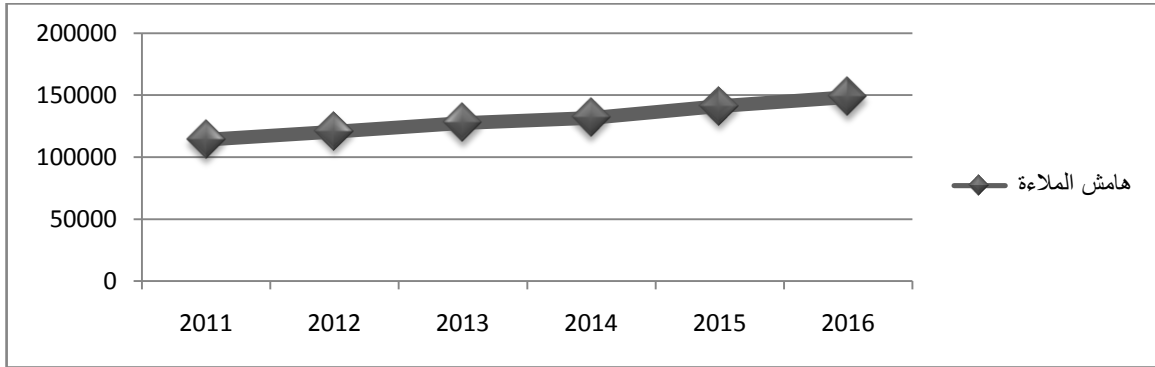


الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

9%	99	1%	1218	1%	1119	1%	1 044	1%	1 031	1%	1 180	شركة التأمين مصر الحياة
4%	68	1%	1625	1%	1556	1%	1 337	1%	1 204	1%	1 052	شركة التأمين على الحياة TALA
-	-39	1%	1663	1%	1702	1%	1 302	1%	1 534	1%	1 039	شركة التأمين و الاحتياط و SAPS
2%	91	1%	1408	1%	1337	1%	1 227	1%	1 141	1%	1 018	الصحة شركة كرامة للتأمينات
1%	11	1%	1054	1%	1043	1%	1 036	1%	1 024	1%	1 006	شركة التأمين "كارديف الجزائر"
1%	10	1%	900	1%	889	1%	846	1%	871	1%	1 010	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA
-	-30	1%	909	1%	838	1%	709	1%	802		685	التأمين التعاضدي
3%												
4%	5206	82	1219	83%	1167	83%	109	84%	106	85%	102	المجموع
		%	03		17		217		570		397	
8%	2074	18	2650	17%	2443	17%	22 354	16%	20 956	15%	18 114	الشركة المركزية لإعادة التأمين
		%	4		1							CCR
		100	1484	100%	1411	100%	131	100%	127	100	120	المجموع الإجمالي
		08			48		571		526	%	511	

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

شكل رقم 4-26: تطور هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية خلال (2011-2016)



من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (4-10)

وترجع هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع رؤوس أموال بعض شركات التأمين لقيامها بالامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي رقم (09-375) المؤرخ في (16 نوفمبر 2009) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي لشركات التأمين، حيث ارتفع رأس المال بـ 5151 مليار دينار في سنة 2010، ويتعلق الأمر بزيادة رؤوس أموال شركات التأمين التالية: شركة التأمين "كارديف الجزائر" بقيمة (550 مليون دج)، CNMA الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (241 مليون دج)، الجزائرية للتأمينات 2A (985 مليون دج)، أليانس للتأمينات (1406 مليون دج)، سلامة للتأمينات بالجزائر (1445 مليون دج)، GAM العامة للتأمين البحر الأبيض المتوسط (524 مليون دج)، بالإضافة إلى دخول شركات جديدة لسوق التأمين الجزائرية عامي 2011

و2012، وتهدف الزيادة في رأس المال الأدنى إلى دعم القاعدة المالية لشركات التأمين من أجل تعزيز ملاءتها المالية.

## 2.2 هامش الملاءة الإلزامي:

يميز قانون الإشراف والرقابة على التأمين في الجزائر بين هامش الملاءة الإلزامي لشركات التأمين على الأضرار، وهامش الملاءة لشركات التأمين على الأشخاص، كالآتي:<sup>1</sup>

بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار: يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، وألا يكون في فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات .

بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص: يختلف هامش الملاءة لشركات التأمين على الأشخاص حسب فروعها، فيحسب كما يلي:

- ❖ فيما يخص فروع التأمين على الحياة - الوفاة - زواج - ولادة والرسملة، يساوي هامش الملاءة على الأقل مجموع 4% من الأرصدة الحسابية و0.3% من رؤوس الأموال تحت الخطر<sup>2</sup> غير السالبة.
- ❖ فيما يخص الفروع الأخرى، يساوي هامش الملاءة على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب أن لا يكون في فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

يوضح الجدول الموالي نسب هامش الملاءة الإلزامي بالنسبة للديون التقنية والنسبة إلى الأقساط

### جدول رقم 4-11: هامش الملاءة الإلزامي لشركات التأمين الجزائرية إلى غاية 2016/12/31

الوحدة: مليون دج

عدد مرات الحد الأدنى القانوني (20%)	النسبة للأقساط	عدد مرات الحد الأدنى القانوني	النسبة للمخصصات التقنية	هامش الملاءة	الشركة
6	123%	8	122%	33025	الشركة الوطنية للتأمينات SAA
7	136%	7	106%	20508	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
5	99%	8	123%	22284	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT
6	112%	4	60%	11070	شركة التأمين للمحروقات CASH
2	45%	3	52%	1490	العامية للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM
3	54%	4	63%	2733	سلامة للتأمينات بالجزائر

<sup>1</sup> - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 و المتعلق بمحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 31 مارس 2013.

<sup>2</sup> - يقصد "برؤوس الأموال تحت الخطر"، الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة و مبلغ الأرصدة الحسابية.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

6	118%	8	116%	2886	ترست الجزائر للتأمين	
3	64%	9	136%	2922	أليانس للتأمينات	
3	55%	5	82%	5073	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	
4	73%	8	122%	2650	الجزائرية للتأمينات 2A	
2	47%	4	64%	1196	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	
12	242%	23	351%	1137	تعاقدية التأمين الجزائرية لعمال MAATEC	
2	41%	4	64%	5184	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	
4	85%	17	252%	1218	شركة التأمين مصير الحياة	الشركات الأخرى
4	74%	4	66%	1625	شركة التأمين على الحياة TALA	
5	98%	5	71%	1663	شركة التأمين و الاحتياط و الصحة SAPS	
3	68%	2	36%	1408	شركة كرامة للتأمينات	
3	60%	7	102%	1054	شركة التأمين "كارديف الجزائر"	
3	58%	11	158%	900	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA	
9	179%	15	221%	909	التأمين التعاضدي	
5	94%	7	98%	121903	المجموع	
5	97%	6	89%	26504	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	
5	95%	6	96%	148408	المجموع الإجمالي	

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المجموع الإجمالي لهامش الملاءة المالية لشركات التأمين بلغ 148 مليار دج سنة 2016، ما يمثل نسبة 95% بالنسبة للأقساط، حيث تجاوز الحد الأدنى القانوني ب 5 مرات، وبلغ 96% بالنسبة للمخصصات التقنية، حيث تجاوز الحد الأدنى القانوني ب 6 مرات.

كما أن شركات التأمين الجزائرية تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بالحد الأدنى لهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية، إذ أن هامش الملاءة لهذه الشركات يتجاوز هذا الحد بعدة مرات تتراوح ما بين 2 مرات (36%/15%) و 23 مرة (351%/15%)، ونفس الشيء بالنسبة للحد الأدنى لهامش الملاءة على أساس الأقساط، الذي تجاوز هو الآخر الحد الأدنى بعدة مرات تتراوح بين 2 مرات (41%/20%) و 12 مرات (242%/20%).

كذلك بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص فهي تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بالحد الأدنى لهامش الملاءة حسب المرسوم التنفيذي رقم 13-115، حيث تجاوز هامش الملاءة المالية لهذه الشركات الحد المطلوب.

### 3.2 الالتزامات القانونية:

قام المشرع الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-114 الصادر في 28 مارس 2013، بتحديد الالتزامات القانونية لشركات التأمين والتفصيل في كيفية تحديدها وتكوينها وتسجيلها في خصوم ميزانيتها في كل من تأمينات الأشخاص وتلك المتعلقة بتأمينات الأضرار وطرق حسابها، وتمثل هذه الالتزامات القانونية في المخصصات القانونية والتقنية.

#### 1.3.2 المخصصات القانونية:

تهدف المخصصات القانونية إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتقسم هذه المخصصات إلى مخصصات قانونية قابلة للخصم وأخرى غير قابلة للخصم.

#### أولاً: المخصصات القانونية القابلة للخصم

هي المخصصات القابلة للاقتطاع من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية، وتعد المبالغ المقتطعة من بين تكاليف السنة المالية وتلتزم شركة التأمين بتسجيل المخصصات القانونية القابلة للخصم في خصوم ميزانيتها، وتمثل في رصيد الضمان، الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها، رصيد أخطار الكوارث الطبيعية، رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات القانونية.<sup>1</sup>

#### - محصص الضمان:

يمون هذا الرصيد بإقتطاع 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة و/أو المقبولة خلال السنة المالية، صافية من الإلغاءات والرسوم. يتوقف تمويل هذا الرصيد عندما يساوي المبلغ الإجمالي، المتكون من هذا الرصيد ومن رأسمال الشركة أو أموال تأسيسها، المبلغ الأكثر إرتفاعاً والناتج عن إحدى النسب الآتية:

- 5% من مبلغ الأرصدة التقنية.

- 7.5% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية الأخيرة، صافية من الإلغاءات والرسوم.

- 10% من المعدل السنوي لمبلغ الخسائر المدفوعة خلال الثلاث (3) سنوات المالية الأخيرة.<sup>2</sup>

#### - الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها:

يكون الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها لتعويض عجز محتمل في أرصدة الخسائر المطلوب دفعها والناتج خصوصاً، عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الخسائر بعد إقفال السنة المالية وكذا

<sup>1</sup> - المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات القانونية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.

<sup>2</sup> - المادة رقم 05 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

النفقات المرتبطة بها، ويمون هذا الرصيد بإقتطاع 5% من مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها، ويعاد ضبط هذا الرصيد كل سنة تناسباً مع مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها.<sup>1</sup>

#### -رصيد أخطار الكوارث الطبيعية:

تخضع شروط وكيفيات تكوين و تحديد رصيد أخطار الكوارث الطبيعية إلى أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04-272 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق ل 29 أوت سنة 2004.<sup>2</sup>

#### - رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات القانونية:

يكون رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات القانونية لمجابهة الالتزامات وذلك في حالة نقص قيمة مجموع الأصول الممثلة للالتزامات القانونية، ويوافق هذا الرصيد، بالنسبة للتوظيفات الممثلة للالتزامات القانونية، الفارق المحتسب بين المبلغ الإجمالي لقيمة السوق والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية وهذا في حالة ما إذا كان الفارق سالبا. تحدد القيمة السوقية على حدة لكل عنصر من عناصر الأصول، ويعاد ضبط هذا الرصيد كل سنة بما يتناسب مع مبلغ الفارق المذكور.<sup>3</sup>

#### ثانيا: المخصصات القانونية غير القابلة للخصم

يتعين على شركات التأمين أن تسجل في خصوم ميزانيتها، أي رصيد آخر مكون بمبادرة من هيئاتها المؤهلة، وهذا وفقا للتنظيم المعمول به.<sup>4</sup>

#### 2.3.2 المخصصات التقنية:

تعد الأرصدة التقنية، رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المتخذة حسب الحالة، تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في إعادة التأمين والمسماة "الشركات المتنازلة".<sup>5</sup>

#### أولا: تكوين وتحديد المخصصات التقنية في مجال التأمين على الأشخاص

حسب المرسومين التنفيذييين الصادرين في هذا السياق على شركات التأمين على الأشخاص الالتزام بتكوين المخصصات التالية:

#### - محخص التعديل:

يخصص رصيد التعديل إلى مجابهة تقلبات نسب الخسائر المرتبطة بعمليات تأمين الجماعة لاسيما خطر الوفاة، ويمون هذا الرصيد عن طريق تخصيص سنوي لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج للعقد أو لجميع العقود

<sup>1</sup>- المادة رقم 06 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>- المادة رقم 07 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup>- المادة رقم 08 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup>- المادة رقم 09 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup>- المادة رقم 10 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

المعنية. يتوقف تموين هذا الرصيد عندما يصل مبلغه 15% من المعدل السنوي لعبئ خسائر الثلاث سنوات المالية الأخيرة.<sup>1</sup>

#### - محخص الخسائر المطلوب دفعها:

يخصص هذا الرصيد لتسوية مبالغ الخسائر المتبقي دفعها عند تاريخ الجرد، ويمثل القيمة التقديرية للمصاريف الرئيسية والتكاليف المرتبطة بها اللازمة لتسوية جميع الخسائر المصرح بها والتي لم يتم تسويتها عند تاريخ الجرد، بما فيها المبالغ المكونة للربوع التي لم تتحملها بعد شركة التأمين. يحسب رصيد الخسائر المطلوب دفعها على أساس مبلغه الخام، دون خصم الطعون التي تقدم والخسائر المسجلة على عاتق إعادة التأمين أو إعادة التنازل، ويحسب هذا الرصيد ملفا بملف وسنة بسنة.<sup>2</sup>

#### ❖ محصنات خاصة بعمليات تأمين الفروع: حياة- وفاة و زواج- ولادة ورسملة:

تلتزم شركات التأمين على الأشخاص بتكوين محصنات خاصة بعمليات تأمين: حياة، وفاة وزواج، الولادة والرسملة، والمتمثلة فيما يلي:

#### - المحصنات الحسابية:

تدعى المحصنات التقنية في تأمينات حياة، وفاة و زواج، الولادة والرسملة بالمحصنات الحسابية، وتمثل الفارق عند تاريخ الجرد بين القيم الحالية للالتزامات المتخذة على التوالي من قبل المؤمن والمؤمن لهم.<sup>3</sup>

#### - محخص المساهمة في الأرباح التقنية:

يمثل محخص المساهمة في الأرباح التقنية والمالية مبلغ المساهمات في الأرباح المخصصة للمستفيدين من عقود التأمين في حالة عدم تسديد هذه الأرباح مباشرة بعد إقفال سنة تحقيقها، ويحدد هذا المحخص حسب الشروط التعاقدية لشركة التأمين.<sup>4</sup>

#### ❖ محصنات خاصة بعمليات التأمين على الأشخاص غير عمليات تأمين الفروع: حياة- وفاة

#### وزواج- ولادة و رسملة:

تلتزم شركات التأمين على الأشخاص بتكوين محصنات خاصة بعمليات تأمين غير عمليات التأمين على الحياة، الوفاة والزواج، الولادة والرسملة، والمتمثلة فيما يلي:

#### - المحصنات الحسابية:

تمثل هذه المحصنات قيمة إلتزامات المؤمن المرتبطة بالربوع التي تقع على عاتقه، لاسيما في التأمين على الحوادث الجسمانية، وتحدد المحصنات الحسابية بالطريقة الإكتوارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المادة رقم 11 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>- المادة رقم 12 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup>- المادة رقم 13 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup>- المادة رقم 14 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

### - مخصص الأقساط غير المكتسبة:

يمثل مخصص الأقساط غير المكتسبة لجميع العقود السارية المفعول، حصة الأقساط الصادرة والمتبقي إصدارها، المتعلقة بالمدة المحددة بين تاريخا الجرد وتاريخ حلول الأجل المقبل للقسط وإن تعذر ذلك، فتاريخ نهاية العقد. يحسب هذا المخصص وفقا للتوزيع حسب المدة وعقدا بعقد، على أساس القسط الصادر، صافي من الإلغاءات والرسوم.<sup>2</sup>

يمكن حساب مخصص الأقساط غير المكتسبة وفقا للطريقة الآتية:

$$\frac{(\text{الأقساط الصادرة} - \text{الأعباء})}{2} \times (\text{الأقساط أو إشتراكات السنة المالية غير الملغاة عند تاريخ الجرد})$$

وتحدد الأقساط كما يلي:

- الأقساط الصادرة خلال السنة المالية بالنسبة للعقود السنوية.

- الأقساط الصادرة خلال السداسي الثاني بالنسبة للعقود السداسية.

- الأقساط الصادرة خلال الفصل الرابع بالنسبة للعقود الفصلية.

- الأقساط الصادرة في شهر ديسمبر بالنسبة للعقود الشهرية.

### ثانيا: تكوين وتحديد المخصصات التقنية في مجال التأمين على الأضرار

حسب المرسومين التنفيذييين الصادرين في هذا السياق على شركات التأمين على الأضرار الالتزام بتكوين المخصصات التالية:

### - مخصص التوازن:

يخص مخصص التوازن شركة التأمين الممارسة لفرع التأمين "القروض" و/أو فرع تأمين "الكفالة"، ويكون هذا المخصص لتغطية الخسارة التقنية المحتمل وقوعها عند إنتهاء السنة المالية في هذين الفرعين.

يمون هذا المخصص، لكل سنة مالية متتالية باقتطاع لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج لفرع التأمين

المعني، إلى غاية أن يساوي هذا الرصيد أو يفوق 150% من المبلغ السنوي الأكثر إرتفاعا للأقساط أو

الإشتراكات، صافية من الإلغاءات ومن الرسوم خلال الخمس سنوات المالية السابقة، للفرع المعني.

عندما يكون الناتج التقني سالبا يجب إعادة إدراج رصيد التوازن في نتيجة السنة المالية، بقيمة تعادل المبلغ

السلي الناتج.<sup>3</sup>

### - مخصص التعديل:

<sup>1</sup>- المادة رقم 15 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>- المادة رقم 16 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup>- المادة رقم 17 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

يخص مخصص التعديل شركة التأمين الممارسة للتأمين من "البَرْد" من أجل تعديل تقلبات نسب الخسائر للسنوات المقبلة، ويمون هذا المخصص لكل سنة مالية متتالية، بإقتطاع لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني، إلى غاية أن يساوي هذا المخصص أو يفوق 200% من أقساط أو اشتراكات السنة المالية صافية من الإلغاءات والرسوم للفرع المعني. عندما يكون الناتج التقني سالبا، يجب إعادة إدراج مخصص التعديل في نتيجة السنة المالية، بقيمة تعادل المبلغ السلي الناتج.<sup>1</sup>

#### - مخصص الأقساط غير المكتسبة:

يكون ويحسب مخصص الأقساط غير المكتسبة وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 16 من نفس المرسوم.

#### - مخصص الخسائر المطلوب دفعها في التأمين عن الأضرار غير تأمين السيارات:

يحسب هذا الرصيد، ملفا بملف وسنة بسنة، على أساس مبلغه الخام، دون خصم الطعون التي تقدم والخسائر المسجلة على عاتق إعادة التأمين أو إعادة التنازل. إذا حدد مبلغ التعويض إثر وقوع خسارة، بموجب قرار نهائي أو غير نهائي من العدالة، ينبغي أن يساوي مبلغ الرصيد المشكل على الأقل، مبلغ هذا التعويض، مع خصم التسبيقات في حالة ما إذا قد تم دفعها.<sup>2</sup>

#### - مخصص الخسائر المطلوب دفعها في تأمين السيارات:

يحسب هذا المخصص ملفا بملف وسنة بسنة وهذا بإجراء تقييمات متباينة لكل من الخسائر المادية والخسائر الجسمانية، وإن تعذر ذلك، يمكن للشركة بعد موافقة إدارة الرقابة، تطبيق الطرق الثلاث أدناه والاحتفاظ بالتقييم الأكثر إرتفاعا:

**الطريقة الأولى**، التقييم استنادا إلى معدل مبلغ الخسائر التي قامت شركة التأمين بتسويتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة. **الطريقة الثانية**، التقييم على أساس وتيرة التسوية الملاحظة على مستوى شركة التأمين خلال الخمس سنوات الأخيرة. **الطريقة الثالثة**: التقييم على أساس التناسب بين الخسائر والأقساط المكتسبة، وتدعى هذه الطريقة "الطريقة الجزافية" أو طريقة "توقيف الأقساط".<sup>3</sup>

#### - مخصص المساهمة في الأرباح والإرجاعات:

يمثل هذا المخصص المبالغ المخصصة للمؤمن لهم أو للمستفيدين من عقود التأمين، في شكل مساهمة في الأرباح التقنية و في الإرجاعات، إذا لم يتم دفع هذه المبالغ.

والجدول التالي يعرض تطور العناصر المكونة للمخصصات التقنية لسنتي 2014-2016:

#### جدول رقم 4-12: العناصر المكونة للمخصصات التقنية (2014-2016)

الوحدة: مليون دج

<sup>1</sup> المادة رقم 18 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> المادة رقم 20 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> المادة رقم 21 من نفس المرسوم التنفيذي، مرجع سبق ذكره.



التغير 2015/2016		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		
%	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
6%	60	1%	1069	1%	1009	1%	789	مخصص التعديل
64%	-10	0%	6	0%	16	0%	5	مخصص التوازن
-4%	-2759	56%	69883	58%	72642	58%	70 481	مخصص الحوادث تحت التسوية
33%	1637	5%	6652	4%	5014	3%	3 557	المخصصات الرياضية
-31%	-34	0%	74	0%	108	0%	216	مخصص المشاركة في الأرباح التقنية والمالية
-2%	-6	0%	274	0%	280	0%	177	مخصص المشاركة في الأرباح والتعويضات المسترجعة
2%	930	37%	46579	37%	45649	38%	45 702	مخصص الأقساط غير محصلة
-0,1%	-182	100%	124536	100%	124718	100%	120 927	المجموع

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي المخصصات التقنية لسنة 2015 بلغت 125 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2014. ونجحت هذه الزيادة إلى حد كبير عن تطور مخصص الحوادث تحت التسوية الذي بلغ قيمة 72 مليار دينار سنة 2015 بينما بلغ قيمة 70 مليار دينار سنة 2014 أي بارتفاع قدر ب 3%. بالإضافة إلى اعتماد شركات التأمين على مخصصات جديدة ( مخصص التعديل: 1009 مليار دينار، مخصص التوازن: 16 مليار دينار، المخصصات الرياضية: 5014 مليار دينار) استجابة للوائح التنظيمية الجديدة، في حين سجل إجمالي المخصصات التقنية انخفاضا سنة 2016 قدر ب 0.1% مقارنة بسنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض الذي سجل في مخصص الحوادث تحت التسوية ب 4%، مخصص المشاركة في الأرباح التقنية والمالية ب 31% ومخصص المشاركة في الأرباح والتعويضات المسترجعة ب 2%.

#### تحليل الالتزامات القانونية:

شهدت الالتزامات القانونية لسوق التأمين الجزائري سنة 2015 ارتفاعا قدر ب 3,3 % أي ما قيمته (4352) مليون دينار، حيث بلغت 135172 مليون دينار في نفس السنة مقارنة ب 130638 مليون دينار سنة 2014، وتمثل المخصصات التقنية الجزء الأكبر في مجموع الالتزامات القانونية بنسبة (92%)، ما يدل على أن مجمل الأموال التي تحوزها شركات التأمين تعود لحملة الوثائق، وبالتالي يستوجب على الشركة أن تكون حذرة في توظيفها لهذه الأموال، وكانت جميع شركات التأمين وراء هذا الارتفاع باستثناء ( الشركة الوطنية للتأمينات SAA ، التأمين التعاضدي، شركة التأمين والاحتياط والصحة)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم 4-13: تطور العناصر المكونة للالتزامات القانونية خلال الفترة (2013-2016)**

الوحدة: مليون دينار

التغير 16/15		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013	
%	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة

0%	-182	92%	124536	92%	124718	93%	120 927	91%	108 070	المخصصات التقنية
6%	602	8%	11056	8%	10454	7%	9 711	9%	10 706	المخصصات القانونية
0,3%	420	100%	135592	100%	135172	100%	130 638	100%	118 777	مجموع الالتزامات القانونية

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

### تمثيل الالتزامات القانونية:

تمثل الالتزامات القانونية في ميزانية شركة التأمين بعناصر أصول معادلة، وفق النسب التالية:<sup>1</sup>  
 - نسبة (50%) على الأقل من قيمة الالتزامات القانونية تمثل بقيم الدولة (سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها)، بحيث ينبغي أن يخصص نصفها على الأقل للقيم المتوسطة والطويلة الأجل.

- أما الجزء المتبقي من الالتزامات القانونية فينقسم على عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق، دون أن تتجاوز حصة التوظيفات في القيم المنقولة أو الأوراق المالية المماثلة الصادرة عن شركات جزائرية غير مسجلة على مستوى البورصة نسبة (20%) من قيمة الالتزامات القانونية. ويبين الجدول الموالي تطور معدل تمثيل الالتزامات القانونية لشركات التأمين.

### جدول رقم 4-14: تطور معدل تمثيل الالتزامات القانونية (2013-2016)

معدل التمثيل	2013	2014	2015	2016
حصة الأصول (التمثيل الإجمالي)	138%	133%	144%	151%
حصة قيم الدولة	58%	62%	70%	81%

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن التمثيل الإجمالي للالتزامات القانونية بالأصول بلغ 151% سنة 2016 وهو أكبر من الحد الأدنى المفروض ب 51 نقطة، مقابل 144% في سنة 2015 و 133% سنة 2014. أما بالنسبة لتمثيل الالتزامات القانونية بقيم الدولة، فقد بلغ (81%) سنة 2016 وهو أكبر ب (31) نقطة من الحد الأدنى المفروض، مقابل (70%) سنة 2015 و(58%) سنة 2013، و(62%) سنة 2014.

### معدل التغطية بعناصر الأصول وقيم الدولة:

### جدول رقم 4-15: معدل التغطية بعناصر الأصول وقيم الدولة سنة 2016

الوحدة: مليون دج

معدل التغطية بقيم الدولة	قيم الدولة	معدل التغطية الإجمالية	مجموع التوظيفات	الالتزامات القانونية

<sup>1</sup> - المادة رقم 2 من القرار الصادر في 2 أكتوبر 1996، الذي يحدد نسب تمثيل الالتزامات القانونية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، المعدل والمتمم بالقرار الصادر في 7 جانفي 2002، الجريدة الرسمية رقم 56 سنة 1996.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

98%	28649	260%	76143	29269	الشركة الوطنية للتأمينات SAA	تأمينات الأضرار
66%	13786	103%	21560	20997	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	
94%	19927	115%	24441	21220	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	
78%	14795	108%	20499	19017	شركة التأمين CASH للمحروقات	
66%	2100	111%	3534	3190	العامّة للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM	
48%	2239	136%	6362	4677	سلامة للتأمينات بالجزائر	
40%	1051	168%	4390	2611	ترست الجزائر للتأمين	
47%	1140	143%	3452	2412	الينس للتأمينات	
50%	3390	135%	9235	6842	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	
50%	1325	122%	3204	2633	الجزائرية للتأمينات 2A	
67%	1400	111%	2315	2085	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	
91%	304	121%	404	333	تعاضدية MAATEC التأمين الجزائرية لعمال التربية و الثقافة	
117%	10170	146%	12639	8661	الصندوق الوطني CNMA للتعاون الفلاحي	
49%	270	107%	583	546	شركة التأمين مصر الحياة	تأمينات الأشخاص
64%	1600	139%	3510	2519	شركة التأمين على الحياة TALA	
71%	1675	134%	3140	2352	شركة التأمين و الاحتياط و الصحة SAPS	
96%	3892	116%	4722	4071	شركة كرامة للتأمينات	
83%	870	194%	2040	1049	شركة التأمين "كارديف الجزائر"	
77%	520	130%	879	678	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA	
214%	900	238%	1000	421	التأمين التعاضدي	
81%	110477	151%	204877	135592	المجموع	

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الالتزامات القانونية لسوق التأمين الجزائري بلغت 135592 مليار دينار، في حين بلغت قيمة التوظيفات المالية للقطاع 204877 مليار دينار وتظهر نسب تغطية تفوق 100% مما يعكس الملاءة المالية التي يتمتع بها سوق التأمين الجزائري، فقد بلغ معدل التغطية الإجمالي للالتزامات القانونية (151%) سنة 2016، رغم أن هناك بعض الشركات التي لم تستطع احترام الحد الأدنى المطلوب، وتمثل هذه الشركات في (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين). وبلغ معدل التغطية بقيمة الدولة (81%)، حيث لم تتمكن بعض الشركات الالتزام بنسبة التغطية المحددة قانونيا ب (50%) على الأقل، وتمثل هذه الشركات في كل من ( ترست الجزائر للتأمين، شركة التأمين "كارديف الجزائر"، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الجزائرية للتأمينات).

### 3. عمليات الإكتتاب كمدخل استراتيجي لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية:

تؤثر نتيجة أعمال فروع التأمين على نتيجة أعمال الشركة بوجه عام من ربح أو خسارة، ولدراسة النشاط الإكتتابي وتقييمه كمدخل استراتيجي لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية وجب دراسة كل فرع على حدة للوقوف على مدى كفاءة الشركة في أداء نشاطها الأساسي (الاكتتاب).

#### 1.3 الحصة السوقية:

يعرض الجدول الموالي تطور الحصة السوقية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2013-2016).

#### جدول رقم 4-16: تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2013-2016)

الوحدة: مليون دج

التغير 16/15		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013			
%	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة		
-2%	-538	21%	26875	21%	27413	21%	26586	23%	25759	الشركة الوطنية للتأمينات SAA	تأمينات الأضرار
-9%	-1556	12%	15082	13%	16638	13%	16088	13%	15198	الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR	
7%	1455	17%	22615	17%	21160	16%	20192	16%	18114	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	
-1%	-59	8%	9887	8%	9946	10%	12002	9%	9720	شركة التأمين للمحروقات CASH	
4%	125	3%	3329	3%	3203	3%	3506	3%	3303	العامية للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM	
7%	312	4%	5019	4%	4707	4%	4491	4%	4015	سلامة للتأمينات بالجزائر	
14%	301	2%	2453	2%	2152	2%	2613	2%	2725	تروست الجزائر للتأمين	
3%	133	4%	4565	3%	4432	4%	4427	4%	4150	أليانس للتأمينات	
1%	103	7%	9182	7%	9079	7%	8859	7%	7585	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	
1%	33	3%	3627	3%	3594	3%	3943	4%	4057	الجزائرية للتأمينات 2A	
3%	73	2%	2569	2%	2496	2%	2491	1%	1211	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	
-15%	-84	0%	469	0%	553	0%	512	-	397	تعاضدية التأمين MAATEC الجزائرية لعمال التربية و الثقافة	
2%	197	10%	12649	10%	12452	9%	11268	88%	9593	الصندوق الوطني للتعاون CNMA الفلاحي	
<b>0,42 %</b>	<b>495</b>	<b>91%</b>	<b>11832 1</b>	<b>92%</b>	<b>11782 6</b>	<b>93%</b>	<b>116979</b>	<b>93%</b>	<b>105827</b>	<b>مجموع تأمينات الأضرار</b>	
5%	70	1%	1428	1%	1358	1%	1109	1%	1131	شركة التأمين مصير الحياة	تأمينات الأحياء
3%	60	2%	2191	2%	2131	1%	1556	1%	1327	شركة التأمين على الحياة TALA	
15%	218	1%	1697	1%	1479	1%	1272	1%	1199	شركة التأمين و الاحتياط و الصحة SAPS	
16%	285	2%	2069	1%	1784	1%	1539	2%	1929	شركة كرامة للتأمينات	
13%	203	1%	1768	1%	1565	1%	1374	1%	1208	شركة التأمين "كارديف الجزائر"	

20%	260	1%	1550	1%	1290	1%	1165	1%	769	شركة أكسا للتأمين على الحياة
9%	40	0%	507	0%	467	0%	512	1%	606	التأمين التعاضدي
12%	1166	9%	11240	8%	10075	7%	8527	7%	8168	مجموع تأمينات الأشخاص
1,3%	1661	100%	12956	100%	12790	100%	125505	100%	113995	المجموع الإجمالي

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سوق التأمين الجزائري بقي محافظا على نفس هيكل الإنتاج منذ سنة 2012 والذي يتميز بالتركيز النسبي، حيث نجد أربع شركات تأمين مباشر (CASH-CAAT-CAAR-SAA) من أصل 20 شركة تمثل 60% من الإنتاج مع حصص سوقية تتراوح بين (8%-23%)، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا مستمرا خلال سنوات الدراسة بسبب دخول شركات تأمين جديدة، أدى إلى زيادة المنافسة، وفي سنة 2016 سجل سوق التأمين إرتفاعا في حجم الإنتاج قدر ب 129,6 مليار دج مقارنة ب 127,9 مليار دج سنة 2015 وب 125,5 مليار دج سنة 2014، أي بارتفاع قدره 1,3%، وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي الذي يميز هذه المرحلة من انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي تدهور العائدات الخارجية. وقد سجلت شركات التأمين على الأضرار إرتفاعا طفيفا قدر ب 0,42% مقارنة بسنة 2015، بينما ساهم التأمين على الأشخاص بشكل إيجابي في تطوير نشاط التأمين بأقساط إضافية بلغت قيمة 1 مليار دج أي بارتفاع قدره 12%، وقدرت حصة إنتاجه ب 9% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمين. إلا أنه وبالرغم من ذلك يظل سوق التأمين محتكرا من قبل شركات التأمين على الأضرار بنسبة 91% وبنسبة 9% فقط من طرف شركات التأمين على الأشخاص. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

#### جدول رقم 4-17: هيكل الإنتاج حسب نوع الشركة خلال الفترة (2010-2016)

المجموع	التعاضديات		الشركات المختلطة		الشركات الخاصة		الشركات العمومية		الإنتاج
	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	
129561	507	13118	3247	2569	3226	28174	4260	74459	2016
100%	0.4%	10%	3%	2%	2.5%	22%	3%	57%	
100%	0.4%	10.2%	2%	2%	2%	21%	3%	59%	2015
100%	0.4%	9.4%	2%	2%	2%	22%	2%	60%	2014
100%	1%	9%	2%	1%	2%	23%	3%	60%	2013
100%	1%	8%	1%	-	2%	23%	3%	61%	2012
100%	0%	8%	0%	0%	1%	24%	1%	66%	2011
100%	-	8%	-	-	-	25%	-	67%	2010

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يظهر من خلال الجدول أن شركات التأمين العمومية تسيطر على إنتاج سوق التأمين بنسب منخفضة تدريجياً وذلك بعد صدور القانون رقم ( 04/06 ) المؤرخ في ( 20-4-2006 ) الهادف إلى ترقية وتطوير الفروع التأمينية واستحداث فروع جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011، حيث قدرت الحصة السوقية لشركات التأمين العمومية بـ 67% في نفس السنة، وبلغت الحصة السوقية لهذه الشركات 60% فيما يتعلق بالتأمين على الأضرار و 3% بالنسبة للتأمين على الأشخاص سنة 2013، في حين سجل إنتاج الشركات العمومية قيمة 78719 مليون دج سنة 2016 وبحصة سوقية تقدر بـ 60%، بينما بلغ إنتاج الشركات الخاصة 31400 مليون دج وبحصة سوقية تقدر بـ 24,5%، لتقتسم كل من الشركات المختلطة والشركات التعاونية النسبة المتبقية على التوالي 5%، 10% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمين.

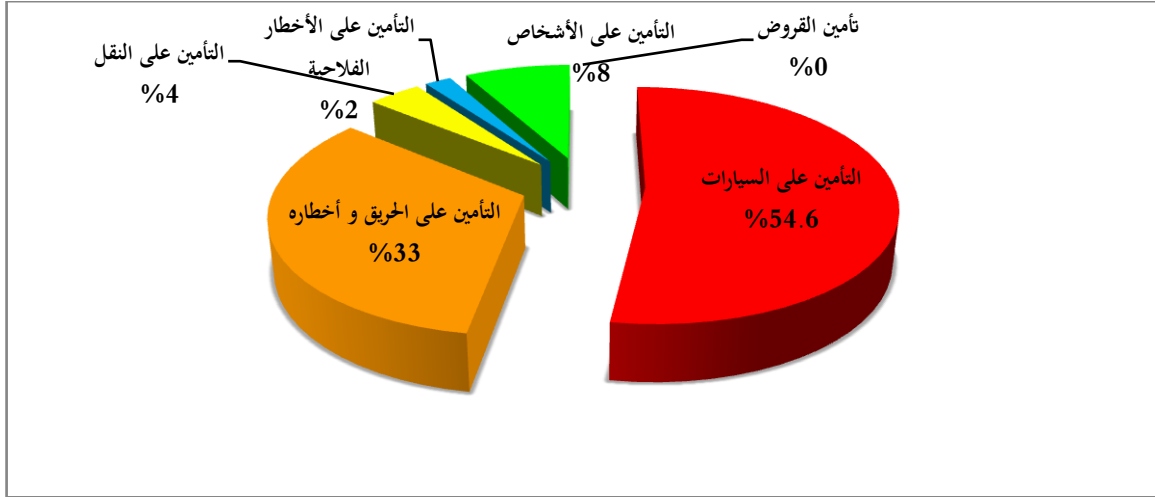
جدول رقم 4-18: تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة ( 2007-2016 )

الوحدة: مليون دج

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	فروع التأمين
65252	66183	65360	61073	53118	43958	40329	35433	29530	24525	التأمين على السيارات
42451	41910	42850	37030	32559	29215	26708	28868	25946	19455	التأمين على الحريق والأخطار المتعددة
6941	5723	6406	5749	5262	5679	6045	6109	5752	5158	التأمين على النقل
3371	3757	2052	1758	1398	1047	1051	762	716	517	التأمين على الأخطار الفلاحية
1422	1148	1032	924	621	476	422	378	546	592	تأمين القروض
119439	118723	125505	113995	99630	86675	81713	77339	67884	53789	المجموع

Source: la note de conjoncture du CNA 2016, conseil national des assurances, Algérie <http://www.cna.dz/>. consulté le 24/07/2017.

شكل رقم 4-27: تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة ( 2007-2016 )



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-18)

بلغ رقم أعمال قطاع التأمين ضد الأضرار الذي يستحوذ على حصة سوقية تقدر بـ 89.2% ما يعادل 119.4 مليار دج سنة 2016 مقابل 118.7 مليار دج في 2015، مسجلا تطورا طفيفا لم يتجاوز 0.6%، وذلك بمساهمة فروعها كما يلي:

- سجل فرع التأمين على السيارات انخفاضا في مستوى الإنتاج قدر بـ 1.4%، ويبقى فرع السيارات أهم فرع في نشاط التأمين على الأضرار بحصة سوق تمثل 54.6%، و يقدر حجم التعاملات فيه بـ 65.3 مليار دج وهذا بالرغم التراجع المحسوس في استيراد السيارات، بالمقابل ارتفعت التأمينات الإجبارية والتي تمثل نسبة 20.3% من محفظة فرع السيارات بنسبة 0.3% مقارنة بسنة 2015، في حين أن الضمانات الاختيارية انخفضت بـ 1.8% مقارنة بنفس السنة.

- في حين سجل فرع الحريق رقم أعمال بـ 42.5 مليار دج بارتفاع يقدر بـ 1.3%، وذلك نتيجة ارتفاع رقم أعمال الفرع الثانوي "الحرائق، الانفجارات والعوامل الطبيعية" بنسبة 10.5% والذي يمثل نسبة 63% من محفظة الحريق، والارتفاع المسجل في التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية بـ 25.5%.

- كما عرف فرع التأمين على النقل هو الآخر زيادة في رقم الأعمال والتي قدرت بـ 21.3%، تعود أساسا لارتفاع ضمانات النقل الجوي بـ 79.1%، و ضمانات النقل البري بنسبة 11.4%، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد للنقل بالسكك الحديدية والذي قدر بـ 1750.7%.

- بالمقابل عرف فرع المخاطر الزراعية انخفاضا بنسبة 10.3%، نتيجة الانخفاض المسجل في فروعها الثانوية، حيث انخفضت المخاطر الفلاحية المختلفة بنسبة 50.8%، الإنتاج النباتي بـ 17.7% والإنتاج الحيواني بـ 9.6%، حيث تمثل هذه الفروع في مجملها نسبة 59% من محفظة المخاطر الزراعية.

- كما تم تسجيل ارتفاع في فرع القروض بنسبة 23.9% بفعل الزيادة المسجلة في كل فروعها، حيث عرف "البيع بالتقسيط" زيادة قدرها 618% بعد صدور قانون القروض الاستهلاكية، "انعدام الملاءة العامة" ارتفعت بـ 25%، قروض الصادرات بـ 13.2% وزيادة القروض العقارية بنسبة 24.4%.

جدول رقم 4-19: تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأشخاص خلال الفترة ( 2010-2016 )

الوحدة: دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحوادث + المرض	2.264835	1.406014	1.176352	1.605622	1.303137	2.030275	2.696540
المساعدة	792592	861551	1.397670	1.512002	2.291690	2.902 589	2.764941
الحياة و الوفاة	1.809704	1.943926	1.863651	2.251163	2.501140	3.303 052	3.566489
الاحتياط الجماعي	2.312395	2.458893	2.149152	2.665328	2.504689	2.791 447	3.261 439
المجموع	7.179526	6.670384	6.586824	8.034115	8.600658	10.320078	11.533310

Source : Conseil national des assurances, Note de conjoncture du marché des assurances, Alger, 4<sup>ème</sup> trimestre 2011, p 7, 4<sup>ème</sup> trimestre 2013, p 12 , 4<sup>ème</sup> trimestre 2015, p 6, p 7, 4<sup>ème</sup> trimestre 2016 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فرع التأمين على الأشخاص شهد تطورا ملحوظا قدر ب 11.8% مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ رقم أعماله 11.5 مليار دج بحصة سوقية تبلغ 8.6%. يسيطر عليها فرع "حياة-وفاة" بنسبة 30.9% ويرقم أعمال قدر ب 3.5 مليار دج متبوعة بفرع "الادخار الجماعي" بنسبة 28.3% ويرقم أعمال يقدر ب 3.26 مليار دج، وفرع المساعدة ب 24% ويرقم أعمال بلغ 2.76 مليار دج، والحوادث الجسمانية ب 16.1% ويرقم أعمال يقدر ب 1.8 مليار دج، وأخيرا فرع الأمراض ب 0.7% ويرقم أعمال يقدر ب 84 مليون دج. فيما تستحوذ الشركات الخاصة على نسبة 29.4% من حصص السوق بأقساط تأمينية تصل إلى 3.4 مليار دج.

2.3 إجمالي الأقساط:

يوضح الجدول والشكل المواليين تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2007-2016

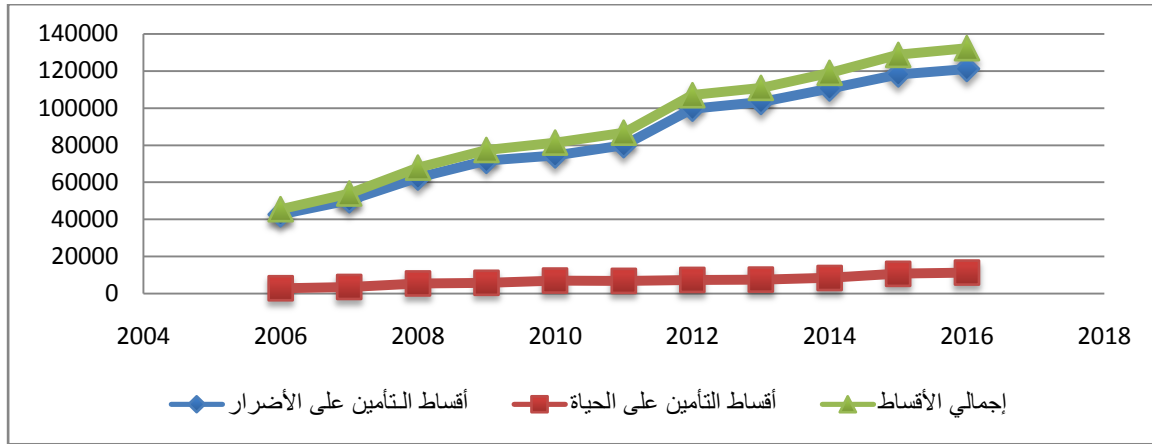
جدول رقم 4-20: تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2007-2016

الوحدة: مليون دج

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أقساط التأمين على الأضرار	50247	62490	71550	74373	79914	99630	103280	110534	118102	121019
أقساط التأمين على الحياة	3542	5394	5789	6941	6761	7290	7471	8362	10583	11168
إجمالي الأقساط	53789	67884	77339	81314	86675	106920	113751	125509	128685	132187

Source: Swiss Re Company, The World Insurance 2016, Sigma, N 3/2017, 2014, 2012, 2010.





المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-20)

يتضح من خلال ما سبق أن وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر عرفت تطوراً ملحوظاً منذ سنة 2003 وذلك بسبب النشاط الاقتصادي وحركة الاستثمارات التي عرفتها تلك الفترة على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وبرنامج التنمية الخماسي (2005-2009)، والمخطط الخاص بالفترة (2010-2014). إلا أن نمو رقم أعمال قطاع التأمين بدأ بالتراجع منذ سنة 2014 حيث بلغت نسبة نمو القطاع 5% مقارنة بـ 14% المسجلة عام 2013 و 15% عام 2012، وذلك بسبب تراجع العائدات الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط. وقدر إجمالي أقساط التأمين بـ 125 مليار دج في 2014 مقابل 113.9 مليار دج سنة 2013، بزيادة طفيفة قدرها 11.5 مليار دج. ليسجل القطاع مرة أخرى ارتفاعاً طفيفاً سنة 2016 قدر بـ 2% مقارنة بسنة 2015، أين بلغ رقم الأعمال ما يقارب 133 مليار دج مقارنة بـ 128.6 مليار دج سنة 2015.

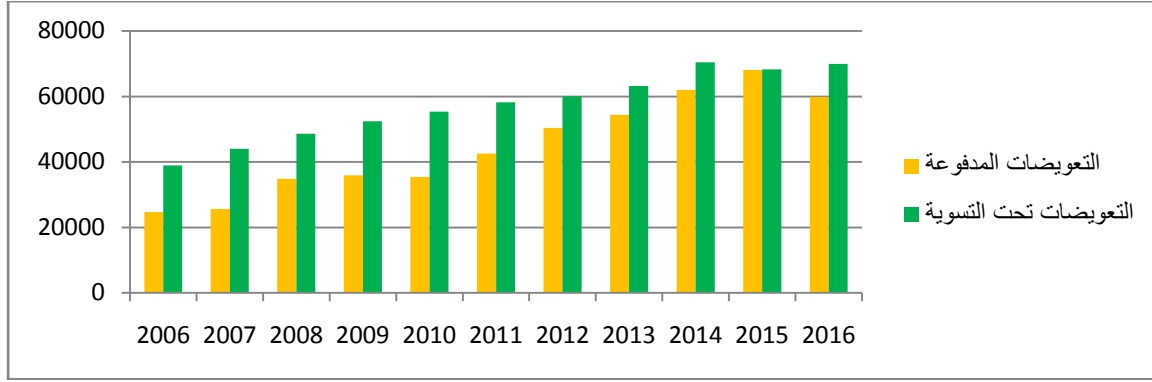
### 3.3 التعويضات:

جدول رقم 4-21: تطور تعويضات شركات التأمين خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليون دج

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التعويضات المدفوعة	24658	25650	34809	35927	35374	42500	50348	54397	62013	68106	59861
التعويضات تحت التسوية	38956	44045	48652	52455	55372	58150	60012	63207	70464	68293	69909

Source : Conseil national des assurances, «le secteur Algérien des assurances », Notes statistiques du marché Algérien des assurances en 2011, p5, 2016, p 16.



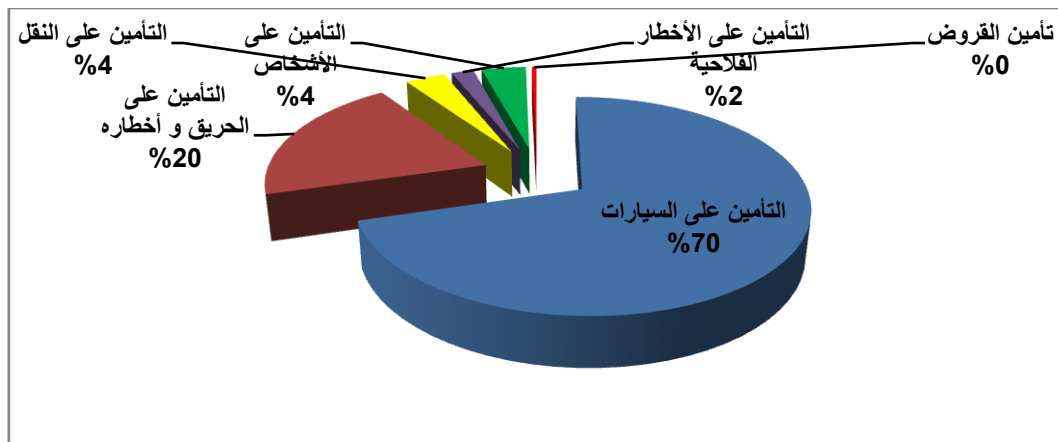
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-21)

عرف حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين اتجاه المؤمن لهم ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى فبعد أن كانت قيمة التعويض في سنة 2006 تبلغ 24.6 مليار دج، بلغت سنة 2015 ما يقارب 68 مليار دج أي بزيادة قدرها حوالي 85% وذلك يتناسب مع النمو المسجل في رقم الأعمال.

أما عن سنة 2016 فقد سجل حجم التعويضات انخفاضا يقدر ب 11.9%، حيث بلغت عمليات التعويض حوالي 62.4 مليار دج مقابل 70.8 مليار دج سنة 2015، في حين تسجل التعويضات تحت التسوية زيادة قدرها 2.7% مقارنة ب 2015، تصل إلى 73.1 مليار دج.

وبلغ إجمالي تعويضات الأضرار المدفوعة 59.8 مليار دج سنة 2016، حيث سجلت انخفاضا قدر بنسبة 12.1% مقارنة بسنة 2015، منها 43.8 مليار دج في مجال تأمين السيارات بزيادة قدرها 7.4% ناجمة عن زيادة حوادث السيارات، حيث تقدر حصة تعويضات الأضرار الخاصة بالسيارات ب 73.2%، أما باقي الفروع (التأمين الزراعي، تأمين الأشخاص، تأمين النقل، تأمين القروض) فيبقى حجم التعويضات فيها ضعيفا ويرجع ذلك إلى ضعف التأمين في هذه الفروع، والشكل الموالي يوضح نسب التعويض الخاصة بكل فرع من فروع التأمين.

شكل رقم 4-28: تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال سنة 2016



Source :Conseil national des assurances, «le secteur Algérien des assurances », Notes statistiques du marché Algérien des assurances en, 2016, p 15.

جدول رقم 4-22: تطور التعويضات حسب شركات التأمين  
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-22) أن:

التغير 16/15		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		
%	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	
-3%	-452	23%	16169	17%	16621	26%	15771	27%	14540	الشركة الوطنية للتأمينات SAA
-8%	-1064	18%	12358	14%	13422	15%	9448	14%	7713	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة CAAR التأمين
7%	932	20%	13691	13%	12759	16%	9611	15%	8300	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT
24%	384	3%	2425	4%	3578	6%	3947	4%	2376	شركة التأمين للمحروقات CASH
24%	384	3%	1998	2%	1614	3%	1811	3%	1629	العمامة للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM
3%	78	3%	2332	2%	2254	4%	2228	4%	1941	سلامة للتأمينات بالجزائر
16%	182	2%	1338	1%	1156	2%	986	3%	1702	تروست الجزائر للتأمين
8%	150	3%	2059	2%	1909	3%	2026	4%	2141	أليانس للتأمينات
7%	379	8%	5877	6%	5498	8%	5185	9%	5027	الشركة الدولية للتأمين وإعادة CIAR التأمين
-9%	-141	2%	1436	2%	1577	3%	1822	4%	2166	الجزائرية للتأمينات 2A
-59%	-517	1%	362	1%	880	2%	985	-	229	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA
-	-230	0%	-	0%	230	0%	186	-	123	تعاقدية التأمين الجزائرية MAATEC لعمال التربية والثقافة
1%	82	10%	6802	7%	6719	9%	5548	8%	4331	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA
<b>-2%</b>	<b>-1371</b>	<b>96%</b>	<b>66846</b>	<b>96%</b>	<b>68216</b>	<b>96%</b>	<b>59554</b>	<b>97%</b>	<b>52219</b>	مجموع تأمينات الأضرار
-4%	-6	0%	149	0%	155	0%	80	-	107	شركة التأمين مصر الحياة
10%	51	1%	579	1%	528	1%	557	1%	532	شركة التأمين على الحياة TALA
-2%	-14	1%	651	1%	665	1%	549	1%	427	شركة التأمين والاحياط والصحة SAPS
13%	93	1%	809	1%	717	1%	647	-	518	شركة كرامة للتأمينات
-17%	-43	0%	206	0%	249	0%	155	-	114	شركة التأمين "كارديف الجزائر"
-48%	-241	0%	266	1%	507	0%	238	-	102	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA
8%	4	0%	56	0%	52	0%	52	-	39	التأمين التعاقدي
<b>-5%</b>	<b>-156</b>	<b>4%</b>	<b>2716</b>	<b>3%</b>	<b>2872</b>	<b>4%</b>	<b>2278</b>	<b>3%</b>	<b>1840</b>	مجموع تأمينات الأشخاص
<b>-2%</b>	<b>-1526</b>	<b>100%</b>	<b>69562</b>	<b>100%</b>	<b>71088</b>	<b>100%</b>	<b>61832</b>	<b>100%</b>	<b>54059</b>	المجموع الإجمالي

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

- تعويضات شركات التأمين العامة (SAA-CAAR-CAAT-CASH) تمثل نسبة 48% من إجمالي التعويضات سنة 2015، حيث بلغت 46380 مليار دج، بعدما كانت تصل إلى 68% سنة 2012، وتحتل الشركة الجزائرية للتأمين SAA على أكبر نسبة من التعويض تقدر ب 17% سنة 2015 وهذا بحكم هيكل سوقها الذي يتركز أساسا على تأمين فرع السيارات والذي يحتل هو الآخر الحصة الكبرى في

التعويض بمتوسط 73,2%، وتليها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بنسبة 13% حيث يمثل التأمين على الحريق والأخطار المتعددة الجزء الأكبر من محفظة الشركة وبمتوسط تعويض يقدر بـ 20% من إجمالي التعويضات على الأضرار.

- في حين بلغت تعويضات الشركات الخاصة 2.5 مليار دج سنة 2016، وأكبر نسبة ترجع إلى فرع الاحتياط الجماعي بنسبة 70.3%، بارتفاع قدر بـ 18.5% مقارنة بسنة 2015.

### 4.3 النتائج التقنية والمحاسبية لشركات التأمين الجزائرية:

#### 1.4.3 النتائج التقنية:

حققت التوظيفات المالية لشركات التأمين مردودية جيدة، أثرت بشكل كبير في تسجيل نتيجة تقنية موجبة، حيث بلغ مستوى تغطية نفقات التسيير عن طريق هامش الملاءة المسجل خلال سنة 2016 نسبة 130%، حيث بلغت نفقات الاستغلال (التسيير) 32870 مليون دج، أما هامش التأمين الإجمالي فقد بلغ 42661 مليون دج، وكانت النتيجة التقنية الإجمالية هي 9791 مليون دج، والجدول الموالي يوضح مستوى تغطية نفقات التسيير عن طريق هامش التأمين المسجل في شركات التأمين الجزائرية، كما يلي:

#### جدول رقم 4-23: معدل الفائض التأميني لشركات التأمين خلال سنة 2016

الشركة	هامش الملاءة (1)	التكاليف العامة (2)	(1)/(2)
الشركة الوطنية للتأمينات SAA	11650	8196	142%
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	3966	3985	100%
الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	6668	4320	154%
شركة التأمين للمحروقات CASH	2453	1645	149%
العامية للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM	1581	1200	132%
سلامة للتأمينات بالجزائر	1656	1386	119%
ترست الجزائر للتأمين	645	566	114%
أليانس للتأمينات	2279	1800	127%
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	2906	2568	113%
الجزائرية للتأمينات 2A	1696	1342	126%
شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	775	831	93%
MAATEC	0	0	
تعاقدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة			
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	1253	879	143%
شركة التأمين مصير الحياة	878	745	118%
شركة التأمين على الحياة TALA	428	377	114%
شركة التأمين والاحتياط والصحة SAPS	838	473	177%
شركة كرامة للتأمينات	633	592	107%
شركة التأمين "كارديف الجزائر"	1169	980	119%
شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA	758	716	106%

223%	188	419	التأمين التعاضدي
130%	32870	42661	المجموع الإجمالي
470%	832	3913	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

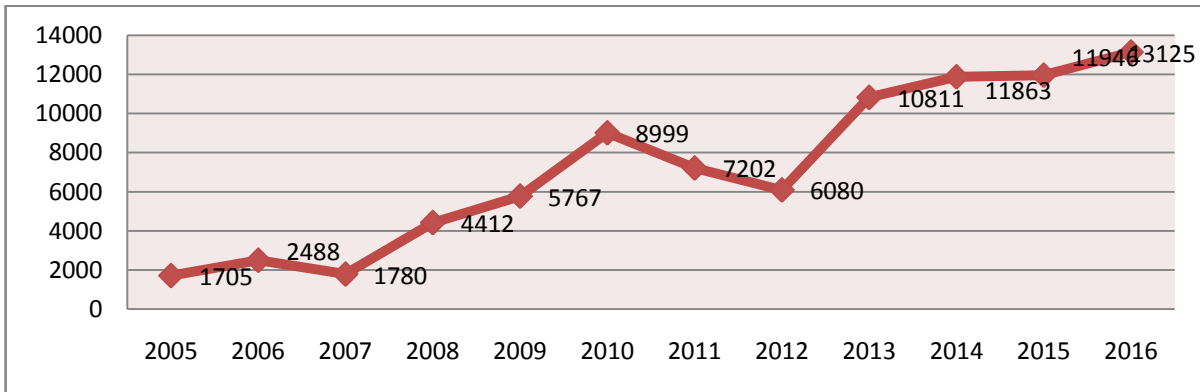
المصدر: إحصائيات وزارة المالية

### 2.4.3 النتائج المحاسبية:

حققت شركات التأمين نتيجة محاسبية إجمالية إيجابية بلغت 13125 مليون دج سنة 2016، بزيادة قدرها 10% عن سنة 2015 حيث سجلت 11946 مليون دج، ما يعادل نسبة تطور في النتيجة الإجمالية لقطاع التأمين ب 1%، وتعتبر أحسن نتيجة حققها القطاع منذ سنة 1997.

أما على مستوى الشركات، فأحسن نتيجة مسجلة هي للشركة الجزائرية للتأمين (SAA) ب 3122 مليون دج، تليها الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) ب 2876 مليون دج، ثم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) ب 2069 مليون دج، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) ب 1101 مليون دج، أما باقي شركات التأمين فحققت نتائج تتراوح نسبها بين ( 1% - 4%) باستثناء شركة أكسا للتأمين على الأضرار (AXA) التي سجلت تدهورا في نتيجتها المحاسبية والتي قدرت ب 377- والتي تمثل انخفاضاً ب 3% من النتيجة الإجمالية، والشكل الموالي يوضح تطور النتائج المحاسبية لسوق التأمين خلال الفترة 2005-2016:

### شكل رقم 4-29: تطور النتائج المحاسبية لسوق التأمين في الجزائر للفترة 2005- 2016



المصدر: إحصائيات وزارة المالية

### 4. عمليات الإستثمار كمدخل إستراتيجي لإدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية :

تهدف شركات التأمين إلى تعظيم العائد المتوقع من محفظة الاستثمارات، مما يتوجب على مدير محفظة الاستثمارات تقييم أداء المحفظة في نهاية كل فترة للوقوف على مدى تحقيق الهدف المرجو منها، والتأكد من ضرورة التقييم المستمر للسياسة الاستثمارية في قطاع التأمين.

### التوظيفات المالية لشركات التأمين:

تمثل كل من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية في شكل أصول في ميزانية شركات التأمين و /أو إعادة التأمين، وقد حدّد التنظيم الجزائري هذا التمثيل كما يلي:

**- قيم الدولة:** والمتمثلة في سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضماتها.

**- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة:** وتشتمل هذه القيم السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر، السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة بالجزائر، بالإضافة إلى السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

**- الأصول العقارية:** وقد حددها المشرع الجزائري في العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية، وكذا الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

**- توظيفات أخرى:** أهمها تلك الموجهة إلى السوق النقدية، وكذا ودائع لدى المتنازليين، ودائع إلى أجل لدى البنوك وأي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول به.

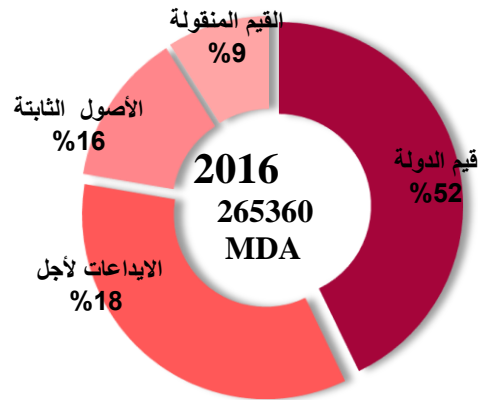
وقد بلغ تمثيل الالتزامات التقنية أكثر من 252 مليار دج سنة 2015 بنمو قدره 13% مقارنة بسنة 2014، والجدول الموالي يبين توزيع هذه التوظيفات بين قيم تصدرها الدولة، القيم المنقولة وإيداعات لأجل.

### جدول رقم 4-24: التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب أنواعها لسنة 2016

التغيّر 2016 /2015	سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014			
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة		
23%	25678	52%	138959	45%	113431	43%	93 437	قيم الدولة
16%	3290	9%	24356	8%	20915	9%	19 756	القيم المنقولة
-34%	-23506	18%	46454	28%	69960	34%	74 566	الإيداعات لأجل
1%	159	5%	12673	5%	12514	0%	0	أخرى
<b>3%</b>	<b>5621</b>	<b>84%</b>	<b>222442</b>	<b>86%</b>	<b>216821</b>	<b>87%</b>	<b>187</b> <b>759</b>	<b>مجموع التوظيفات</b> <b>المالية</b>
21%	7471	16%	42918	14%	35447	13%	29 186	الأصول الثابتة
<b>5%</b>	<b>13093</b>	<b>100%</b>	<b>265360</b>	<b>100%</b>	<b>252267</b>	<b>100%</b>	<b>216</b> <b>945</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

### شكل رقم 4-30: التوظيفات المالية حسب أنواعها لسنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-24)

ويتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن توظيفات شركات التأمين موجهة حسب ما ينص عليه القانون الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013، إذ نجد أكبر نسبة من التوظيفات المالية لشركات التأمين موجهة لقيم الدولة بحوالي (52%) من إجمالي التوظيفات المالية، ذلك لأن معظم شركات التأمين تلجأ إلى توظيف أموالها في الخزينة العمومية لأنها أكثر ضمانا وأحسن مردودية، حيث بلغت 138959 مليون دولار سنة 2016 أي بارتفاع قدره (23%) مقارنة ب سنة 2015 حيث بلغت 113431 مليون دج و 93437 مليون دج سنة 2014، في حين سجلت التوظيفات المالية في الودائع لأجل انخفاضاً قدر ب (34%) بين سنتي 2015 و 2016 حيث بلغت قيمة 46454 مليون دج بعد أن كانت قيمتها 69960 مليون دج في 2015 إلا أنها تحتل المرتبة الثانية لأنها مضمونة وترجع بعوائد على الشركات، كما تساهم في تمويل الاقتصاد عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك ليطمئن استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، كما سجلت توظيفات شركات التأمين في القيم المتداولة ارتفاعاً معتبراً قدر ب (9%) بين سنتي 2015 و 2016، كما نجد أن هناك مساهمة في الأصول الثابتة من خلال التمويل والاستثمار في العقارات بكثرة والتي قدرت ب 42918 مليون دج أي بزيادة قدرها 21% مقارنة بسنة 2015، وأضعف النسب نجدها في صنف القيم المنقولة، كون السوق المالي الجزائري ضعيف ويتميز بقلّة الشركات المستثمرة فيه، إضافة إلى وجود عنصر المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات وهو ما يهدد أموال حملة وثائق التأمين. وسنعرض من خلال الجدول الموالي مساهمات كل شركة في التوظيفات المالية.

### جدول رقم 4-25: التوظيفات المالية حسب شركات التأمين

التغير 16/15	سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		الشركة الوطنية للتأمينات SAA	الشركة الجزائرية للتأمين و CAAR إعادة التأمين
	%	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة		
5%	2223	31%	50810	30%	48586	33%	47586	26%	45513	
-8%	-1748	13%	20593	14%	22341	15%	21960	13%	21740	

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

-13%	-3546	14%	23396	17%	26942	17%	24445	14%	24082	الشركة الجزائرية للتأمين CAAT الشامل
2%	361	11%	17414	11%	17054	10%	15983	8%	13205	شركة التأمين للمحروقات CASH
-2%	-50	2%	2718	2%	2768	2%	2858	2%	2608	العامدة للتأمين البحر الأبيض GAM المتوسط
14%	525	3%	4330	2%	3805	2%	2990	1%	2583	سلامة للتأمينات بالجزائر
9%	313	2%	3971	2%	3658	3%	3698	2%	3209	ترست الجزائر للتأمين
-2%	-52	1%	2270	1%	2322	2%	2702	2%	2620	أليانس للتأمينات
11%	455	3%	4510	3%	4055	3%	3878	2%	3123	الشركة الدولية للتأمين وإعادة CIAR التأمين
12%	144	1%	1359	1%	1216	1%	1132	0%	706	2A الجزائرية للتأمينات
18%	345	1%	2315	1%	1970	0%	350	1%	900	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA
0%	2	0%	404	0%	402	0%	316	0%	209	تعاقدية التأمين الجزائرية MAATEC لعمال التربية و الثقافة
24%	2371	7%	12160	6%	9789	6%	8283	4%	6110	الصندوق الوطني للتعاون CNMA الفلاحي
-7%	-20	0%	270	0%	290	0%	200	0%	200	شركة التأمين مصير الحياة
31%	832	2%	3510	2%	2678	1%	1831	1%	1516	شركة التأمين على الحياة TALA
20%	530	2%	3140	2%	2610	1%	1575	1%	1185	شركة التأمين و الاحتياط و الصحة SAPS
7%	293	3%	4722	3%	4429	2%	3479	1%	3050	شركة كرامة للتأمينات
17%	290	1%	2040	1%	1750	1%	1310	1%	1260	شركة التأمين "كارديف الجزائر"
5%	44	1%	879	1%	835	0%	300	0%	506	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA
6%	60	1%	1000	1%	940	1%	940	0%	740	التأمين التعاقدي
<b>2%</b>	<b>3255</b>	<b>100%</b>	<b>162635</b>	<b>100%</b>	<b>159380</b>	<b>100%</b>	<b>144916</b>	<b>78%</b>	<b>135065</b>	المجموع
4%	1780		52330		50550		43375	22%	37881	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR
<b>3%</b>	<b>5621</b>		<b>222442</b>	<b>-</b>	<b>209930</b>	<b>-</b>	<b>188291</b>	<b>100%</b>	<b>172946</b>	المجموع الإجمالي

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن شركة التأمين الجزائرية (SAA) تحتل الصدارة في السنوات الأخيرة من حيث التوظيفات المالية، وتليها كل من CAAT و CAAR، وتعرف هذه الشركات بخبرتها في سوق التأمين الجزائري، بالإضافة إلى توفيرها لمنتجات تأمينية عديدة توفر لها عدد كبير من الزبائن، مما يسمح لها بتحصيل أقساط متعددة تقوم بتوظيفها في أوجه مختلفة، كما نسجل مساهمة ضئيلة لباقي شركات التأمين في إجمالي التوظيفات المالية، وعلى العموم نلاحظ أن هناك تطور مستمر في المجموع الكلي لهذه التوظيفات خلال فترة الدراسة، حيث سجل هذا المجموع قيمة 154626 مليون دج سنة 2012 وبلغ 172946 مليون دج سنة 2013، ليصل إلى 209930 مليون دج سنة 2015 أي بارتفاع قدر ب



11% مقارنة بسنة 2014، وإلى 222442 مليون دج سنة 2016 بارتفاع قدر ب 3% مقارنة ب سنة 2015.

جدول رقم 4-26: تطور عوائد الاستثمارات لشركات التأمين

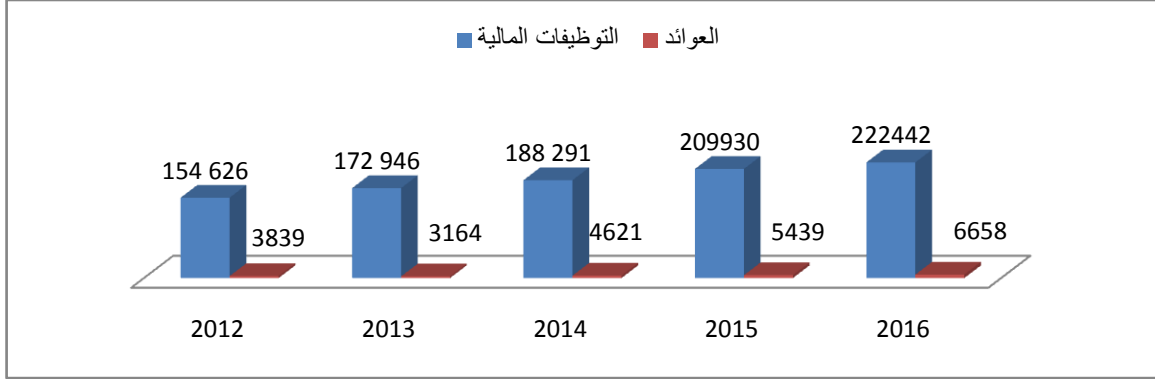
التغير 16/15		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		القيمة	الحصة	الشركة	تصنيف
%	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة				
5%	84	34%	1658	38%	1574	43%	1528	46%	1467	SAA	الشركة الوطنية للتأمينات	شركات التأمين	
7%	48	15%	757	17%	709	15%	532	11%	361	CAAR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين		
-1%	-8	15%	717	18%	725	15%	549	19%	594	CAAT	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل		
57%	167	9%	462	7%	295	6%	206	4%	141	CASH	شركة التأمين للمحروقات		
326%	70	2%	92	1%	22	0%	16	-	6	GAM	العامدة للتأمين البحر الأبيض المتوسط		
76%	73	3%	168	2%	95	2%	72	2%	65		سلامة للتأمينات بالجزائر		
37%	40	3%	149	3%	109	6%	225	4%	125		ترست الجزائر للتأمين		
7%	3	1%	43	1%	40	2%	56	1%	42		أليانس للتأمينات		
421%	49	1%	60	0%	12	0%	11	0%	9	CIAR	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين		
-3%	-1	1%	33	1%	35	1%	43	1%	40	2A	الجزائرية للتأمينات		
353%	38	1%	48	0%	11	1%	25	-	15	AXA	شركة أكسا للتأمين على الأضرار		
1%	0	0%	7	0%	7	0%	10	-	7	MAATEC	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة		
32%	71	6%	292	5%	221	4%	125	0%	0	CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي		
200%	4	0%	6	0%	2	0%	1	-	1		شركة التأمين مصير الحياة		شركات الأحياء
45%	27	2%	87	1%	60	1%	43	1%	34	TALA	شركة التأمين على الحياة		
104%	42	2%	83	1%	41	1%	27	-	5	SAPS	شركة التأمين والاحتياط والصحة		
39%	39	3%	140	2%	101	1%	50	1%	17		شركة كرامة للتأمينات		
60%	18	1%	48	1%	30	0%	15	-	10		شركة التأمين "كارديف الجزائر"		
228%	15	0%	21	0%	7	0%	13	-	8	AXA	شركة أكسا للتأمين على الحياة		
34%	7	1%	27	0%	21	1%	20	-	14		التأمين التعاضدي		
20%	813	100%	4933	100%	4120	100%	3564	94%	2960			المجموع	
25%	298		1476	-	1094	-	932	6%	204		الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR		
21%	1135		6658	-	5439	-	4621	100%	3164			المجموع الإجمالي	

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

على الرغم من تخصيص شركات التأمين كتلة مالية هامة موجهة للعملية الإستثمارية إلا أن عوائد هذه التوظيفات تبقى ضئيلة جدا لا تمثل إلا 2% من إجمالي التوظيفات، حيث سجلت منتجات التوظيف قيمة

4621 مليون دج سنة 2014 وقدر ب 5439 سنة 2015 وسجلت هذه المنتجات إرتفاعا في سنة 2016 قدر ب 21% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا الارتفاع في منتجات التوظيف راجع إلى ارتفاع نسبة التوظيف خلال نفس السنة.

شكل رقم 4-31: تطور التوظيفات والعوائد المالية لشركات التأمين خلال الفترة (2012-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4-26

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدل العوائد المالية مقارنة بالتوظيفات لشركات التأمين سجل نسبا ثابتة على مدار الأربع سنوات الأخيرة والتي بلغت 2%، ويعتبر هذا المعدل ضعيف بالنسبة لسوق التأمين الجزائري، وهذا قد يعود إلى القيود الاحترازية المفروضة على شركات التأمين والمتمثلة في إجبار المشرع الجزائري هذه الأخيرة بإيداع أموالها في أوجه استثمار معينة دون الأخرى حرصا منه على عدم دخولها في إستثمارات خطيرة لحماية حقوق المؤمن لهم.

## المبحث الثاني: طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، والتي تعتبر المحور الرئيسي في تصميم الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحديد المنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تم القيام بها في تصميم أداة الدراسة، والأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات.

### 1. الإطار المنهجي للدراسة:

#### 1.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل ، لإبراز مدى فعالية استراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية بالجزائر، ولقد اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

- **البيانات الأولية:** وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **البيانات الثانوية:** و ذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة بموضوع الدراسة والدراسات السابقة وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

#### 2.1 مجتمع وعينة الدراسة:

نظرا لأن الحل المناسب لأي مشكلة يجب أن يكون نابعا من إدراك الأطراف المعنية بالموضوع لهذه المشكلة لأنهم قادرون على تفهم هذه المشكلة وتحليلها، وبناءا على هذا تشكل مجتمع الدراسة من مجموعة المدراء العاملين، المدراء الماليين والمدققين الداخليين العاملين على مستوى المديرية المركزية لمختلف شركات التأمين، ولقد تم توزيع 125 إستبانة على أفراد العينة منها 100 إستبانة مباشرة و 25 إستبانة عن طريق البريد الإلكتروني ، تم استرداد 115 إستبانة بنسبة 92% من الاستبانات التي تم توزيعها، حيث تم فحصها واستبعاد غير الصالحة منها للدراسة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 88 إستبانة، ويوضح الجدول الموالي حجم الاستثمارات الموزعة والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي ونسبتها:

#### جدول رقم 4-27: توزيع أداة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	125	100%
الاستبيانات المسترجعة	115	92%
الاستبيانات غير المسترجعة	10	8%

الاستبيانات الملقاة	27	21.6%
الاستبيانات المستعملة	88	73.3%

المصدر: من إعداد الباحثة.

تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، وقد تم استرداد 115 إستبانة بنسبة استجابة 92% وقد تبين أن الاستبانة الصالحة للتحليل هي 88 إستبانة، ونشير هنا إلى أن الاستبانة غير الصالحة للتحليل كانت خالية من الإجابات لدى مراجعتها، كما أن المبحوث كان يجيب بأكثر من إجابة على الأسئلة، وبقصد تحقيق المصدقية في التحليل تم الاستغناء عن الاستبانة التي يمكن أن تقلل من دقة النتائج المتوصل إليها.

#### جدول رقم 4-28: خصائص وسمات عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الشركة	CAAT	15	17.0%
	CAAR	17	19.3%
	SAA	18	20.5%
	CASH	9	10.2%
	GAM	10	11.4%
	ALLIANCE	3	3.4%
	SALAMA	10	11.4%
	CCR	1	1.1%
	CIAR	1	1.1%
	TRUST	1	1.1%
	2A	1	1.1%
	Autres	2	2.3%
	المجموع	88	100%
المؤهل العلمي	جامعي	25	28.4%
	دراسات عليا	63	71.6%
المجموع	88	100.0%	
التخصص العلمي	علوم مالية	33	37.5%
	اقتصاد وتسيير	25	28.4%
	قانون	14	15.9%
	أخرى	16	18.2%
المجموع	88	100.0%	
الوظيفة	مدير عام	12	13.6%
	مدير جهوي	11	12.5%
	نائب مدير	10	11.4%
	رئيس مصلحة	23	26.1%
	مدقق داخلي	8	9.1%
	أخرى	24	27.3%
المجموع	88	100.0%	
الخبرة العلمية	أقل من 5 سنوات	10	11.4%
	من 5-10 سنوات	22	25.0%
	أكثر من 10 سنوات	56	63.6%

%100.0	88	المجموع	
%55.7	49	أقل من 5	عدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر
%29.5	26	من 5-10	
%14.8	13	أكثر من 10	
%100.0	88	المجموع	

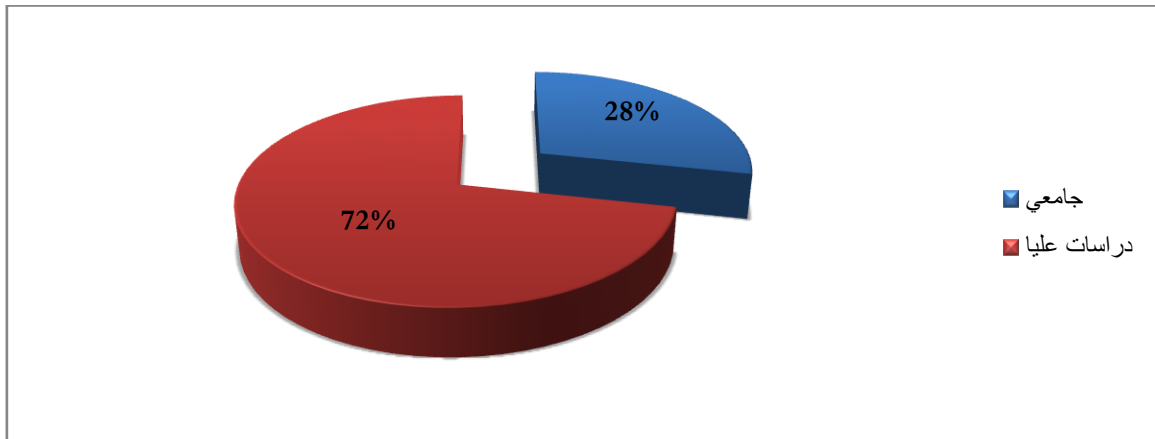
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات SPSS.

يوضح الجدول التكرارات المتحصل عليها من الأسئلة المتعلقة بالبيانات الديمغرافية كالهئية المستخدمة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة العلمية وعدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر لأفراد عينة الدراسة، كما يلي:

**هيئة التأمين:** بلغ عدد الشركات التي أمكن الحصول منها على المعلومات اللازمة ( 11 شركة وهي تمثل 47.8% من سوق التأمين في الجزائر، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 20.5% من أفراد العينة موظفون في شركة (SAA)، و 19.3% يعملون في شركة (CAAR)، 17% من أفراد العينة يعملون في شركة (CAAT)، و 11.4% يعملون في شركتي (SALAMA، GAM) بنفس النسبة للشركتين، 10.2% من أفراد العينة يعملون في شركة (CASH)، و 3.4% يعملون في شركة (ALLIANCE)، بينما تمثل نسبة 1.1% أفراد العينة الذين يعملون في كل من شركة (2A، TRUST، CIAR) وذلك بنفس النسبة لكل الشركات.

**المؤهل العلمي:** من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4-30)، يتبين أن 71.6% من أفراد العينة هم من حملة شهادات الدراسات العليا، وأن 28.4% منهم من حملة الشهادات الجامعية، والشكل الموالي يوضح نسب المؤهلات العلمية لأفراد عينة الدراسة.

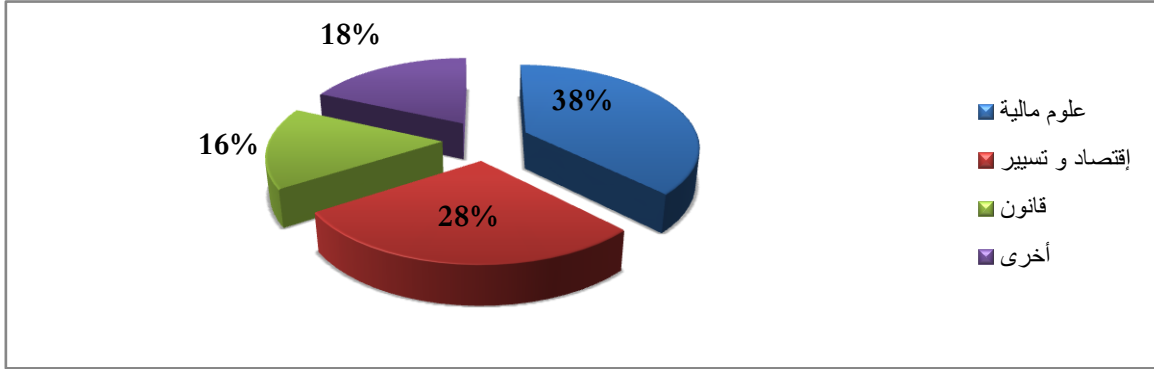
شكل رقم 4-32: نسب المؤهلات العلمية لعينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-28)

**التخصص العلمي:** أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي، فقد تبين أن 37.5% كانت لتخصص العلوم المالية، و 28.4% اقتصاد وتسيير، ونسبة 15.9% للقانون، وتوزعت نسبة 18.2% على تخصصات مختلفة أخرى، والشكل الموالي يوضح ذلك:

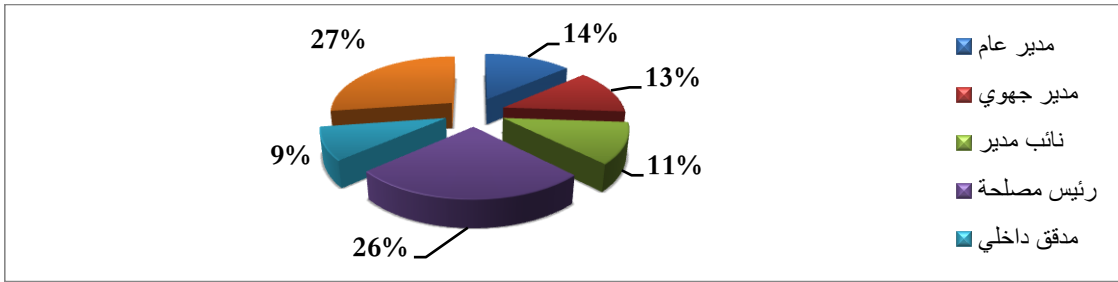
شكل رقم 4-33: نسب التخصص العلمي لفئات العينة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-28)

الوظيفة: من خلال بيانات الجدول رقم (4-30) نلاحظ أن نسبة المديرين العامين بلغت 13.6%، ونسبة المديرين الجهويين بلغت 12.5%، وأن العينة مكونة من 11.4% نائب مدير، و 26.1% رئيس مصلحة، و 9.1% من أفراد العينة هم مدققون داخليون، والشكل الموالي يوضح ذلك:

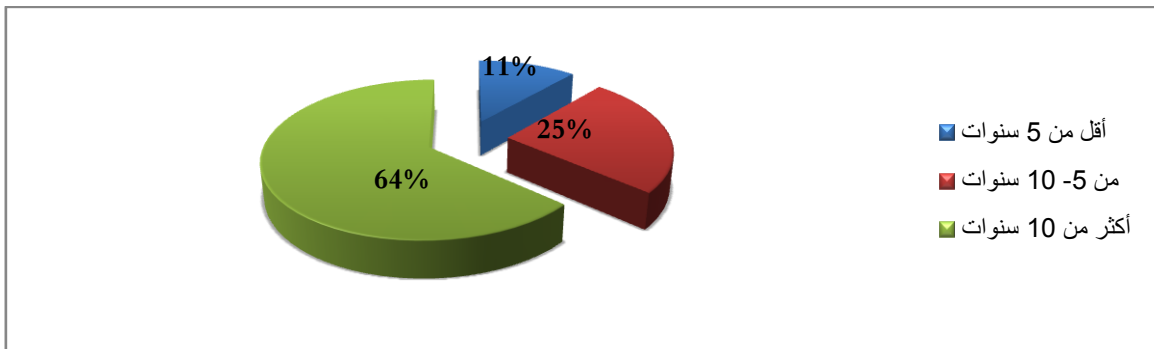
شكل رقم 4-34: نسب المركز الوظيفي لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-28

الخبرة العملية: تتباين نسب سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، و تمثل فئة (أكثر من 10 سنوات) النسبة الأعلى بنسبة مئوية تقدر ب 63.6%، تليها الفئة (من 5-10 سنوات) بنسبة 25%، وتقدر نسبة الذين لديهم خبرة تقل عن (5 سنوات) ب 11.5%، وهذا دليل على أهمية الإجابات المستفادة من هؤلاء الأشخاص ذوي الخبرة في هذا القطاع، والدائرة النسبية توضح ذلك فيما يلي:

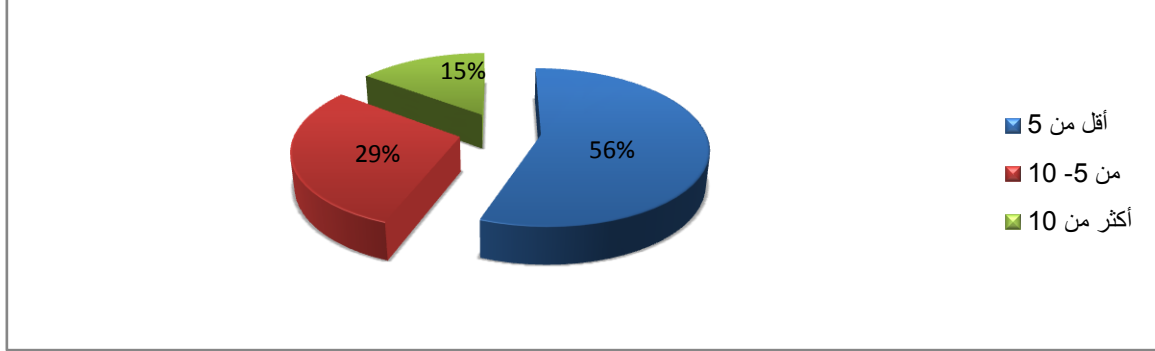
شكل رقم 4-35: نسب سنوات الخبرة لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 4-28

عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر: توضح بيانات الجدول رقم (4-28)، بأن نسبة 14.8% من أفراد العينة إستفادوا من أكثر من 10 دورات تدريبية في مجال إدارة المخاطر، ونسبة 29.5% إستفادوا من 5 ال 10 دورات تدريبية في هذا المجال، بينما استفادت نسبة 55.7% من أفراد العينة من دورات تدريبية لا تفوق خمس دورات، والشكل الموالي يوضح نسب الدورات التدريبية المستفاد منها في مجال إدارة المخاطر:

شكل رقم 4-36: نسب الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 4-28

### 1.3.1 أداة الدراسة:

#### 1.3.1.1 تصميم الإستبانة:

تم طرح محتويات الدراسة الميدانية في قائمة إستبيان كأداة لجمع البيانات وتم الإعتماد في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث بعد الإنهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث، مع محاولة مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة، وتم إعداد الإستبانة على النحو التالي:

- إعداد إستبانة أولية من أجل إستخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الإستبانة على المشرف من أجل إختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجال التأمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد و تعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة ميدانية أولية للإستبانة، وإجراء التعديلات اللازمة على الإستبيان انطلاقا من إجابات الأفراد، ليتم صياغة الاستبيان في شكله النهائي وتوزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

#### 1.3.1.2 تقسيم الإستبانة:

تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- الجزء الأول: يتكون من مجموعة من الأسئلة حول البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال الفقرات التالية: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، وسنوات الخبرة.
- الجزء الثاني: يتناول إدارة المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، ويتكون من 37 فقرة موزعة على محورين كما يلي:
- المحور الأول: يتناول إستراتيجية إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين الجزائرية، ويتكون من 19 فقرة.
- المحور الثاني: يتناول إدارة مخاطر الإستثمار في شركات التأمين الجزائرية، ويتضمن 18 فقرة.
- الجزء الثالث: يتناول دور إعادة التأمين والمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، ويتكون من 34 فقرة موزعة على محورين كما يلي:
- المحور الأول: يتناول إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين، ويتكون من 17 فقرة.
- المحور الثاني: يتناول دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، ويضم 17 فقرة.

### 3.3.1 قياس الإستبانة:

تم الإعتماد على مقياس (ليكارت Likert) الخماسي بدرجات تتراوح من (1-5) بين غير موافق بشدة (1) وموافق بشدة (5)، لقياس إجابات أفراد عينة الدراسة وتحديد نتائج الإختبارات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

#### جدول رقم 4-29: درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
الدرجة	5	4	3	2	1

### 4.1 حدود الدراسة الميدانية:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

#### 1.4.1 الحدود المكانية:

تتم الدراسة بالبحث عن مدى فعالية إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، من خلال معرفة وجهات نظر عينة البحث والتي تم حصرها في فئة المدراء العامين، المدراء الماليين، المدققين الداخليين للمديريات المركزية لشركات التأمين بالعاصمة (الجزائر).

### 2.4.1 الحدود الزمانية:



امتدت الدراسة الميدانية من شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر لسنة 2017، نظرا للصعوبات التي واجهتنا في مقابلة أفراد العينة والتقرب منهم، ورفض الكثيرين منهم الإجابة عن الاستبيان.

## 2. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

### 1.2 صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه<sup>1</sup>، وتم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

#### 1.1.2 الصدق الظاهري:

تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين متخصصين في نفس المجال وهم أكاديميين ومهنيين بالجامعات الجزائرية والأجنبية، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية- أنظر الملحق رقم (01).

### 2.1.2 صدق الأداة:

#### أولا: صدق الإتساق الداخلي

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الإتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه لإيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويكون الارتباط كبير إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، و بالدرجة الكلية للإستبانة<sup>2</sup>، وهي موضحة في الجدول الموالي:

#### جدول رقم 4-30: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحاور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
<b>المحور الأول: إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين الجزائرية</b>			
1	تعتمد عملية الإكتتاب عند وضع السعر على البيانات الإكتوارية .	0,647**	0.000
2	تقوم الشركة بدراسة وافية عن المخاطر التي يتم الإكتتاب فيها .	0,763**	0.000
3	تقوم الشركة بتحديد الحد الأقصى للأخطار التي تنوي الشركة قبولها .	0,537**	0.000

<sup>1</sup> - صالح حمد العساف، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1995، ص 42.  
<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل أنظر: محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر، عمان، 2005، ص 59.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

0.000	0,672**	يتم التعرف على عوامل الخطر المالية والاكثوارية، وإدراجها عند رسم سياسات التسعير و تطوير المنتجات.	4
0.000	0,635**	تتوفر لدى موظفي الاكتتاب الاحترافية و الخبرة في تحليل الأخطار .	5
0.000	0,407**	تقبل الشركة الأخطار التي تقع في منطقة معينة (محددة) دون غيرها .	6
0.000	0,517**	توفر الشركة التدريب المستمر للأطراف ذات العلاقة بعملية الاكتتاب .	7
0.000	0,643**	تعتمد الشركة على المراجعة المستمرة للسياسة الإكتتابية وتقييم أدائها من فترة لأخرى .	8
0.000	0,534**	يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة في استمارة الطلب على التأمين .	9
0.000	0,436**	تتأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها .	10
0.000	0,522**	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر .	11
0.000	0,631**	تعتمد الشركة طرق تسويق متطورة لعرض منتجاتها .	12
0.000	0,585**	لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها .	13
0.000	0,721**	تقوم الشركة بفحص الأخطار و التأكد من وجود وسائل للوقاية من الأخطار المكتتبة.	14
0.000	0,573**	تأخذ الشركة في عين الاعتبار عوائد الاستثمارات بشكل مباشر في تحديد سعر القسط التأميني.	15
0.000	0,365**	تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف و الرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها.	16
0.000	0,625**	تركز الإدارة العليا على أهمية التنسيق و التعاون بين إدارة الاكتتاب و الإدارات الأخرى .	17
0.007	0,284**	تقدم الشركة تقارير و أرقام عن أعمال الاكتتاب في مختلف الفروع و التغير في حجم و قيمة الأصول لجهات الرقابة و الإشراف.	18
0.000	0,604**	تقوم الشركة بمقارنة النتائج المحققة بالخطط الموضوعة مسبقا لمعرفة درجة تحقيقها.	19
<b>المحور الثاني: إدارة مخاطر الإستثمار في شركات التأمين الجزائرية</b>			
0.000	0,615**	توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة .	1
0.000	0,618**	تعمل الشركة على متابعة و تطوير هذه السياسات باستمرار .	2
0.000	0,581**	تستعين الشركة بجهات مختصة في وضع خططها الاستثمارية .	3
0.000	0,694**	تقوم الشركة بالتعرف على عوامل الخطر المالية والاكثوارية، وإدراجها عند رسم سياسات الاستثمار.	4
0.000	0,649**	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات .	5
0.000	0,648**	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لدراسة عوائد الاستثمارات المختلفة .	6
0.000	0,638**	تتدخل هيئات الإشراف و الرقابة بوضع قيود و ضمانات كافية لحماية أموال حملة الوثائق.	7
0.000	0,395**	تعمل الشركة حسب نسب توظيف الأموال المنصوص عليها في قانون التأمينات، القرار رقم 2 الصادر في 2 أكتوبر 1996 المعدل و المتمم.	8
0.000	0,674**	تقوم الشركة بتقييم أداء استثماراتها من فترة لأخرى .	9
0.000	0,585**	يتم تداول الأوراق المالية (الأسهام) كإحدى القنوات الاستثمارية للشركة .	10

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

0.000	0,532**	يتم الاعتماد على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية .	11
0.000	0,472**	يوجد لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي و الأسواق الخارجية .	12
0.011	0,270*	تستثمر الشركة أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة .	13
0.002	0,331**	تستثمر الشركة أقساط التأمين الطويلة الأجل في الأصول الثابتة .	14
0.035	0,225*	يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر .	15
0.002	0,327**	يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج .	16
0.000	0,561**	تقوم إستراتيجية الاستثمار في الشركة على أساس حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة و الأمان .	17
0.000	0,620**	تراعي الشركة ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها .	18

الخو الثالث: إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

0.000	0,488**	تقوم الشركة بتطبيق عملية إعادة التأمين لدى شركات عربية .	1
0.000	0,374**	تقوم الشركة بتطبيق عملية إعادة التأمين لدى شركات أجنبية .	2
0.000	0,645**	يتم تحديد أشكال إتفاقيات إعادة التأمين و المفاضلة بينها وفقا للهدف من استخدامها .	3
0.013	0,265*	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إجباري .	4
0.003	0,315**	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختياري .	5
0.000	0,492**	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختياري-إجباري .	6
0.000	0,512**	تقوم الشركة بتطبيق عملية التأمين لدى شركات محددة تستطيع ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها .	7
0.000	0,660**	تقوم الشركة بالإفصاح و بدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعدي التأمين .	8
0.000	0,539**	تقوم شركة إعادة التأمين بتحديد حد الاحتفاظ لشركة التأمين، و حجم الخطر و طبيعته .	9
0.000	0,677**	تقوم الشركة بإعادة النظر في حدود الاحتفاظ بشكل دوري لفروعها المختلفة و تعديلها بما يتناسب و قدرتها الاستيعابية و مركزها المالي .	10
0.000	0,594**	اطلاع شركة إعادة التأمين على استراتيجيات الشركة بشأن التعامل مع المخاطر و الاستجابة لها .	11
0.000	0,605**	تم المقارنة بين الأوضاع قبل و بعد عملية إعادة التأمين مما يساهم في تغيير و تطوير هذه البرامج .	12
0.000	0,641**	تقييم عمليات إعادة التأمين لكل فرع على حدة أو عدة فروع معا لتعديل برامج إعادة التأمين و دعم النتائج الفنية و المالية .	13
0.000	0,622**	يتم التعامل مع شركات إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد .	14
0.000	0,689**	التأكد من أن تسعير الأخطار يتم وفق دليل الاكتتاب و التسعير بما تقتضيه طبيعة الأخطار و متطلبات إعادة تأمينها .	15
0.000	0,716**	إعداد الشركة لبرنامج محدد و ملائم لإعادة التأمين .	16
0.000	0,478**	توفر الشركة النقد الأجنبي كأقساط إعادة تأمين أو تعويضات في حال تعاملها مع شركات إعادة التأمين أجنبية .	17

الخو الرابع: دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

0.000	0,571**	توجد سياسة داخلية لإدارة المخاطر .	1
0.000	0,546**	توجد إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركة .	2
0.000	0,522**	يتوفر لدى شركتكم نظام معلومات ذو جودة عالية .	3
0.000	0,574**	يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقارير عن المخاطر و تقديمها لمجلس الإدارة .	4
0.000	0,691**	هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة و الإدارة العليا على إدارة المخاطر .	5
0.000	0,647**	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقريرا دوريا على مدى إلتزام شركتكم بأحكام القانون و القواعد المنظمة لها .	6
0.000	0,813**	يقوم المراجع الداخلي بالتعرف على المخاطر الهامة التي تواجهها الشركة و العمل على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن .	7
0.000	0,770**	يقوم المراجع الداخلي بالتحديث المستمر للمعلومات التي يتم جمعها عن المخاطر للوصول إلى نظام معلومات متكامل .	8
0.000	0,612**	لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية الصلاحيات الكافية التي تمكنه من القيام بعمله بجدية تامة و على أكمل وجه .	9
0.000	0,685**	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة السياسات و الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد المخاطر .	10
0.000	0,656**	يستفيد المراجع الداخلي من دورات تدريبية متطورة لأداء مهامه بفعالية أكبر .	11
0.000	0,719**	تساهم كل المستويات الإدارية للشركة في وضع الخطط و السياسات المطلوبة لإدارة المخاطر .	12
0.000	0,648**	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف المسطرة من طرف الأقسام المختلفة مع أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر .	13
0.000	0,684**	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة .	14
0.000	0,757**	يتمتع المراجع الداخلي بالكفاءة و الخبرة التي تمكنه من التقييم الجيد للمخاطر .	15
0.000	0,645**	يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات و أساليب تهدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها .	16
0.000	0,739**	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري ما يسمح للإدارة بالتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب .	17

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS- \*الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $a=0.05$

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان دالة عند مستوى معنوية  $a=0.05$ ، وأن جميع فقرات المحاور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدا وهذا يؤكد قوة الإرتباط الداخلي بين فقرات محاور الدراسة وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

### ثانيا: الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف المراد الوصول إليها، ويبين مدى إرتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

### جدول رقم 4-31: معامل الإرتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للإستبيان

المحور	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
--------	----------------	-------------------

0.000	0,863**	1. إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين الجزائرية
0.000	0,865**	2. إدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين الجزائرية
0.000	0,779**	3. إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية
0.000	0,853**	4. دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل، مما يشير إلى أن جميع محاور الإستبيان تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جداً، وعليه فالنتائج تبين صدق واتساق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل.

## 2.2 ثبات الإستبانة:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع هذه الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ويهدف التوصل إلى دلالات ثبات الإستبانة وفاعلية فقراتها، تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول الموالي:

## جدول رقم 4-32: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
المحور الأول	19	0.882	0.939
المحور الثاني	18	0.835	0.913
المحور الثالث	17	0.841	0.917
المحور الرابع	17	0.919	0.958
محاور الإستبيان	71	0.952	0.975

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS،\*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الإستبيان هي معاملات مرتفعة تراوحت بين 0.835 و 0.919، وبلغت قيمة كرونباخ ألفا لكامل المحاور 0.952، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة.

## 3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

Statistical Package for the Social

تم تفريغ و تحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي

.Sciences SPSS

### إختبار التوزيع الطبيعي:

تم إستخدام إختبار كولموجوروف- سمرنوف (Kolmogorov- Smirnov (K-S لإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الموالي:

### جدول رقم 4-33: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

مستوى الدلالة	قيمة (Z)	المحاور
0.713	0.699	إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين الجزائرية
0.677	0.720	إدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين الجزائرية
0.133	1.164	إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية
0.109	1.206	دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية
<b>0.146</b>	<b>1.143</b>	<b>محاور الإستبيان</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

- يظهر من خلال نتائج الجدول رقم ( 4-33) أن قيمة مستوى الدلالة ( sig ) لكل المحاور أكبر من قيمة مستوى الدلالة  $a=0.05$ ، مما يدل على إتباع بيانات هذه المحاور للتوزيع الطبيعي، وعليه سيتم استخدام الإختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه المحاور.
- تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، والمتمثلة فيما يلي:
  - النسب المئوية والتكرارات لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
  - إختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
  - معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الإرتباط.
  - إختبار (كولومجوروف- سمرنوف) لمعرفة مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.
  - حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة الوزن النسبي لتحديد إستجابات أفراد العينة اتجاه عبارات الدراسة.
  - إختبار T في حالة عينة واحدة (One sample T-test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة و هي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. وقد تم إستخدامه لإختبار فرضيات الدراسة.
  - إختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين فقرات المتغير المستقل وتأثيرها في المتغير التابع.
  - نموذج الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير (العلاقة الوظيفية) المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
  - التحليل متعدد المتغيرات باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي.

### المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

يعرض هذا المبحث الاتجاه العام لآراء المبحوثين فيما يتعلق بمدى فعالية إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية باستخدام إختبار كاي مربع (Khi2)، باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS 19، بالإضافة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية بشأن اختبار صحة الفرضيات الخاصة بالدراسة.

#### 1. المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

سنتناول تحليل فقرات كل محاور الإستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية، والأوزان المئوية لنسب الإتفاق المحققة عن جميع الفقرات، وفيما يلي تحليل لكل متغير من متغيرات الدراسة.

#### 1.1 إدارة المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر

##### 1.1.1 إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين الجزائرية:

سيتم تحليل آراء المبحوثين حول إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين الجزائرية، باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار كاي مربع والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

##### جدول رقم 4-34: تحليل الفقرات المتعلقة بإدارة مخاطر الإكتتاب

الترتيب	درجة التبني	الاحتمال	قيمة Khi2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
10	مرتفعة	0.000	35,455 <sup>d</sup>	0.890	3.886	21	45	13	9	0	التكرار	01
						23.9	51.1	14.8	10.2	0	الوزن النسبي	
4	مرتفعة	0.000	39,727 <sup>d</sup>	0.831	4.102	30	42	11	5	0	التكرار	02
						34.1	47.7	12.5	5.7	0	الوزن النسبي	
2	مرتفعة جدا	0.000	56,455 <sup>d</sup>	0.742	4.284	37	42	6	3	0	التكرار	03
						42.0	47.7	6.8	3.4	0	الوزن النسبي	
12	مرتفعة	0.000	30,091 <sup>d</sup>	0.869	3.807	18	43	19	8	0	التكرار	04
						20.5	48.9	21.6	9.1	0	الوزن النسبي	
13	مرتفعة	0.000	39,455 <sup>d</sup>	0.790	3.795	15	45	23	5	0	التكرار	05
						17.0	51.1	26.1	5.7	0	الوزن النسبي	
16	مرتفعة	0.000	56,659 <sup>f</sup>	0.909	3.477	8	41	26	11	2	التكرار	06
						9.1	46.6	29.5	12.5	2.3	الوزن النسبي	
8	مرتفعة	0.000	70,455 <sup>d</sup>	0.719	3.989	18	55	11	4	0	التكرار	07
						20.5	62.5	12.5	4.5	0	الوزن النسبي	

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

11	مرتفعة	0.000	40,636 <sup>d</sup>	0.796	3.852	17	46	20	5	0	التكرار	تعتمد الشركة على المراجعة المستمرة للسياسة الإكتتابية وتقييم أدائها من فترة لأخرى	08
						19.3	52.3	22.7	5.7	0	الوزن النسبي		
7	متوسطة	0.000	40,636 <sup>d</sup>	0.758	4.000	23	44	19	2	0	التكرار	يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة في استمارة الطلب على التأمين	09
						26.1	50.0	21.6	2.3	0	الوزن النسبي		
1	مرتفعة جدا	0.000	43,932 <sup>c</sup>	0.517	4.409	37	50	1	0	0	التكرار	تتأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها	10
						42.0	56.8	1.1	0	0	الوزن النسبي		
5	متوسطة	0.000	53,182 <sup>d</sup>	0.698	4.080	24	48	15	1	0	التكرار	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر	11
						27.3	54.5	17.0	1.1	0	الوزن النسبي		
17	مرتفعة	0.000	39,386 <sup>f</sup>	0.982	3.455	11	36	25	14	2	التكرار	تعتمد الشركة طرق تسويق متطورة لعرض منتجاتها	12
						12.5	40.9	28.4	15.9	2.3	الوزن النسبي		
14	مرتفعة	0.000	45,864 <sup>f</sup>	0.975	3.625	15	40	19	13	1	التكرار	لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها	13
						17.0	45.5	21.6	14.8	1.1	الوزن النسبي		
9	مرتفعة	0.000	66,091 <sup>d</sup>	0.659	3.955	16	53	18	1	0	التكرار	تقوم الشركة بفحص الأخطار والتأكد من وجود وسائل للوقاية من الأخطار المكتتبة.	14
						18.2	60.2	20.5	1.1	0	الوزن النسبي		
18	متوسطة	0.000	45,750 <sup>f</sup>	0.919	3.227	7	26	37	16	2	التكرار	تأخذ الشركة في عين الاعتبار عوائد الاستثمارات بشكل مباشر في تحديد سعر القسط التأميني.	15
						8.0	29.5	42.0	18.2	2.3	الوزن النسبي		
15	مرتفعة	0.000	43,705 <sup>f</sup>	0.952	3.614	17	30	33	6	2	التكرار	تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف والرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها.	16
						19.3	34.1	37.5	6.8	2.3	الوزن النسبي		
6	متوسطة	0.000	55,909 <sup>d</sup>	0.757	4.045	23	50	11	4	0	التكرار	تركز الإدارة العليا على أهمية التنسيق و التعاون بين إدارة الاكتتاب و الإدارات الأخرى	17
						26.1	56.8	12.5	4.5	0	الوزن النسبي		
8	مرتفعة	0.000	73,818 <sup>f</sup>	0.817	3.898	19	46	19	3	1	التكرار	تقدم الشركة تقارير و أرقام عن أعمال الاكتتاب في مختلف الفروع و التغير في حجم و قيمة الأصول لجهات الرقابة والإشراف.	18
						21.6	52.3	21.6	3.4	1.1	الوزن النسبي		
3	مرتفعة	0.000	63,364 <sup>d</sup>	0.665	4.170	27	50	10	1	0	التكرار	تقوم الشركة بمقارنة النتائج المحققة بالخطط الموضوعة مسبقا لمعرفة درجة تحقيقها.	19
						30.7	56.8	11.4	1.1	0	الوزن النسبي		
مرتفعة			4.082	المتوسط المرجح									

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (4-34) أظهرت النتائج الإحصائية موافقة أفراد العينة على فقرات المحور حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي 4.082، ما يدل على تمركز إجابة أفراد العينة حول الوسط الحسابي وهذا يؤكد إتفاق العينة لقبول فقرات هذا المحور، ولقد جاءت الفقرة رقم (10) من المحور في المرتبة الأولى بوسط



حسابي قدر ب 4.409 وهو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة، وبانحراف معياري 0.517 وأن مستوى الدلالة كان أقل من ( 0.05) وهي دالة إحصائية، هذا يعني درجة موافقة عالية تعكس درجة موافقة الباحثين على أن شركة التأمين تؤكد من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها قبل مباشرة عمليات الاكتتاب.

وجاءت الفقرة (03) في المرتبة الثانية بوسط حسابي 4.284 وانحراف معياري 0.742 وبنسبة تأييد 89% لتعكس عدم إختلاف أفراد العينة في إجاباتهم على الفقرة حيث أكدوا على قيام الشركة بتحديد الحد الأقصى للأخطار التي تنوي الشركة قبولها.

وعلى العموم كل الدلالات الإحصائية تدل على إجماع العينة على أن شركات التأمين الجزائرية تعتمد على مجموعة من المعايير الهامة عند تخطيطها للسياسة الإكتتابية، فإن الطريقة التي يتم بها الاكتتاب في الأخطار كونها أخطار جيدة أو أخطار رديئة تعتبر العنصر الأول الذي يمكن أن يؤثر على متانة المركز المالي لشركة التأمين، فإذا لم تهتم إدارة الاكتتاب في الشركة بمستوى الأخطار في محفظة الاكتتاب وحدث إختيار ضد صالح شركة التأمين قد يؤدي بها إلى الإفلاس.<sup>1</sup> وهذا ما تحاول شركات التأمين الجزائرية القيام به وذلك من خلال احترامها للمعايير التي سبق ذكرها.

### 2.1.1 إدارة مخاطر الإستثمار في شركات التأمين الجزائرية:

سيتم تحليل آراء الباحثين حول إدارة مخاطر الإستثمار في شركات التأمين الجزائرية، باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار كاي مربع والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

#### جدول رقم 4-35: تحليل الفقرات المتعلقة بإدارة مخاطر الإستثمار

الترتيب	درجة التبني	الاحتمال	قيمة Khi2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
2	مرتفعة	0.000	67,455 <sup>f</sup>	0.820	3.920	21	43	21	2	1	التكرار	توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة
						23.9	48.9	23.9	2.3	1.1		
1	مرتفعة	0.000	59,818 <sup>d</sup>	0.677	3.955	17	51	19	1	0	التكرار	تعمل الشركة على متابعة و تطوير هذه السياسات باستمرار
						19.3	58.0	21.6	1.1	0		
13	متوسطة	0.000	71,091 <sup>f</sup>	0.839	3.409	10	25	45	7	1	التكرار	تستعين الشركة بجهات مختصة في وضع خططها الاستثمارية
						11.4	28.4	51.1	8.0	1.1		
6	مرتفعة	0.000	67,568 <sup>f</sup>	0.823	3.739	14	43	26	4	1	التكرار	تقوم الشركة بالتعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، و إدراجها عند رسم سياسات الاستثمار.
						15.9	48.9	29.5	4.5	1.1		
9	مرتفعة	0.000	70,864 <sup>f</sup>	0.798	3.580	9	40	33	5	1	التكرار	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات
						10.2	45.5	37.5	5.7	1.1		
8	مرتفعة	0.000	33,727 <sup>d</sup>	0.819	3.636	11	42	27	8	0	التكرار	تعتمد الشركة على النماذج الكمية

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

						12.5	47.7	30.7	9.1	0	الوزن النسبي	لدراسة عوائد الاستثمارات المختلفة
7	مرتفعة	0.000	25,364 <sup>d</sup>	0.891	3.682	20	25	38	5	0	التكرار	تدخل هيئات الإشراف و الرقابة
						22.7	28.4	43.2	5.7	0	الوزن النسبي	بوضع قيود و ضمانات كافية لحماية أموال حملة الوثائق.
5	مرتفعة	0.000	53,932 <sup>f</sup>	0.865	3.852	22	35	28	2	1	التكرار	تعمل الشركة حسب نسب توظيف الأموال المنصوص عليها في قانون التأمينات، القرار رقم 2 الصادر في 2 أكتوبر 1996 المعدل و المتمم.
						25.0	39.8	31.8	2.3	1.1	الوزن النسبي	
3	مرتفعة	0.000	66,818 <sup>d</sup>	0.655	3.909	14	53	20	1	0	التكرار	تقوم الشركة بتقييم أداء استثماراتها من فترة لأخرى
						15.9	60.2	22.7	1.1	0	الوزن النسبي	
11	مرتفعة	0.000	59,614 <sup>f</sup>	0.922	3.534	11	36	34	3	4	التكرار	يتم تداول الأوراق المالية (الأسهم) كإحدى القنوات الاستثمارية للشركة
						12.5	40.9	38.6	3.4	4.5	الوزن النسبي	
13	متوسطة	0.000	68,932 <sup>f</sup>	0.879	3.409	11	24	45	6	2	التكرار	يتم الاعتماد على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية
						12.5	27.3	51.1	6.8	2.3	الوزن النسبي	
14	متوسطة	0.000	41,659 <sup>f</sup>	1.088	3.398	10	38	25	7	8	التكرار	يوجد لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي و الأسواق الخارجية
						11.4	43.2	28.4	8.0	9.1	الوزن النسبي	
16	متوسطة	0.000	57,455 <sup>f</sup>	0.917	3.318	9	25	42	9	3	التكرار	تستثمر الشركة أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة
						10.2	28.4	47.7	10.2	3.4	الوزن النسبي	
12	مرتفعة	0.000	55,295 <sup>f</sup>	0.922	3.489	12	30	38	5	3	التكرار	تستثمر الشركة أقساط التأمين الطويلة الأجل في الأصول الثابتة
						13.6	34.1	43.2	5.7	3.4	الوزن النسبي	
4	مرتفعة	0.000	51,318 <sup>f</sup>	0.988	3.886	25	37	21	1	4	التكرار	يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر
						28.4	42.0	23.9	1.1	4.5	الوزن النسبي	
17	منخفضة	0.000	39,273 <sup>f</sup>	1.018	2.352	3	5	33	26	21	التكرار	يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج
						3.4	5.7	37.5	29.5	23.9	الوزن النسبي	
10	مرتفعة	0.000	82,795 <sup>f</sup>	0.757	3.545	9	34	42	2	1	التكرار	تقوم إستراتيجية الاستثمار في الشركة على أساس حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة و الأمان
						10.2	38.6	47.7	2.3	1.1	الوزن النسبي	
15	متوسطة	0.000	98,818 <sup>f</sup>	0.803	3.352	7	25	51	2	3	التكرار	تراعي الشركة ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها.
						8.0	28.4	58.0	2.3	3.4	الوزن النسبي	
مرتفعة						المتوسط المرجح						
3.553												

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو فقرات المحور الثاني، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لهذا المحور (3.553)، وبانحراف معياري قدر ب (0.42)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على وجود استراتيجية لإدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين الجزائرية.

وجاءت الفقرة ( 02) من المحور في المرتبة الأولى بوسط حسابي قدر ب 3.955 وبانحراف معياري بلغ 0.677 وهذا يعني درجة موافقة عالية تعكس درجة موافقة المبحوثين على أن شركة التأمين تعمل على متابعة وتطوير سياساتها الإستثمارية باستمرار، كما تلتها الفقرة رقم ( 01) في المرتبة الثانية بوسط حسابي قدر ب (3.920) وبانحراف معياري قدر ب ( 0.820) والتي تؤكد على تبني شركات التأمين لسياسات وخطط استثمارية واضحة.

بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (16) بوسط حسابي يقدر ب 2.352، وإنحراف معياري يقدر ب 1.018 حيث كانت أهميتها منخفضة من وجهة نظر المستجوبين وهذا يعكس عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة من المحور، ذلك لعدم قيام شركات التأمين باستثمار أفساط التأمين في الخارج. وتعتبر طريقة استثمار الشركة لأموالها المتوفرة لديها تخص غالبيتها حملة الوثائق، والأصول التي تتكون منها محفظة الاستثمار في شركة التأمين ثاني أهم العناصر التي يمكن أن تؤثر في قوة ومثانة الملاءة المالية لشركات التأمين،<sup>1</sup> لذلك فإن القرار الاستثماري يعتبر من أهم القرارات المالية التي يجب أن تكون نابعة من سياسة استثمارية سليمة تقوم على أسس علمية وفنية تكفل تحقيق عناصر الضمان والسيولة والربحية مع تنوع هيكل الاستثمارات لتقليل تعرض محفظة الاستثمار للمخاطر،<sup>2</sup> وبالتالي يجب على شركات التأمين الجزائرية أن تأخذ في الاعتبار العوامل المذكورة عند رسم السياسة الاستثمارية من أجل تحقيق اليسر المالي.

## 2.1 إستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية:

### 1.2.1 إعادة التأمين كآلية لإدارة مخاطر في شركات التأمين الجزائرية:

سيتم تحليل آراء المبحوثين حول الفقرات المتعلقة بإستراتيجية إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار كاي مربع والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

### جدول رقم 4-36: تحليل الفقرات المتعلقة بإستراتيجية إعادة التأمين

الترتيب	درجة التنبؤ	الاحتمال	قيمة KH2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
12	مرتفعة	0.000	53,705 <sup>f</sup>	1.090	3.591	15	44	11	14	4	التكرار	01
						17.0	50.0	12.5	15.9	4.5	الوزن النسبي	
9	مرتفعة	0.000	98,023 <sup>f</sup>	0.893	3.773	13	54	11	8	2	التكرار	02

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 19.

<sup>2</sup> - صلاح السمطوي، تأثير السياسة الاستثمارية على نتائج النشاط التأميني، مجلة التأمين العربي، ع 61، 1999، ص 10.

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

						14.8	61.4	12.5	9.1	2.3	الوزن النسبي	إعادة التأمين لدى شركات أجنبية
8	مرتفعة	0.000	49,727 <sup>d</sup>	0.759	3.898	17	49	18	4	0	التكرار	03 يتم تحديد أشكال إتفاقيات إعادة التأمين و المفاضلة بينها وفقا للهدف من استخدامها
						19.3	55.7	20.5	4.5	0	الوزن النسبي	
15	مرتفعة	0.000	27,182 <sup>d</sup>	0.958	3.455	9	42	17	20	0	التكرار	04 يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إجباري
						10.2	47.7	19.3	22.7	0	الوزن النسبي	
16	متوسطة	0.000	36,659 <sup>f</sup>	1.083	3.239	8	36	17	23	4	التكرار	05 يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختباري
						9.1	40.9	19.3	26.1	4.5	الوزن النسبي	
6	مرتفعة	0.000	66,659 <sup>f</sup>	0.887	3.920	22	44	17	3	2	التكرار	06 يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختباري- إجباري
						25.0	50.0	19.3	3.4	2.3	الوزن النسبي	
13	مرتفعة	0.000	12,091 <sup>d</sup>	0.945	3.557	16	29	31	12	0	التكرار	07 تقوم الشركة بتطبيق عملية التأمين لدى شركات محددة تستطيع ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها.
						18.2	33.0	35.2	13.6	0	الوزن النسبي	
1	مرتفعة جدا	0.000	53,273 <sup>d</sup>	0.754	4.273	37	41	7	3	0	التكرار	08 تقوم الشركة بالإفصاح و بدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعدي التأمين.
						42.0	46.6	8.0	3.4	0	الوزن النسبي	
7	مرتفعة	0.000	61,091 <sup>f</sup>	0.918	3.909	23	43	14	7	1	التكرار	09 تقوم شركة إعادة التأمين بتحديد حد الاحتفاظ لشركة التأمين، و حجم الخطر و طبيعته.
						26.1	48.9	15.9	8.0	1.1	الوزن النسبي	
2	مرتفعة	0.000	50,273 <sup>d</sup>	0.708	4.125	27	46	14	1	0	التكرار	10 تقوم الشركة بإعادة النظر في حدود الاحتفاظ بشكل دوري لفروعها المختلفة و تعديلها بما يتناسب و قدرتها الاستيعابية و مركزها المالي.
						30.7	52.3	15.9	1.1	0	الوزن النسبي	
11	مرتفعة	0.000	32,091 <sup>d</sup>	0.816	3.716	14	41	27	6	0	التكرار	11 إطلاع شركة إعادة التأمين على استراتيجيات الشركة بشأن التعامل مع المخاطر و الاستجابة لها.
						15.9	46.6	30.7	6.8	0	الوزن النسبي	
10	مرتفعة	0.000	33,909 <sup>d</sup>	0.791	3.750	15	40	29	4	0	التكرار	12 تم المقارنة بين الأوضاع قبل و بعد عملية إعادة التأمين مما يساهم في تغيير و تطوير هذه البرامج.
						17.0	45.5	33.0	4.5	0	الوزن النسبي	
5	مرتفعة	0.000	77,227 <sup>f</sup>	0.814	3.932	20	47	17	3	1	التكرار	13 تقيم عمليات إعادة التأمين لكل فرع على حدة أو عدة فروع معا لتعديل برامج إعادة التأمين ودعم النتائج الفنية والمالية.
						22.7	53.4	19.3	3.4	1.1	الوزن النسبي	
3	مرتفعة	0.000	77,682 <sup>f</sup>	0.842	4.193	35	40	9	3	1	التكرار	14 يتم التعامل مع شركات

						39.8	45.5	10.2	3.4	1.1	الوزن النسبي	إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد
9	مرتفعة	0.000	38,000 <sup>d</sup>	0.771	3.841	17	43	25	3	0	التكرار	15
						19.3	48.9	28.4	3.4	0	الوزن النسبي	
4	مرتفعة	0.000	47,545 <sup>d</sup>	0.783	4.091	27	46	11	4	0	التكرار	16
						30.7	52.3	12.5	4.5	0	الوزن النسبي	
14	مرتفعة	0.000	54,273 <sup>f</sup>	0.971	3.477	14	26	40	4	4	التكرار	17
						15.9	29.5	45.5	4.5	4.5	الوزن النسبي	
مرتفعة				3.808		المتوسط المرجح						

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

توضح بيانات الجدول أعلاه أن كل فقرات المحور نالت درجات موافقة عالية من أغلبية المبحوثين، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي 3.808، وبانحراف معياري يقدر ب ( 0.46)، مما يؤكد موافقة أفراد العينة على أهمية إستراتيجية إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

ولقد جاءت الفقرة ( 8) من المحور في المرتبة الأولى بوسط حسابي قدر ب 4.273 وبانحراف معياري بلغ 0.754 وهذا يعني درجة موافقة عالية تعكس درجة موافقة المبحوثين على أن شركة التأمين تقوم بالإفصاح وبدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعيدي التأمين . كما أنها تقوم بإعادة النظر في حدود الاحتفاظ بشكل دوري لفروعها المختلفة وتعديلها بما يتناسب وقدرتها الاستيعابية ومركزها المالي وهذا ما أكدته الفقرة رقم (10) بوسط حسابي بلغ 4.125، وانحراف معياري بلغ 0.708 يدل على تمركز إجابة أفراد العينة حول المتوسط الحسابي، كذلك سجلت الفقرة رقم (14) المرتبة الثالثة بوسط حسابي قدر ب 4.193 وانحراف معياري قدر ب 0.842 والتي تنص على تعامل شركات التأمين مع شركات إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد ، الأمر الذي يحفز هذه الأخيرة على الزيادة في طاقاتها الإكتتابية نظرا للدعامة التي يقدمها سوق إعادة التأمين، خاصة وأن شركات التأمين لا تكون قادرة في كل الأحوال على ضمان تغطية المخاطر التي تعترضها، فقد تواجه أخطار تفوق قدرتها ولا تستطيع بذلك قبولها وتحمل تبعاتها لوحدها.

### 2.2.1. دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية:

سيتم تحليل آراء المبحوثين حول الفقرات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار كاي مربع والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

#### جدول رقم 4-37: تحليل الفقرات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر

الترتيب	درجة التبني	الاحتمال	قيمة KH2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
3	مرتفعة	0.000	88,477 <sup>f</sup>	0.816	3.761	12	51	18	6	1	التكرار الوزن النسبي	01
						13.6	58.0	20.5	6.8	1.1		
1	مرتفعة	0.000	122,341 <sup>f</sup>	0.791	3.920	15	58	10	3	2	التكرار الوزن النسبي	02
						17.0	65.9	11.4	3.4	2.3		
7	مرتفعة	0.000	60,068 <sup>f</sup>	0.926	3.625	12	44	21	9	2	التكرار الوزن النسبي	03
						13.6	50.0	23.9	10.2	2.3		
6	مرتفعة	0.000	87,455 <sup>f</sup>	0.843	3.659	9	51	18	9	1	التكرار الوزن النسبي	04
						10.2	58.0	20.5	10.2	1.1		
2	مرتفعة	0.000	91,659 <sup>f</sup>	0.780	3.784	12	51	20	4	1	التكرار الوزن النسبي	05
						13.6	58.0	22.7	4.5	1.1		
4	مرتفعة	0.000	66,091 <sup>f</sup>	0.840	3.727	15	39	31	1	2	التكرار الوزن النسبي	06
						17.0	44.3	35.2	1.1	2.3		
5	مرتفعة	0.000	49,727 <sup>d</sup>	0.784	3.670	9	49	22	8	0	التكرار الوزن النسبي	07
						10.2	55.7	25.0	9.1	0		
13	مرتفعة	0.000	36,091 <sup>d</sup>	0.786	3.443	6	37	35	10	0	التكرار الوزن النسبي	08
						6.8	42.0	39.8	11.4	0		
8	مرتفعة	0.000	38,545 <sup>d</sup>	0.783	3.591	12	32	40	4	0	التكرار الوزن النسبي	09
						13.6	36.4	45.5	4.5	0		
8	مرتفعة	0.000	47,273 <sup>d</sup>	0.721	3.591	8	40	36	4	0	التكرار	10

الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

						9.1	45.5	40.9	4.5	0	الوزن النسبي	السياسات و الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد المخاطر.
8	مرتفعة	0.000	53,273 <sup>d</sup>	0.689	3.591	7	41	37	3	0	التكرار	يستفيد المراجع الداخلي من دورات تدريبية متطورة لأداء مهامه بفعالية أكبر.
						8.0	46.6	42.0	3.4	0	الوزن النسبي	
11	مرتفعة	0.000	54,727 <sup>f</sup>	0.871	3.489	9	37	31	10	1	التكرار	تساهم كل المستويات الإدارية للشركة في وضع الخطط و السياسات المطلوبة لإدارة المخاطر.
						10.2	42.0	35.2	11.4	1.1	الوزن النسبي	
9	مرتفعة	0.000	42,091 <sup>d</sup>	0.757	3.534	9	34	40	5	0	التكرار	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف المسطرة من طرف الأقسام المختلفة مع أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
						10.2	38.6	45.5	5.7	0	الوزن النسبي	
13	مرتفعة	0.000	36,091 <sup>d</sup>	0.786	3.443	6	37	35	10	0	التكرار	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة.
						6.8	42.0	39.8	11.4	0	الوزن النسبي	
12	مرتفعة	0.000	20,455 <sup>d</sup>	0.883	3.466	10	34	31	13	0	التكرار	يتمتع المراجع الداخلي بالكفاءة و الخبرة التي تمكنه من التقييم الجيد للمخاطر
						11.4	38.6	35.2	14.8	0	الوزن النسبي	
14	مرتفعة	0.000	31,886 <sup>f</sup>	1.003	3.432	13	30	29	14	2	التكرار	يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات و أساليب تحدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها.
						14.8	34.1	33.0	15.9	2.3	الوزن النسبي	
10	مرتفعة	0.000	18,636 <sup>d</sup>	0.897	3.511	13	30	34	11	0	التكرار	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري ما يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
						14.8	34.1	38.6	12.5	0	الوزن النسبي	
مرتفعة			3.602				المتوسط المرجح					

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو فقرات المحور ، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لهذا المحور (3.602) ، و إنحراف معياري قدر ب (0.54)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

ولقد جاءت الفقرة (02) من المحور في المرتبة الأولى بوسط حسابي قدر ب 3.920 و إنحراف معياري بلغ 0.791 وهذا يعني درجة موافقة عالية تعكس درجة موافقة المبحوثين على أن شركة التأمين تشمل إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركة ، كما تبين أن هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا

على إدارة المخاطر من خلال الفقرة رقم (05) التي جاءت في المرتبة الثانية بوسط حسابي قدر ب 3.784 وبإنحراف معياري قدر ب 0.780. بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (16) بوسط حسابي يقدر ب 3.432، وإنحراف معياري يقدر ب 1.003 والتي تنص على أن " المراجع الداخلي يقوم بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها " وهذا يعكس عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة من المحور لأنها لا تعتبر من صلاحيات المراجع الداخلي. حيث أن قيام المراجع الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف الشركة ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من أهم البنود التي تعمل على تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين. كما أن للمراجعة الداخلية في شركات التأمين دور مهم في القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر، فهي تهدف إلى توفير وتحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة.

## 2. إختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الإختبارات المعلمية (إختبار T لعينة واحدة، التباين الأحادي، الإنحدار الخطي البسيط)، حيث تعتبر هذه الإختبارات مناسبة في حالة ما إذا كان توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما يلي:

### 1.2 إختبار الفرضية الأولى: تلتزم شركات التأمين الجزائرية بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية:

$H_0$ : لا تلتزم شركات التأمين الجزائرية بالضوابط و القواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية.

$H_1$ : تلتزم شركات التأمين الجزائرية بالضوابط و القواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية.

إعتمدت الباحثة لإختبار هذه الفرضية على إختبار T للعينة الواحدة، ويبين الجدول رقم (4-40) أن قيمة T لكل فقرة من فقرات المحورين الأول والثاني<sup>1</sup> كانت أكبر من قيمة T الجدولية والتي بلغت 1.664، حيث كانت قيمة إختبار T لفقرات المحورين ككل 15.133 وبلغت مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن "شركات التأمين الجزائرية تلتزم بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية فيما يخص مخاطر الإكتتاب والاستثمار عند مستوى دلالة 0.05".

### جدول رقم 4-38: إختبار T للفرضية الأولى

إدارة مخاطر الإكتتاب	قيمة T	مستوى الدلالة
1	9.346	0.000

<sup>1</sup> - للتفصيل أكثر عن فقرات المحورين الأول والثاني، أنظر الجدول رقم 34.



الفصل الرابع: إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

0.000	12.443	2	تقوم الشركة بدراسة وافية عن المخاطر التي يتم الاكتتاب فيها.
0.000	16.235	3	تقوم الشركة بتحديد الحد الأقصى للأخطار التي تنوي الشركة قبولها.
0.000	8.708	4	يتم التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، و إدراجها عند رسم سياسات التسعير وتطوير المنتجات.
0.000	9.444	5	تتوفر لدى موظفي الاكتتاب الاحترافية والخبرة في تحليل الأخطار.
0.000	4.923	6	تقبل الشركة الأخطار التي تقع في منطقة معينة (محددة) دون غيرها.
0.000	12.897	7	توفر الشركة التدريب المستمر للأطراف ذات العلاقة بعملية الاكتتاب.
0.000	10.048	8	تعتمد الشركة على المراجعة المستمرة للسياسة الإكتتابية وتقييم أداؤها من فترة لأخرى.
0.000	12.374	9	يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة في استمارة الطلب على التأمين.
0.000	25.557	10	تتأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها.
0.000	14.499	11	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر.
0.000	4.344	12	تعتمد الشركة طرق تسويق متطورة لعرض منتجاتها.
0.000	6.016	13	لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها.
0.000	13.581	14	تقوم الشركة بفحص الأخطار و التأكد من وجود وسائل للوقاية من الأخطار المكتتبة.
0.023	2.320	15	تأخذ الشركة في عين الاعتبار عوائد الاستثمارات بشكل مباشر في تحديد سعر القسط التأميني.
0.000	6.046	16	تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف و الرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها.
0.000	12.960	17	تركز الإدارة العليا على أهمية التنسيق و التعاون بين إدارة الاكتتاب و الإدارات الأخرى.
0.000	10.307	18	تقدم الشركة تقارير و أرقام عن أعمال الاكتتاب في مختلف الفروع و التغير في حجم و قيمة الأصول لجهات الرقابة و الإشراف.
0.000	16.518	19	تقوم الشركة بمقارنة النتائج المحققة بالخطط الموضوعة مسبقا لمعرفة درجة تحقيقها.
<b>0.000</b>	<b>16.348</b>	<b>جميع فقرات المحور الأول</b>	
<b>مستوى الدلالة</b>	<b>قيمة T</b>	<b>إدارة مخاطر الإستثمار</b>	
0.000	10.535	1	توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة.
0.000	13.236	2	تعمل الشركة على متابعة و تطوير هذه السياسات باستمرار.
0.000	4.573	3	تستعين الشركة بجهات مختصة في وضع خططها الاستثمارية.
0.000	8.415	4	تقوم الشركة بالتعرف على عوامل الخطر المالية و الاكتوارية، و إدراجها عند رسم سياسات الاستثمار.
0.000	6.810	5	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات.
0.000	7.288	6	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لدراسة عوائد الاستثمارات المختلفة.
0.000	7.177	7	تتدخل هيئات الإشراف و الرقابة بوضع قيود و ضمانات كافية لحماية أموال حملة الوثائق.
0.000	9.244	8	تعمل الشركة حسب نسب توظيف الأموال المنصوص عليها في قانون التأمينات، القرار رقم 2 الصادر في 2 أكتوبر 1996 المعدل و المتمم.
0.000	13.029	9	تقوم الشركة بتقييم أداء استثماراتها من فترة لأخرى.
0.000	5.436	10	يتم تداول الأوراق المالية (الأسهم) كإحدى القنوات الاستثمارية للشركة.
0.000	4.364	11	يتم الاعتماد على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية.
0.001	3.428	12	يوجد لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي و الأسواق الخارجية.

0.002	3.256	تستثمر الشركة أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة.	13
0.000	4.971	تستثمر الشركة أقساط التأمين الطويلة الأجل في الأصول الثابتة.	14
0.000	8.419	يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر.	15
0.000	-5.971	يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج.	16
0.000	6.762	تقوم إستراتيجية الاستثمار في الشركة على أساس حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة و الأمان.	17
0.000	4.116	تراعى الشركة ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها.	18
<b>0.000</b>	<b>11.712</b>	جميع فقرات المحور الثاني	
<b>0.000</b>	<b>15.133</b>	إجمالي الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق من وجهة نظر أفراد العينة حول الفرضية الأولى، ولإختبار ذلك يجب إستخدام تحليل التباين الأحادي One way Anova test تبعاً للمتغيرات الديموغرافية، وكانت الفرضية كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha=0.05$  بين إجابات المبحوثين حول إلتزام

شركات التأمين الجزائرية بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية.

والنتائج مبينة في الجدول رقم ( 4-38) الذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور أكبر من 0.05،

وبلغت قيمة f المحسوبة في الوظيفة 0.865، أما في سنوات الخبرة فقد بلغت 1.590، وقدرت في عدد

الدورات الخاصة بإدارة المخاطر ب 0.407، وبالتالي كل قيم f المحسوبة هي أصغر من f الجدولية والتي

تساوي 3.09 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول إلتزام شركات التأمين الجزائرية

بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية.

جدول رقم 4-39: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول إدارة مخاطر

الملاءة المالية في شركات التأمين

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى المعنوية
الوظيفة	بين المجموعات	0.651	5	0.130	0.865	0.508
	داخل المجموعات	12.347	82	0.151		
	الإجمالي	12.998	87			
الخبرة العملية	بين المجموعات	0.469	2	0.234	1.590	0.210
	داخل المجموعات	12.529	85	0.147		
	الإجمالي	12.998	87			
عدد الدورات التدريبية في إدارة المخاطر	بين المجموعات	0.123	2	0.062	0.407	0.667
	داخل المجموعات	12.875	85	0.151		
	الإجمالي	12.998	87			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

## 2.2 إختبار الفرضية الثانية: تعتبر عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية

$H_0$ : لا تعتبر عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية.

$H_1$ : تعتبر عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية.

يوضح الجدول رقم (4-39) أن قيمة T المحسوبة لجميع فقرات المحور الثالث بلغت 16.303 عند مستوى معنوية 0.05 ولقد كانت أكبر من T الجدولية 1.664، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن "عمليات إعادة التأمين تعتبر من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية".

### جدول رقم 4-40: إختبار T للفرضية الثانية

الفقرة	قيمة T	مستوى الدلالة
1	5.088	0.000
2	8.113	0.000
3	11.100	0.000
4	4.452	0.000
5	2.068	0.042
6	9.735	0.000
7	5.527	0.000
8	15.836	0.000
9	9.293	0.000
10	14.903	0.000
11	8.232	0.000
12	8.889	0.000
13	10.744	0.000
14	13.290	0.000
15	10.226	0.000
16	13.078	0.000

0.000	4.613	توفر الشركة النقد الأجنبي كأقساط إعادة تأمين أو تعويضات في حال تعاملها مع شركات إعادة التأمين أجنبية.	17
<b>0.000</b>	<b>16.303</b>	<b>جميع الفقرات</b>	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق من وجهة نظر أفراد العينة حول الفرضية الثانية، ولإختبار ذلك يجب إستخدام تحليل التباين الأحادي تبعا للمتغيرات الديموغرافية، وكانت الفرضية كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha=0.05$  بين إجابات المبحوثين حول إعتبار عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية".

وقد جاءت النتائج الإحصائية وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم 4-41: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول أهمية عمليات

إعادة التأمين

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى المعنوية
الوظيفة	بين المجموعات	1.065	5	0.213	0.984	0.432
	داخل المجموعات	17.748	82	0.216		
	الإجمالي	18.813	87			
الخبرة العملية	بين المجموعات	0.367	2	0.183	0.845	0.433
	داخل المجموعات	18.446	85	0.217		
	الإجمالي	18.813	87			
عدد الدورات التدريبية في إدارة المخاطر	بين المجموعات	0.377	2	0.188	0.869	0.423
	داخل المجموعات	18.436	85	0.217		
	الإجمالي	18.813	87			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية المحاور أكبر من 0.05، وأن قيمة f المحسوبة بلغت في الوظيفة 0.984، أما في سنوات الخبرة فقد بلغت 0.845، وقد درت في عدد الدورات الخاصة بإدارة المخاطر ب 0.869، وبالتالي كل قيم f المحسوبة هي أصغر من f الجدولية والتي تساوي 3.09 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول إعتبار عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية.

### 3.2 إختبار الفرضية الثالثة: يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية

$H_0$ : لا يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.

$H_1$ : يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.

#### جدول رقم 4-42: إختبار T للفرضية الثالثة

مستوى الدلالة	قيمة T	الفقرة
0.000	8.748	توجد سياسة داخلية لإدارة المخاطر.
0.000	10.915	توجد إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركة.
0.000	6.331	يتوفر لدى شركتكم نظام معلومات ذو جودة عالية.
0.000	7.337	يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقارير عن المخاطر و تقديمها لمجلس الإدارة.
0.000	9.433	هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة و الإدارة العليا على إدارة المخاطر.
0.000	8.117	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقريرا دوريا على مدى إلتزام شركتكم بأحكام القانون و القواعد المنظمة لها.
0.000	8.025	يقوم المراجع الداخلي بالتعرف على المخاطر الهامة التي تواجهها الشركة والعمل على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
0.000	5.291	يقوم المراجع الداخلي بالتحديث المستمر للمعلومات التي يتم جمعها عن المخاطر للوصول إلى نظام معلومات متكامل.
0.000	7.084	لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية الصلاحيات الكافية التي تمكنه من القيام بعمله بحرية تامة وعلى أكمل وجه.
0.000	7.684	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة السياسات و الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد المخاطر.
0.000	8.048	يستفيد المراجع الداخلي من دورات تدريبية متطورة لأداء مهامه بفعالية أكبر.
0.000	5.263	تساهم كل المستويات الإدارية للشركة في وضع الخطط و السياسات المطلوبة لإدارة المخاطر.
0.000	6.616	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف المسطرة من طرف الأقسام المختلفة مع أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
0.000	5.291	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة.
0.000	4.947	يتمتع المراجع الداخلي بالكفاءة و الخبرة التي تمكنه من التقييم الجيد للمخاطر
0.000	4.037	يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات و أساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها.
0.000	5.348	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري ما يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
<b>0.000</b>	<b>10.385</b>	<b>جميع الفقرات</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (4-42) أن قيمة T المحسوبة لجميع فقرات المحور الرابع بلغت 10.385 عند مستوى

معنوية 0.05 ولقد كانت أكبر من T الجدولية 1.664، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية

البديلة، أي أنه يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق من وجهة نظر أفراد العينة حول الفرضية الأولى، ولإختبار ذلك يجب إستخدام تحليل التباين الأحادي One way Anova test تبعا للمتغيرات الديموغرافية، وكانت الفرضية كما يلي:  
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha=0.05$  بين إجابات المبحوثين حول وجود إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.

والنتائج مبينة في الجدول رقم ( 4-43) الذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور أكبر من 0.05، وبلغت قيمة f المحسوبة في الوظيفة 1.545، أما في سنوات الخبرة فقد بلغت 2.038، وقدرت في عدد الدورات الخاصة بإدارة المخاطر ب 0.660، وبالتالي كل قيم f المحسوبة هي أصغر من f الجدولية والتي تساوي 3.09 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول وجود إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية.

جدول رقم 4-43: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في وجهات نظر العينة حول فعالية المراجعة الداخلية

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى المعنوية
الوظيفة	بين المجموعات	2.217	5	0.443	1.545	0.185
	داخل المجموعات	23.534	82	0.287		
	الإجمالي	25.751	87			
الخبرة العملية	بين المجموعات	1.178	2	0.589	2.038	0.137
	داخل المجموعات	24.572	85	0.289		
	الإجمالي	25.751	87			
عدد الدورات التدريبية في إدارة المخاطر	بين المجموعات	.394	2	0.197	0.660	0.519
	داخل المجموعات	25.357	85	0.298		
	الإجمالي	25.751	87			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

4.2 إختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمساهمة عمليات إعادة التأمين بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

$H_0$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمساهمة عمليات إعادة التأمين بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

$H_1$ : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمساهمة عمليات إعادة التأمين بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

تطلب إختبار هذه الفرضية إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر (الإكتتاب والإستثمار) لشركات التأمين الجزائرية، وكانت النتائج الإحصائية كما هي مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم 4-44: نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية

المتغير	R	R <sup>2</sup>	F	مستوى الدلالة
	0,609	0.371	50.749	0,000
عمليات إعادة التأمين	A	الخطأ المعياري	معامل (β)	T
	1.630	0.295		5.517
	0.549	0.077	0.609	7.124
Y <sub>1</sub> = 1.630 + 0.549 b				

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين عمليات إعادة التأمين وإدارة مخاطر شركات التأمين يساوي ( 0.609)، كما بلغ معامل التحديد الذي يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج (0.371)، مما يعني أن ( 37%) من فعالية إدارة مخاطر الملاءة المالية تعود إلى فعالية عمليات إعادة التأمين المطبقة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (50.749) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي بلغت ( 3.96)، وبما أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن عمليات إعادة التأمين تساهم بشكل مباشر في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية. ويمكن صياغة معادلة الإنحدار الخطي للنموذج كما يلي:

$$y = 1.630 + 0.549 b$$

حيث:

b: مساهمة عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

Y: تفعيل إدارة مخاطر شركات التأمين

و تمثل هذه المعادلة مدى مساهمة عمليات إعادة التأمين في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين بواسطة

معامل Beta و الذي بلغت قيمته 0.609.

5.2 إختبار الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

$H_0$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

$H_1$ : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

تطلب إختبار هذه الفرضية إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر (الإكتتاب والإستثمار) لشركات التأمين الجزائرية، وكانت النتائج الإحصائية كما هي مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم 4-45: نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط لدراسة دور المراجعة الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية

المتغير	R	R <sup>2</sup>	F	Sig.
	0,718	0.515	91.447	0,000
المراجعة الداخلية	A	الخطأ المعياري	معامل (β)	T
	1.729	0.211		8.211
	0.553	0.058	0.718	9.563
Y <sub>2</sub> = 1.729 + 0.553 b				

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط الثنائي المراجعة الداخلية وإدارة مخاطر شركات التأمين يساوي (0.718)، كما بلغ معامل التحديد الذي يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج (0.515)، مما يعني أن (51%) من فعالية إدارة مخاطر الملاءة المالية تعود إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (91.447) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي بلغت (3.96)، وبما أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، فإن للمراجعة الداخلية دور في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

ويمكن صياغة معادلة الإنحدار الخطي للنموذج كما يلي:  $Y_2 = 1.729 + 0.553 b$

حيث: b: دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

Y: تفعيل إدارة مخاطر شركات التأمين

وتمثل هذه المعادلة دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين بواسطة معامل Beta والذي بلغت قيمته 0.718.



### 3. تحليل الارتباط:

يلخص الجدول الموالي مصفوفات الارتباط لمحاو الدراسة كما يلي:

#### جدول رقم 4-46: قيم مصفوفة الارتباط الكلي

إدارة مخاطر الملاءة المالية	إعادة التأمين	المراجعة الداخلية	
	**1	0,596**	معامل الارتباط
		0.000	مستوى الدلالة
**1	0,528**	0,715**	معامل الارتباط
	0.000	0.000	مستوى الدلالة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS - \*\* معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند  $\alpha=0.01$

تشير مصفوفة معاملات الارتباط في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين الآليات المعتمدة من طرف شركات التأمين الجزائرية وإدارة مخاطر الملاءة المالية بدرجة ثقة ( 99%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الثنائي بين عمليات إعادة التأمين وإدارة مخاطر الملاءة المالية ( 0.596)، وبلغت قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المراجعة الداخلية وإدارة مخاطر الملاءة المالية (0.715)، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين هذه الآليات فيما بينها.

#### 4. التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد:

تهدف الباحثة من خلال هذا الاختبار إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بدلالة العوامل تسمى العوامل المشتركة، وهذه العوامل غير مشاهدة ولكنها تهدف إلى توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات عن طريق تخفيض عدد المتغيرات المستقلة إلى مجموعة من العوامل بحيث يرتبط كل متغير من المتغيرات بهذا العامل.<sup>1</sup>

#### 4.1 مقياس ملاءمة البيانات KMO:

يشير هذا المقياس إلى مدى ملاءمة البيانات للتحليل العاملي وكلما كانت قيمته أكبر من ( 0.5 ) دل ذلك على كفاية حجم العينة.

- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الأول تساوي 0.834 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.

<sup>1</sup> - أحمد مُجد فرحان مُجد، خالد عبد العزيز السهلاوي، "استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشلف، 2017.

- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الثاني تساوي 0.791 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.
- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الثالث تساوي 0.778 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.
- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الرابع تساوي 0.870 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.

#### جدول رقم 4-47: KMO and Bartlett's Test

Indice KMO et test de Bartlett				
	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.	<b>0.834</b>	<b>0.791</b>	<b>0.778</b>	<b>0.870</b>
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	<b>701.588</b>	<b>607.883</b>	<b>571.022</b>
	Ddl	<b>171</b>	<b>153</b>	<b>136</b>
	Signification de Bartlett	<b>0.000</b>	<b>0.000</b>	<b>0.000</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

#### 2.4 تحليل الاشتراكات:

- يمثل الاشتراك نسبة تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجة، ويلاحظ من خلال الجدول أن:
  - قيم الاشتراكات في المحور الأول تتراوح بين 0.554 و 0.729، فمثلا تفسر النسبة 0.697 للمتغير الأول (تعتمد عملية الاكتتاب عند وضع السعر على البيانات الإكتوارية) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 69.7% من هذا المتغير.
  - أما في المحور الثاني تتراوح بين 0.454 و 0.800، فمثلا تفسر النسبة 0.729 للمتغير الأول (توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 72.9% من هذا المتغير.
  - وفي المحور الثالث تتراوح قيم الاشتراكات بين 0.467 و 0.825، فمثلا تفسر النسبة 0.825 للمتغير الرابع (يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إجباري) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 82.5% من هذا المتغير.

- قيم الاشتراكات في المحور الرابع تتراوح بين 0.463 و 0.728، فمثلا تفسر النسبة 0.506 للمتغير الأول (توجد سياسة داخلية لإدارة المخاطر) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 50.6% من هذا المتغير.  
جدول رقم 4-48: تحليل الاشتراكات

Qualité de représentation					
	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	
	Initial	Extraction	Extraction	Extraction	Extraction
Q1	1.000	0.697	0.729	0.797	0.506
Q2	1.000	0.760	0.682	0.746	0.465
Q3	1.000	0.729	0.566	0.602	0.582
Q4	1.000	0.706	0.649	0.825	0.570
Q5	1.000	0.547	0.673	0.738	0.629
Q6	1.000	0.638	0.628	0.502	0.690
Q7	1.000	0.586	0.454	0.467	0.728
Q8	1.000	0.611	0.665	0.699	0.673
Q9	1.000	0.615	0.616	0.588	0.464
Q10	1.000	0.669	0.622	0.648	0.609
Q11	1.000	0.554	0.666	0.597	0.500
Q12	1.000	0.686	0.564	0.610	0.620
Q13	1.000	0.664	0.800	0.623	0.463
Q14	1.000	0.655	0.771	0.612	0.678
Q15	1.000	0.557	0.749	0.682	0.624
Q16	1.000	0.795	0.673	0.743	0.591
Q17	1.000	0.585	0.546	0.602	0.714
Q18	1.000	0.600	0.684		
Q19	1.000	0.682			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

### 3.4 تحليل التباين المفسر:

#### المحور الأول:

يلاحظ من خلال الجدول أنه تم إستخراج خمسة ( 5 ) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل 64.936 %، ويفسرها كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.343 وبالتالي يفسر ما نسبته (17.594%)
- العامل الثاني: قيمته الذاتية 3.201 وبالتالي يفسر ما نسبته (16.847%)
- العامل الثالث: قيمته الذاتية 2.813 وبالتالي يفسر ما نسبته (14.808%)
- العامل الرابع: قيمته الذاتية 1.741 وبالتالي يفسر ما نسبته (9.163%)
- العامل الخامس: قيمته الذاتية 1.240 وبالتالي يفسر ما نسبته (6.524%)

جدول رقم 4-49: تحليل التباين المفسر للمحور الأول

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	6.608	34.781	34.781	6.608	34.781	34.781	3.343	17.594	17.594
2	1.980	10.424	45.205	1.980	10.424	45.205	3.201	16.847	34.441
3	1.413	7.438	52.643	1.413	7.438	52.643	2.813	14.808	49.249
4	1.245	6.555	59.198	1.245	6.555	59.198	1.741	9.163	58.411
5	1.090	5.738	64.936	1.090	5.738	64.936	1.240	6.524	64.936
6	.942	4.959	69.895						
7	.823	4.331	74.225						
8	.743	3.909	78.134						
9	.591	3.110	81.244						
10	.583	3.067	84.311						
11	.468	2.463	86.774						
12	.443	2.334	89.108						
13	.406	2.137	91.245						
14	.385	2.025	93.269						
15	.357	1.881	95.151						
16	.293	1.543	96.694						
17	.241	1.268	97.963						
18	.200	1.053	99.016						
19	.187	.984	100.000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

المحور الثاني:

تم إستخراج خمسة (5) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل %65.207، ويفسرها كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.847 وبالتالي يفسر ما نسبته (3.847/18=21.374%)
- العامل الثاني: قيمته الذاتية 2.865 وبالتالي يفسر ما نسبته (2.865/18=15.917%)
- العامل الثالث: قيمته الذاتية 2.071 وبالتالي يفسر ما نسبته (2.071/18=11.504%)
- العامل الرابع: قيمته الذاتية 1.537 وبالتالي يفسر ما نسبته (1.537/18=8.537%)
- العامل الخامس: قيمته الذاتية 1.418 وبالتالي يفسر ما نسبته (1.418/18=7.876%)

جدول رقم 4-50: تحليل التباين المفسر للمحور الثاني

Variance totale expliquée									
Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	5.758	31.992	31.992	5.758	31.992	31.992	3.847	21.374	21.374
2	2.126	11.811	43.802	2.126	11.811	43.802	2.865	15.917	37.290
3	1.531	8.507	52.309	1.531	8.507	52.309	2.071	11.504	48.794
4	1.227	6.815	59.124	1.227	6.815	59.124	1.537	8.537	57.332
5	1.095	6.083	65.207	1.095	6.083	65.207	1.418	7.876	65.207
6	.839	4.659	69.867						
7	.749	4.159	74.025						
8	.691	3.840	77.866						
9	.667	3.708	81.574						
10	.562	3.120	84.693						
11	.500	2.780	87.474						
12	.451	2.506	89.980						
13	.421	2.340	92.319						
14	.382	2.124	94.444						
15	.327	1.817	96.260						
16	.296	1.642	97.902						
17	.205	1.138	99.040						
18	.173	.960	100.000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

المحور الثالث:

يلاحظ من خلال الجدول أنه تم إستخراج خمسة ( 5 ) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد ( 1 ) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل 197%، ويفسرها كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.373 وبالتالي يفسر ما نسبته (19.842%)
- العامل الثاني: قيمته الذاتية 2.592 وبالتالي يفسر ما نسبته (15.248%)
- العامل الثالث: قيمته الذاتية 1.981 وبالتالي يفسر ما نسبته (11.652%)
- العامل الرابع: قيمته الذاتية 1.783 وبالتالي يفسر ما نسبته (10.489%)
- العامل الخامس: قيمته الذاتية 1.354 وبالتالي يفسر ما نسبته (7.965%)

جدول رقم 4-51: تحليل التباين المفسر للمحور الثالث

Variance totale expliquée									
Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	5.632	33.131	33.131	5.632	33.131	33.131	3.373	19.842	19.842
2	1.798	10.575	43.707	1.798	10.575	43.707	2.592	15.248	35.090

3	1.397	8.215	51.922	1.397	8.215	51.922	1.981	11.652	46.743
4	1.211	7.121	59.043	1.211	7.121	59.043	1.783	10.489	57.232
5	1.046	6.154	65.197	1.046	6.154	65.197	1.354	7.965	65.197
6	.994	5.845	71.042						
7	.823	4.843	75.885						
8	.674	3.962	79.847						
9	.653	3.844	83.691						
10	.530	3.118	86.809						
11	.446	2.625	89.434						
12	.420	2.470	91.905						
13	.373	2.194	94.099						
14	.343	2.019	96.118						
15	.273	1.606	97.724						
16	.212	1.247	98.971						
17	.175	1.029	100.000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

### المحور الرابع:

يلاحظ من خلال الجدول أنه تم إستخراج ثلاث (3) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل 59.450 %، ويفسرها كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.886 وبالتالي يفسر ما نسبته (22.858=17/3.886%)
- العامل الثاني: قيمته الذاتية 3.413 وبالتالي يفسر ما نسبته (20.078=17/3.413%)
- العامل الثالث: قيمته الذاتية 2.807 وبالتالي يفسر ما نسبته (16.514=17/2.807%)

### جدول رقم 4-52: تحليل التباين المفسر للمحور الرابع

Variance totale expliquée									
Comp osant e	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	7.609	44.759	44.759	7.609	44.759	44.759	3.886	22.858	22.858
2	1.431	8.419	53.178	1.431	8.419	53.178	3.413	20.078	42.936
3	1.066	6.272	59.450	1.066	6.272	59.450	2.807	16.514	59.450
4	.986	5.801	65.251						
5	.916	5.388	70.640						
6	.747	4.396	75.035						
7	.730	4.293	79.328						
8	.609	3.581	82.909						
9	.598	3.516	86.425						
10	.495	2.911	89.336						
11	.358	2.107	91.443						
12	.329	1.936	93.379						
13	.300	1.764	95.143						
14	.275	1.620	96.763						
15	.203	1.195	97.959						
16	.188	1.107	99.066						
17	.159	.934	100.000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

#### 4.4 تحليل تشبعات العوامل قبل التدوير:

يوضح الجدول التالي مصفوفة العوامل غير المدارة، والتي أرجعها التحليل العاملي إلى خمسة عوامل بالنسبة للمحور الأول الثاني، الثالث وعاملين بالنسبة للمحور الرابع، ومن خلال دراسة أحمال كل منها، نجد أن العامل الأول قد تضمن خمسة متغيرات ذات أحمال مرتفعة، حيث تفسير الأحمال هنا غير ذي معنى حيث يجب التفسير بعد التدوير.

#### جدول رقم 4-53: مصفوفة تشبعات العوامل قبل التدوير

Matrice des composantes*																		
Composante	المحور الأول					المحور الثاني					المحور الثالث					المحور الرابع		
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3
	Q1	.662	-.359	.351	-.076	-.020	.631	.229	.030	.002	-.527	.341	.754	.315	-.065	.093	.554	.271
Q2	.769	-.313	.256	.055	-.041	.712	-.034	.065	-.059	-.408	.255	.713	-.274	-.115	-.290	.531	.297	.307
Q3	.543	.051	.587	-.296	-.017	.666	-.331	-.104	-.021	-.049	.674	.041	.342	-.142	-.095	.492	.579	.072
Q4	.660	-.313	.344	-.233	.024	.772	-.018	-.050	-.117	-.189	.164	.184	.718	.391	.309	.574	-.196	.450
Q5	.680	-.139	-.005	.042	-.251	.745	-.212	-.111	-.245	-.029	.146	.601	-.395	.443	-.056	.680	.408	-.005
Q6	.331	.030	.297	.587	-.309	.726	-.150	.092	-.231	.132	.473	.151	.036	-.324	.386	.638	.448	.286
Q7	.541	.147	-.416	.295	-.110	.654	.102	-.022	.091	-.086	.537	-.255	-.246	.076	.218	.823	-.079	.210
Q8	.716	.139	-.267	-.065	-.055	.384	-.064	.460	-.495	.238	.701	.011	-.018	-.322	.321	.778	-.228	.124
Q9	.593	.384	.137	-.048	-.308	.733	.043	.201	-.155	.115	.558	-.201	.248	.411	-.075	.612	.225	-.196
Q10	.490	.495	-.052	-.426	.000	.593	-.090	-.255	.125	.426	.729	-.190	.055	.279	.011	.697	-.094	-.337
Q11	.541	.164	-.284	-.391	.013	.597	-.275	-.106	.064	.469	.608	.005	.032	.325	-.348	.662	.099	-.230
Q12	.584	-.512	-.248	-.079	.127	.304	.599	.055	.218	.250	.661	-.209	-.293	.085	.192	.727	-.081	-.293
Q13	.539	-.534	-.221	.128	.153	.085	.806	-.190	-.319	.073	.711	-.236	-.242	.052	-.034	.659	-.045	.161
Q14	.761	.183	-.183	.074	.052	.132	.832	-.134	-.169	.122	.668	.052	.066	-.386	-.097	.697	-.406	.164
Q15	.550	-.264	-.382	.016	-.198	.138	.171		.481	.082	.755	-.100	-.036	-.026	-.316	.765	-.195	-.035
Q16	.333	.018	.100	.105	.814	.264	.051	-.740	.222	-.059	.781	-.026	.130	-.226	-.254	.635	-.207	-.381
Q17	.674	.219	-.085	.206	.182	.538	.252	.288	.306	-.129	.404	.216	-.372	.216	.455	.749	-.382	.079
Q18	.258	.502	.122	.483	.184	.646	-.014	-.114	.497	.080								
Q19	.663	.472	.076	-.077	.086													

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 5 composantes extraites.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

#### 5.4 تحليل تشبعات العوامل بعد التدوير:

يوضح الجدول رقم ( 4-54) مصفوفة المعاملات بعد أن تم تدويرها والتي تتضمن تشبعات العوامل المستخلصة، حيث نلاحظ مايلي:

#### جدول رقم 4-54: مصفوفة تشبعات العوامل بعد التدوير

Matrice des composantes après rotation <sup>a</sup>																		
Composante	المحور الأول					المحور الثاني					المحور الثالث					المحور الرابع		
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3
	Q1	.037	.374	.711	.199	.099	.817	-.056	.173	.146	-.083	-.007	.461	-.075	.594	.475	.020	.606
Q2	.158	.462	.685	.213	.089	.810	.124	-.029	.082	.046	.065	.244	-.067	.807	-.164	.327	.061	.595
Q3	.353	-.122	.764	.036	.065	.540	.475	-.214	-.055	.024	.496	.556	-.003	.023	.215	.020	.215	.732
Q4	.196	.298	.753	-.059	.096	.726	.334	.071	-.003	.067	.124	.043	-.027	-.040	.898	.709	-.009	.258
Q5	.293	.479	.401	.229	-.137	.619	.480	-.040	-.173	.167	.088	-.253	.264	.771	.049	.200	.395	.658
Q6	-.080	.104	.276	.725	-.137	.505	.510	.008	-.009	.335	-.033	.604	.343	.052	.125	.298	.136	.763
Q7	.374	.521	-.145	.391	.008	.544	.322	.138	.181	-.042	.330	.170	.557	-.110	-.085	.681	.327	.396
Q8	.588	.473	.132	.149	.042	.218	.223	.061	.009	.751	.194	.681	.442	-.009	.039	.694	.376	.225
Q9	.607	.043	.303	.347	-.180	.515	.432	.148	.162	.341	.665	.008	.182	-.093	.322	.165	.515	.415
Q10	.803	-.040	.129	-.068	.040	.167	.760	.092	.036	-.075	.665	.173	.380	-.039	.173	.331	.691	.149
Q11	.642	.314	.088	-.186	.032	.152	.791	-.083	.045	.097	.734	.043	.083	.213	.068	.251	.576	.324
Q12	.067	.737	.298	-.156	.159	.055	.215	.586	.411	-.059	.416	.225	.613	-.029	-.105	.364	.672	.188
Q13	-.067	.742	.256	.000	.209	.068	-.091	.878	-.122	.029	.573	.249	.448	-.018	-.180	.531	.268	.330
Q14	.562	.442	.164	.289	.183	.055	-.032	.875	.038	-.013	.370	.674	.077	.078	-.094	.764	.302	.054
Q15	.219	.692	.097	.042	-.141	.001	-.033	-.037	.844	.184	.711	.363	.128	.094	-.139	.585	.493	.195
Q16	.093	.097	.152	.034	.868	.201	.336	.152	-.259	-.655	.620	.592	.034	.066	-.055	.333	.693	.012
Q17	.453	.331	.143	.381	.323	.460	.125	.152	.544	-.001	.019	.080	.703	.304	.099	.741	.400	.071
Q18	.246	-.134	-.074	.638	.331	.378	.538	-.009	.391	-.314								
Q19	.709	.047	.239	.275	.211													

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.  
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 10 itérations.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

- بالنسبة للمحور الأول (إدارة مخاطر الاكتتاب) أقوى المتغيرات إرتباطا بالعامل الأول هو ( تأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها) ما يؤكد على أهمية هذه الخطوة قبل مباشرة عملية الاكتتاب ودرجة تشبعه تساوي 0.803، بالإضافة إلى الفقرات (8، 9، 11، 14، 17، 19) والتي تمثل في مجملها المراجعة المستمرة للسياسة الإكتتابية و تقييم الأداء ، وتندرج الفقرات (5، 7، 12، 13، 15) ضمن العامل الثاني الذي يخص الميزة التنافسية وكفاءة ونزاهة العنصر البشري ، وتمثل الفقرة (لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها) أقوى المتغيرات إرتباطا بالعامل الثاني ما يدل على إعتماد شركات التأمين الجزائرية على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة لتطوير نشاطها، ودرجة تشبعها 0.742، في حين يمثل العامل الثالث رسم سياسات التسعير وتطوير المنتجات التي تملئها الفقرات (1، 2، 3، 4) وكان تحديد الشركة للحد الأقصى للأخطار التي تنوي قبولها أقوى متغير حيث بلغت درجة إشباعه 0.765، أما بالنسبة للفقرتين (6، 18) فتمثلان العامل الرابع بيئة الرقابة الفعالة. بينما تشكل الفقرة رقم 16 (تحصل الشركة على



موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف والرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها) المتغير الوحيد الذي يشكل العامل الخامس ما يدل على دور هيئات الإشراف والرقابة في ودرجة تشبعه تساوي 0.868.

- بالنسبة للمحور الثاني (إدارة مخاطر الاستثمار) أقوى المتغيرات إرتباطا بالعامل الأول هو تأكيد تبني الشركات لخطط إستثمارية ودرجة تشبعه تساوي 0.817، بالإضافة إلى الفقرات ( 2، 3، 4، 5، 7، 9) والتي تمثل في مجملها **تقييم وتطوير السياسة الاستثمارية**، في حين يمثل العامل الثاني **الاستثمار في الأوراق المالية** التي تملئها الفقرات (6، 10، 11، 18) حيث تعتمد شركات التأمين الجزائرية على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية وهو يعتبر أقوى متغير حيث بلغت درجة إشباعه 0.791، وتندرج الفقرات (12، 13، 14) ضمن العامل الثالث الذي يخص **الملاءمة**، واعتبار أن الشركة تستثمر أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة (قصيرة الأجل) يمثل أقوى المتغيرات إرتباطا بهذا العامل، وبلغت درجة تشبعه 0.878، أما بالنسبة للفقرتين (15، 17) فتمثلان العامل الرابع **الضمان والاستقرار** وبلغت درجة تشبع أقوى متغير قيمة 0.844 والذي يدلي بأنه يتم إستثمار أقساط شركات التأمين في الجزائر. بينما تشكل الفقرة رقم 08 المتغير الأقوى إرتباطا بالعامل الخامس بدرجة تشبع تساوي 0.751، ثم تليه الفقرة رقم (16) بإتجاه عكسي والذي بلغت درجة تشبعه (0.656).

- بالنسبة للمحور الثالث (إعادة التأمين) أقوى المتغيرات إرتباطا بالعامل الأول هي الفقرة رقم ( 11) ودرجة تشبعها تساوي 0.734، بالإضافة إلى الفقرات ( 1، 2، 3، 4، 5، 7، 9) والتي تمثل في مجملها **تقييم عمليات إعادة التأمين**، في حين يمثل العامل الثاني **إتفاقيات إعادة التأمين** بالفقرات (3، 6، 8) ويعتبر الإفصاح بدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعيدي التأمين أقوى متغير في إرتباطه بهذا العامل حيث بلغت درجة إشباعه 0.681، وتندرج الفقرات ( 7، 12، 17) ضمن العامل الثالث وتمثل الفقرة 17 أقوى المتغيرات إرتباطا بهذا العامل، وبلغت درجة تشبعها 0.703، أما بالنسبة للعامل الرابع بلغت درجة تشبع أقوى متغير قيمة 0.807 والذي يفيد بأن شركات التأمين الجزائرية تقوم بإعادة التأمين لدى شركات أجنبية. بينما تشكل الفقرة رقم 04 المتغير الوحيد بالعامل الخامس بدرجة تشبع تساوي 0.898 حيث تؤكد هذه الفقرة أنه يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إجباري في شركات التأمين الجزائرية.

- بالنسبة للمحور الرابع (المراجعة الداخلية) أقوى المتغيرات إرتباطا بالعامل الأول هي الفقرة رقم (14) ودرجة تشبعها تساوي 0.764، بالإضافة إلى الفقرات (4، 7، 8، 13، 14، 15، 17) والتي تمثل فعالية النظام الداخلي في الشركة، وتندرج الفقرات (1، 9، 10، 11، 12، 16) ضمن العامل الثاني والتي تمثل كفاءة وجدارة المراجع الداخلي، وتمثل الفقرة 10 أقوى المتغيرات إرتباطا بهذا العامل، وبلغت درجة تشبعها 0.691، أما بالنسبة للعامل الثالث يمثل **التنسيق مع الإدارات الأخرى ورفع التقارير** بلغت الفقرة (06) درجة تشبع أقوى متغير بقيمة 0.763 تليها الفقرات (2، 3، 5).

## خلاصة الفصل:

تسعى الهيئات الوصية لقطاع التأمين بالجزائر إلى إدخال بعض التعديلات التشريعية الهامة على طريقة قياس وتقييم الملاءة المالية من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 والذي يتعلق بالاشتراكات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والرسوم التنفيذية رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013، والذي يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطورات الدولية في مجال التأمين وإدارة أكثر فعالية لإدارة المخاطر المرتبطة بشركات التأمين .

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن شركات التأمين الجزائرية تعتمد على مجموعة من المعايير الهامة عند تخطيطها للسياسة الاكتتابية وأنها تحترم الضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية، بالإضافة إلى وجود إطار متكامل للمراجعة الداخلية في هذه الشركات، كما تبين أن هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر، وتقوم الشركة بالإفصاح وبدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعيدي التأمين كما تقوم بإعادة النظر في حدود الاحتفاظ بشكل دوري لفروعها المختلفة وتعديلها بما يتناسب وقدرتها الاستيعابية ومركزها المالي، وقد أظهرت النتائج أن كل من عمليات إعادة التأمين والمراجعة الداخلية تساهم بشكل مباشر في تفعيل إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين هذه الآليات وإدارة مخاطر الملاءة المالية.

خاتمة

## خاتمة:

تعرض شركات التأمين في كثير من الأحيان لأخطار تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تؤدي إلى وقف نشاطها وعدم استمراره إلا أن الشركة لا تستطيع رفض إجراء التأمين على هذه الأخطار بغرض تدعيم مركزها المالي والمحافظة على مكانتها في سوق التأمين، ولكي تتمكن شركات التأمين من الاضطلاع بمهامها وتوفير تغطية تأمينية شاملة وجب عليها بناء استراتيجية فعالة لإدارة هذه المخاطر تمكنها من تعزيز طاقتها الإكتتابية. ويرجع الاهتمام بتحليل وقياس وإدارة الأخطار في الصناعة التأمينية إلى ما قد تسفر عنه بعض النتائج، التي قد تساعد هذه الشركات عند وضع سياساتها التأمينية وتنفيذها وتقييمها.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية، والإستراتيجية المعتمدة من قبل شركات التأمين الجزائرية لمواجهة هذه المخاطر والحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين، حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم في الوقت المناسب، ومن أجل حماية هذه الشركات من خطر الإفلاس وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين.

وبعد تحليل أبعاد الموضوع النظرية والتطبيقية المتعلقة بإستراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية في الجزائر، والإجابة على السؤال الرئيسي واختبار فرضيات الدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج قادتنا بدورها إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

### أولاً. الجانب النظري:

- الخطر هو عدم التأكد من حدوث حدث معين قد يكون له تأثيرات على تحقيق أهداف الشركة، فلا بد من وجود إدارة للمخاطر لحماية الشركة كما أنه لا يجب الاكتفاء بذلك بل يجب التوسع والاعتماد على الإدارة الشاملة للمخاطر والتي تمثل الامتداد لإدارة المخاطر لتشمل الشركة ككل؛
- تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات؛
- تعتبر مخاطر الاكتتاب السبب الرئيسي في تدهور الملاءة المالية لشركات التأمين وتطور معدلات العسر المالي فيها، فإذا لم تهتم إدارة الاكتتاب في الشركة بمستوى الأخطار في محفظة الاكتتاب وحدث اختيار ضد صالح شركة التأمين فهذا قد يؤدي بالشركة إلى الإفلاس؛
- تعتبر طريقة استثمار الشركة الأموال المتوفرة لديها والتي تخص غالبيتها حملة الوثائق، والأصول التي تتكون منها محفظة الاستثمار في شركة التأمين ثاني أهم العناصر التي يمكن أن تؤثر في قوة ومتانة الملاءة المالية لشركات التأمين، لذلك فإن القرار الاستثماري يعتبر من أهم القرارات المالية التي يجب أن تكون نابعة من سياسة

- إستثمارية سليمة تقوم على أسس علمية وفنية تكفل تحقيق عناصر الضمان والسيولة والربحية مع تنوع هيكل الاستثمارات لتقليل تعرض محفظة الاستثمار للمخاطر؛
- تعمل عمليات إعادة التأمين على تحفيز شركات التأمين على الزيادة في طاقاتها الإكتتابية نظرا للدعامة التي يقدمها سوق إعادة التأمين، خاصة وأن شركات التأمين لا تكون قادرة في كل الأحوال على ضمان تغطية المخاطر التي تعترضها، فقد تواجه أخطار تفوق قدرتها ولا تستطيع بذلك قبولها وتحمل تبعاتها لوحدها؛
  - قيام المراجع الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف الشركة ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من أهم البنود التي تعمل على تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين. كما أن للمراجعة الداخلية في شركات التأمين دور مهم في القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر، فهي تهدف إلى توفير وتحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة؛
  - تعتمد شركات التأمين أساليب كمية متعددة لتقييم وقياس المخاطر التي تواجه نشاطها، وتنبع أهميتها من إمكانية إستخدامها لتحقيق أهداف الشركة، كمتابعة مستوى الملاءة المالية للشركة، تحديد قيمة الاحتياطيات المطلوبة، تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (MCR)، أو متطلبات ملاءة رأس المال (SCR)؛
  - مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المادية المتاحة وهذا بالرغم من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لتحرير السوق الجزائري بإلغاء الاحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين الخاصة والأجنبية للنشاط في السوق الجزائري، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها سيطرة المداخيل من المحروقات على أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؛
  - يولي نظام رقابة الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر أهمية بالغة لمستوى الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي، الذي يعتبر عال ويتجاوز في بعض الأحيان مستويات متطلبات رأس المال التي تحددها توجيهات الملاءة 2، والالتزامات التقنية المتمثلة في الاحتياطات التقنية، المخصصات التقنية والديون التقنية، وفي كيفية تمثيلها وفقا للقوانين المنصوص عليها؛
  - نظام الملاءة في الجزائر لا يأخذ بالاعتبار كافة المخاطر عند قياس الملاءة، بل يركز أكثر على المخاطر من جانب الخصوم ويهمل المخاطر من جانب الأصول، ذلك لأن توظيفات شركات التأمين مقيدة من طرف القانون وهي عبارة عن توظيفات في قيم الدولة؛
  - لا تعتبر مخاطر الاستثمار مهددة لنشاط شركات التأمين الجزائرية مقارنة بمخاطر الاكتتاب نظرا للقيود التي يفرضها المشرع الجزائري فيما يخص القنوات الاستثمارية والنسب المتعلقة بكل قناة، مما يجعل هذه الشركات تواجه مخاطر استثمار طفيفة وذات عوائد منخفضة، وبالتالي يجب إعطاء شركات التأمين الحرية في استثمار أموالها بما يتناسب وإستراتيجياتها المسطرة لتحقيق أهدافها؛

- من الضروري قيام شركات التأمين با لتخطيط الفعال لمواجهة المخاطر ذات الدرجة المرتفعة وفق استراتيجية محددة وفعالة معتمدة من خبراء متخصصين في مجال إدارة المخاطر؛
- يجب على شركات التأمين تبني إستراتيجية متكاملة تشمل كل المستويات الادارية للشركة، معتمدة في ذلك على أساليب كمية لقياس المخاطر المحتملة وتقييم الموقف المالي للشركة، بالإضافة إلى اعتمادها على شركات إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد لزيادة طاقتها الاستيعابية.

### ثانيا. الجانب التطبيقي:

- فرع التأمين على الأضرار يجتكر السوق بمنتجاته التأمينية المختلفة، ويرجع ذلك نتيجة زيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأميناً إجبارياً ويمثل حوالي 60% من السوق؛
- يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يزال حضور الشركات الأجنبية ضعيفاً بالرغم من مرور حوالي 20 سنة من صدور القانون رقم 07/95 الذي كان الهدف منه تحرير سوق التأمينات أمام الخواص المحليين وأجانب؛
- تسيطر شركات التأمين العمومية على إنتاج سوق التأمين بنسب منخفضة تدريجياً وذلك بعد صدور القانون رقم (04/06) المؤرخ في ( 20-4-2006) الهادف إلى ترقية وتطوير الفروع التأمينية واستحداث فروع جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص؛
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن شركات التأمين الجزائرية تعتمد على مجموعة من المعايير الهامة عند تخطيطها للسياسة الإكتتابية والاستثمارية، وأنها تلتزم بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية فيما يخص مخاطر الإكتتاب والاستثمار؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول إلتزام شركات التأمين الجزائرية بالضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية؛
- تعتبر عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية، وهي تساهم بشكل مباشر في إدارة مخاطر هذه الشركات؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول اعتبار عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية؛
- يوجد إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية، كما أن المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في تفعيل إدارة المخاطر في هذه الشركات؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول وجود إطار متكامل للمراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية؛

- وجود علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين الآليات المعتمدة من طرف شركات التأمين الجزائرية (إعادة التأمين، المراجعة الداخلية) وإدارة مخاطر الملاءة المالية.

### توصيات البحث:

- أهم التوصيات التي يمكن أن نقترحها لتعزيز ودعم استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين للحفاظ على ملاءة سوق التأمين الجزائري يمكن تلخيصها كما يلي:
- ترشيد عمليات الاكتتاب، والانتقاء الجيد للأخطار المكتتب فيها وإعادة النظر في السياسات المتبعة حالياً؛
- يجب على هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في الجزائر أن تولي اهتماماً أكبر في بناء نظام ملاءة أكثر شمولاً وملائمة؛
- تطوير سياسات الملاءة المالية والانتقال من أسلوب حساب هامش الملاءة إلى أسلوب يعتمد على مبدأ قياس الملاءة المالية وفقاً لدرجة الخطر؛
- تغيير مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم والمرور إلى التقييم المبني على مبدأ القيمة العادلة (Faire value) الذي يركز على إعطاء الأصول والخصوم قيمتها السوقية، وبالتالي فهو يقدم صورة أكثر واقعية لقيمة الشركة ويبين مدى قدرتها لمواجهة الأخطار الممكنة الحدوث؛
- ضرورة دراسة كل المخاطر التي تواجه شركات التأمين دراسة دقيقة وكافية وأخذها بعين الاعتبار عند حساب هامش الملاءة؛
- ضرورة تنظيم شركات التأمين لدورات تدريبية لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية، لاكتساب مهارات وكفاءات في مجال إدارة المخاطر؛
- ضرورة تظافر جميع الجهود المختصة ودعم تكوين الخبراء لـ لاكتواريين المختصين في وضع النماذج الاحترافية وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين ينظم عملها ويضمن سلامة العملية التأمينية؛
- ضرورة اعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ بالمخاطر التي تهدد المركز المالي لشركات التأمين وتقدير العجز؛
- إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر بشركات التأمين تعمل بصورة منهجية وسليمة؛
- ضرورة إرساء نظام اتصال فعّال بين إدارة المخاطر والإدارات الوظيفية المختلفة في المؤسسة، يضمن تبادل المعلومات المتعلقة بأي خطر في كل مستويات المؤسسة؛
- ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر في شركات التأمين بما يضمن الحد من المخاطر التي تتعرض لها، وبعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل؛

- تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية دورية لمعالجة مستجدات التنظيم الاحترازي وإدارة المخاطر في الصناعة  
التأمينية بإشراك الباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين.



# قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

- إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية و العملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1998.
- ابراهيم على ابراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "الخطر و التأمين: المبادئ النظرية و التطبيقات العملية"، دار المطبوعات الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2008.
- أحمد شكري الحكيم، "التأمين و إعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية"، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971.
- أحمد صلاح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر و التأمين"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- السيد أحمد السقا، "المراجعة الداخلية- الجوانب المالية و التشغيلية"، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1997.
- السيد عبد المطلب عبده، "التأمين الأسس العلمية و القواعد العملية"، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1994.
- بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، "إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- بهاء بهيج شكري، "إعادة التأمين بين النظرية و التطبيق"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- ثناء مُجد طعيمة، "محاسبة شركات التأمين- الإطار النظري و التطبيق العلمي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين"، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2002.
- جورج ريجدا، تعريب و مراجعة: مُجد توفيق البلقيني و ابراهيم مُجد مهدي، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين"، دار المريح، المملكة العربية السعودية.
- حربي مُجد عريقات، جمعة عقل، "التأمين و إدارة الخطر: النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- دريد كامل آل شبيب، "الاستثمار و التحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- رؤوف حلیم مقلر، إعاةة التأمین و تطبیقاتها العملیة، الاتحاا العام العربی للتأمین، جامعة القاهرة، 1960.
- سامی میقاتی، "الملاءة المالیة لشركات التأمین وإعاةة التأمین و أثرها على تطویر أعمال تلك الشركات"، الاتحاا العام العربی للتأمین، "الحسابات الفنیة والمالیة والاستثمار فی شركات التأمین وإعاةة التأمین"، الأمانة العامة للإتحاا العام العربی للتأمین، القاهرة، 1994.
- سلامة عبء الله، "الخطر والتأمین، الأصول العلمیة والعملیة"، اار النهضة العربیة، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1974.
- سمیر عبء الحمید رضوان، "المشتقات المالیة و دورها فی إاارة المخاطر و دور الهندسة المالیة فی صناعة أءواتها"، اار النشر للجامعات، مصر، 2005.
- شریف مءء العمری، مءء مءء عطا، "الأصول العلمیة والعملیة للخطر و التأمین"، الطبعة الأولى، جامعة المللك سعود، 2012.
- شوقی سیف النصر سید، "الأصول العلمیة والعملیة للخطر والتأمین"، جامعة القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999.
- صالح حمء العساف، "المدخل إلى البحا فی العلوم السلوكیة"، الریاض، مكتبة العببكان، الطبعة الأولى، 1995.
- طارق عبء العال حماء، "إاارة المخاطر (أفراد- إاارات- شركات- بنوك)"، جامعة عین شمس، الاسكندریة، 2007.
- طارق عبء العال حماء، "المشتقات المالیة - المفاهیم- إاارة المخاطر- المحاسبة"، اار الجامعیة، جامعة عین شمس، 2001.
- طارق قنءوز، "الخطر و التأمین: مءخل أجهزة الإشراف و الرقابة"، اار الحامء للنشر و التوزیع، الطبعة الأولى، عمان- الأارءن، 2016.
- عبء العال حماء، "المشتقات المالیة: إاارة المخاطر- المحاسبة"، اار الجامعیة، الإسكندریة، مصر، 2001.
- عبء اللطیف مءموء ال مءموء، "التأمین الاآتماعی فی ضوء الشریعة الإسلامیة"، لبنان اار النفائس، الطبعة الأولى، 1996.
- عطیة أمء صلاح، "محاسبة شركات التأمین"، الإسكندریة، اار الجامعیة، 2005.
- علی المشاقبة وآخرون، إاارة الشحن والتأمین، اار صفاء، الطبعة الأولى، الأارءن، 2003.
- عیء أمء أبوبكر وولید اسماعیل السیفو، "إاارة الخطر والتأمین"، اار الیازوری العلمیة للنشر والتوزیع، الأارءن، 2009.
- عیء أمء أبوبكر، "إاارة أخطار شركات التأمین"، اار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأارءن، 2011.

- كمال محمود جبرا، "التأمين وإدارة الخطر"، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- مُجَّد البلقيني، جمال واصف، "مبادئ إدارة الخطر والتأمين"، دار الكتب الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.
- مُجَّد جودة ناصر، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار مُجَّد لاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
- مُجَّد عبد الحميد عطية، "الاستثمار في البورصة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- مُجَّد نصر الهواري، مُجَّد توفيق مُجَّد، "أصول المراجعة و الرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العملية"، جامعة عين شمس، 1999.
- مُجَّد وحيد عبد الباري، "إدارة الخطر و التأمين التجاري و الاجتماعي"، جامعة القاهرة، 1997.
- محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر، عمان، 2005.
- مختار الهانسي و ابراهيم حمودة، "مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- مختار محمود الهانسي، "التأمين التجاري و الاجتماعي الجوانب النظرية و الأسس الرياضية"، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008.
- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.
- ممدوح حمزة، ناهد عبد الحميد، "إدارة الخطر و التأمين"، جامعة القاهرة، 2003.
- منير ابراهيم هندي (2006)، "إدارة المنشآت المالية و أسواق المال - بنوك تجارية- صناديق استثمار- أسواق الأوراق المالية- بنوك إسلامية- شركات التأمين- أسواق المشتقات"، الاسكندرية، منشأة المعارف جلال حزي و شركائه.
- منير إبراهيم هندي، "إدارة المنشآت المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
- منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية- الأسهم و السندات"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.
- نادية أبوفخرة، "المؤسسات المالية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
- نور مُجَّد إبراهيم و آخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2012.

## 2. الدوريات و المجلات:

- إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، "تأثير نوع الملكية و نوع التأمين على هامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مارس 2002.
- إبراهيم مُجَّد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، "نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة- دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة أسيوط، ديسمبر 1990.
- أحمد فهمي أبو القمصان، "التحوط من مخاطر الاستثمار"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 22، العدد 3، مصر، 2004.
- أحمد مُجَّد فرحان مُجَّد، خالد عبد العزيز السهلاوي، "استخدام أسلوب التحليل العملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشلف، 2017.
- آمال إبراهيم مُجَّد، "دور المراجعة في دعم فعالية حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، العدد 2، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2005.
- بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010/2009.
- بن سليم محسن، خميسي بن رجم مُجَّد، دراسة تحليلية لمقاربة القيمة المعرضة للخطر كآلية مستحدثة لقياس وإدارة المخاطر المالية: دراسة حالة سوق الأوراق المالية الجزائري. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، (1)9، 2016.
- حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مقال منشور في مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 30، 2008.
- حمول طارق، بوشنافة أحمد، "إدارة الخطر كتوجه تسييري حديث بشركات التأمين و متطلبات تفعيلها"، رؤى إقتصادية، العدد الثالث، جامعة الوادي، 2012.
- رأفت ابراهيم، "رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد الأول، 2002.
- زكريا عبده جعفر، "نحو بناء محفظة مثلى لاستثمار أموال شركات التأمين في الأسهم المتداولة في البورصة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية"، المجلد 26، العدد الأول، 2002.
- سامي ميقاتي، خالد حوا، "الملاءة المالية: مفهوم و مسؤولية"، مجلة التأمين العربي، العدد 33، 1992.
- صلاح السمطاوي، تأثير السياسة الاستثمارية على نتائج النشاط التأميني، مجلة التأمين العربي، ع 61، 1999.

- طارق عزت عبد الباري، "أثر التغير في المعايير المحاسبية للاستثمار في شركات التأمين على مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 19، العدد الأول، كلية التجارة جامعة سوهاج، مصر، 2005.
- عادل منير عبد الحميد، و آخرون، "الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 19، 1993.
- عبد الحليم عبد الله القاضي، "تطوير نماذج الملاءة المالية لتقييم برامج إعادة التأمين"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، س7، ع1، 1995.
- عبد اللطيف عبو، "الملاءة، شرط الوجود و شرط الاستمرار"، مجلة التأمين و التنمية، العدد 26، نوفمبر، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، "العائد و المخاطرة في القرار الاستثماري بالبورصة"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 24، العدد 4، مصر، 2006.
- عبد الناصر مُجَّد سيد درويش، "دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية دراسة ميدانية-"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر.
- على السيد العشري، ناصر مُجَّد يوسف، "تصميم نموذج كمي لقياس الخطر في محفظة استثمارات التأمين على الحياة في السوق المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، كلية التجارة بسوهاج، مصر، 1997.
- عيسى هاشم حسن، "قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية-دراسة مقارنة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 04، 2011.
- مُجَّد وحيد عبد الباري، "نموذج كمي مقترح لترشيد القرار الاستثماري لأموال التأمينات العامة بشركات التأمين التجاري بجمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 8، العدد 2، مصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1994.
- معوض حسن حسنين، "تصميم نموذج رياضي للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية"، المجلة العلمية لكلية جامعة أسيوط، العدد التاسع، 1986.
- ممدوح حمزة أحمد، "نموذج كمي لتحديد حد الاحتفاظ الأمثل و أثرها على احتمال دمار الشركة"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س 10، ع 1، 1998.
- موساوي عبد النور، بن مُجَّد هدى، "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009.
- يوسف جناد، "إدارة الاستثمارات في شركات التأمين و إعادة التأمين"، مجلة الرائد العربي، العدد 87، سبتمبر 2007.

### 3. الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أحلام رجب جاويش، "الإطار العام للملاءة المالية لشركات التأمين المباشر بجمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير في التأمين (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1991.
- أسامة ربيع أمين سليمان، "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002.
- أسيل جميل قزعاط، "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية (1992-1998)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2001/2000.
- بوشلوش سعاد، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين و إجراءات الرقابة عليها دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، جامعة المجدبوقرة- بومرداس، 2015/2014.
- حسام كراش، "نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية: على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، 2014/2013.
- حساني حسين، "تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
- خاسف جمال الدين، "توريق أخطار التأمين : دراسة نماذج أمريكية و أوروبية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014-2013.
- رأفت يوسف موسى حماد، "مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة جدارا، الأردن، 2015.
- ربيعة عبو، "إستراتيجية إدارة المخاطر في المحافظ الاستثمارية- تجارب دول عربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشلف، 2014.
- شادي صالح البجيرمي، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011/2010.
- طبائية سليمة، "دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014/2013.

- عبده أحمد عبده عنتش، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، مصر، 2011.
- غادة محمود على أحمد، تطبيق نظام الإشراف و الرقابة على أساس الخطر في الرقابة على شركات التأمين باستخدام نظرية التعثر، رسالة دكتوراه في الفلسفة في التأمين، جامعة القاهرة، 2012.
- فتحي تامر يونس، "تصميم نموذج كمي لقياس الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين في السوق المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2008.
- كريم زمران، "دراسة تحليلية و تنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بقسنطينة منذ 1995"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- لفتاحة سعاد، "إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، 2015/2014.
- محمد سلام، "دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
- محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- محمد عبد العزيز الصافي عبيد، "تقييم أثر إتفاقيات إعادة التأمين في الأداء الفني لشركات التأمين المباشر"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2016.
- معزوز سامية، "قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح، "المشتقات المالية كمدخل لتطوير سياسات إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين المصرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، 2007.
- هدى بن محمد، "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

#### 4. الملئقيات والمؤتمرات العلمية:

- الجمعية الدولية لهيئات الاشراف على التأمين (IAIS)، "مبادئ التأمين الأساسية و المنهجية، ترجمة هيئة التأمين"، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الأول، 2003.



- بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر-دراسة مقارنة مع الدول المغاربية ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي و آفاق التطوير- تجارب الدول"، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2012.

- حساني حسين، نور الحميدي، "استخدام معدل الاحتفاظ و نسبة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية- الواقع العلمي و آفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسبية بن بوعلي- الشلف، 04/03 ديسمبر 2012.

- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر- المراجعة الداخلية على أساس الخطر، مارس 2015 : le <http://www.microfinancegateway.org> consulter : 23/06/2017

- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر- المراجعة الداخلية على أساس الخطر، مارس 2015 (<http://www.microfinancegateway.org>)

- عبد القادر عصماني، "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009.

- عيد أحمد أبوبكر، غالب الرفاعي، "حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر أزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية"، مداخلة أقيمت بالمؤتمر العلمي العاشر بعنوان: الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 19-20 ديسمبر 2009.

- مختار أبو بكر ، "الحل الشرعي للتأمين على الحياة"، مؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية، التوجهات النظرية والممارسات العملية، 15-16 جوان 2010.

##### 5. القوانين و التشريعات:

- الأمر رقم 7/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، ج.ر رقم 2 المؤرخة في 8 مارس 1995.

- القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالتأمينات، ج.ر رقم 2 المؤرخة في 12 مارس 2006.

- المادة 619 من القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، ج. ر رقم 78 المؤرخة في 30 سبتمبر 1975.

- المادة رقم 2 من القرار الصادر في 2 أكتوبر 1996، الذي يحدد نسب تمثيل الالتزامات القانونية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، المعدل و المتمم بالقرار الصادر في 7 جانفي 2002، ج.ر. رقم 56 سنة 1996.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-375 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1430 الموافق 16 نوفمبر سنة 2009، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، ج.ر. رقم 67، المؤرخة في 19 نوفمبر 2009.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، ج.ر. رقم 2 المؤرخة في 31 مارس 2013.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ج.ر. رقم 18 المؤرخة في 31 مارس 2013.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 31 مارس 2013.

- المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالالتزامات المقننة، ج.ر. رقم 65 المؤرخة في 1995/10/31.

ثانيا: باللغة الأجنبية

## 1. Books :

- Doff, R. (2011). *Risk Management for Insurers: Risk control, economic capital and Solvency II*. Risk Books.
- François Couilbault et Constant Elishberg, *Les Grandes Principes de l'Assurance*, Edition l'Agus, 9 éme édition, Paris, 2009.
- Frederick G.Crane, *Insurance principle and practice*, new York, 2<sup>nd</sup>, ed, 1984.
- Hirt, Geoffrey A., et.al. *Fundamentals of investment management*. Third-Edition, Irwin, 1990.
- Jeans-Marie Rousseau et autres, *Introduction à la Théorie des Assurances*, Dunod, Paris, 2001.
- Michel Badoc, Bertrand Lavayssiére , Emmanuel Copin, *Marketing de la banque et de l'assurance*, Edition d'Organisation, 2000, Paris.
- Picard Maurice et Besson André, *Les Assurances terrestres en droit Français*, 2éme Edition, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1964.

- Rejda, G. E. (2011). *Principles of risk management and insurance*. Pearson Education India
- William F.Sharp&G.J. Alexander ,Investment ,Prentice-Hall: Inc, 4<sup>th</sup>Edition, 1990.
- YEATMAN Jérôme,"Manuel international de l'assurance, Institut du conservatoire national des arts et métiers", 2<sup>ème</sup> Economica Edition, Paris, 2005.

## **2. Theses:**

- Abdel Halim Abdallah Ahmed Al Kady, "Risk Management in Reinsurance", Thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy, The city University, London, 1984.
- Abdel Halim Abdallah Ahmed Al Kady, "Risk Management in Reinsurance", Thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy, The city University, London, 1984.
- Affolter, I. (2009). *Solvency Regulation and Contract Pricing in the Insurance Industry* (Doctoral dissertation, University of St. Gallen). -Aurélien LERDA, L'impact du pilier 2 de solvabilité « Gouvernance des risques » sur les fonctions Audit Interne, Contrôle Interne et Risk Management, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme Master Audit et Gouvernance des Organisation », Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence, 2010/2011 .
- BESMA, H. (2013). *PROBABILITÉ DE RUINE ET VALUE-AT-RISK EN FINANCE ET ASSURANCE* (Doctoral dissertation, Université 8 mai 1945 de Guelma).
- CABOCEL Florian, Conséquences techniques de la marge pour risque dans Solvabilité 2 sur la rentabilité des contrats de retraite collective, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Institut de science Financière et d'Assurances, Université de Lyon, 2012.
- Judith DOURNEAU, Solvency 2 : Du risque de marché au modèle interne de risque, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de l'Enssa, 2008.
- Liu, G. (2004). *Value at Risk Models for a Nonlinear Hedged Portfolio* (Doctoral dissertation, Worcester Polytechnic Institute).
- Planchet, F., &Théron, P. E. (2007). *Mesure et gestion des risques d'assurance: analyse critique des futurs référentiels prudentiel et d'information financière*. Economica.
- Tsanta RAMANAMPISOA, Application de la méthode Least-Square Monte-Carlo pour la mise en place de l'ORSA en Assurance vie, Mémoire d'Actuariat.

## **3. Articles :**

- Alexander, C. (2009). *Market Risk Analysis, Value at Risk Models* (Vol. 4). John Wiley & Sons
- Anderson, U. (2003). *Assurance and consulting services. Research Opportunities in Internal Auditing. Institute of Internal Auditors Research Foundation. Altamonte Springs, FL.*
- Beasley, M. S., Clune, R., &Hermanson, D. (2006). *The impact of enterprise risk management on the internal audit function*. Kennesaw, State University.
- Bingham, N. H. (2007). *Insurance risk and ruin*, by Dickson David, (Cambridge University Press). *The Mathematical Gazette*, 91(521).
- Browne, M. J., & Hoyt, R. E. (1995). *Economic and market predictors of insolvencies in the property-liability insurance industry. Journal of Risk and Insurance.*
- Bredin, D., & Hyde, S. (2004). *FOREX Risk: Measurement and evaluation using value at risk. Journal of Business Finance & Accounting*, 31(9-10).

- BUTACI, C. SOLVENCY II: METHODOLOGICAL ASPECTS OF USING VALUE-AT-RISK FOR INSURANCE.
- Calvet, A. L. (2000). La gestion globale des risques du marché: de la value at risk a CorporateMetrics™. GESTION-MONTREAL-, 25(3)
- Christopher, L. C. (2001). The Risk Management Process.
- Commission Européenne, NOTE A L'ATTENTION DU SOUS-COMITE SOLVABILITE, Systèmes de type « Risk-based capital », Bruxelles, 2001.
- Committee of European Insurance and Occupational Pensions Supervisors [www.ceiops.org](http://www.ceiops.org)
- COSO Enterprise Risk Management--Integrated Framework: Application Techniques. Committee of sponsoring organizations of the treadway commission, 2004.
- Cummins, J. D., Grace, M. F., & Phillips, R. D. (1999). Regulatory solvency prediction in property-liability insurance: Risk-based capital, audit ratios, and cash flow simulation. Journal of Risk and Insurance.
- Dickson, D. C. M. (2006). *Insurance risk and ruin*. Cambridge University Press.
- European commission, «Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision», May 2002.
- Evans, J. L., & Archer, S. H. (1968). Diversification and the reduction of dispersion: an empirical analysis. *The Journal of Finance*, 23(5).
- Fedor, M., & Morel, J. (2006). Value-at-risk en assurance: recherche d'une méthodologie à long terme. Actes du 28e congrès international des actuaires.
- Frank J. FABOZZI et autres, portfolio selection, in the book : The theory and practice of investment management, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2002.
- Gerber, H. U., Goovaerts, M. J., &Kaas, R. (1987). On the probability and severity of ruin. ASTIN Bulletin: The Journal of the IAA, 17(2).
- Harrington, F. Diana, Modern portfolio theory and The capital Asset Pricing Model, Prentice Hall, New Jersey, 1983.
- Hermanson, D. R. (2003). What else in corporate governance should be changed. Internal Auditing, 18(1).
- Institute of Internal Auditors (IIA), 2000, Internal Auditing : Adding Value across the Board, Corporate Brochure, ILL.
- Institute of internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), October, 2010.
- Institute Of Internal Auditors, The Role Of Internal Auditing In Enterprise- Wide Risk Management, September, 2004.
- International Association of Insurance Supervisors (IAIS), (2002): "PRINCIPLES ON CAPITAL ADEQUACYAND SOLVENCY, Solvency & Actuarial Issues , Subcommittee Principles on Capital Adequacy & Solvency Approved in Tokyo on 9 January.
- IRM, A. (2002). Risk Management Standard Published by AIRMIC
- Jorion, P. (1997). Value at risk: the new benchmark for controlling market risk. Irwin Professional Pub.
- KPMG AUDIT, Solvabilité 2 : Vers une approche globale et cohérente de la solvabilité.
- Moorad, C. (2006). An Introduction to Value-at-Risk.
- MÜLLER GROUP. (1997). Müller Group Report. 1997. Solvency of insuranceundertakings. Conference of Insurance Supervisory Authorities of The Member States of The European Union.
- Publication des services économiques· Le secteur des assurances enAlgérie 2014,Trésor DG, Juillet 2015.

- Risk management and internal Audit, Forging a collaborative Alliance Executive Report, The Risk perspective.
- Sharara, I., Hardy, M., & Saunders, D. (2010). Regulatory Capital Standards for Property and Casualty Insurers under the US, Canadian and Proposed Solvency II (Standard) Formulas. *CAS, CIA, and SOA Joint Risk Management Section*.
- Sommer, David W. "The impact of firm risk on property-liability insurance prices." *Journal of Risk and Insurance* (1996).
- Swiss Re Company 'Natural catastrophes and man-made disasters in 2015, Sigma, N° 1/2016.
- Swiss Re Company 'Solvency of non-life insurers: Balancing security and profitability expectations, Sigma, N 1/2000.
- Swiss Re Company 'The World Insurance 2015, Sigma, N 3/2016.
- Swiss Re Company 'The World Insurance 2016, Sigma, N 3/2017.
- Swiss-Re SIGMA, « Mutual insurance in the 21ST century : Back to the future ?, N°4/2016»
- The role of internal auditing in enterprise, wide risk management, The institute of internal Auditors Research Foundation, AltmonteSprings ; Florida.
- Yamada, Y., & Primbs, J. A. (2002). Value-at-risk estimation for dynamic hedging. *International Journal of Theoretical and Applied Finance*.

#### ثالثا: المواقع الالكترونية

- <http://www.sisc.sy>
- <http://www.cna.dz>
- <http://www.suissre.com/sigma>
- <http://www.insuranceeurope.eu/>
- <http://www.Microfinancegateway.org>
- <http://www.ceiops.org>
- <http://www.worldbank.org>

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

## إستراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، دراسة سوق التأمين الجزائري

السادة :.....المحترمون

تحية طيبة و بعد

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان "إستراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، دراسة سوق التأمين الجزائري"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومؤسسات مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف. ولأغراض هذه الدراسة قمنا بتصميم هذا الاستبيان، ونرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة بموضوعية عن الأسئلة التي تحتويها الاستمارة بغية الوصول إلى معلومات دقيقة تشخص الواقع لتطوير العمل. ونؤكد لسيادتكم أن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا في أغراض هذا البحث.

شكرا لكم على تعاونكم معنا،  
وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.  
الباحثة: حسناوي مريم

الجزء الأول: البيانات الديمغرافية: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب

1. إسم الشركة: .....

2. الجنس:

أنثى

ذكر

3. العمر:

من 40 - 55

أقل من 25

55

من 25 - 40 أكثر من

4. المؤهل العلمي:

جامعي  دراسات عليا  
أخرى أذكرها.....

### 5. التخصص العلمي:

علوم مالية  إقتصادو تسيير  قانون  
أخرى أذكرها.....

### 6. الوظيفة:

مدير عام  مدير جهوي  نائب مدير

رئيس مصلحة  مدقق داخلي

أخرى أذكرها.....

### 7. الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات  من 5-10 سنوات  أكثر من 10 سنوات

### 8. عدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر:

أقل من 5  من 5 إلى 10  أكثر من 10

## الجزء الثاني: إدارة المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية

حدد حسب وجهة نظرك- مدى أهمية المعايير التالية عند تخطيط السياسة الإكتتابية و الاستثمارية في شركات التأمين، و ذلك بوضع إشارة (+) في المكان المناسب.

درجة التحقق					الرقم	الفرقة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
						❖ إدارة مخاطر الاكتتاب:
					1	تعتمد عملية الاكتتاب عند وضع السعر على البيانات الاكتوارية
					2	تقوم الشركة بدراسة وافية عن المخاطر التي يتم الاكتتاب فيها
					3	تقوم الشركة بتحديد الحد الأقصى للأخطار التي تنوي الشركة قبولها



					4	يتم التعرف على عوامل الخطر المالية و الاكتوارية، و إدراجها عند رسم سياسات التسعير و تطوير المنتجات.
					5	تتوفر لدى موظفي الاكتتاب الاحترافية و الخبرة في تحليل الأخطار
					6	تقبل الشركة الأخطار التي تقع في منطقة معينة (محددة) دون غيرها
					7	توفر الشركة التدريب المستمر للأطراف ذات العلاقة بعملية الاكتتاب
					8	تعتمد الشركة على المراجعة المستمرة للسياسة الإكتتابية و تقييم أداؤها من فترة لأخرى
					9	يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة في استمارة الطلب على التأمين
					10	تتأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها
					11	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر
					12	تعتمد الشركة طرق تسويق متطورة لعرض منتجاتها
					13	لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها
					14	تقوم الشركة بفحص الأخطار و التأكد من وجود وسائل للوقاية من الأخطار المكتتبه.
					15	تأخذ الشركة في عين الاعتبار عوائد الاستثمارات بشكل مباشر في تحديد سعر القسط التأميني.
					16	تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف و الرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها.
					17	تركز الإدارة العليا على أهمية التنسيق و التعاون بين إدارة الاكتتاب و الإدارات الأخرى
					18	تقدم الشركة تقارير و أرقام عن أعمال الاكتتاب في مختلف الفروع و التغيير في حجم و قيمة الأصول لجهات الرقابة والإشراف.
					19	تقوم الشركة بمقارنة النتائج المحققة بالخطط الموضوعه مسبقا

					لمعرفة درجة تحقيقها.
					❖ إدارة مخاطر الاستثمار:
					1 توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة
					2 تعمل الشركة على متابعة و تطوير هذه السياسات باستمرار
					3 تستعين الشركة بجهات مختصة في وضع خططها الاستثمارية
					4 تقوم الشركة بالتعرف على عوامل الخطر المالية والاكتمالية، وإدراجها عند رسم سياسات الاستثمار.
					5 تعتمد الشركة على النماذج الكمية لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات
					6 تعتمد الشركة على النماذج الكمية لدراسة عوائد الاستثمارات المختلفة
					7 تتدخل هيئات الإشراف و الرقابة بوضع قيود وضمانات كافية لحماية أموال حملة الوثائق.
					8 تعمل الشركة حسب نسب توظيف الأموال المنصوص عليها في قانون التأمينات، القرار رقم 2 الصادر في 2 أكتوبر 1996 المعدل و المتمم.
					9 تقوم الشركة بتقييم أداء استثماراتها من فترة لأخرى
					10 يتم تداول الأوراق المالية (الأسهم) كإحدى القنوات الاستثمارية للشركة
					11 يتم الاعتماد على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية
					12 يوجد لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي والأسواق الخارجية
					13 تستثمر الشركة أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة
					14 تستثمر الشركة أقساط التأمين الطويلة الأجل في الأصول الثابتة
					15 يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر
					16 يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج
					17 تقوم إستراتيجية الاستثمار في الشركة على أساس حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة و الأمان

					18	تراعي الشركة ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها.
--	--	--	--	--	----	--

### الجزء الثالث: إستراتيجيات إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية

الرجاء تحديد دور كل من هذه الاستراتيجيات في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين بما يساهم في تحقيق أهداف الشركة و قدرتها على مواجهة المخاطر، وذلك بوضع إشارة (+) في المكان المناسب.

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	<b>❖ إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر:</b>					
1	تقوم الشركة بتطبيق عملية إعادة التأمين لدى شركات عربية					
2	تقوم الشركة بتطبيق عملية إعادة التأمين لدى شركات أجنبية					
3	يتم تحديد أشكال إتفاقيات إعادة التأمين و المفاضلة بينها وفقا للهدف من استخدامها					
4	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إجباري					
5	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختياري					
6	يتم تطبيق عملية إعادة التأمين بشكل إختياري و /أو إجباري					
7	تقوم الشركة بتطبيق عملية إعادة التأمين لدى شركات محددة تستطيع ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها.					
8	تقوم الشركة بالإفصاح و بدقة على المعلومات المتعلقة بالخطر لمعيدي التأمين.					
9	تقوم شركة إعادة التأمين بتحديد حد الاحتفاظ لشركة التأمين، و حجم الخطر و طبيعته.					
10	تقوم الشركة بإعادة النظر في حدود الاحتفاظ بشكل دوري لفروعها المختلفة و تعديلها بما يتناسب و قدرتها الاستيعابية و مركزها المالي.					
11	اطلاع شركة إعادة التأمين على استراتيجيات الشركة بشأن التعامل مع المخاطر و الاستجابة لها.					

					12	تتم المقارنة بين الأوضاع قبل و بعد عملية إعادة التأمين مما يساهم في تغيير و تطوير هذه البرامج.
					13	تقييم عمليات إعادة التأمين لكل فرع على حدة أو عدة فروع معا لتعديل برامج إعادة التأمين و دعم النتائج الفنية والمالية
					14	يتم التعامل مع شركات إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد
					15	التأكد من أن تسعير الأخطار يتم وفق دليل الاكتتاب والتسعير بما تقتضيه طبيعة الأخطار ومتطلبات إعادة تأمينها.
					16	إعداد الشركة لبرنامج محدد وملائم لإعادة التأمين
					17	توفر الشركة النقد الأجنبي كأقساط إعادة تأمين أو تعويضات في حال تعاملها مع شركات إعادة التأمين أجنبية.
						❖ دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر:
					1	توجد سياسة داخلية لإدارة المخاطر
					2	توجد إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركة
					3	يتوفر لدى شركتكم نظام معلومات ذو جودة عالية
					4	يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة
					5	هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر.
					6	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقريرا دوريا على مدى إلتزام شركتكم بأحكام القانون والقواعد المنظمة لها.
					7	يقوم المراجع الداخلي بالتعرف على المخاطر الهامة التي تواجهها الشركة والعمل على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
					8	يقوم المراجع الداخلي بالتحديث المستمر للمعلومات التي يتم جمعها عن المخاطر للوصول إلى نظام معلومات متكامل
					9	لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية الصلاحيات الكافية التي تمكنه من القيام بعمله بجرية تامة و على أكمل وجه.
					10	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد المخاطر.

					11	يستفيد المراجع الداخلي من دورات تدريبية متطورة لأداء مهامه بفعالية أكبر.
					12	تساهم كل المستويات الإدارية للشركة في وضع الخطط والسياسات المطلوبة لإدارة المخاطر.
					13	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف المسطرة من طرف الأقسام المختلفة مع أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
					14	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة.
					15	يتمتع المراجع الداخلي بالكفاءة والخبرة التي تمكنه من التقييم الجيد للمخاطر.
					16	يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها.
					17	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري ما يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

● تعتمد إدارة المخاطر في الشركة على أساليب رياضية (كمية) لقياس شدة الخسارة المحتملة الحدوث؟

 لا

 نعم

إذا كانت الإجابة نعم، أرجو ذكر هذه الأساليب:

.....

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم داخلي للمخاطر التي تواجه الشركة و ملاءتها المالية بشكل دوري؟

 لا

 نعم

إذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم ذلك؟

.....

.....

شكرا لكم على حسن تعاونكم معنا

# المخلص

## إستراتيجية إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية - دراسة حالة سوق التأمين في الجزائر -

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى أهمية تبني إستراتيجية فعالة من قبل شركات التأمين الجزائرية لإدارة المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية، وهذا ما يضمن لها الحفاظ على حقوق حملة الوثائق وحماية مركزها المالي من خطر الإفلاس، وتعزيز مكانتها في السوق وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية. بالإضافة إلى تحليل دور كل من عمليات إعادة التأمين والمراجعة الداخلية والأساليب الكمية لقياس الخطر في تفعيل إدارة المخاطر. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على توزيع إستبانة على مجتمع الدراسة كأداة لجمع البيانات من المصدر، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن شركات التأمين الجزائرية تحترم الضوابط والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر الملاءة المالية، وأن هذه الشركات تشمل على إطار متكامل للمراجعة الداخلية، كما أن عمليات إعادة التأمين وآليات المراجعة الداخلية تساهم بشكل مباشر في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعة التأمينية، الملاءة المالية، إستراتيجية إدارة المخاطر ، الخطر

### **La stratégie de gestion des risques dans l'industrie de l'assurance -Etude de cas du marché de l'assurance en Algérie-**

#### **Résumé:**

Cette étude avait pour but de déterminer l'importance des compagnies d'assurance algériennes dans l'adoption d'une stratégie efficace pour la gestion des risques qui menacent l'industrie d'assurance, ce qui leur garantirait la protection des droits d'assurés, et protégerait leur situation financière au regard du risque d'insolvabilité et renforcerait leur position dans le marché. Ainsi, elles pourraient réaliser leur croissance et leur continuité. Aussi, elle analyserait le rôle des opérations de réassurance, d'audit interne et des méthodes quantitatives pour mesurer le risque dans l'activation de la gestion des risques.

Afin d'atteindre cet objectif, l'approche descriptive analytique a été adoptée sur la base des données récoltées dans le questionnaire remis à un échantillon d'assurés

dans le but de recueillir des données fiables. Le programme d'analyse statistique (SPSS) a été utilisé pour l'analyse des données et les tests d'hypothèses.

L'étude a fait ressortir un ensemble de résultats. Le plus important est que les compagnies d'assurance respectent les lois et les règles nécessaires pour gérer les risques financiers. Ces entreprises incluent un cadre intégré d'audit interne. En plus des opérations de réassurance, les mécanismes d'audit interne contribuent directement à l'activation de la gestion des risques dans les compagnies d'assurance algériennes.

**Mots clés:** l'industrie d'assurance, la solvabilité financière, stratégie de gestion des risques, le risque.

### **Risk management strategy in the insurance industry -Case study of the insurance market in Algeria-**

#### **Abstract :**

This study aimed to determine to what extent it is so important to adopt an effective strategy for the management of risks that threaten the insurance industry, which would ensure the protection of policyholders' rights, protect their financial position from insolvency risk, enhance their position in the market, and thus achieve growth and continuity. In addition, it would analyze the role of reinsurance operations, internal auditing and quantitative methods of risk measurement in activating risk management.

In order to reach this purpose, the analytical descriptive approach was adopted basing on the questionnaire distribution with regard to the study population as an instrument of collecting data. The statistical analysis program (SPSS) was used for data analysis and hypothesis testing.

The result showed that the Algerian insurance companies respect the necessary rules and regulations to manage the risks of solvency, and these companies possess an integrated framework for internal auditing, moreover, the reinsurance processes and internal audit mechanisms directly contribute to the activation of risk management in the Algerian insurance companies.

**Keywords:** insurance industry, financial solvability, risk management strategy, risk.